

تهذيب المنطق

للعلامة فخر الدين عبيد الله بن فضل الله الخبيصي
توفي بعد ٨٥٤ هـ

وعليه تعليقات منتقاة من حواشي العلماء
العليمي، والدسوقي، والعطار

قرأه وراجعه
الأستاذ حسن السماحي سويدان

تحقيق
الدكتور محمد عمر هشام سبسوب
الأستاذ محمود محمد هلال الشيخ
الأستاذ إبراهيم محمد بركات رقوقي



الطبعة الأولى
١٤٤٣هـ - ٢٠٢٢م



المكتب العلمي للدار الشامية

الدكتور محمد عمر هشام سبسوب

الأستاذ إبراهيم محمد بركات رقوقي

الأستاذ محمود محمد هلال الشيخ

إخراج

الأستاذ محمد سنوبر

إشراف

زاهر بصبوص

الدار الشامية - دمشق - اسطنبول

00905347350856

alshamiya.tr@gmail.com

www.al-shamiya.com





تهذيب المنطق

للعلامة فخر الدين عبيد الله بن فضل الله الخبيصي

توفي بعد ٨٥٤ هـ

وعليه تعليقات منتقاة من حواشي العلماء

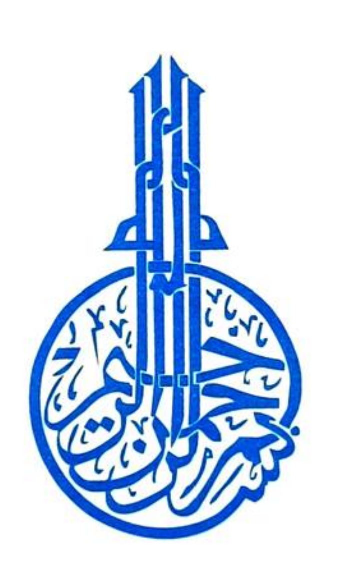
العليمي، والدسوقي، والعطار

تحقيق

المكتب العلمي للدار الشامية

قرأه وراجعه

حسن السماحي سويدان



بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

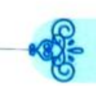
إن أبهى دُرَرٍ تُنظَمُ ببَنَان البَيَان، وأزهى زَهرٍ يُنشَرُ في أردان الأذهان؛ حمدُ مبدعٍ أنطقَ الموجوداتِ بآيات وجوبِ وجودِه، وشُكرُ منعمٍ أغرقَ المخلوقات في بحار إفضاله وجوده، نحمده على ما أولانا من آلاء أزهرت رياضُها، ونشكره على ما أعطانا من نعماء أترعت حياضُها، ونسأله أن يفيض علينا من زلال هدايته، ويوفِّقَنا للعروج إلى معارج عنايته، وأن يُخَصِّصَ رسولَه الكريم سيِّدَنا محمداً أشرف المخلوقات بأفضل الصلوات، وآلَه وأصحابَه الطاهرين المطهرين بأكملِ التحيّات[1].

وبعد؛ لما كان علمُ المنطق هو **الآلة القانونية التي تَعصِمُ مراعاتُها الذهنَ عن الخطأ في الفِكر**؛ اهتمَّ علماءُ المسلمين به، وألَّفوا فيه كتباً كثيرة، منها المختصرُ ومنها المطوَّل، وكان من أهمِّ المتون التي أُلِّفت في هذا العلم متنُ «**تهذيب المنطق**» للإمام المحقق والعلامة المدقق سعد الدين التفتازاني، وهو القسم الأول من كتابه «تهذيب المنطق والكلام» الذي فرغ من تأليفه في رجب سنة (٧٨٩هـ)، وجعله على قسمين؛ الأول: في المنطق، والثاني: في الكلام.

وقد اهتم علماء المسلمين بهذا المتن اهتماماً كبيراً، لا سيما القسم الأول منه -وهو قسم المنطق- فكتبوا عليه شروحاً كثيرة، وكتبت على هذه الشروح أيضاً حواشٍ سنذكر تفصيلها في قسم الدراسة إن شاء الله.

(١) اقتباسٌ من مقدمة كتاب «تحرير القواعد المنطقية في شرح الشمسية».





ويعتبر هذا الشرح الذي نُقَدِّمُه -وهو **شرح عبيد الله بن فضل الله الخبيصيّ**- من أجلِّ الشروح على هذا المتن، بل وبعد التحقيق في تاريخ وفاة المؤلِّف وأنّه من علماء القرن التاسع يمكن اعتباره أقدم شرحٍ لمتن «تهذيب المنطق».

وقد كان هذا الشرح المهمّ بحاجةٍ إلى تحقيق، ومزيد اعتناءٍ وتزويق؛ فأحببنا أن نخرجه بحُلّةٍ بهيّة، مزيَّنةٍ بتعليقات العلماء أصحاب الهمم العليَّة، خدمةً لهذا العلم، وتسهيلاً على طلابه.

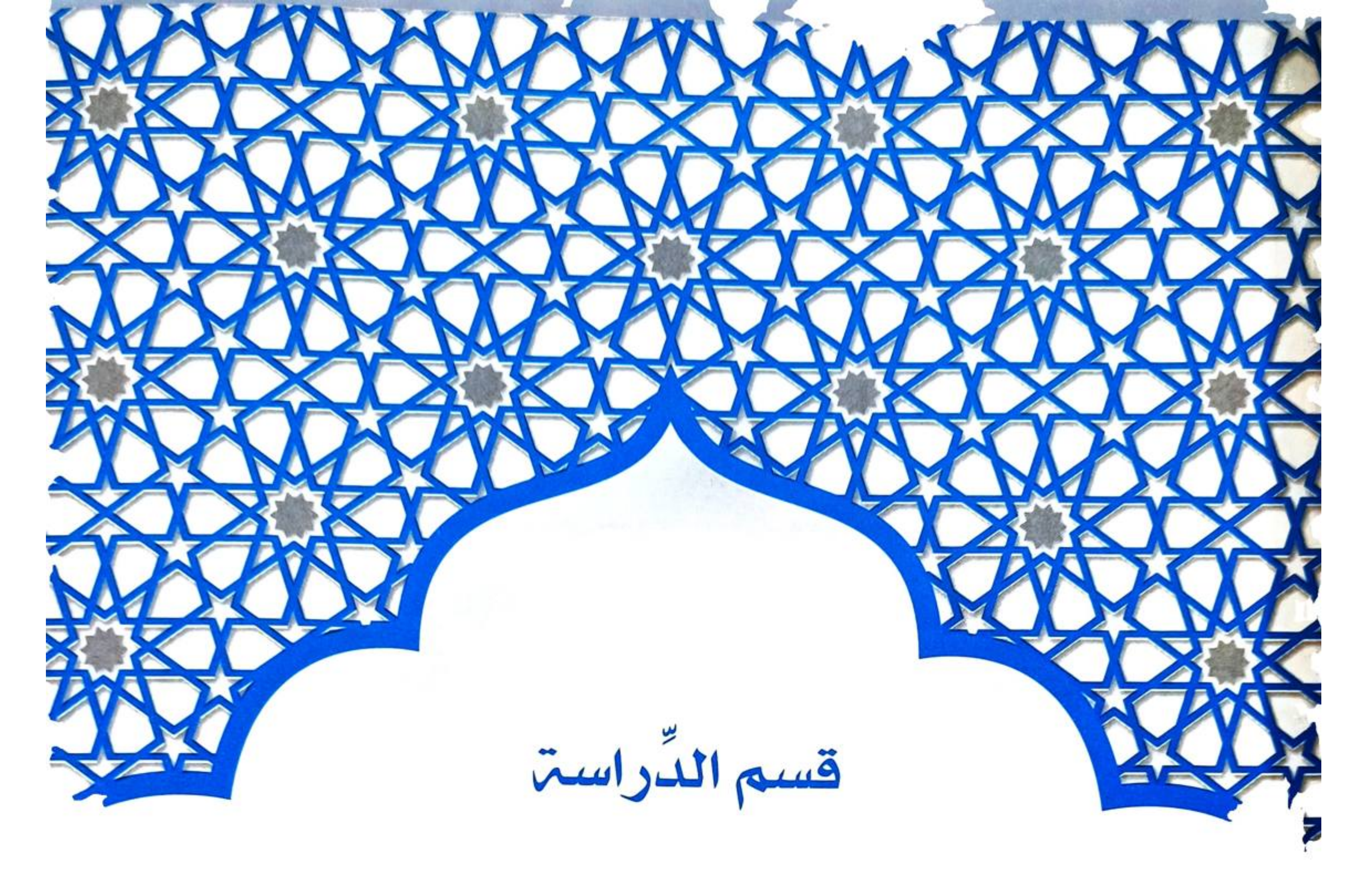
ونسأل الله المنَّ بالإخلاص، إذ هو سبب النجاة والخلاص، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد سيد الأولين والآخرين.

وفي ختام هذا المقام: أتوجَّه بالشكر الجزيل للدكتور خالد خليل الزاهدي، إذ شرعنا في هذا العمل بناءً على اقتراحه وتوجيهه، وأشكر أيضاً **الأستاذ الفاضل حسن السماحي سويدان**، الذي قرأ الكتابَ وراجعه، وأبدى الملاحظات ونبهنا إلى أمور مهمة، وأشكر أيضاً **الأستاذ أحمد عيد إبراهيم**، فقد نبَّهني على أمور وملاحظات مهمة.

وكتبه

محمود محمد هلال الشيخ

أواخر شوال ١٤٤٢هـ



قسم الدِّراسة

وفيه خمسة مباحث:

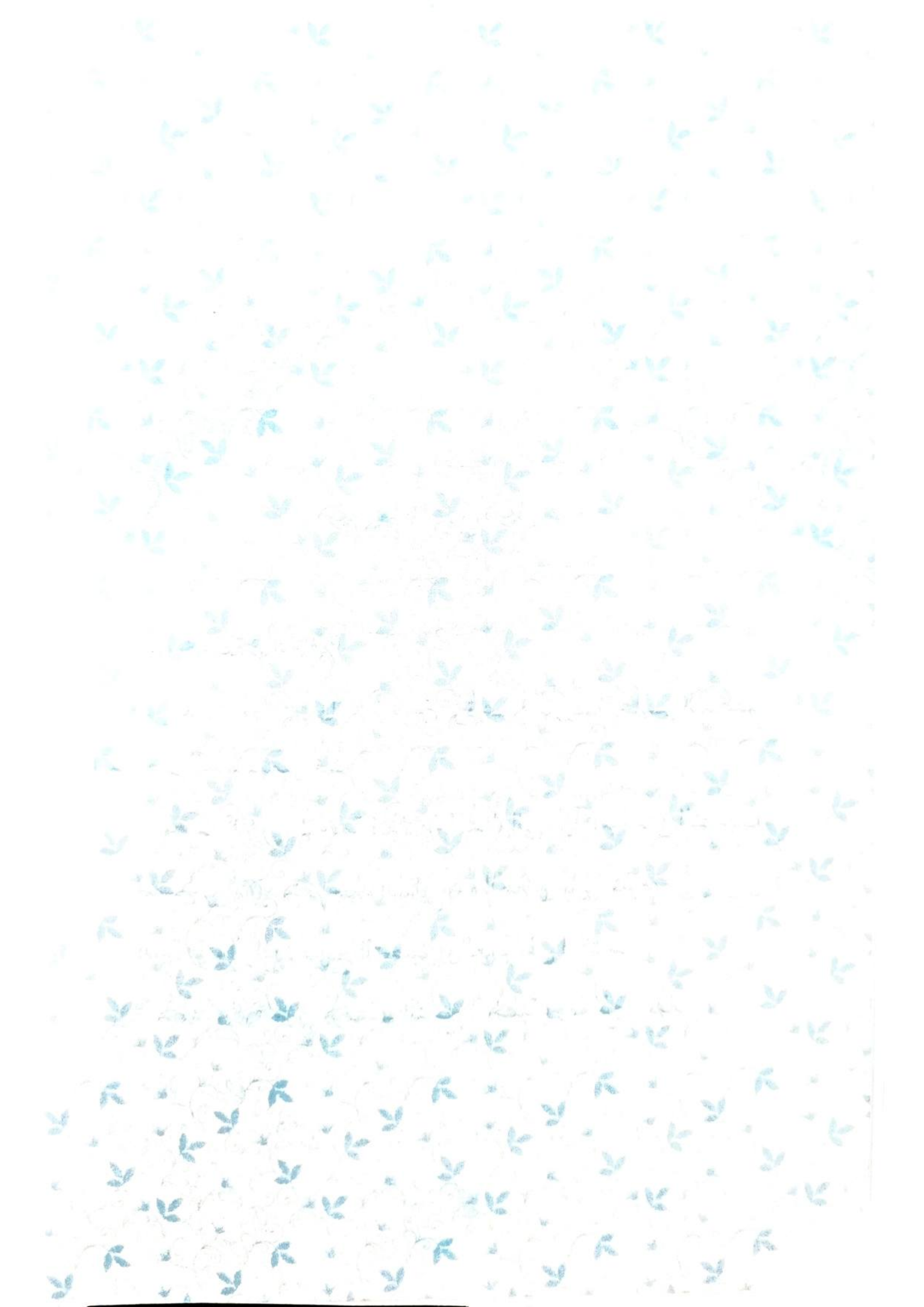
المبحث الأوّل: كلمةٌ موجَزَةٌ عن تاريخ علم المنطق، واشتغال المسلمين به.

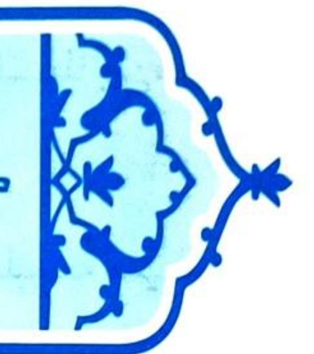
المبحث الثاني: ترجمة العلامة التفتازاني، وأهمية متن التهذيب.

المبحث الثالث: ترجمة الشارح، والكلام على الشرح.

المبحث الرابع: منهج التحقيق والعمل في الكتاب.

المبحث الخامس: وصف النسخ الخطية، ونماذج منها.



المبحث الأول

كلمةٌ موجَزَةٌ عن تاريخ علم المنطق واشتغال المسلمين به[1]

خلق الله الإنسانَ وفضَّلَه على غيرِه مِنَ الحيوانات بالفكر والعقلِ؛ حيثُ إنَّ عنايتَه الحكيمةَ اقتضت أن يخلقَه على هذا الوجه، لكي يستطيعَ أن يستخدمَ عقلَه فيَصِلَ به إلى الخير والكمالِ وسعادةِ الدارَين، غيرَ أنَّ الإنسانَ لا يستطيعُ الوصولَ إلى هذه الغايات العظمى إلَّا إذا استعملَ هذا العقلَ على الوجه الأكملِ، واستخدمَ الطرقَ الفكريَّةَ الصحيحة، حتَّى لا يختلطَ لديه الحقُّ بالباطل ويلتبسَ عليه الخطأُ بالصواب.

ومن هنا نشأتِ العلومُ الحكميّةُ العقليَّةُ ووُضِعَتْ لها القوانينُ الضابطةُ، وكان من أسبقِ الناسِ إلى وضعِ تلك القوانين الأمَّةُ اليونانيَّةُ، فعلى يدِ أبنائها الفلاسفةِ وُلِدَت تلك القوانين وتَرَعْرَعَت، وتعهَّدَها أبناؤُها بالإنماء والتمحيصِ حتَّى صارت عِلماً واضحَ المعالم، متميِّزَ المسائلِ، محدَّدَ الموضِعِ، جليَّ الهدف، يأخذُ بيَدِ الباحثِ إلى الحقِّ ويهديه إلى سواءِ السبيل.

---

(١) ينظر: كتاب «علم المنطق» للدكتور محمد رمضان عبد الله الزاهدي، باعتناء الدكتور خالد بن خليل الزاهدي (ص١٣ - ١٤).





ومبدأُ نهضَتِه عندهم ظهورُ جماعةٍ يُدعَون بالسوفسطائيِّين، وكانت غاياتهم القضاءُ على المعتقدات الدينيَّة.

فانبرى لمعارَضَتِهم **سقراط**، وكانت طريقةُ تعليمِه مبنيَّةً على السؤال والجواب.

ثمَّ جاءَ بعده تلميذُه **أفلاطون**، وشرحَ تعاليمَ أستاذه.

وجاء بعده تلميذُه **أرسطو**، فوضعَ الشروطَ والقواعدَ للنظرِ والاستدلالِ، وبذلك **وَضَعَ علمَ المنطقِ**.

ثمَّ جاءَ بعده **فورفوريوس الصوري** في القرنِ الثالث بعد الميلاد وزَادَ عليه الكليَّات الخمس.

ثمَّ تُرجِمَت كتبُ المنطقِ إلى اللغةِ العربيَّةِ مع ما تُرجِمَ من كتبِ الفلسفةِ في عهد الدولةِ العبَّاسِيَّةِ؛ لأنه كان عوناً للمسلمين في إقامةِ الحجَّةِ والبرهان على ما اختلفوا فيه من المسائل الدينيَّة بينَ أهلِ السُّنة والمعتزلة وغيرهم.

ومنذ ذلك الحين والمسلمون يجتهدون في تحصيل المنطقِ وتعلُّمِه وتعلِيمه؛ وقد حَذَقَ في فَهمِه كثيرون من المتقدِّمين، وتناولوه بالشرحِ، والتعليقِ، والتلخيصِ.



ومِن أشهر أعلامِهم:

- **الكنـديُّ** (ت: ٢٦٠ هـ)، ومـن كتبـه: «إلهيّـات أرسـطو»، و«رسـالة فـي ماهيـة العقـل»، و«الفلسـفة الأولى فيمـا دون الطبيعيـات والتوحيـد».

- **والفارابـيُّ** (ت: ٣٣٩هـ)، ولـه نحـو من مئـة كتاب، وعـرف بـ«المعلم الثانـي»؛ لشـرحه مؤلفات أرسـطو «المعلـم الأول».

وابـنُ سـينا (ت: ٤٢٨هـ)، ويعـرف بـ"الشـيخ الرئيـس"، وأشـهر كتبـه «الشـفاء»، و«أسـرار الحكمـة المشـرقية»، و«الإشـارات».

فقـد كانـت لهـم عنايـةٌ عظيمـةٌ بمنطـقِ أرسـطو؛ وكانـت كتاباتُهـم فـي المنطـق ممزوجـةً بالفلسـفة؛ **حتَّـى جـاءَ المتأخِّـرون فخَلَّصُـوا المنطـقَ مـن الفلسـفةِ وزادوا عـلى مباحِثِه؛ مباحـثَ**: العلـمِ؛ والـدلالاتِ؛ والألفـاظِ؛ لأنَّهـا كالمقدِّمَـةِ للمنطـق.

وكانـت ترجمـاتُ العـرب وشـروحُهم لكُتُبِ القدمـاء هي التـي اعتمَدَت عليهـا مـدارسُ أوروبـا بعـد أن أفاقـت من سـباتها في العصور الوسـطى.

هـذا ولا يـزالُ المنطـقُ عنـد المسـلمين موضـعَ العنايـةِ إلى اليـوم، يُـدرَّس فـي مدارسـهم ويُعنَـى بـه فـي جامعاتِهـم.



المبحث الثاني
ترجمة العلامة التفتازاني، وأهمية متن التهذيب



أولاً: ترجمة العلامة سعد الدين التفتازاني[1].

١) اسمه ونسبه:

هو الإمام العلامة المحقق المدقق مسعود بن عمر بن عبد الله، سعد الدين التفتازاني.

ولد بتفتازان في صفر سنة (٧٢٢هـ)، وقيل: (٧١٢هـ).

وأمّا مذهبه الفقهي فقد اختلف فيه:

فممَّن نسبه إلى الشافعية السيوطيُّ في «بغية الوعاة»، والكفويُّ في «أعلام الأخيار»، وحاجي خليفة في «كشف الظنون»، وغيرهم.

وممَّن نسبه إلى الحنفية ابنُ نجيم في «فتح الغفار شرح المنار»، وعليّ القاري في «طبقات الحنفية»، والشيخ عبد الفتاح أبو غدة في تحقيقه كتاب «إقامة الحجة» لأبي الحسنات اللكنوي.

---

(١) **مصادر الترجمة**: «الدرر الكامنة» (٦/ ١١٢)، و«بغية الوعاة» (٢/ ٢٨٥)، و«مفتاح السعادة» (١/ ١٩٠)، و«شذرات الذهب» (٨/ ٥٤٧)، و«ديوان الإسلام» (٣/ ٢٤)، و«البدر الطالع» (٢/ ٣٠٣)، و«الفوائد البهية» (١/ ١٣٦).





قال اللكنوي: "والذي يظهر أنّه محقق المذهبين لا شافعي كالشافعة ولا حنفي كالحنفية"[1].

٢) مكانته العلمية:

بَرَعَ العلامة التفتازانيُّ في جميع العلوم؛ فكان عالماً بالنحو والصرف والمنطق والمعاني والبيان والأصول والتفسير والكلام، وكثيرٍ من العلوم، فهو متفرِّدٌ بعلومه في القرن الثامن، لم يكن له في أهله نظيرٌ فيها، وله من الحظ والشهرة والصِّيت في أهل عصره ومَن بعدهم ما لا يلحق به غيرُه.

وشَرَعَ في التصنيف وعمره ست عشرة سنة فصنَّف «شرح تصريف العزي»، وفرغ منه في شعبان سنة (٧٣٨هـ).

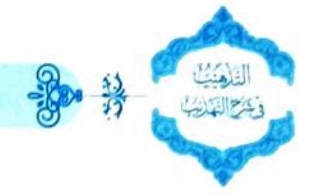
٣) شيوخه:

أخذ العلمَ عن أكابر أهل العلم في عصره، **ومن أهمِّهم**:

- عبد الرحمن بن أحمد، **عضد الدين الإيجي** (ت: ٧٥٦هـ).
- محمود بن محمد، المعروف **بقطب الدين الرازي** (ت: ٧٦٦هـ).

---

(١) ينظر: «إقامة الحجة على أن الإكثار في التعبد ليس ببدعة» للإمام اللكنوي بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة (ص ١٦).





٤) تلامذته:

- حسام الدين، حسن بن علي الأبيوردي (ت: ٨١٦هـ)[١].

- مصلح الدين، علي بن موسى الرومي (ت: ٨٨١هـ)[٢].

- **جلال الدين يوسف الأوبَهي**، من علماء خراسان والعراق وما وراء النهر، وكان وحيد دهره في علم العربية، وقد **أجازه التفتازاني** من بين تلامذته بتدريس مصنفاته وتصحيحها، **فقال:** "أما بعد حمد الله والصلاة على رسول الله، فقد أجزت للمولى العالم الفاضل الكامل، جلال الدين يوسف ابن الإمام المرحوم ركن الدين مسيح؛ أن يروي عني مقروءاتي ومسموعاتي ومستجازاتي عموماً، ومصنفاتي خصوصاً؛ فقد قرأ الكثيرَ وسمع الكثير، مثل: «شرح الكشاف» و«المفتاح» وغيرهما، وأن يدرِّسها، و يصلحَ ما يتفق أنَّه من سهو البَنان أو البيَان، بعد التأمّل والاحتياط، والمراجعة والمطالعة الوافرة؛ وهذا خطُّ الفقير سعد التفتازاني، كتبه في آخر سفرِ حياته والاتصال بوفاته، وهو الأواخرُ من محرّم سنة اثنتين وتسعين وسبع مئة بسمرقند"[٣].

(١) «إنباء الغمر» (٣/ ٢٤)، و«شذرات الذهب» (٩/ ١٧٨).

(٢) «الضوء اللامع» (٦/ ٤١).

(٣) «مفتاح السعادة» (١/ ١٧٧).





٥) مؤلفاته:

ومصنَّفاته قد ذاعت في حياته، وانتشرت في جميع البلدان، وتنافس الناس في تحصيلها؛ ومن أشهرها:

١. **شرح التلخيص المطوَّل**، فرغ منه في صفر سنة (٧٤٨هـ) بهراة؛ **ومِن اختصارِه** سنة (٧٥٦هـ) بغجدوان.

٢. **شرح القسم الثالث من مفتاح العلوم**، فرغ منه في شوال سنة (٧٨٩هـ)، بسمرقند.

٣. **التلويح شرح التوضيح** في الأصول، فرغ منه في ذي القَعدة سنة (٧٦٨هـ).

٤. **شرح العقائد النسفيَّة**، فرغ منه في شعبان سنة (٧٦٨هـ).

٥. **المقاصد في الكلام**؛ فرغ من تأليفه في ذي القعدة بسمرقند سنة (٧٨٤هـ).

٦. **شرح المقاصد**؛ وهو من أهم الكتب في علم الكلام، فرغ من تأليفه سنة (٧٨٤هـ).

٧. **شرح الشمسيَّة في المنطق**؛ فرغ منه في جمادى الآخرة سنة (٧٥٧هـ) بمزارجام.

٨. **شرح تصريف العزي**؛ فرغ منه في شعبان سنة (٧٢٨هـ).

٩. **الإرشاد في النحو**؛ فرغ منه سنة (٧٧٤هـ) بخوارزم.

١٠. **تهذيب المنطق والكلام**، فرغ من تأليفه في رجب سنة (٧٨٩هـ).

١١. **حاشية على شرح العضد على مختصر ابن الحاجب**، فرغ منها سنة (٧٧٠هـ).

١٢. **الفتاوي الحنفيَّة**، شرع في تأليفه يوم الأحد التاسع من ذي القعدة سنة (٧٦٩هـ) بهراة.

١٣. **مفتاح الفقه**، شرع في تأليفه سنة (٧٧٢هـ).

١٤. **شرح الكشاف**، شرع في تأليفه في الثامن من ربيع الآخر سنة (٧٨٩هـ).

٦) من شعره:

إذا خَاضَ في بَحرِ التَّفَكُّرِ خَاطِري عَلى دُرَّةٍ من مُعْضِلاتِ المطَالِبِ
حَقَرْتُ مُلُوكَ الأَرْضِ في نَيلِ ما حَوَوا ونِلْتُ المُنَى بالكُتْبِ لا بالكَتَائِبِ

٧) وفاته:

توفي رحمه الله بسمرقند، ونُقِلَ إلى سَرَخْس ودفن بها، يوم الأربعاء التاسع من جمادى الأولى سنة (٧٩٢هـ)، وقيل: (٧٩٣هـ)، وقيل: (٧٩١هـ).

ثانياً: أهمية متن «التهذيب»:

يعتبر هذا المتن من أهمِّ المتون في علم المنطق والكلام، ألَّفه العلامة سعد الدين التفتازاني لولده محمّد كما ذَكَرَ في مقدمته، وفَرَغَ من تأليفه سنة (٧٨٩هـ).

وقد قسمه إلى قسمين:

- **الأوَّل:** في المنطق.
- **والثاني:** في الكلام.

ولما كان قسم المنطق منه من أحسن ما صُنِّفَ في فنِّه اشتهرَ وانتشرَ في الآفاق، وأكبَّ عليه المحقِّقون بالدرس والشرح، **وصنفوا له شروحاً كثيرة منها**[1]:

١. **شرح عبيد الله بن فضل الله الخبيصي**، من علماء القرن التاسع، وتوفي بعد (٨٥٤هـ)، **وهو هذا الشرح**.

٢. **شرح زين الدين، المعروف بابن العَيْني**، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت: ٨٦٣هـ)، وسمّاه «**جهد المقل**».

٣. **شرح محيي الدين الكافِيَجي**، محمد بن سليمان (ت: ٨٧٩هـ).

---

(١) ينظر: «كشف الظنون» (١/ ٥١٦).





٤. **شرح المحقق شيخ الإسلام**، أحمد بن محمد الهروي، الشهير **بحفيد سعد الدين** التفتازاني (ت: ٩٠٦هـ).

٥. **شرح العلامة جلال الدين الدوّاني** (ت: ٩٠٨هـ)، وقيل (٩١٨هـ)، لكنه لم يتمّه. **وعلى هذا الشرح حواش منها:**

- حاشية مير أبي الفتح السعيدي (ت: ٩٥٠هـ)، كتبها مع تكملة شرح (الجلال).

- حاشية أبي الحسن بن أحمد الأَبِيوَرْدي، الشهير بدانشمند، توفي في حدود (١٠٠٠هـ).

- حاشية مصلح الدين، محمد بن صلاح اللاري، (ت: ٩٨٠هـ).

- حاشية الفاضل حسين الحسيني الخلخالي، توفى في حدود سنة (١٠٣٠هـ).

٦. **شرح مصلح الدين اللاري**، محمد بن صلاح، (ت: ٩٨٠هـ).

٧. **شرح نجم بن شهاب** المدعو بعبد لله.

٨. **شرح مرشد بن الإمام الشيرازي**، ذكر في عنوانِه السلطان بايزيد بن محمد الفاتح.

٩. **شرح الشيخ محمد بن إبراهيم بن أبي الصفا**، تلميذ ابن الهمام.

١٠. **شرح عبد الله بن حسين اليزدي**، (ت: ١٠١٥هـ).

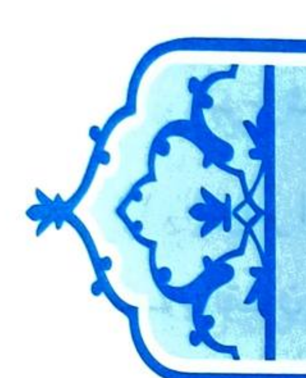
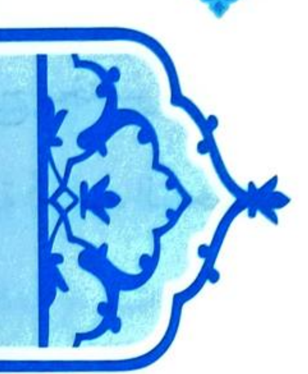
١١. **شرح شاه مير**، هبة الله الحسيني، وهو شرح ممزوج مختصر.

١٢. **تنوير المشرق شرح تهذيب المنطق**، للعلامة أحمد المحلي، من علماء القرن الرابع عشر الهجري.

وغيرها.





المبحث الثالث
ترجمة الشارح، والكلام على الشرح

أولًا: ترجمة الشارح[1].

١) اسمه ونسبه:

هو فخر الدين، عبيد الله بن فضل الله الخَبِيصي، وقد صرَّح باسمه في مقدِّمة الشرح.

والخَبيصيُّ نسبةً إلى خَبِيص، وهي مدينة من مدنِ كَرْمان[2].

ولم نستطع أن نجد عنه في كتب التراجم سوى ما ذَكَرَ من اسمه، واسمِ شرحه على «تهذيب المنطق».

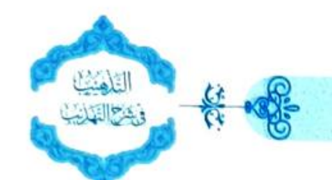
٢) وفاته:

ذكر في «هدية العارفين» أنَّه توفي في حدود سنة (١٠٥٠هـ) ولم يذكر مصدرَ ذلك، وعنه نقل الزركلي في «الأعلام»، وأما صاحب «كشف الظنون» فلم يذكر تاريخ وفاته.

---

(١) مصادر الترجمة: «الضوء اللامع» (٩/ ٤٣)، و«كشف الظنون» (١/ ٥١٦)، و«هدية العارفين» (١/ ٦٥٠)، و«الأعلام» (٤/ ١٩٦).

(٢) وكرمان ولايةٌ مشهورة، وناحية كبيرة معمورة، ذات بلاد وقرى ومدن واسعة بين فارس ومكران وسجستان وخراسان. ينظر: «معجم البلدان» (٢/ ٣٤٥ - ٤/ ٤٥٤)، و«آثار البلاد وأخبار العباد» (١/ ١٨٧)، و«مراصد الاطلاع» (٣/ ١١٦٠).



لكن الذي ترجَّح لدينا خلافُ ذلك، وهو أنَّه من علماء القرن التاسع، وتوفي بعد سنة (٨٥٤هـ)، **وذلك لأسبابٍ عدَّة هي**:

السبب الأول: أنَّنا عثرنا على نسخة مخطوطة من الشرح في جامعة مكغيل، في مونتريال بكندا، وتاريخ نسخها (٨٧٧هـ).

والسبب الثاني: وجدنا نسخة أخرى في مكتبة أحمد الثالث قغوشلر رقمها (١١٧٤/ ٢ ورقة ٧ - ٦٤)؛ وتاريخ نسخها (٨٩٩ هـ)؛ وفقَ ما ذكره الأخوان قره بولوط في «معجمهما»[1].

والسبب الثالث، وهو الأهمّ: هو ما **ذكره العلامة شمس الدين السخاوي** في كتابه «**الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**» في ترجمةِ محمَّد بن محمَّد بن أحمد غياث الدين أبو الليث بن الرضي أبي حامد الصاغاني المكي الحنفي: (وقرأ بمكة على أحمد يونس المغربي في الجرومية وشرحها للسيِّد، و«قطر الندى» وشرحَه للمؤلف، وغالب ألفية ابن مالك، و«**التهذيب في المنطق**» **وشرحه** «**التذهيب**» **للخبيصي** وغير ذلك في المنطق وغيره سماعاً وقراءة)، والمترجَم له ولد سنة (٨٤٧هـ) ومات سنة (٨٩٥هـ).

(١) ينظر: «معجم التاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم» (٢/ ١٥٠٢).





- **حاشية محمد بن علي بن سعيد المالكي المغربي**، (ت: ١١٩٩هـ)، وسماها «**تشحيذ التهذيب**»[1].

- **حاشية ابن عرفة**، محمد بن أحمد الدسوقي المالكي، (ت: ١٢٣٠هـ)[2].

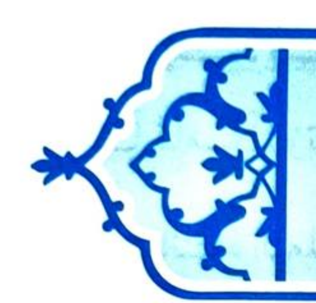
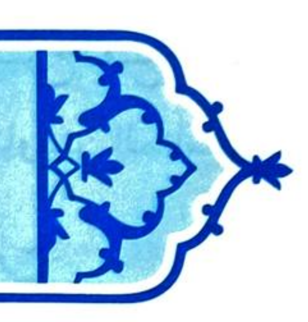
- **حاشية العطار**، حسن بن محمد، أبو السعادات، شيخ الأزهر، (ت: ١٢٥٠هـ)[3].



(١) «معجم التاريخ التراث الإسلامي» (٤/ ٢٨٩٩).

(٢) «معجم التاريخ التراث الإسلامي» (٤/ ٢٥٢٢).

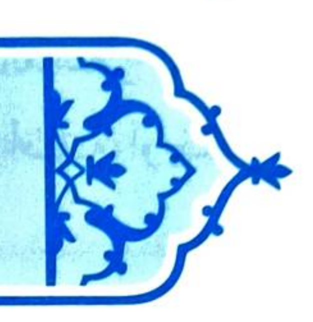
(٣) «معجم التاريخ التراث الإسلامي» (٢/ ٨٧٣).

المبحث الرابع
منهج التحقيق والعمل في الكتاب

أُلخّصُ منهجَ العمل في الكتاب في هذه النقاط:

- **مقابلةُ النصِّ** كاملاً على النسخ الثلاث المعتمدة، ومقابلةُ مواضع الفروق والإشكالات على النسخ الأخرى المساعدة.
- **إثبات** الفروق المهمّة، وإغفال السقط وغيره مما ترجَّح أنّه تصحيفٌ، أو انتقال نظرٍ من الناسخ.
- **ضبط** ما يحتاجُ إلى ضبطٍ من مُشكِلِ الكلمات والإعراب، **مع وضعِ** علامات الترقيم **والتفقيرِ** المناسب الذي يساعد الطالبَ على الفهم.
- **تمييزُ** متن «تهذيب المنطق» باللون الأزرق الغامق، وضبطه ضبطاً كاملاً.
- **وضعُ** بعض العناوين الفرعية لبعض الفقرات.
- **ترجمة الأعلام** المذكورين في الكتاب ترجمة مختصرة.
- **تذييل الكتاب بالفهارس** العلمية التي يُحتاج إليها.



المبحث الخامس
وصف النسخ الخطية



اعتمدت في تحقيق هذا الشرح النفيس على تسع نسخ مخطوطة، وقد قسمت هذه المخطوطات إلى فئتين:

الفئة الأولى: مخطوطات معتمدة، وهي ثلاث نسخ، قابلنا النصَّ عليها كاملاً.

الفئة الثانية: مخطوطات مساعِدة، وهي ستّ نسخ، رجعت إليها في مواضع الإشكال، وفروق النسخ.

١. النسخ المعتمدة:

النسخة الأولى: رمزها (م).

مكانها: في مكتبة جامعة مكغيل، في مونتريال بكندا، برقم: (٢٠٨).

عدد أوراقها: ٣٦ ورقة.

تاريخ نسخها: أوان الظهر يوم الاثنين، ٢٣ جمادى الأولى، سنة ٨٧٧هـ.

اسم الناسخ: كطكر بن طعن بن فخر الدين.

الوصف العام: النسخة تامّة، خطها مقروء، كتبت جميعها بالحبر

الأسود، وتتميز هذه النسخة بتاريخها المتقدّم القريب من حياة المؤلف.

عليها قيد تملك نصه: (صاحبه حقاً ومالكه شرعاً أحمد بن سلمان الموسوي)، وقيد آخر غير واضح الخط.

النسخة الثانية: رمزها (ل).

مكانها: في مكتبة جامعة لايبزيغ (Leipzig) في ألمانيا، برقم: (Cod .Arab.025).

عدد أوراقها: ٩٦ ورقة.

تاريخ نسخها: سنة ١٠٦٥هـ

اسم الناسخ: أحمد بن سليمان.

الوصف العام: النسخة تامة، كتب المتن باللون الأحمر، خطها واضح وكبير، على أوراقها الأولى تعليقات وحواش.

عليها تملك نصه: (من كتب الفقير إلى الله تعالى محمد راقم غفر له سنة ١٢٠٠). وآخر نصه: (صاحب قازد أغلى كو... يوسف بن إبراهيم).

النسخة الثالثة: رمزها (د).

مكانها: في المكتبة العامة في الدوحة، برقم: (٣٤٣).

عدد أوراقها: ٧٥ ورقة.

تاريخ نسخها: أواخر شهر ربيع الأول، سنة ١٠٥١هـ.

الوصف العام: النسخة تامة، كتب المتن باللون الأحمر، خطها واضح، أُفْرِدَ في أولها «متن التهذيب»، ويبدأ «شرح الخبيصي» من الورقة رقم ١٠، ولم يذكر الناسخ فيها اسمه.

وعليها تملك نصه: (ملكه سليم الطيبي في ٢٥ ذي الحجة سنة ١٢٣٧).

٢. النسخ المساعِدة:

النسخة الرابعة: رمزها (ق).

مكانها: في قسم "قليج علي باشا" من المكتبة السليمانية في إستانبول، ضمن مجموع برقم: (٦٦٤/ ٦٧٩)، من بداية المخطوط إلى الورقة رقم ٨٠.

عدد أوراقها: ٨٠ ورقة.

الوصف العام: ناقصة الآخر، مقدار النقص ورقة تقريباً، خطها واضح، كتب المتن باللون الأحمر، وعلى هوامشها حواش كثيرة منقولة من عدة كتب.

النسخة الخامسة: رمزها (ع).

مكانها: في قسم "عمجه زاده حسين باشا" من المكتبة السليمانية في إستانبول، برقم: (٣٣٤).

عدد أوراقها: ٦٠ ورقة.

تاريخ نسخها: سنة ١٠٦٧هـ.

اسم الناسخ: علي بن عبد الله الملقب بالداعي.

الوصف العام: النسخة تامة، خطها نسخي مقروء، المتن مميز بخط أحمر فوقه، عناوين الفصول كتبت بالحبر الأحمر، وعلى هوامشها بعض الحواشي.

عليها تملك نصه: (في نوبة الفقير عبد الحليم ... الحقير عفي عنه).

النسخة السادسة: رمزها (ز).

مكانها: في قسم "إزمير" من المكتبة السليمانية في إستانبول، برقم: (٤٠٦).

عدد أوراقها: ٥٢ ورقة.

الوصف العام: النسخة تامة، خطها نسخي، لم يذكر فيها تاريخ النسخ ولا اسم الناسخ، مُيِّزَ المتن بخط أحمر فوقه.

النسخة السابعة: رمزها (س).

مكانها: في مكتبة جامعة الملك سعود، قسم المخطوطات، رقم: (٦٤١٣ف).

عدد أوراقها: ١٠٧ ورقة.

تاريخ نسخها: ضحوة يوم الأحد، ١١ شهر الله الحرام، سنة ١٠٨٦هـ.

اسم الناسخ: محمود بن عبد الرحيم.

الوصف العام: النسخة تامة، خطها واضح، المتن مميز بخط أحمر فوقه.

النسخة الثامنة: رمزها (هـ).

مكانها: في المكتبة الأزهرية في مصر، برقم: **(٢٤٧٧)**.

عدد أوراقها: ٣٣ ورقة.

الوصف العام: نسخة تامة، مكتوبة بخط مغربي، وكتب المتن باللون الأحمر.

النسخة التاسعة: رمزها (ح).

مكانها: في المكتبة الأزهرية في مصر، برقم: **(٢٤٧٨)**.

عدد أوراقها: ٥٤ ورقة.

الوصف العام: النسخة ناقصة بعض الورقات قبل الورقة الأخيرة، خطها مغربي، المتن مكتوب باللون الأحمر، لم يذكر فيها تاريخ النسخ ولا اسم الناسخ.

النسخ المعتمدة في الحواشي:

١. **حاشـية العلامـة ياسـين العُلَيمـي**: اعتمدنـا فـي انتقائنـا منهـا عـلى نسـختين مخطوطتيـن:

- **النسخة الأولى**: في مكتبة مجمع اللغة العربية في القاهرة، برقم (١٣٤).

عـدد أوراقهـا: (١٠٧ ورقـة)، خطهـا مقـروء، بعـض العبـارات كتبـت باللـون الأحمـر، لـم يذكـر فيهـا تاريـخ النسـخ ولا اسـم الناسـخ.

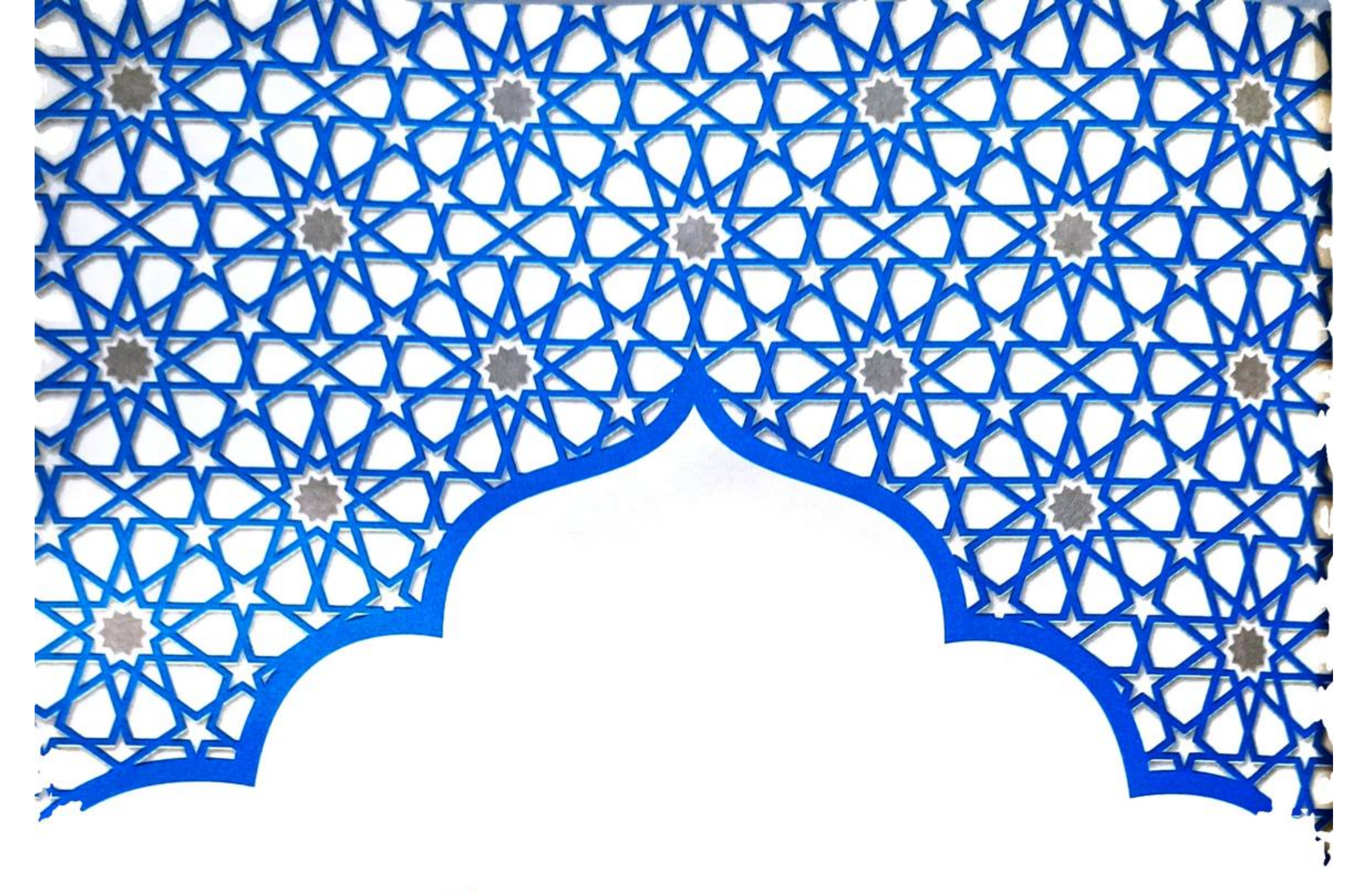
- **النسـخة الثانيـة**: فـي المكتبـة المركزيـة للمخطوطـات الإسـلامية فـي مصـر، برقـم (٢٩٥٥).

عدد أوراقها: (٩١ ورقة)، تاريخ نسخها: (١١٤٨هـ).

٢. **حاشـيتَي العطـار، والدسـوقي**: اعتمدنـا فـي انتقائنـا منهمـا عـلى **النسـخة المطبوعـة مـع شـرح الخبيصـي** فـي مطبعـة مصطفـى البابـي الحلبـي سـنة (١٣٥٥هــ)، باعتنـاء الشـيخ محمـد عبـد المجيـد الشـرنوبي.





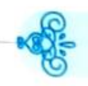


نماذج من النسخ الخطيّة



الصفحة الأولى من النسخة (م)

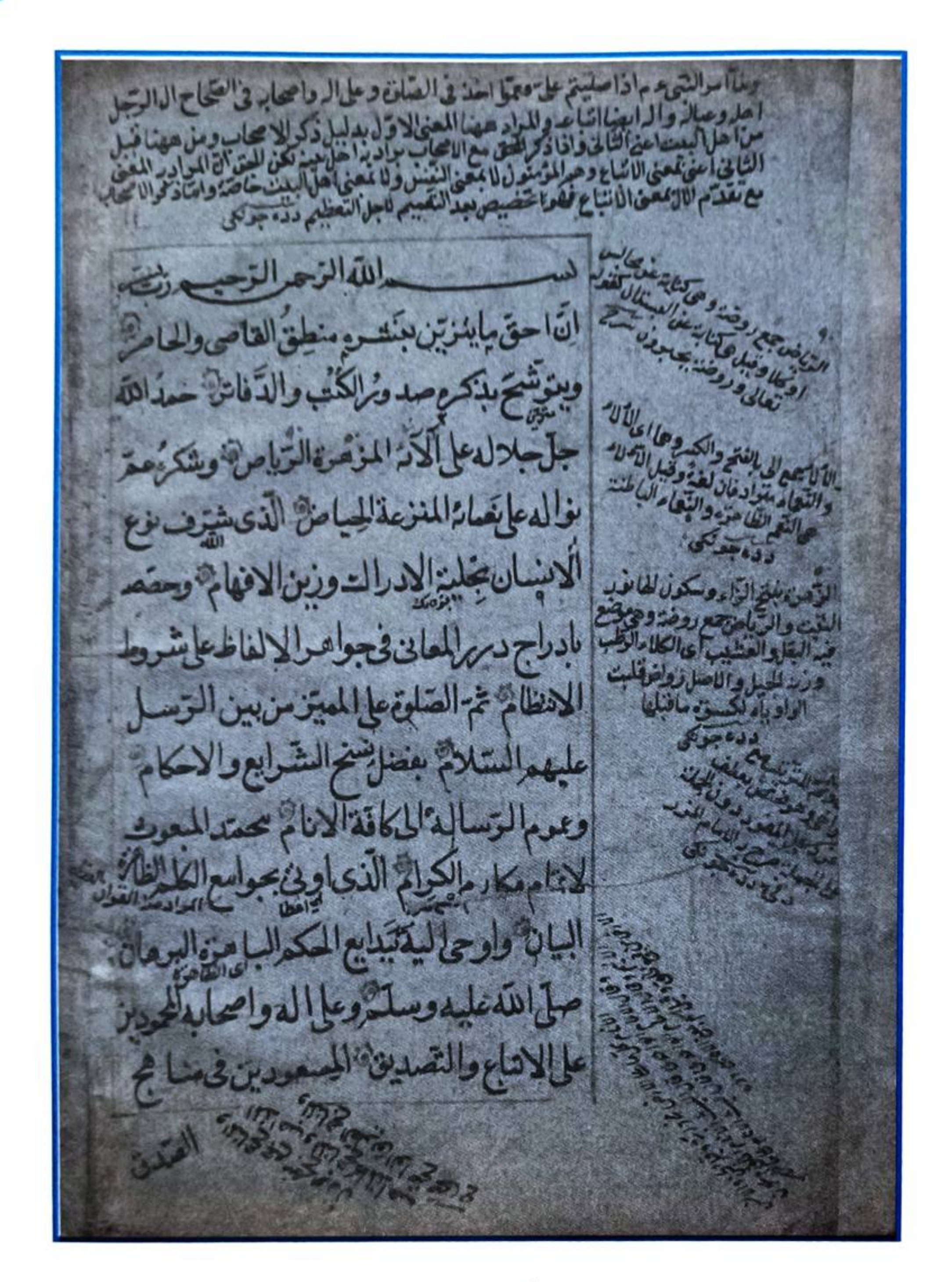




كالحركة اللاحقة للانسان بواسطة انه حيوان او لامر خارج عنه مساو له
كالضحك العارض للانسان بواسطة التعجب فان قلت العوارض الذاتية
ما لا يكون بينها وبين المعروضات واسطة فيكون المسائل غير محتاجة الى البرهان
وهذا خلاف ما ذكر من ان المسائل اي القضايا المطلوبة التي يبرهن عليها
في العلم قلت العوارض الذاتية لا يكون بينها وبين المعروضات واسطة بحسب
نفس الامر واما العلم بثبوتها لها فربما يحتاج الى البرهان وقد يقال
اي كما يقال المبادي على ما ذكر كذلك يقال المبادي لما يبدأ به قبل
المقصود ويقال المقدمات ايضا لما يتوقف عليه الشروع فرحه الحسن اي
البصيرة وفرط الرغبة كتعريف العلم وبيان الحاجة اليه اي بيان منفعته
وغرضه وموضوعه وقد تكفل واحد من هذه الثلثة في صدر الكتاب على [illegible]
هذا آخر ما اردنا ايراده في شرح الكتاب والله اعلم بالصواب واليه
المرجع والمآب تم الكتاب في اوان الظهر يوم الاثنين ثالث عشر [illegible]
[illegible] وسبعين [illegible] على يد العبد الضعيف المحتاج الى عفو الله تعالى
[illegible] بن [illegible] بن [illegible] اصلح الله شانه وغفر ذنوبه

الصفحة الأخيرة من النسخة (م)





بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر
ان احق ما يتزين بنشره منطق القاصي والحاضر
ويتوشح بذكره صدور الكتب والدفاتر حمد الله
جل جلاله على الآئه المزهرة الرياض وشكر عميم
نواله على نعمائه المترعة الحياض الذي شرف نوع
الانسان بحلية الادراك وزين الافهام وخص
بادراج درر المعاني في جواهر الالفاظ على شروط
الانتظام ثم الصلوة على المميز من بين الرسل
عليهم السلام بفضل نسخ الشرايع والاحكام
وعموم الرسالة الى كافة الانام محمد المبعوث
لاتمام مكارم الكرام الذي اوتي بجوامع الكلم الظاهرة
البيان واوحي اليه ببدايع الحكم الباهرة البرهان
صلى الله عليه وسلم وعلى اله واصحابه المحوزين
على الاتباع والتصديق المسعودين في مناهج

الصفحة الأولى من النسخة (ل)

استغفر الله من سهو فاني معترف
بقلة البضاعة و رحلي في مضماري تلك
الصناعة اذ لم يتيسر لي الاطلاع على
الكتب المنطقية الا على شرح الرسالة
الشمسية فاستخرجت من المسائل
على حسب ذهني وهائي واستفدت
منه الفوائد على قدر فهمي و ذكائي فكتبتها
في هذا الكتاب تبصرة لم يبصر و تذكرة
لمن اراد ان يتذكر والله المستعان وعليه
التكلان و قد وقع الفراغ من تحرير هذا
الكتاب بعون الله الملك الوهاب على يد
عبد الضعيف النحيف المحتاج الى رحمة
الغني الغفران احمد بن سليمان سنة ١٠٦ تم

الصفحة الأخيرة من النسخة (د)

بسم الله الرحمن الرحيم
ان احق ما يتزين بنشره منطق القاصي والحاضر ويتوشح بذكره صدور الكتب والدفاتر حمد الله جل جلاله على الائه المزهرة الرياض وشكره عم نواله على سحائبه المترعة الحياض الذي شرف نوع الانسان بحلية الادراك وزينة الافهام وخصصه بادراج درر المعاني في جواهر الالفاظ على شرط الانتظام ثم الصلاة على المميز من بين الرسل عليهم السلام بفضل نسخ الشرائع والاحكام وعموم الرسالة الى كافة الانام محمد المبعوث لاتمام مكارم الاخلاق الذي اوتي جوامع الكلم الظاهرة البيان واوحي اليه بدايع الحكم الباهرة البرهان صلى الله عليه وعلى اله واصحابه المحمودين على الاتباع والتصديق المسعودين في مناهج الصدق على التحقيق وبعد فيقول الفقير الى الله الغني عبيد الله بن فضل الله الخبيصي قدس الله السعادة وزوده الحسنى وزيادة لما رايت المختصر المسمى بالتهذيب المنسوب الى افضل المحققين واكمل المتاخرين جامع البيان

والمعاني سعد الملة والدين مسعود التفتازاني سقى الله ثراه وجعل الجنة مثواه كتابا مشتملا على اكثر مسايل الرسالة الشمسية في تمهيد القواعد المنطقية وكان المحصلون عن فهم مسايله الصعبة في الاضطراب والاضطرار لغاية ايجاز الفاظه ونهاية الاختصار شرحته شرحا يبين معضلاته ويفسر مشكلاته خاليا عن التطويل والاكثار المؤديين الى الاملال والاضجار موشحا بدعاء من ايده الله تعالى بالنفس القدسية والفضائل الانسية وشرف ارائك السلطنة بحضرته الشماء واتاه الملك والحكمة وعلمه مما يشاء ووفقه لتشييد قواعد الدين ورفع معالم المعالي لاهل اليقين وخصصه باللطف العميم والخلق العظيم بحيث يشار اليه ما هذا بشرا ان هذا الا ملك كريم وهو السلطان المولى الاعظم الخاقان الاعدل الاكرم ناصب رايات العدل والانصاف قامع اثار الظلم والاعتساف محيي مآثر السنة النبوية منفذ احكام الملة المصطفوية هو الذي يعز الدين بالسيف والسنان وينصره بالحجة والبرهان

الصفحة الأولى من النسخة (د)

الامر واما العلم بثبوتها لها فربما يحتاج الى
البرهان وقد يقال اي كما يقال المبادي على
ما ذكر كذا يقال المبادي لما يبدا به قبل المقصود
ويقال المقدمات ايضا لما يتوقف عليه الشروع
بوجه البصيرة اي البصيرة وفرط الرغبة كتعريف
العلم وبيان الحاجة اليه اي بيان منفعته
وغرضه وموضوعه وقد عرفت كل واحد من
هذه في صدر الكتاب فلا نعيده هذا اخر
ما اردنا ايراده في شرح الكتاب والله اعلم
بالصواب واليه المرجع والمآب ولولا
فياض الدولة السلطانية الذي بيده مقاليد
المملكة السليمانية لما تعرضت لذلك الامر
العظيم ولا تصديت لهذا الخطب الجسيم
هيهات ما للذباب وطعم العنقاء وانا
لا اعرف نفسي في عداد الذين استحقوا مرتبة
التصنيف ولا بالحق بنال منقبة التأليف
ومع ذلك لو تقع صنيعي عند الحضرة الخاقانية
في حيز القبول لا اشتهر في الاقطار اشتهار
الصبا والقبول [illegible] من مكارم

الاقران

٧٥

الاقران ومحاسن الخلان ان يتجاوزوا
عما فيه من السهو والنسيان بالصفح والغفران
وان عثروا على الخطأ الصريح فليشرفوه
بالتصحيح شعر

جزى الله خيرا من تأمل صنعتي
وقابل ما فيها من السهو والعفو
واصلح ما اخطأت فيه بفضله
وفطنته واستغفر الله من سهو

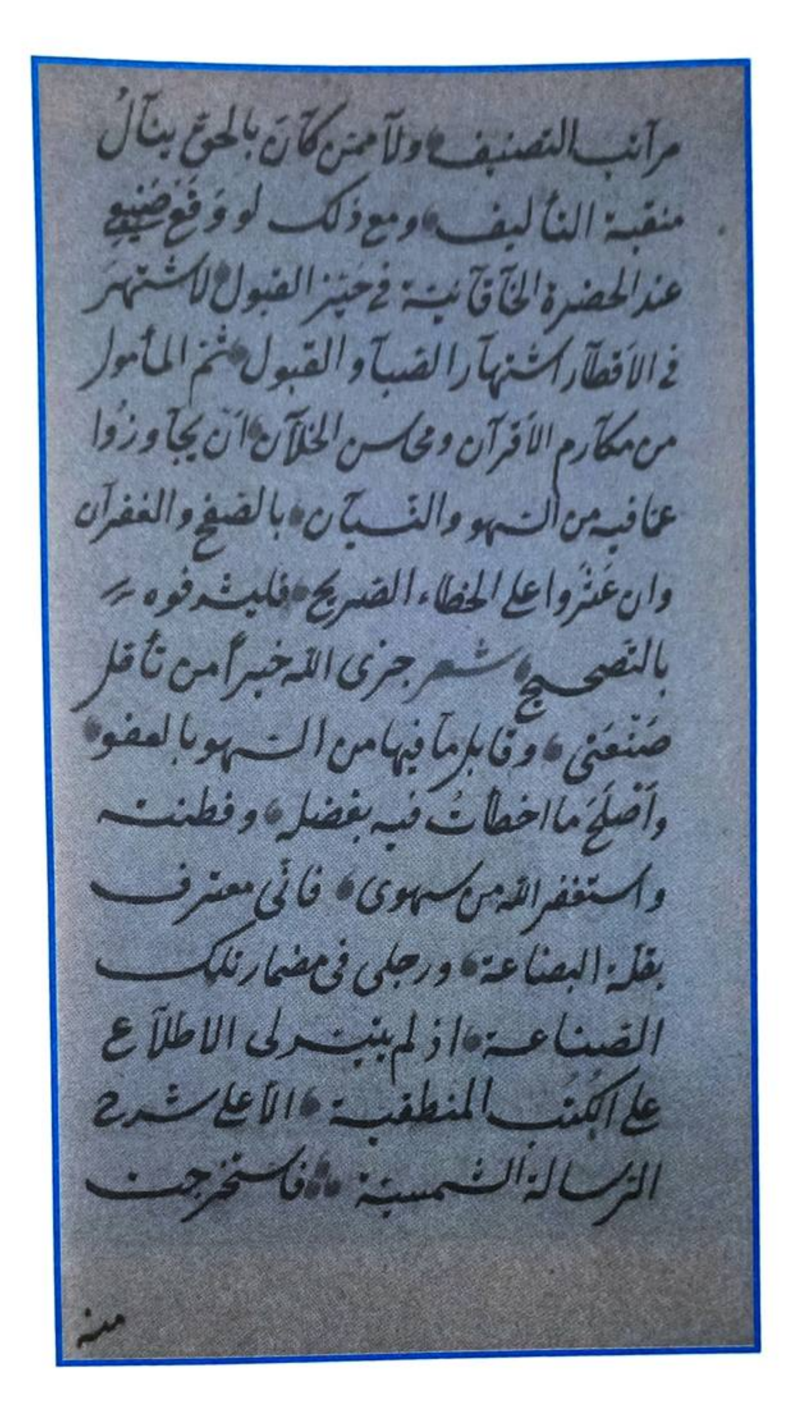
فاني معترف بقلة البضاعة وتزجلي في مضمار
تلك الصناعة اذ لم يتيسر لي الاطلاع على الكتب
المنطقية الا على شرح الرسالة الشمسية فاستخرجت
هذه المسائل على حسب ذهني وذهاي و
استفدت من الفوائد على قدر فهمي وذكائي
فكتبتها في هذا الكتاب تبصرة لمن تبصر و
تذكرة لمن اراد ان يتذكر والله المستعان
وعليه التكلان تم الكتاب بحمد الله وعونه وحسن
توفيقه وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه اجمعين
وكان الفراغ منه اخر شهر ربيع الاول من شهور
سنة احد وخمسين و[illegible]
امين امين
امين

١٠٥١

الصفحة الأخيرة من النسخة (د)

الصفحة الأولى من النسخة (ق)





مراتب التصنيف ولا ممن كان بالحق ينال
منقبة التأليف ومع ذلك لو وقع صنيعي
عند الحضرة الخاقانية في حيز القبول لاشتهر
في الأقطار اشتهار الصبا والقبول ثم المأمول
من مكارم الأقران ومحاسن الخلان أن يتجاوزوا
عما فيه من السهو والنسيان بالصفح والغفران
وان عثروا على الخطاء الصريح فليشفوه
بالتصحيح شعر جزى الله خيرا من تأمل
صنعتي وقابل ما فيها من السهو بالعفو
وأصلح ما اخطأت فيه بفضله وفطنته
واستغفر الله من سهوي فاني معترف
بقلة البضاعة ورجلي في مضمار تلك
الصناعة اذ لم يتيسر لي الاطلاع
على الكتب المنطقية الا على شرح
الرسالة الشمسية فاستخرجت
منه

الصفحة الأخيرة من النسخة (ق)



بسم الله الرحمن الرحيم
إن أحق ما يتزين بنشره منطق القاضي والحاضر
ويتوشح بذكره صدور الكتب والدفاتر حمد الله جل جلاله
على آلائه المزهرة الرياض وشكره عم نواله على نعمائه المفيض
للحياض الذي شرف نوع الإنسان بحلية الإدراك وزين [illegible]
وخصصه بإدراج درر المعاني في جواهر الألفاظ على
شروط الانتظام ثم الصلوة على المميز من بين الرسل عليهم
السلام بفضل نسخ الشرايع والأحكام وعموم الرسالة
إلى كافة الأنام محمد المبعوث لإتمام مكارم الكرام
الذي أوتي جوامع الكلم الظاهرة البيان وأوحي إليه بدايع
الحكم الباهرة البرهان صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه
المحمودين على الاتباع والتصديق المسعودين في
مناهج الصدق على التحقيق وبعد فيقول الفقير إلى
الله الغني عبيد الله بن فضل الله الخبيصي قدر الله له
السعادة وزاده الحسنى وزيادة لما رأيت المختصر
المسمى بالتهذيب المنسوب إلى أفضل المحققين وأكمل المتأخرين
جامع البيان والمعاني سعد الملة والدين مسعود التفتازاني

التفتازاني سقى الله ثراه وجعل الجنة مثواه كتابا مشتملا
على أكثر مسائل الرسالة الشمسية في تمهيد القواعد المنطقية
وكان المحصلون على فهم مسائله الصعبة في الاضطراب
والاضطرار لغاية إيجاز لفظه ونهاية الاختصار [illegible]
شرحا يبين معضلاته ويفسر مشكلاته خاليا عن التطويل
والإكثار لئلا [illegible] إلى الإملال والإضجار [illegible]
من أيده الله تعالى بالنفوس القدسية والفضائل الإنسية
وشرف [illegible] السلطنة [illegible] وآتاه الملك
والحكمة وعلمه مما يشاء ووفقه لتشييد قواعد الدين
ورفع معالم المعالي لأهل اليقين وخصصه باللطف
العميم والخلق العظيم بحيث يشار إليه ما هذا بشر إن هذا
إلا ملك كريم وهو مولانا السلطان الأعظم والخاقان الأعدل
الأكرم ناصب رايات العدل والإنصاف قامع [illegible] الظلم
والاعتساف محيي مآثر السنة النبوية منفذ أحكام الملة
المصطفوية هو الذي [illegible] الدين بالسيف والسنان [illegible]
بالحجة والبرهان [illegible] على صفحات الأيام [illegible]
[illegible]

الصفحة الأولى من النسخة (ع)

الصفحة الأخيرة من النسخة (ع)



الصفحة الأولى من النسخة (ز)

الصفحة الأخيرة من النسخة (ز)

كتاب التهذيب في شرح التهذيب
بسم الله الرحمن الرحيم وبه العون
ان احق ما يتزين بنشره منطق القاصي والحاضر
ويتوشح بذكره صدور الكتب والدفاتر حمد الله
جل جلاله على آلائه الزاهرة الرياض وشكره
عم نواله على نعمائه المترعة الحياض الذي شرف
نوع الانسان بحلية الادراك وزينة الافهام
وخصص بادراج درر المعاني في جواهر الالفاظ
على شرط الانتظام ثم الصلاة على الخير من بين
الرسل عليهم السلام بفضل نسخ الشرائع والاحكام
وعموم الرسالة الى كافة الانام محمد المبعوث

لاتمام مكارم الكرام الذي اوتي جوامع الكلم
الظاهرة للبيان واوحى ببدايع الحكم الباهرة
البرهان صلى الله عليه وعلى آله واصحابه المحمودين
على الاتباع والتصديق المسعودين في مناهج
الصدق على التحقيق وبعد فيقول العبد
الفقير الى الله تعالى الغني عبيد الله بن فضل الله
الخبيصي قدر الله له السعادة ورزقه الحسنى
وزيادة لما رايت المختصر المسمى بالتهذيب المنسوب
الى افضل المحققين واكمل المتأخرين جامع البيان
والمعاني سعد الملة والدين مسعود التفتازاني
سقى الله ثراه وجعل الجنة مثواه كتابا [illegible]
على اكثر مسائل الرسالة الشمسية في تهذيب

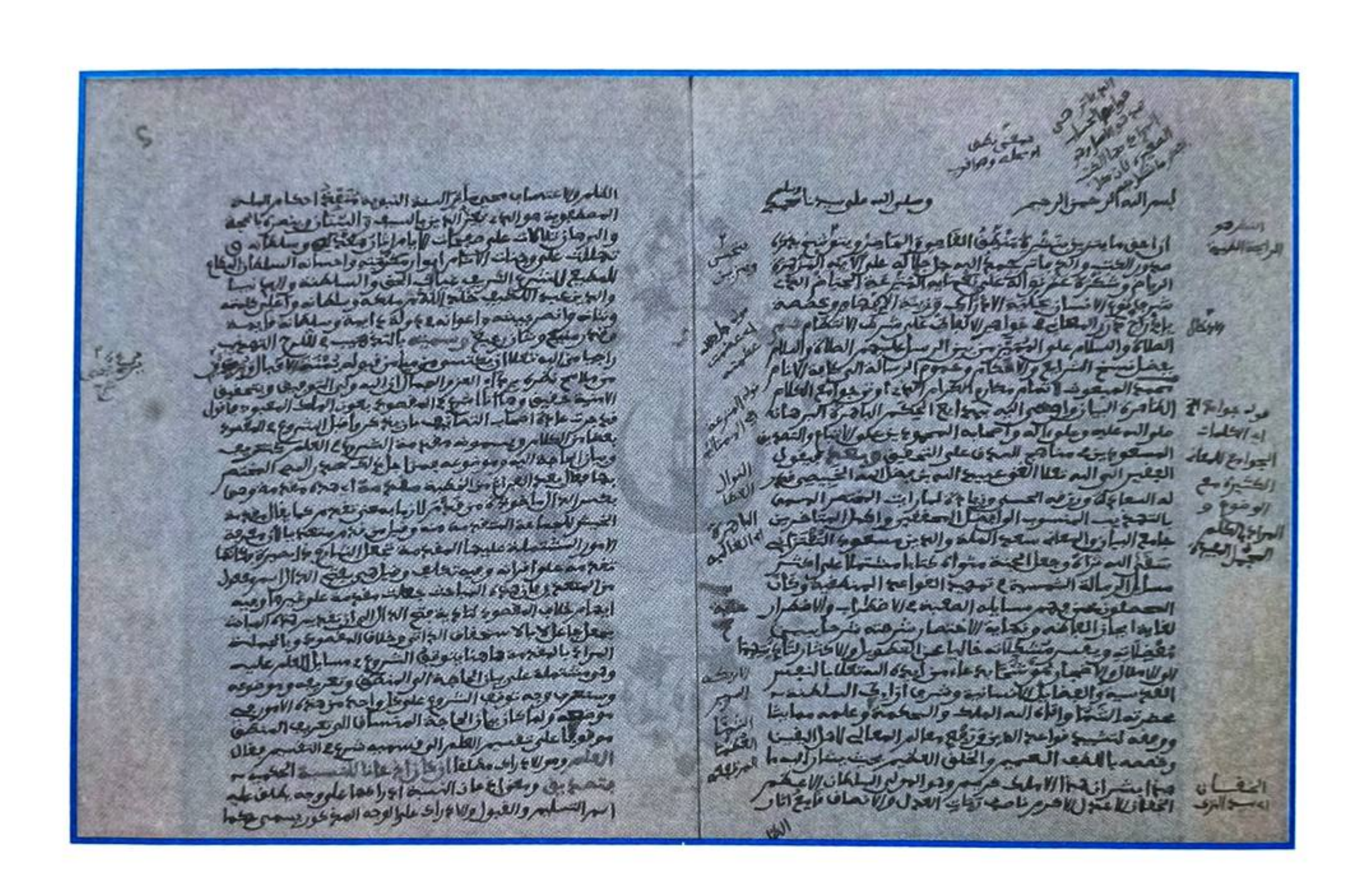
الصفحة الأولى من النسخة (س)

تم الكتاب مؤلفه في اواخر شهر رمضان
المعظم من شهور سنة تسعمائة وست
وتسعون احسن الله ختامها بالخير امين
وتم كتابة على يد اضعف الورى واحوجهم
الى عفو الله الودود الحليم محمود بن
عبد الرحيم عفى عنهما امين ضحوة يوم
الاحد حادي عشر شهر الله الحرام افتتاح سنة
ستة وثمانين بعد الالف من هجرة من له
كمال العز والشرف
صلى الله عليه
وعلى اله وصحبه
وسلم

الصفحة الأخيرة من النسخة (س)



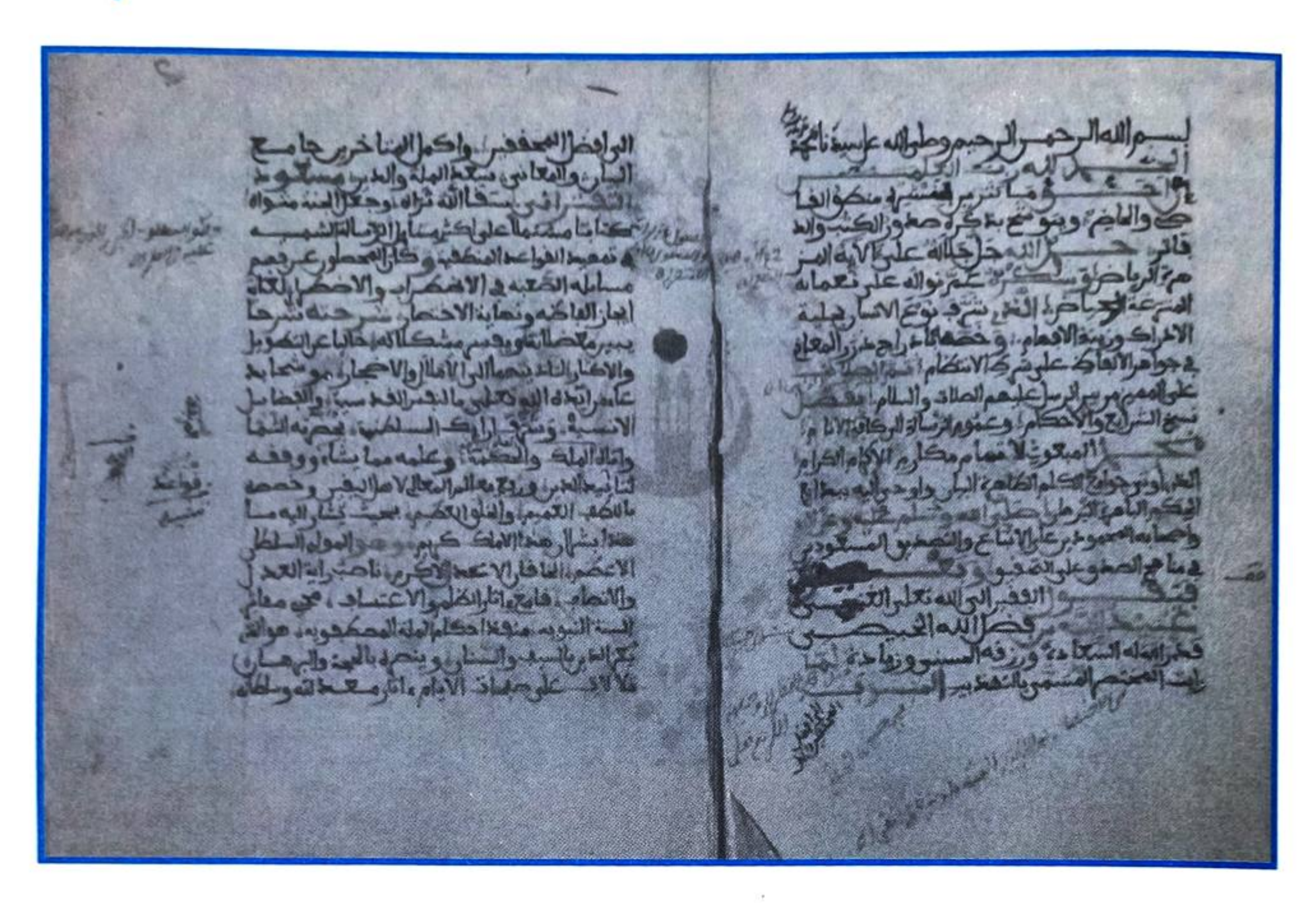




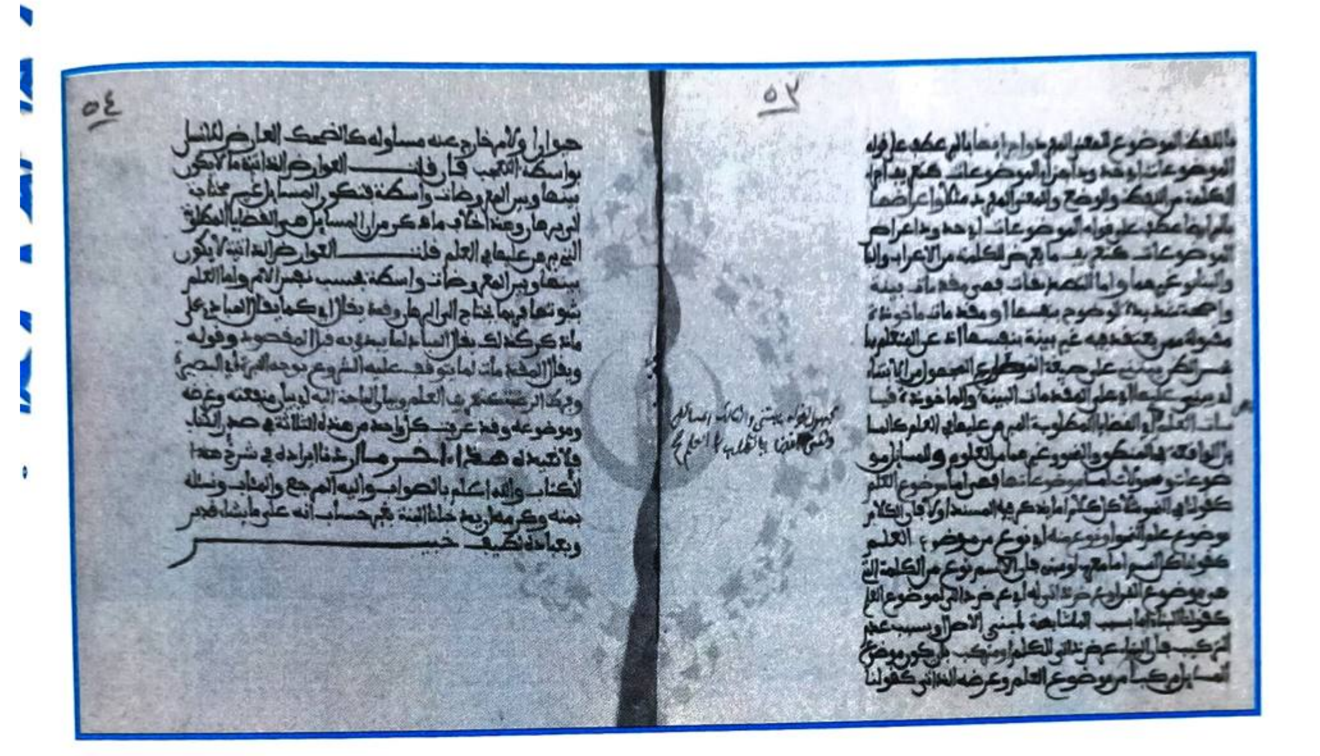
الصفحة الأولى من النسخة (هـ)



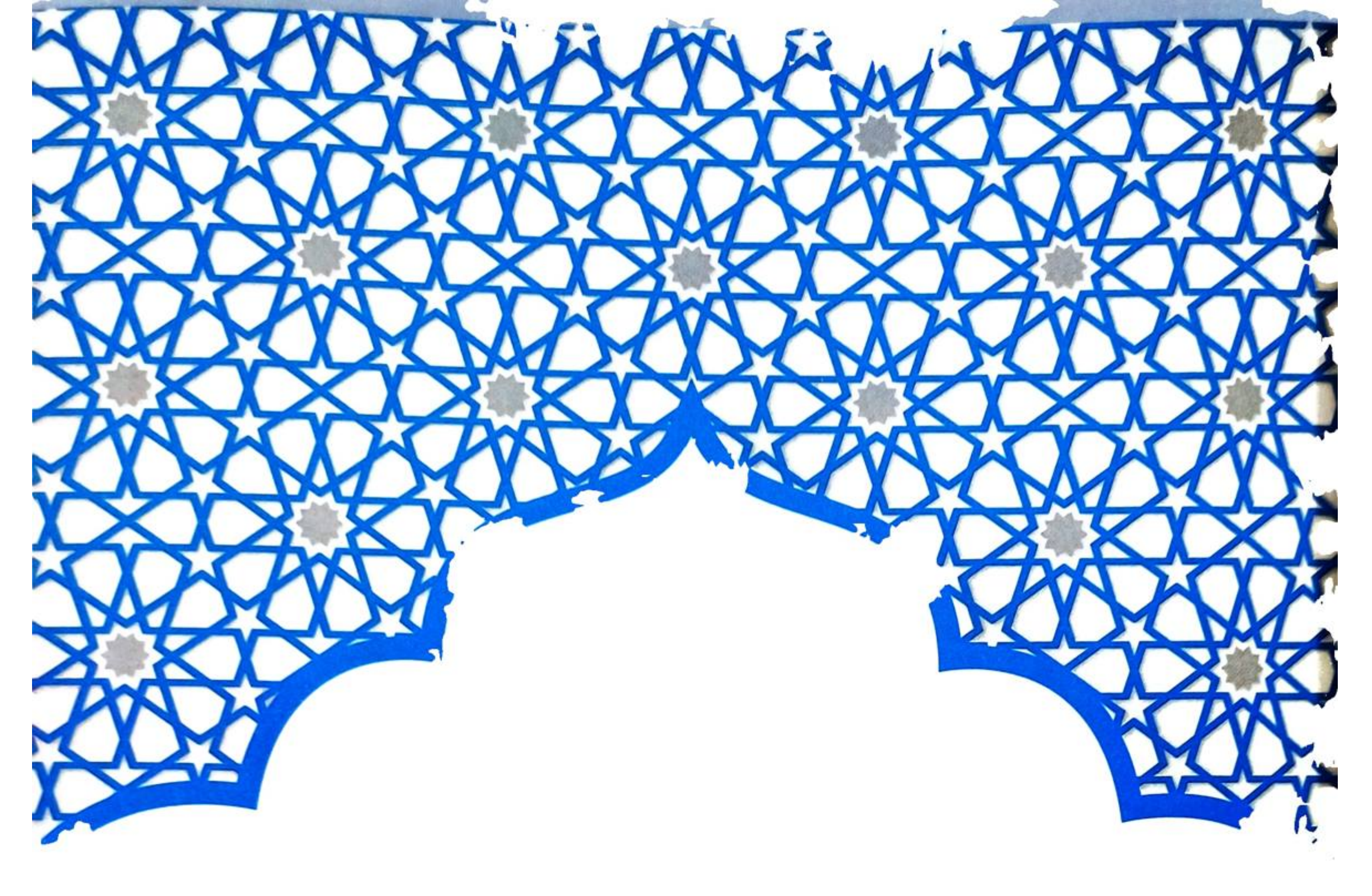
الصفحة الأخيرة من النسخة (هـ)



الصفحة الأخيرة من النسخة (ح)



الصفحة الأخيرة من النسخة (ح)

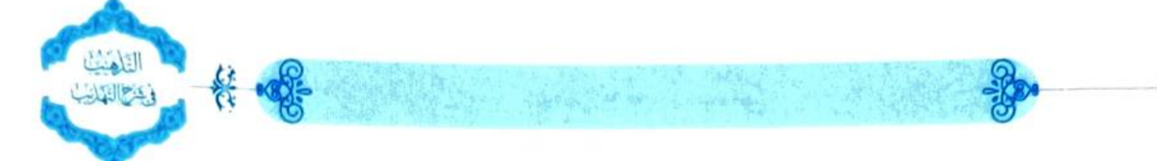


تَهذِيبُ المَنطِقِ

لِلعَلَّامَةِ سَعدِ الدِّينِ التَّفتازانِي

ت ٧٩٢ هـ



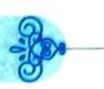


بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحَمْدُ للهِ الَّذِي هَدَانَا سَوَاءَ الطَّرِيقِ، وَجَعَلَ لَنَا التَّوْفِيقَ خَيْرَ رَفِيقٍ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى مَنْ أَرْسَلَهُ هُدًى هُوَ بِالاهْتِدَاءِ حَقِيقٌ، وَنُوراً بِهِ الاقْتِدَاءُ يَلِيقُ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ، الَّذِينَ سَعِدُوا فِي مَنَاهِجِ الصِّدْقِ بِالتَّصْدِيقِ، وَصَعِدُوا فِي مَعَارِجِ الحَقِّ بِالتَّحْقِيقِ.

وَبَعْدُ:

فَهَذَا غَايَةُ تَهْذِيبِ الكَلَامِ فِي تَحْرِيرِ المَنْطِقِ وَالكَلَامِ، وَتَقْرِيبِ المَرَامِ مِنْ تَقْرِيرِ عَقَائِدِ الإِسْلَامِ، جَعَلْتُهُ تَبْصِرَةً لَدَى الإِفْهَامِ، وَتَذْكِرَةً لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَتَذَكَّرَ مِنْ ذَوِي الْأَفْهَامِ، سِيَّمَا الْوَلَدُ الْأَعَزُّ الحَفِيُّ الحَرِيُّ بِالْإِكْرَامِ، سَمِيُّ حَبِيبِ اللهِ عَلَيْهِ التَّحِيَّةُ وَالسَّلَامُ، لَا زَالَ لَهُ مِنَ التَّوْفِيقِ قِوَامٌ، وَمِنَ التَّأْيِيدِ عِصَامٌ، وَعَلَى اللهِ التَّوَكُّلُ وَبِهِ الاعْتِصَامُ.

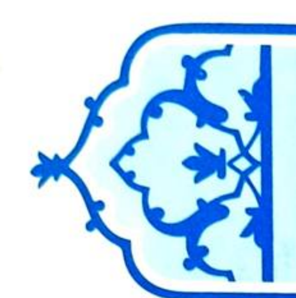



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحَمْدُ لله الَّذِي هَدَانَا سَوَاءَ الطَّرِيقِ، وَجَعَلَ لَنَا التَّوْفِيقَ خَيْرَ رَفِيقٍ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى مَنْ أَرْسَلَهُ هُدًى هُوَ بِالِاهْتِدَاءِ حَقِيقٌ، وَنُوراً بِهِ الِاقْتِدَاءُ يَلِيقُ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ، الَّذِينَ سَعِدُوا فِي مَنَاهِجِ الصِّدْقِ بِالتَّصْدِيقِ، وَصَعِدُوا فِي مَعَارِجِ الحَقِّ بِالتَّحْقِيقِ.

وَبَعْدُ:

فَهَذَا غَايَةُ تَهْذِيبِ الكَلَامِ فِي تَحْرِيرِ المَنْطِقِ وَالكَلَامِ، وَتَقْرِيبِ المَرَامِ مِنْ تَقْرِيرِ عَقَائِدِ الإِسْلَامِ، جَعَلْتُهُ تَبْصِرَةً لَدَى الإِفْهَامِ، وَتَذْكِرَةً لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَتَذَكَّرَ مِنْ ذَوِي الْأَفْهَامِ، سِيَّمَا الْوَلَدُ الْأَعَزُّ الحَفِيُّ الحَرِيُّ بِالْإِكْرَامِ، سَمِيُّ حَبِيبِ اللهِ عَلَيْهِ التَّحِيَّةُ وَالسَّلَامُ، لَا زَالَ لَهُ مِنَ التَّوْفِيقِ قِوَامٌ، وَمِنَ التَّأْيِيدِ عِصَامٌ، وَعَلَى اللهِ التَّوَكُّلُ وَبِهِ الِاعْتِصَامُ.



القِسمُ الأَوَّلُ[1]
في المَنطِقِ

مُقَدِّمَةٌ:

العِلْمُ إِنْ كَانَ إِذْعَاناً لِلنِّسْبَةِ فَتَصْدِيقٌ، وَإِلَّا فَتَصَوُّرٌ.

وَيَنْقَسِمَانِ بِالضَّرُورَةِ إِلى:

- الضَّرُورَةِ.
- وَالاكتِسَابِ **بِالنَّظَرِ**، **وَهُوَ**: مُلَاحَظَةُ المَعْقُولِ لِتَحْصِيلِ المَجْهُولِ.

وَقَدْ يَقَعُ فِيهِ الخَطَأُ، فَاحْتِيجَ إِلى قَانُونٍ يَعْصِمُ عَنْهُ، **وَهُوَ المَنْطِقُ**.

وَمَوْضُوعُهُ: المَعْلُومُ التَّصَوُّرِيُّ وَالتَّصْدِيقِيُّ.

مِنْ حَيْثُ يُوصِلُ إِلى مَطْلُوبٍ تَصَوُّرِيٍّ، فَيُسَمَّى **مُعَرِّفاً**، أَوْ تَصْدِيقِيٍّ فَيُسَمَّى **حُجَّةً**.

(١) أي: من الكتاب، وهو قسمين: القسم الأول في المنطق، القسم الثاني هو «قسمُ الكلام».

فَصْلٌ

[في دلالات الألفاظ]

دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى تَمَامِ مَا وُضِعَ لَهُ **مُطَابَقَةٌ**.

وَعَلَى جُزْئِهِ **تَضَمُّنٌ**.

وَعَلَى الخَارِجِ **التِزَامٌ**. وَلَا بُدَّ مِنَ اللُّزُومِ عَقْلاً أَوْ عُرْفاً.

وَتَلْزَمُهُمَا المُطَابَقَةُ وَلَو تَقْدِيراً، وَلَا عَكْسَ.

فَصْلٌ

[في انقسام اللفظ من حيث الإفراد والتركيب]

وَالمَوْضُوعُ(١) إِنْ قُصِدَ بِجُزْءٍ مِنْهُ الدَّلَالَةُ عَلَى جُزْءِ المَعْنَى **فَمُرَكَّبٌ**:

- **إِمَّا تَامٌّ**: خَبَرٌ أَوْ إِنْشَاءٌ.

- **وَإِمَّا نَاقِصٌ**: تَقْيِيدِيٌّ أَوْ غَيْرُهُ.

وَإِلَّا فَمُفْرَدٌ، **وَهُوَ** إِنِ اسْتَقَلَّ؛ فَمَعَ الدَّلَالَةِ بِهَيْئَتِهِ عَلَى أَحَدِ الأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ **كَلِمَةٌ**، وَبِدُونِهَا **اسْمٌ**، وَإِلَّا **فَأَدَاةٌ**.

وَأَيْضاً إِنِ اتَّحَدَ مَعْنَاهُ؛ فَمَعَ تَشَخُّصِهِ وَضْعاً **عَلَمٌ**، وَبِدُونِهِ **مُتَوَاطِئٌ** إِنْ تَسَاوَتْ أَفْرَادُهُ، **وَمُشَكِّكٌ** إِنْ تَفَاوَتَتْ؛ إِمَّا بِأَوَّلِيَّةٍ أَوْ أَوْلَوِيَّةٍ.

---

(١) أي: اللفظ الموضوع.

وَإِنْ كَثُرَ مَعْنَاهُ؛ فَإِنْ وُضِعَ لِكُلٍّ **فَمُشْتَرَكٌ**، وَإِلَّا فَإِنِ اشْتَهَرَ فِي الثَّانِي **فَمَنْقُولٌ** يُنْسَبُ إِلى النَّاقِلِ، وَإِلَّا **فَحَقِيقَةٌ وَمَجَازٌ**.

فَصْلٌ

[الكلّيّ والجزئيّ]

المَفْهُومُ إِنِ امْتَنَعَ فَرْضُ صِدْقِهِ عَلَى كَثِيرِينَ **فَجُزْئِيٌّ**.

وَإِلَّا **فَكُلِّيٌّ**؛ **امْتَنَعَتْ** أَفْرَادُهُ، أَوْ **أَمْكَنَتْ** وَلَم تُوجَدْ، **أَوْ وُجِدَ الوَاحِدُ** فَقَطْ مَعَ إِمْكَانِ الغَيْرِ أَوِ امْتِنَاعِهِ، **أَوْ الكَثِيرُ** مَعَ التَّنَاهِي أَوْ عَدَمِهِ.

[فَصْلٌ

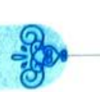
في النِّسَبِ التي بين الكُلِّيّينِ]

وَالْكُلِّيَّانِ إِنْ تَفَارَقَا كُلِّيّاً **فَمُتَبَايِنَانِ**، وإِلَّا؛ فَإِنْ تَصَادَقَا كُلِّيّاً مِنَ الجَانِبَيْنِ **فَمُتَسَاوِيَانِ**، وَنَقِيضَاهُمَا كَذَلِكَ، أَوْ مِنْ جَانِبٍ **فَأَعَمُّ وَأَخَصُّ مُطْلَقاً**، وَنَقِيضَاهُمَا بِالْعَكْسِ، وإِلَّا **فَمِنْ وَجْهٍ**، وَبَيْنَ نَقِيضَيْهِمَا تَبَايُنٌ جُزْئِيٌّ كَالمُتَبَايِنَيْنِ، وَقَدْ يُقَالُ الجُزْئِيُّ لِلْأَخَصِّ وَهُوَ أَعَمُّ.

وَالْكُلِّيَّاتُ خَمْسٌ:

الْأَوَّلُ: **الجِنْسُ**؛ وَهُوَ المَقُولُ عَلَى الْكَثْرَةِ المُخْتَلِفَةِ الحَقِيقَةِ فِي جَوَابِ «مَا هُوَ؟».

فَإِنْ كَانَ الجَوَابُ عَنِ المَاهِيَّةِ وَعَنْ بَعْضِ المُشَارِكَاتِ، هُوَ الجَوَابُ


عَنْهَا وَعَنِ الْكُلِّ **فَقَرِيبٌ**؛ كَالحَيَوَانِ، وَإِلَّا **فَبَعِيدٌ**؛ كالجِسمِ النَّامِي.

الثَّانِي: النَّوْعُ؛ وَهُوَ المَقُولُ عَلَى الكَثْرَةِ المُتَّفِقَةِ الحَقِيقَةِ فِي جَوَابِ "مَا هُوَ؟".

وَقَدْ يُقَالُ عَلَى المَاهِيَّةِ المَقُولِ عَلَيْهَا وَعَلَى غَيْرِهَا: الجِنْسُ، فِي جَوَابِ "مَا هُوَ؟"، وَيُخَصُّ هَذَا النَّوْعُ بِاسْمِ "**الإِضَافِيِّ**"، كَالْأَوَّلِ بِـ"**الحَقِيقِيِّ**"، وَبَيْنَهُمَا عُمُومٌ مِنْ وَجْهٍ؛ لِتَصَادُقِهِمَا عَلَى الْإِنْسَانِ، وَتَفَارُقِهِمَا فِي الحَيَوَانِ وَالنُّقْطَةِ.

ثُمَّ الْأَجْنَاسُ تَتَرَتَّبُ مُتَصَاعِدَةً إِلَى **الْعَالِي**، وَيُسَمَّى "جِنْسَ الْأَجناسِ".

وَالْأَنواعُ تَتَرَتَّبُ مُتَنازِلَةً إِلى **السَّافِلِ**، وَيُسَمَّى "نَوْعَ الْأَنْوَاعِ".

وَمَا بَيْنَهُمَا **مُتَوَسِّطَاتٌ**.

الثَّالِثُ: الفَصْلُ؛ وَهُوَ المَقُولُ عَلَى الشَّيءِ فِي جَوَابِ «أَيُّ شَيءٍ هُوَ فِي ذَاتِهِ؟».

فَإِنْ مَيَّزَهُ عَنِ المُشَارِكِ فِي الجِنْسِ الْقَرِيبِ **فَقَرِيبٌ**، أَوِ الْبَعِيدِ **فَبَعِيدٌ**.

وَإِذَا نُسِبَ إِلى مَا يُمَيِّزُهُ **فَمُقَوِّمٌ**، وَإِلى مَا يُمَيِّزُ عَنْهُ **فَمُقَسِّمٌ**، وَالمُقَوِّمُ لِلْعَالِي مُقَوِّمٌ لِلسَّافِلِ وَلَا عَكْسَ، وَالمُقَسِّمُ بِالْعَكْسِ.

الرَّابِعُ: الخَاصَّةُ؛ وَهُوَ الخَارِجُ عَنِ المَاهِيَّةِ، المَقُولُ عَلَى مَا تَحْتَ حَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ فَقَطْ.

الخَامسُ: العَرَضُ الْعَامُّ؛ وَهُوَ الخَارِجُ المَقُولُ عَلَيْهَا وَعَلى غَيْرِهَا.

وَكُلٌّ مِنْهُمَا **إِنِ امْتَنَعَ انْفِكَاكُهُ** عَنِ الشَّيءِ **فَلَازِمٌ** بِالنَّظَرِ إِلَى المَاهِيَّةِ أَوِ الْوُجُودِ:

- **بَيِّنٌ**: يَلْزَمُ تَصَوُّرُهُ مِنْ تَصَوُّرِ المَلزُومِ، أَوْ مِنْ تَصَوُّرِهِمَا الجَزْمُ بِاللُّزُومِ.
- **وَغَيرُ بَيِّنٍ**؛ بِخِلَافِهِ.

وَإِلَّا فَعَرَضِيٌّ مُفَارِقٌ؛ يَدُومُ، أَوْ يَزُولُ بِسُرْعَةٍ أَوْ بُطْءٍ.

خَاتِمَة:

مَفْهُومُ الْكُلِّيِّ يُسَمَّى كُلِّيّاً **مَنْطِقِيّاً**، وَمَعْرُوضُهُ **طَبِيعِيّاً**، وَالمَجْمُوعُ **عَقْلِيّاً**، وَكَذَا الْأَنْوَاعُ الخَمْسَةُ.

وَالحَقُّ وُجُودُ الطَّبِيعِيِّ بِمَعْنَى وُجُودِ أَشْخَاصِهِ.

فَصْلٌ

[في المعرِّف وأقسامه]

مُعَرِّفُ الشَّيءِ: مَا يُقَالُ عَلَيْهِ لِإِفَادَةِ تَصَوُّرِهِ.

وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ مُسَاوِياً، وَأَجْلَى؛ فَلَا يَصِحُّ بِالْأَعَمِّ وَالْأَخَصِّ وَالمُسَاوِي مَعْرِفَةً وَالْأَخْفَى.

وَالتَّعْرِيفُ بِالْفَصْلِ القَرِيبِ **حَدٌّ**.

وَبِالخَاصَّةِ **رَسْمٌ**.

فَإِنْ كَانَ مَعَ الجِنْسِ القَرِيبِ **فَتَامٌّ**، وَإِلَّا **فَنَاقِصٌ**.

وَلَم يَعْتَبِرُوا التَّعْرِيفَ بِالْعَرَضِ الْعَامِّ.

وَقَدْ أُجِيزَ فِي النَّاقِصِ أَن يَكُونَ أَعَمَّ كَاللَّفْظِيِّ، وَهُوَ مَا يُقْصَدُ بِهِ تَفْسِيرُ مَدْلُولِ اللَّفْظِ.

فَصْلٌ

فِي التَّصْدِيقَاتِ

القَضِيَّةُ: قَولٌ يَحتمِلُ الصِّدْقَ وَالكَذِبَ.

[أقسام القضية باعتبار النسبة]

فَإِنْ كَانَ الحُكْمُ بِثُبُوتِ شَيءٍ لِشَيءٍ أَوْ نَفْيِهِ عَنْهُ **فَحَمْلِيَّةٌ**؛ مُوجِبَةٌ أَوْ سَالِبَةٌ.

وَيُسَمَّى المَحْكُومُ عَلَيْهِ **مَوْضُوعاً**، وَالمَحْكُومُ بِهِ **مَحْمُولاً**، وَالدَّالُّ عَلَى النِّسْبَةِ **رَابِطَةً**، وَقَدِ اسْتُعِيرَ لهَا "هُوَ".

وَإِلَّا **فَشَرْطِيَّةٌ**، وَيُسَمَّى الجُزْءُ الْأَوَّلُ **مُقَدَّماً**، وَالثَّانِي **تَالِياً**.

[أقسام القضية باعتبار الأطراف]

وَالمَوْضُوعُ إِنْ كَانَ شخصاً معيّناً[1] سُمِّيَتِ القَضِيَّةُ **مَخصُوصَةً وَشَخْصِيَّةً**.

وَإِنْ كَانَ نَفسَ الحَقِيقَةِ **فَطَبِيعِيَّةٌ**.

---

(١) (شخصاً معيّناً) في شرح الخبيصي: (مُشَخَّصاً)، والمثبت من شرحَي الدوّاني واليزدي.

وَإِلَّا؛ فَإِنْ بُيِّنَ كَمِّيَّةُ أَفْرَادِهِ كُلًّا أَوْ بَعْضاً **فَمَحْصُورَةٌ**؛ كُلِّيَّةٌ أَوْ جُزْئِيَّةٌ، وَمَا بِهِ البَيَانُ سُوراً.

وَإِلَّا **فَمُهْمَلَةٌ**، وَتُلَازِمُ الجُزْئِيَّةَ.

وَلَا بُدَّ فِي المُوجِبَةِ مِنْ وُجُودِ المَوْضُوعِ مُحَقَّقاً وَهِيَ **الخَارِجِيَّةُ**، أَو مُقَدَّراً **فَالحَقِيقِيَّةُ**، أَو ذِهناً **فَالذِّهنِيَّةُ**.

وَقَدْ يُجْعَلُ حَرْفُ السَّلْبِ جُزْءاً مِنْ جُزْءٍ فَتُسَمَّى **مَعْدُولَةً**[1]، [وَإِلاَّ **فَمُحَصَّلَةٌ**].

وَقَد يُصَرَّحُ بِكَيفِيَّةِ النِّسْبَةِ **فَمُوَجَّهَةٌ**، وَمَا بِهِ البَيَانُ **جِهَةٌ**[2].

فَإِنْ كَانَ الحُكْمُ بِضَرُورَةِ النِّسْبَةِ مَا دَامَ ذَاتُ المَوْضُوعِ **فَضَرُورِيَّةٌ مُطْلَقَةٌ**. أَوْ مَا دَامَ وَصْفُهُ **فَمَشْرُوطَةٌ عَامَّةٌ**. أَوْ فِي وَقْتٍ مُعَيَّنٍ **فَوَقْتِيَّةٌ مُطْلَقَةٌ**. أَوْ غَيْرِ مُعَيَّنٍ **فَمُنْتَشِرَةٌ مُطْلَقَةٌ**.

أَوْ بِدَوَامِهَا مَا دَامَ الذَّاتُ **فَدَائِمَةٌ مُطْلَقَةٌ**. أَوْ مَا دَامَ الوَصْفُ **فَعُرْفِيَّةٌ عَامَّةٌ**.

أَوْ بِفِعْلِيَّتِهَا **فَالمُطْلَقَةُ العَامَّةُ**.

أَوْ بِعَدَمِ ضَرُورَةِ خِلَافِهَا **فَالمُمْكِنَةُ الْعَامَّةُ**. **فَهَذِهِ بَسَائِطُ**.

وَقَدْ تُقَيَّدُ الْعَامَّتَانِ، وَالْوَقْتِيَّتَانِ المُطْلَقَتَانِ؛ بِاللَّادَوَامِ الذَّاتِيِّ؛ فَتُسَمَّى **المَشْرُوطَةَ الخَاصَّةَ، وَالْعُرْفِيَّةَ الخَاصَّةَ، وَالْوَقْتِيَّةَ، وَالْمُنْتَشِرَةَ**.

---

(١) هكذا في شرحَي الدوّاني واليزدي، وفي «شرح الخبيصي» (فَيُسَمَّى مَعْدُولًا).

(٢) في شرحَي «الدواني»، و«اليزدي» زيادة في المتن هي: (وإلاَّ فَمُطْلَقَةٌ)، وليست في «شرح الخبيصي».

وَقَدْ تُقَيَّدُ المُطْلَقَةُ الْعَامَّةُ بِاللَّاضَرُورَةِ الذَّاتِيَّةِ، فَتُسَمَّى **الْوُجُودِيَّةَ اللَّاضَرُورِيَّةَ**.

أَوْ بِاللَّادَوَامِ الذَّاتِيِّ وَتُسَمَّى **الْوُجُودِيَّةَ اللَّادَائِمَةَ**.

وَقَدْ تُقَيَّدُ المُمْكِنَةُ الْعَامَّةُ بِلَاضَرُورَةِ الجَانِبِ المُوَافِقِ أَيْضاً، وَتُسَمَّى **المُمْكِنَةَ الخَاصَّةَ**.

وَهَذِهِ مُرَكَّبَاتٌ؛ لِأَنَّ اللَّادَوَامَ إِشَارَةٌ إِلى مُطْلَقَةٍ عَامَّةٍ، وَاللَّاضَرُورَةَ إِلى مُمْكِنَةٍ عَامَّةٍ، مُخالِفَتَي الْكَيْفِيَّةِ، مُوَافِقَتَي الْكَمِّيَّةِ لِمَا قُيِّدَ بِهِمَا.

فَصْلٌ

[في الشرطية وأقسامها]

الشَّرْطِيَّةُ:

١. **مُتَّصِلَةٌ**؛ إِنْ حُكِمَ فِيهَا بِثُبُوتِ نِسْبَةٍ عَلَى تَقْدِيرِ أُخْرَى أَوْ نَفْيِهَا، **لُزُومِيَّةٌ** إِنْ كَانَ ذَلِكَ لِعَلَاقَةٍ، وَإِلَّا **فَاتِّفَاقِيَّةٌ**.

٢. **وَمُنْفَصِلَةٌ** إِنْ حُكِمَ فِيهَا بِتَنَافِي نِسْبَتَيْنِ، أَوْ لَا تَنَافِيهِمَا، صِدْقاً وَكَذِباً، وَهِيَ **الحَقِيقِيَّةُ**، أَوْ صِدْقاً فَقَطْ **فَمَانِعَةُ الجَمْعِ**، أَوْ كَذِباً فَقَطْ **فَمَانِعَةُ الخُلُوِّ**.

وَكُلٌّ مِنْهَا **عِنَادِيَّةٌ** إِنْ كَانَ التَّنَافِي لِذَاتِ الجُزْأَيْنِ، وَإِلَّا **فَاتِّفَاقِيَّةٌ**.

ثُمَّ الحُكْمُ فِي الشَّرْطِيَّةِ؛ إِنْ كَانَ عَلَى جَمِيعِ التَّقَادِيرِ لِلْمُقَدَّمِ **فَكُلِّيَّةٌ**، أَوْ بَعْضِهَا مُطْلَقاً **فَجُزْئِيَّةٌ**، أَوْ مُعَيَّناً **فَشَخْصِيَّةٌ**، وَإِلَّا **فَمُهْمَلَةٌ**.

وَطَرَفَا الشَّرْطِيَّةِ فِي الأَصْلِ قَضِيَّتَانِ حَمْلِيَّتَانِ، أَوْ مُتَّصِلَتَانِ، أَوْ مُنْفَصِلَتَانِ، أَوْ مُخْتَلِفَتَانِ؛ إِلَّا أَنَّهُمَا خَرَجَتَا بِزِيَادَةِ أَدَاةِ الاتِّصَالِ وَالانفِصَالِ عَنِ التَّمَامِ.

فَصْلٌ

[في التناقض]

التَّنَاقُضُ: اخْتِلَافُ قَضِيَّتَيْنِ بِحَيْثُ يَلْزَمُ لِذَاتِهِ مِنْ صِدْقِ كُلٍّ كَذِبُ الْأُخْرَى وَبِالْعَكْسِ.

وَلَا بُدَّ مِنَ الِاخْتِلَافِ فِي الْكَيْفِ، وَالْكَمِّ، وَالجِهَةِ، وَالِاتِّحَادِ فِيمَا عَدَاهَا.

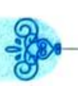
وَالنَّقِيضُ لِلضَّرُورِيَّةِ: المُمْكِنَةُ الْعَامَّةُ، **وَلِلدَّائِمَةِ**: المُطْلَقَةُ الْعَامَّةُ، **وَلِلْمَشْرُوطَةِ الْعَامَّةِ**: الحِينِيَّةُ المُمْكِنَةُ، **وَلِلْعُرْفِيَّةِ الْعَامَّةِ**: الحِينِيَّةُ المُطْلَقَةُ، **وَلِلْمُرَكَّبَةِ**: المَفْهُومُ المُرَدَّدُ بَيْنَ نَقِيضَيِ الجُزْأَيْنِ، لَكِنْ فِي **الجُزْئِيَّةِ** بِالنِّسْبَةِ إِلَى كُلِّ فَرْدٍ.

فَصْلٌ

[في العكس المستوي]

الْعَكْسُ المُسْتَوِي: تَبْدِيلُ طَرَفَيِ الْقَضِيَّةِ مَعَ بَقَاءِ الصِّدْقِ وَالْكَيْفِ.

- والمُوجِبَةُ إِنَّمَا تَنْعَكِسُ جُزْئِيَّةً؛ لِجَوَازِ عُمُومِ المَحْمُولِ أَوِ التَّالِي.
- وَالسَّالِبَةُ الْكُلِّيَّةُ تَنْعَكِسُ كُلِّيَّةً، وَإِلَّا لَزِمَ سَلْبُ الشَّيْءِ عَنْ نَفْسِهِ.
- وَالجُزْئِيَّةُ لَا تَنْعَكِسُ أَصْلاً؛ لِجَوَازِ عُمُومِ المَوْضُوعِ أَوِ المُقَدَّمِ.


وَأَمَّا بِحَسَبِ الجِهَةِ، فَمِنَ المُوجِبَاتِ:

- تَنْعَكِسُ الدَّائِمَتَانِ وَالْعَامَّتَانِ: حِينِيَّةً مُطْلَقَةً.
- وَالخَاصَّتَانِ: حِينِيَّةً لا دَائِمَةً.
- وَالْوَقْتِيَّتَانِ وَالْوُجُودِيَّتَانِ وَالمُطْلَقَةُ الْعَامَّةُ: مُطْلَقَةً عَامَّةً.
- وَلَا عَكْسَ لِلْمُمْكِنَتَيْنِ.

وَمِنَ السَّوَالِبِ:

- تَنْعَكِسُ الدَّائِمَتَانِ دَائِمَةً.
- وَالْعَامَّتَانِ عُرْفِيَّةً عَامَّةً.
- وَالخَاصَّتَانِ عُرْفِيَّةً لَا دَائِمَةً فِي الْبَعْضِ.

وَالْبَيَانُ فِي الْكُلِّ: أَنَّ نَقِيضَ الْعَكْسِ مَعَ الْأَصْلِ يُنْتِجُ المُحَالَ.

وَلَا عَكْسَ لِلْبَوَاقِي بِالنَّقْضِ.

فَصْلٌ

[في عكس النقيض]

عَكْسُ النَّقِيضِ: تَبْدِيلُ نَقِيضَي الطَّرَفَيْنِ مَعَ بَقَاءِ الصِّدْقِ وَالْكَيْفِ.

أَوْ: جَعْلُ نَقِيضِ الثَّانِي أَوَّلاً مَعَ مُخَالَفَةِ الْكَيْفِ.

وَحُكْمُ الْمُوجِبَاتِ هَهُنَا حُكْمُ السَّوَالِبِ فِي الْعَكْسِ الْمُسْتَوِي، وَالْبَيَانُ الْبَيَانُ، وَالنَّقْضُ النَّقْضُ.

وَبُيِّنَ انْعِكَاسُ الْخَاصَّتَيْنِ مِنَ الْمُوجِبَةِ الْجُزْئِيَّةِ هَهُنَا، وَالسَّالِبَةِ الْجُزْئِيَّةِ ثَمَّةَ، إِلَى الْعُرْفِيَّةِ الْخَاصَّةِ.

فَصْلٌ

[في القياس]

الْقِيَاسُ: قَوْلٌ مُؤَلَّفٌ مِنْ قَضَايَا، يَلْزَمُهُ لِذَاتِهِ قَوْلٌ آخَرُ.

فَإِنْ كَانَ مَذْكُوراً فِيهِ بِمَادَّتِهِ وَهَيْئَتِهِ **فَاسْتِثْنَائِيٌّ**، وَإِلَّا **فَاقْتِرَانِيٌّ**: حَمْلِيٌّ أَوْ شَرْطِيٌّ.

وَمَوْضُوعُ الْمَطْلُوبِ مِنَ الْحَمْلِيِّ يُسَمَّى **أَصْغَرَ**، وَمَحْمُولُهُ **أَكْبَرَ**، وَالْمُتَكَرِّرُ **أَوْسَطَ**، وَمَا فِيهَا الْأَصْغَرُ **الصُّغْرَى**، وَالْأَكْبَرُ **الْكُبْرَى**، وَالْهَيْئَةُ **شَكْلاً**.

وَالْأَوْسَطُ إِمَّا مَحْمُولُ الصُّغْرَى مَوْضُوعُ الْكُبْرَى، وَهُوَ **الشَّكْلُ الْأَوَّلُ**، أَوْ مَحْمُولُهُمَا **فَالثَّانِي**، أَوْ مَوْضُوعُهُمَا **فَالثَّالِثُ**، أَوْ عَكْسُ الْأَوَّلِ **فَالرَّابِعُ**.

وَيُشْتَرَطُ فِي الْأَوَّلِ: إِيجَابُ الصُّغْرَى، وَفِعْلِيَّتُهَا، وَكُلِّيَّةُ الْكُبْرَى؛ لِيُنْتِجَ الْمُوجِبَتَانِ مَعَ الْمُوجِبَةِ: الْمُوجِبَتَيْنِ، وَمَعَ السَّالِبَةِ: السَّالِبَتَيْنِ بِالضَّرُورَةِ.

وَفِي الثَّانِي: اخْتِلَافُهُمَا فِي الْكَيْفِ، وَكُلِّيَّةُ الْكُبْرَى؛ إِمَّا مَعَ دَوَامِ الصُّغْرَى أَوِ انْعِكَاسِ سَالِبَةِ الْكُبْرَى، وَكَوْنِ الْمُمْكِنَةِ مَعَ ضَرُورِيَّةٍ أَوْ كُبْرَى

مَشْـرُوطَةٍ؛ لِيُنتِـجَ الْكُلِّيَّتَـانِ سَـالِبَةً كُلِّيَّـةً، وَالمُخْتَلِفَتَـانِ فِـي الْكَـمِّ أَيْضـاً سَـالِبَةً جُزْئِيَّـةً؛ بِالخُلْـفِ، أَوْ عَكْـسِ الْكُبْـرَى، أَوِ التَّرتِيـبِ، ثُـمَّ عَكْـسِ النتِيجَـةِ.

وَفِـي الثَّالِـثِ: إِيجَـابُ الصُّغْـرَى، وَفِعْلِيَّتُهَـا، وَمَـعَ كُلِّيَّـةِ إِحْدَاهُمَـا؛ لِيُنتِجَ **المُوجِبَتَـانِ** مَـعَ المُوجِبَـةِ الْكُلِّيَّـةِ، أَوْ بِالْعَكْـسِ: مُوجِبَـةً جُزْئِيَّةً.

أَوْ مَـعَ السَّـالِبَةِ الْكُلِّيَّـةِ، **أَو الكُلِّيَّـةُ** مَـعَ الجُزئِيَّـةِ: سَـالِبَةً جُزْئِيَّـةً؛ بِالخُلْـفِ، أَوْ عَكْـسِ الصُّغْـرَى، أَوْ عَكْـسِ التَّرْتِيـبِ ثُـمَّ النَّتِيجَـةِ.

وَفِـي الرَّابِـعِ: إِيجَابُهُمَـا مَـعَ كُلِّيَّـةِ الصُّغْـرَى، أَوِ اخْتِلَافُهُمَـا مَـعَ كُلِّيَّـةِ إِحْدَاهُمَـا؛ لِيُنتِـجَ المُوجِبَـةُ الكُلِّيَّـةُ مَـعَ الْأَرْبَـعِ، وَالجُزْئِيَّـةُ مَـعَ السَّـالِبَةِ الْكُلِّيَّـةِ، وَالسَّـالِبَتَانِ مَـعَ المُوجِبَـةِ الْكُلِّيَّـةِ، وَكُلِّيَّتُهَـا مَـعَ المُوجِبَـةِ الجُزْئِيَّـةِ: مُوجِبَـةً جُزْئِيَّـةً، إِنْ لَـمْ يَكُـن سَـلْبٌ، وَإِلَّا فَسَـالِبَةً؛ بِالخُلْـفِ، أَوْ بِعَكْـسِ التَّرْتِيـبِ ثُـمَّ النَّتِيجَـةِ، أَوْ بِعَكْـسِ المُقَدِّمَتَيْـنِ، أَوْ بِالـرَّدِّ إِلَى الثَّانِـي بِعَكْـسِ الصُّغْـرَى، أَوِ الثَّالِـثِ بِعَكْـسِ الْكُبْـرَى.

وَضَابِطَةُ شَرَائِطِ الْأَرْبَعَةِ: أَنَّهُ لَا بُدَّ لَهَا:

- إِمَّـا مِـنْ عُمُـومِ مَوْضُوعِيَّـةِ الْأَوْسَـطِ مَـعَ مُلَاقَاتِـهِ لِلْأَصْغَـرِ بِالْفِعْـلِ، أَوْ حَمْلِـهِ عَلَـى الْأَكْبَـرِ.

- وَإِمَّـا مِـنْ عُمُـومِ مَوْضُوعِيَّـةِ الْأَكْبَـرِ مَـعَ الِاخْتِـلَافِ فِـي الْكَيْـفِ، مَـعَ مُنَافَـاةِ نِسْـبَةِ وَصْـفِ الْأَوْسَـطِ إِلَى وَصْـفِ الْأَكْبَـرِ لِنِسْـبَتِهِ إِلَى ذَاتِ الْأَصْغَـرِ.




فَصْلٌ

[في القياس الاقترانيِّ الشرطيِّ]

الشَّـرْطِيُّ مِـنَ الِاقْتِرَانِـيِّ؛ إِمَّـا أَنْ يَتَرَكَّـبَ مِـنْ مُتَّصِلَتَيْـنِ، أَوْ مُنْفَصِلَتَيـنِ، أَوْ مِـنْ حَمْلِيَّـةٍ وَمُتَّصِلَـةٍ، أَوْ حَمْلِيَّـةٍ وَمُنْفَصِلَـةٍ، أَوْ مُتَّصِلَـةٍ وَمُنْفَصِلَـةٍ، وَتَنْعَقِـدُ فِيـهِ الْأَشْـكَالُ الْأَرْبَعَـةُ، وَفِـي تَفْصِيلِهَـا طُـولٌ.

فَصْلٌ

[في القياس الاستثنائيِّ]

الِاسْـتِثْنَائِيُّ يُنْتِـجُ **مِـنَ الْمُتَّصِلَـةِ** وَضْـعُ الْمُقَـدَّمِ وَرَفْـعُ التَّالِـي، **وَالْحَقِيقِيَّـةِ** وَضْـعُ كُلٍّ؛ كَمَانِعَـةِ الجَمْـعِ، وَرَفْعُـهُ كَمَانِعَـةِ الخُلُـوِّ.

[قياس الخلف]

وَقَـدْ يُخَـصُّ بِاسْـمِ "**قِيَـاسِ الْخُلْـفِ**" مَـا يُقْصَـدُ بِـهِ إِثْبَـاتُ الْمَطْلُـوبِ بِإِبْطَـالِ نَقِيضِـهِ، وَمَرْجِعُـهُ إِلى اسْـتِثْنَائِيٍّ وَاقْتِرَانِـيٍّ.

فَصْلٌ

[في لواحق القياس]

الِاسْتِقْرَاءُ: تَصَفُّحُ الجُزْئِيَّاتِ لِإِثْبَاتِ حُكْمٍ كُلِّيٍّ.

وَالتَّمْثِيـلُ: بَيَـانُ مُشَـارَكَةِ جُزْئِـيٍّ لِآخَـرَ فِـي عِلَّـةِ الحُكْـمِ لِيَثْبُـتَ فِيـهِ.
وَالْعُمْـدَةُ فِـي طَرِيقِـهِ: الـدَّوَرَانُ وَالتَّرْدِيـدُ.



فَصْلٌ

[أقسام القياس باعتبار المادَّة]

الْقِيَاسُ:

- **إِمَّا بُرْهَانِيٌّ**: وَهُوَ مَا يَتَأَلَّفُ مِنَ الْيَقِينِيَّاتِ. وَأُصُولُهَا: الْأَوَّلِيَّاتُ، وَالْمُشَاهَدَاتُ، وَالتَّجْرِبِيَّاتُ، وَالحَدْسِيَّاتُ، وَالْمُتَوَاتِرَاتُ، والْفِطْرِيَّاتُ[1].

ثُمَّ إِنْ كَانَ الْأَوْسَطُ مَعَ عِلِّيَّتِهِ لِلنِّسْبَةِ فِي الذِّهْنِ عِلَّةً لَهَا فِي الْوَاقِعِ فَلِمِّيٌّ، وَإِلَّا فَإِنِّيٌّ.

- **وَإِمَّا جَدَلِيٌّ**: يَتَأَلَّفُ مِنَ المَشْهُورَاتِ وَالمُسَلَّمَاتِ.
- **وَإِمَّا خَطَابِيٌّ**: يَتَأَلَّفُ مِنَ المَقْبُولَاتِ وَالمَظْنُونَاتِ.
- **وَإِمَّا شِعْرِيٌّ**: يَتَأَلَّفُ مِنَ المُخَيَّلَاتِ.
- **وَإِمَّا سَفْسَطِيٌّ**: يَتَأَلَّفُ مِنَ الوَهْمِيَّاتِ وَالمُشَبَّهَاتِ.

---

(١) في «شرح الخبيصي»: (والنظريات).

خَاتِمَةُ

[في أجزاء العلوم]

أَجْزَاءُ الْعُلُومِ ثَلَاثَةٌ:

١. **المَوْضُوعَاتُ**: وَهِيَ الَّتِي يُبْحَثُ فِي الْعُلُومِ عَنْ أَعْرَاضِهَا الذَّاتِيَّةِ.

٢. **وَالمَبَادِئُ**: وَهِيَ **حُدُودُ** المَوْضُوعَاتِ وَأَجْزَائِهَا وَأَعْرَاضِهَا[١]، **وَمُقَدِّمَاتٌ** بَيِّنَةٌ، أَوْ مَأْخُوذَةٌ، يُبْتَنَى عَلَيْهَا قِيَاسَاتُ الْعِلْمِ.

٣. **وَالمَسَائِلُ**: وَهِيَ قَضَايَا تُطْلَبُ فِي العِلْمِ.

وَمَوْضُوعَاتُهَا: إِمَّا مَوْضُوعُ الْعِلْمِ، أَوْ نَوْعٌ مِنْهُ، أَوْ عَرَضٌ ذَاتِيٌّ لَهُ، أَوْ مُرَكَّبٌ.

وَمَحْمُولَاتُهَا: أُمُورٌ خَارِجَةٌ عَنْهَا لَاحِقَةٌ لَهَا لِذَوَاتِهَا.

وَقَدْ تُقَالُ "**المَبَادِئُ**" لِمَا يُبْدَأُ بِهِ قَبْلَ المَقْصُودِ.

وَ"**المُقَدِّمَاتُ**" أَيضاً: لِمَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الشُّرُوعُ بِوَجْهِ الخِبْرَةِ وَفَرْطِ الرَّغْبَةِ؛ كَتَعْرِيفِ الْعِلْمِ، وَبَيَانِ غَايَتِهِ وَمَوْضُوعِهِ.

وَكَانَ الْقُدَمَاءُ يَذْكُرُونَ مَا يُسَمُّونَهُ الرُّؤُوسَ الثَّمَانِيَةَ:

الْأَوَّلُ: الْغَرَضُ؛ لِئَلَّا يَكُونَ النَّظَرُ فِيهِ عَبَثاً.

---

(١) أي: حدودُ أجزائِها، وحدودُ أعراضِها.

الثَّانِـي: **المَنْفَعَـةُ**؛ وَهِـيَ مَـا يَتَشَـوَّقُهُ الْـكُلُّ طَبْعـاً؛ لِيَنشَـطَ لِلطَّلَـبِ وَيَتَحَمَّـلَ المَشَـقَّةَ.

الثالث: **التَّسْمِيَةُ**؛ وَهِيَ عِنْوَانُ الْعِلْمِ؛ لِيَكُونَ عِنْدَهُ إِجْمَالُ مَا يُفَصِّلُهُ.

الرَّابِعُ: **المُؤَلِّفُ**؛ لِيَسْكُنَ قَلْبُ المُتَعَلِّمِ.

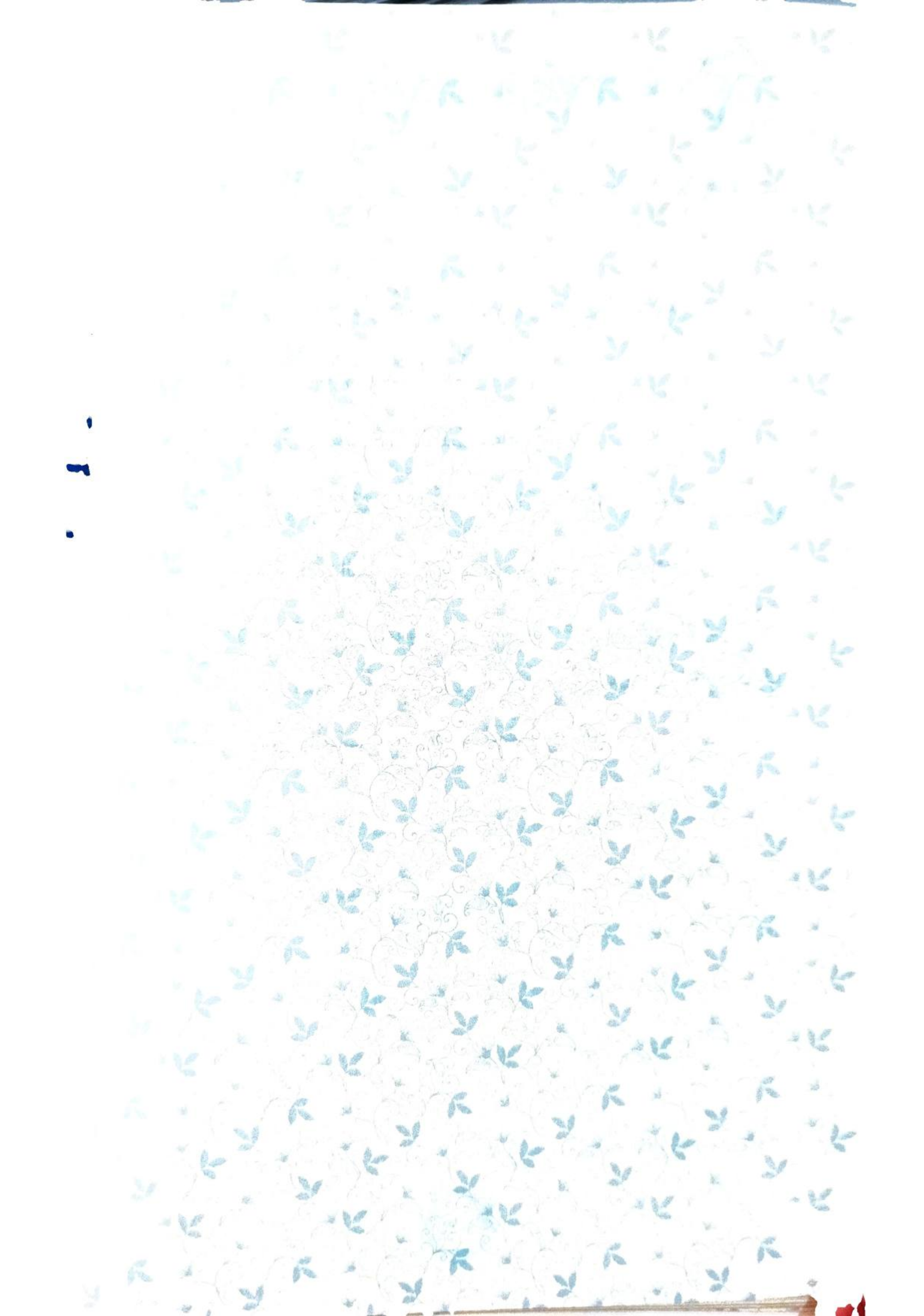
الخَامِسُ: أَنَّهُ **مِنْ أَيِّ عِلْمٍ هُوَ**؛ لِيَطْلُبَ فِيهِ مَا يَلِيقُ بِهِ.

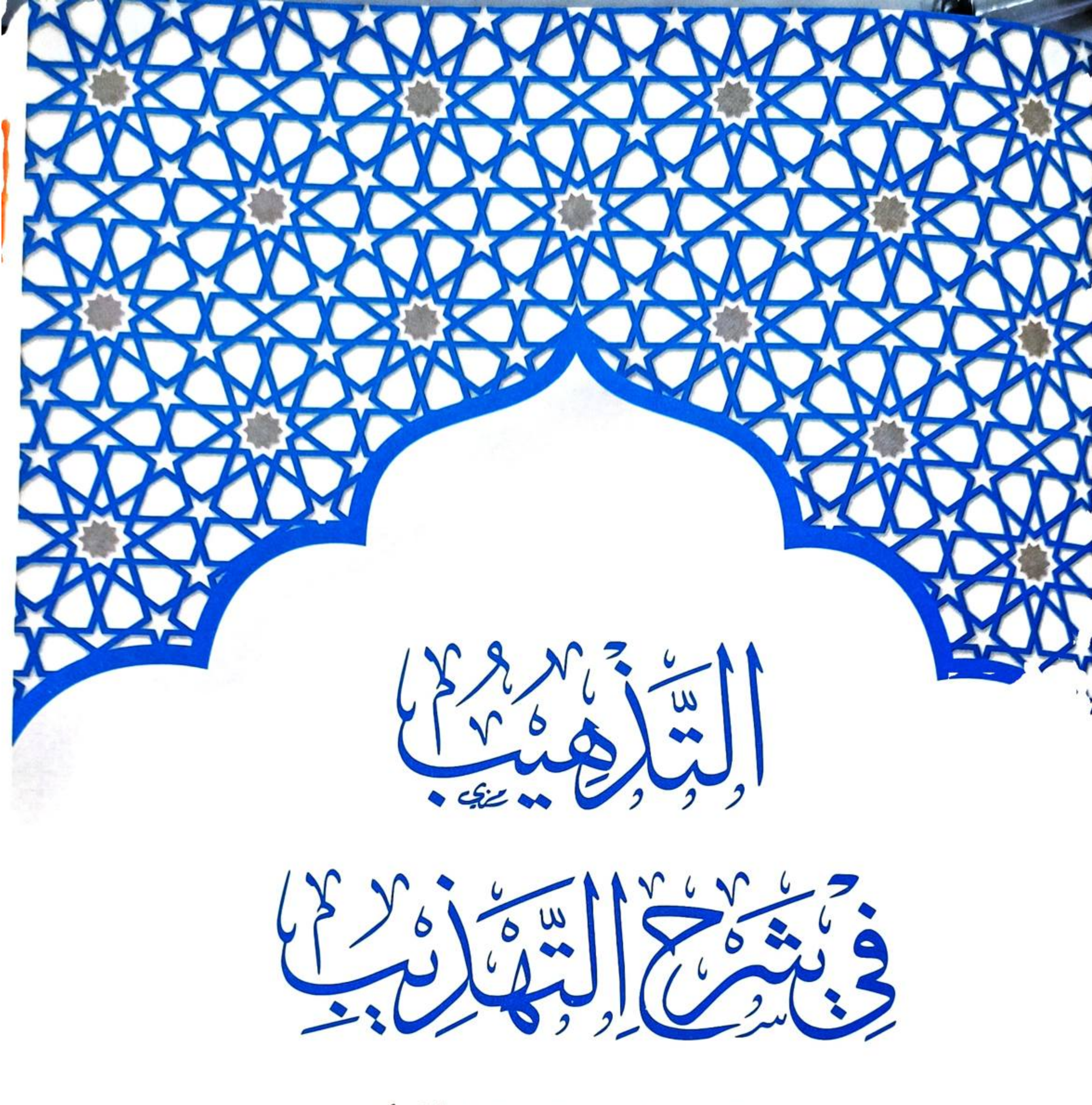
السَّادِسُ: أَنَّه **فِي أَيِّ مَرْتَبَةٍ هُوَ**؛ لِيُقْدِمَ عَلَى مَا يَجِبُ وَيُؤَخِّرَ عَمَّا يَجِبْ.

السَّابِعُ: **الْقِسْمَةُ**؛ **أَيْ**: **التَّبْوِيبُ**؛ لِيَطْلُبَ فِي كُلِّ بَابٍ مَا يَلِيقُ بِهِ.

الثَّامِنُ: **الْأَنْحَاءُ التَّعْلِيمِيَّةُ**؛ وَهِـيَ: **التَّقْسِيمُ**؛ أَعْنِـي: التَّكْثِيرَ مِنْ فَوْقٍ. **وَالتَّحْلِيلُ** عَكْسُهُ. **وَالتَّحْدِيدُ**؛ أَيْ: فِعْلُ الحَدِّ. **وَالْبُرْهَانُ**؛ أَي: الطَّرِيقُ إِلَى الوُقُوفِ عَلَى الحَقِّ وَالْعَمَلِ بِهِ، وَهَذَا بِالمَقَاصِدِ أَشْبَهُ.



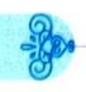


التذهيب في شرح التهذيب

للعلامة فخر الدين عبيد الله بن فضل الله الخبيصي

توفي بعد ٨٥٤ هـ




بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

[مقدمة الشارح]

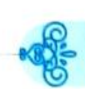
إنَّ أحقَّ ما يتزيَّنُ بنَشرِه منطقُ القاصي والحاضر(١)، وتتوشَّحُ بذِكرِه صدورُ الكتُبِ والدفاتر(٢)؛ حمدُ الله -جلَّ جلالُه- على آلائه المُزهِرَةِ الرِّياض(٣)، وشكرُه

(١) قوله: (إن أحق ما يتزين... إلخ): "ما" موصولةٌ أو نكرة، واقعةٌ على "ألفاظ"، و"المنطق" اسم مكانٍ؛ أي: محلُّ النطق؛ أو مصدرٌ ميميٌّ بمعنى النطق. و"القاصي": البعيد، و"الداني": القريب. والمقصود تعميمُ الأفراد. وفي الكلام مكنيّةٌ بتشبيه الألفاظ بشيءٍ ذي ريحٍ. وإثباتُ النشرِ الذي هو الرائحةُ الطيبةُ تخييلٌ على أحد المذاهب في المكنيّة والتخييلية. والمعنى: إنَّ أحق ألفاظٍ يتزين برائحتها الطيبةِ محلُّها... إلخ. ومنه ظهر أنَّ الأَولى "يتعطر" بدل "يتزين"؛ لأنَّه المناسب لتشبيه الألفاظ بذي الريح الطيب، وأنَّ المراد من المنطقِ الاحتمالُ الأول. فإن أُريد الثاني فالمعنى: إنَّ أحقَّ ألفاظٍ يتزين برائحتها الطيبة مَنشَؤها ومبدؤها الصادرة هي عنه، وهو التلفظ؛ أعني: المعنى المصدري المفسر به المنطق. ولما كان هذا الاحتمالُ خفيّاً سلك أربابُ الحواشي الأولَ. **[عطار]**.

(٢) "التوشيح": لبس الوشاح، وهو أديمٌ عريضٌ مرصَّع بالجواهر، تجعله المرأة بين عاتقها وكشحها. و"الصدور": جمع صدر وهو محل القلب من الإنسان، وهو أول كلِّ شيءٍ. و"الكتب": جمع كتاب. و"الدفاتر": جمع دفتر، وكسرُ داله لغةٌ، وهو جريدة الحساب، والمراد بها هنا: الرسائل الصغيرة، عبر عنها بالدفاتر لما أن كلًّا يتذكر به ما اشتمل عليه، والداعي للتعبير بها دون الرسائل موافقةُ السجع. وحملُها على المعنى الحقيقيّ -كما قالوا- بعيدٌ في هذا المقام؛ إذ الدفاتر ليست من الأمور ذوات البال التي تصدَّر بالحمد، بل كثيراً ما يذكر فيها ما ينزّه الحمدُ عن أن يُصَدّرَ به فيها، كدفاتر المظالم والمعاملات. **[عطار]**.

(٣) سلك هذا الطريقَ في تأديةِ الحمدِ كثيرٌ من الأعاجم؛ كالشارح هنا، وكالقطب في=





= «شرح الشمسية» وغيرهما؛ ميلاً إلى جهة الاستغراب؛ ولأنَّ تصديرَ الكتب بجملة الحمدلة من الأوَّلِ أمرٌ شائعٌ مألوفٌ، فليس للنفس إليه التفاتٌ كما لها عند ما هو مستحدَثٌ لها، إذ المستحدَثُ يحصل للنفس إليه التفاتٌ ونشاطٌ واستلذاذٌ، كما قيل: "لكل جديد لذة". فهو نظيرُ ما قيل في نكتة الالتفاتِ في الكلام، فإذا أُورِدَ الكلامُ على هذه الصورة أقبلَ السامع بكليته لانتظار المحكوم عليه، فيحصل به فضلُ تمكّنٍ في النفس، وقد نحا هذا المنحى كثير من الأدباء في رسائلهم.

وأمّا ما أُورِد على مثله: من أنَّ المقام ليس مقام شكٍّ ولا إنكار حتى يؤكَّد الحكم بـ"إن"، وأنَّ البداءة بالحمد المطلوبِ ليس حاصلاً للمؤلف؛ لأنَّ هذه الصيغة ليست مؤدِّيةً للحمد؛ إذ المستفاد منها حكمٌ من أحكام الحمد.

فقد أجيب عن الأول: بمنع انحصار مجيء "إن" للتأكيد، بل قد يؤتى بها لغير ذلك، كالتنبيه على أنَّ الخبر بلغ في رفعة الشأن إلى أن لا يُقبَل غيرَ مؤكَّدٍ، أو للتنبيه على أنَّ المتكلِّمَ بالخبر على صدقِ رغبةٍ ووفورِ نشاطٍ فيه، أو للتحسين أو لغير ذلك.

وعن الثاني: بأنَّ الثناءَ على الحمد حمدٌ؛ لأنَّه إنَّما استحق هذه الصفات من حيث إضافته إلى الله تعالى، فيقتضي الثناء على الله بأنه ذو الحمد الموصوف بما ذكر، فقد أفادت هذه الصيغةُ الثناءَ بطريق اللزوم، فتكون كنايةً، وهي أبلغُ من الصريح، أو أنَّ الحمدَ حصل بالبسملة لتضمنها للثناء.

وما قيل من أنَّ الإتيانَ بـ"إن" للتنبيه على تواضع المتكلم واستحقارِ نفسِه من حيث اعتقاده عدمَ قبولِ ما يتكلَّم به ولو كان من المسلَّمات، أو للردِّ على مَن يُنكِر مضمونها بناءً على إنكار الخالق، وأنَّ وجودَ العالم اتفاقي، أو للردّ على مَن يُنكر ذلك ويقول: الأحقُّ بذلك هو الحسبلة أو التكبير أو التسبيح ونحو ذلك؛ **فتكلفات باردة؛ أما الأول**: فلأن إنكار المسلمات مكابرةٌ فلا يعتنى بالرد على منكرها. **وأما الثاني**: فلأن القائل بأنَّ حدوث العالم اتفاقيٌّ خارجٌ عن طور العقلاء فلا يعتنى بمثله، كالسوفسطائية، ولذلك لم يعتن أحدٌ من المتكلمين بذكر عقائدهم وردِّها، كغيرهم من بقية الفرق. **وأما الثالث**: فلأنّه لم يقل أحدٌ من العلماء بأنَّ المطلوب البداءةُ به شيء غير الحمد. **[عطار]**.

-عمَّ نوالُه- على نَعْمائه المُترَعَةِ الحِياض[1].

الذي شرَّفَ نوعَ الإنسانِ بحِليةِ الإدراكِ وزينةِ الإفهام[2]، وخصَّصَهُ بإدراجِ دُرَرِ المعاني في جواهرِ الألفاظِ على شرطِ الانتظام.

ثمَّ الصلاةُ على المميَّزِ من بين الرُّسُلِ عليهم الصلاة والسلام، بفَضلِ نَسخِ الشرائعِ والأحكام، وعموم الرسالة إلى كافَّة الأنام، محمَّدٍ المبعوثِ لإتمامِ مكارمِ الكِرام، الذي أُوتِيَ جوامِعَ الكَلِمِ[3] الظاهرةِ

---

(١) "المترعة": الممتلئة. و"الحياض": جمع حوض الماء. وكلٌّ من قوله: "جلَّ جلاله"، و"عمَّ نواله"؛ جملةٌ معترضةٌ، قصد بالأولى التنزيه، وبالثانية الثناء، وربطَ الأولى بالحمد والثانية بالشكر تنبيهاً على أنَّ الشكر دائماً في مقابلة النعمة، وأنَّ الحمد تارة وتارة، ففيه إشارة لمتعلَّقهما من حيث إن الشكر لا يكون إلا في مقابلة نعمة، والحمد لا، كما أن في إرجاع قوله: "حمد الله" للفقرة الأولى، و"شكره" للفقرة الثانية تنبيهاً على اختلاف مَوردَي الحمد والشكر، وأن الأول يكون باللسان فقط، والثاني بغيره. **[عطار]**.

(٢) قوله: "بحِليةِ الإدراكِ..." الباء داخلةٌ على المقصور لا على المقصور عليه كما وهم، و"الحلية": تطلق بمعنى المصدَرِ، وبمعنى المتحلَّى به، وكذلك "الزينة"، و"الإدراك": الفهم، يستعمل مصدراً وبمعنى اسم المفعول، و"الإفهام": يقرأ بكسر الهمزة مصدراً، وبفتحها جمعاً لفَهم، وإرادتهما على حد سواء. وفي حلية الإدراك وزينة الإفهام تشبيهٌ بليغٌ، أو مكنية في الإدراك والإفهام، وتخييلية في حلية وزينة؛ هذا على أنَّ كلًّا منهما مصدرٌ، فإن كانا بمعنى اسم المفعول فلا استعارةَ؛ للزوم الجمع بين الطرفين. **[عطار]**.

(٣) قوله: "جوامع الكلم"؛ أي: الكلم الجوامع، أي: المحيطة بمعانٍ كثيرة، وهذا اقتباس من قوله ﷺ: «أوتيت جوامِعَ الكَلِمِ واختُصِرَ لي الكلامُ اختصاراً» [المطالب العالية (٣٨٤٨)، وأصله في الصحيحين (خ: ٧٢٧٣، م: ٥٢٣)]؛ أي: واختصر لي كلام العرب في جوامع كَلِمي. **[دسوقي]**.

البيان[١]، وأُوحِيَ إليه ببدائعِ الحِكَمِ الباهِرَةِ البرهان[٢]، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وعلى آلِه وأصحابِه المحمودِينَ على الاتِّباعِ والتصديق، المسعودين في مناهجِ[٣] الصِّدقِ على التَّحقيق.

وبعدُ؛ فيقولُ الفقيرُ إلى الله الغنيِّ، **عبيدُ الله بنُ فَضْلِ الله الخَبِيصِيُّ**، قدَّر الله له السعادةَ، ورزقه الحسنى وزيادة[٤]:

لمَّا رأيتُ المختصرَ المُسمَّى بـ«التهذيب»، المنسوبَ إلى أفضلِ المحَقِّقينَ وأكملِ المتأخِّرين، جامعِ البيانِ والمعاني، سعدِ الملَّةِ والدين، مسعودٍ التفتازانيِّ -سقى الله ثَراه، وجعلَ الجنَّة مثواه- كتاباً مُشتمِلاً على أكثر مسائل «الرسالة الشمسيَّة في تمهيد القواعد المنطقيَّة»[٥]، وكانَ

---

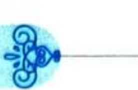
(١) في (ز): (أوتي بجوامع الكَلِمِ الطاهرةِ البيانَ).

(٢) والمراد من البرهان مطلق الدليل، لا المنطقي بخصوصه. والمعنى: أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أوحِيَ إليه بشرائع غلبت أخصامه فلم يقدروا على الطعن فيها. **[عليمي]**.

(٣) قوله: "في مناهج الصدق"؛ جمع منهجٍ، الطريق الواسع، وهو إما من إضافة المشبه به للمشبه، أو في المناهج استعارةٌ مصرّحة بتشبيه أسباب الصدق بالطرق، أو مكنيّة في الصدق بتشبيهه بجهةٍ تُقصَد، والمناهج تخييلٌ. **[عطار]**.

(٤) الحسنى: هي الجنة، والزيادة: هي النظر إلى وجهه الكريم، أو: المثوبة الحسنى، والزيادة ما يزيد عليها تفضلاً منه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَيَزِيدُهُم مِّن فَضْلِهِۦ﴾[النساء: ١٧٣]. **[عطار]**.

(٥) «الرسالة الشمسية» لنجم الدين، عمر بن علي القزويني، المعروف بـ"الكاتبي"، تلميذ نصير الدين الطوسي، (ت: ٦٩٣هـ)، ألفها: لخواجه شمس الدين محمد، وسماه بالنسبة إليه، وعليها شروح كثيرة منها: شرح سعد الدين التفتازاني، وشرح قطب الدين التحتاني. ينظر: «كشف الظنون» (٢/ ١٠٦٣).


المحصِّلونَ(١) عن فَهمِ مسائِلِه الصَّعبَةِ في الاضطرابِ والاضطرار؛ لغايةِ إيجازِ ألفاظه ونهايةِ الاختصار؛ **شرحتُه شرحاً يُبيِّنُ مُعضِلاتِه، ويُفسِّر مُشكِلاتِه**، خالياً عن التطويل والإكثار؛ لتأديتهما إلى الإملال والإضجار.

موشَّحاً بدعاءِ مَن أيَّده الله تعالى بالنفسِ القُدسيَّة والفضائلِ الأُنسيَّةِ(٢)، وشرَّف أَرَائِكَ(٣) السلطنة بحضرتِه الشمَّاءِ(٤)، وآتاهُ المُلكَ [ل/٦] والحِكمةَ وعلَّمَه ممَّا يشاءُ، ووفَّقَه لتشييدِ قواعدِ الدِّين، ورَفعِ مَعالمِ

---

(١) أي: المريدون تحصيله، أو المراد بهم: الباحثون. **[عطار]**.

(٢) "النفس القدسية": المطهرة من الرذائل، منسوبة إلى القُدُس بضمتين، وإسكان الثاني تخفيفٌ، وهو الطُّهر. و"الفضائل": جمع فضيلة، وهي المزيّة القاصرة، وأما الفواضل فإنها جمع فاضلة، وهي المزية المتعدية، فلو عبّر بها كان أولى. **[عليمي]**. "الأنسية": بضم الهمزة نسبة للأُنس ضد الوحشة، ففيه تنبيهٌ على عدم كِبْرِه وجبروته. **قيل** [قائله ابن سعيد المغربي]: ومن البارِدِ المغسول قراءتُه بكسر الهمزة نسبةً إلى الإنس ضد الجن. **وأقول**: ليس هو من البارد المغسول، بل من التوجيه المقبول؛ لأنَّ اقتناءَ الفضائل واكتسابَها مختصٌّ بالنوع الإنساني، ففيه تنبيهٌ على أصل الفضائل، وأنّه جَمَعَ منها ما يمكن تحصيله للنوع الإنساني، مما يصحُّ أن يتصف به؛ فخرجت الكمالات النبويّة. **[عطار]**.

(٣) "الأرائك": جمع أريكة، وهي السرير، وتسميتها بذلك إمّا لكونها في الأصل متخذة من أراك، أو لكونها مكان الإقامة، من قولهم: "أَرَكَ بالمكان أُرُوكاً"، وأصل الأُرُوك: الإقامة على رعي الأراك، ثمّ تجوِّزَ به في غيره من الإقامات. **[عليمي]**.

(٤) قوله: "بحضرته الشماء"؛ حضرة الرجل: موضع حضوره، والشماء: ذات الشمم؛ أي: ارتفاع الأنف، وفي الكلام مجازٌ مرسلٌ علاقته الإطلاق عن التقييد، أو استعارةٌ مكنيةٌ بتشبيه الحضرة بامرأة شماء، والشماء تخييلٌ. **[عطار]**.

المعالـي[1] لأهـل اليقيـن، وخصَّصَـه باللطـفِ العميـم، والخُلُـقِ العظيـم، بحيـث يُشـارُ إليـه: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ [يوسف: ٣١]، وهـو المَـوْلى[2] السـلطانُ الأعظـم، والخاقـانُ[3] الأعـدَلُ الأكـرمُ، ناصـبُ رايـاتِ العـدلِ والإنصـاف، قامـعُ آثـارِ الظُّلـمِ والاعتسـاف، مُحيِـي مآثِـرِ السـنَّةِ النبويَّـة[4]، مُنفِّـذُ أحـكامِ الملّـة المصطَفَويَّـة، هـو الـذي يُعِـزُّ الديـنَ بالسـيف والسِّـنَان[5]، ويَنصُـرُه بالحُجَّـةِ والبرهـان، تـلألأت عـلى صَفَحـات الأيّـامِ آثـارُ [د/ ١٠] مَعدَلَتِـه[6] وسـلطانه، وتهلَّلَـت عـلى وَجَنَـات الأنـام أنـوارُ مَكرُمَتِـه وإحسـانه، السُّـلطانُ المُطـاعُ، المطيـعُ للشـرعِ الشـريف، غِيـاثُ الحـقِّ والسـلطنةِ والدنيـا والديـنِ «عبـدُ اللطيـف»[7]، خَلَّـدَ اللهُ مُلكَـه وسـلطانَه، وأعـلى كلمَتَـه وشـانَه،

---

(١) "المعالـم": جمـع مَعلَـم، وهـو العلامـة التـي يُهتـدى بهـا، وقولـه: "المعالـي" جمـع مَعْـلاة، وهـي الرتبـة العاليـة؛ أي: رفـع العلامـات كالعلـمِ والكـرمِ والتأليـف، والمـراد برفـع العلامـات المذكـورةِ إظهارُهـا. [**دسـوقي**].
وفي بعض النسخ: (المعاني).

(٢) أي: السيد، أو الناصر. [**دسوقي**].

(٣) "الخاقـان": لقـب كلِ ملـكٍ مـن ملـوك التُّـرك، كمـا أن كسـرى لقـبٌ لملـك الفـرس، والنجاشـي لقـبٌ لملـك الحبشـة. [**دسـوقي**].

(٤) قولـه: "محيـي مآثـر"؛ أي: مـكارم. و"السـنةُ": الطريقـة. والمـراد بـ"المآثـر": الأحـكام الشـرعية، فهـي مسـتعارٌ لهـا، ثـم شـبهت تلـك المآثـرُ بمعنـى الأحـكام الشـرعية مـن حيـث خفاؤهـا قبـل وجـود الممـدوح بـ"موتـى" عـلى طريـق المكنيـة. [**دسـوقي**].

(٥) السنان: الرماح. [**دسوقي**].

(٦) المعدَلة: العدل. [**عطار**].

(٧) هـو السـلطان عبـد اللطيـف بـن ألـوغ بـك بـن شـاه رُخ بـن تيمورلنـك، وقـد حكـم بعـدَ=




ونصـرَ جيشَـهُ وأعوانَـه، فـي دولـةٍ دائمـة، وسَـلطَنَةٍ قائمـة، وقـدرٍ مَنيـع، [ل/ ٧] وشـأنٍ رفيـع.

وسـمَّيته بـ«التَّذهِيـب فـي شـرح التَّهذيـب» راجيـاً مـنَ الله تعـالى أن يكتسـيَ(١) مـن مَيَامِـن قَبُولِـه يُمْنَـةَ(٢) الإقبـالِ(٣)، ويرتـديَ(٤) مـن ملامِـح(٥) نَظَـرِه بُـرُدَ(٦) العـزِّ والجمـالِ.

إنَّ الله وليُّ التوفيق، وبتحقيقِ الأُمنية حقيق.

=والـده مدَّةَ سـتة أشـهر، بيـن أواخـر ذي القَعـدة ٨٥٣هــ = ١٤٤٩م، ومنتصف ربيـع الأوَّل ٨٥٤هــ. وقـد سـبقت الإشـارة إلى ترجمته في قسـم الدراسـة.

(١) في (ل): (يلبسني).

(٢) في (ل): (بمنَّة). والمِنَّةُ: النعمة. [عليمي].

(٣) قولـه: "مـن ميامـن": أي: بـركات، جمـع يُمـن؛ أي: بركـة. "قبولـه": أي قبـول ذلـك السـلطان. "يُمنَـةَ الإقبـال": أي: يُمنَـةً هـي الإقبـال. والإقبـال عـلى الشـيء التوجـه إليـه، وهـذا بعـض ثمـرات قبولـه لـه. [دسـوقي].
واليُمْنَـةُ: ضـربٌ مـن بُـرُود اليمـن. ولعلَّـه مـرادُ المصنـف، والله أعلـم. ينظـر: «النهايـة فـي غريـب الحديـث» (يمـن).

(٤) في (ل): (ويرتديني).

(٥) "ملامح": جمع ملمح، بمعنى اللَّمح، وهو النظر بطرف خفي. [دسوقي].

(٦) في (س): (برداءِ).

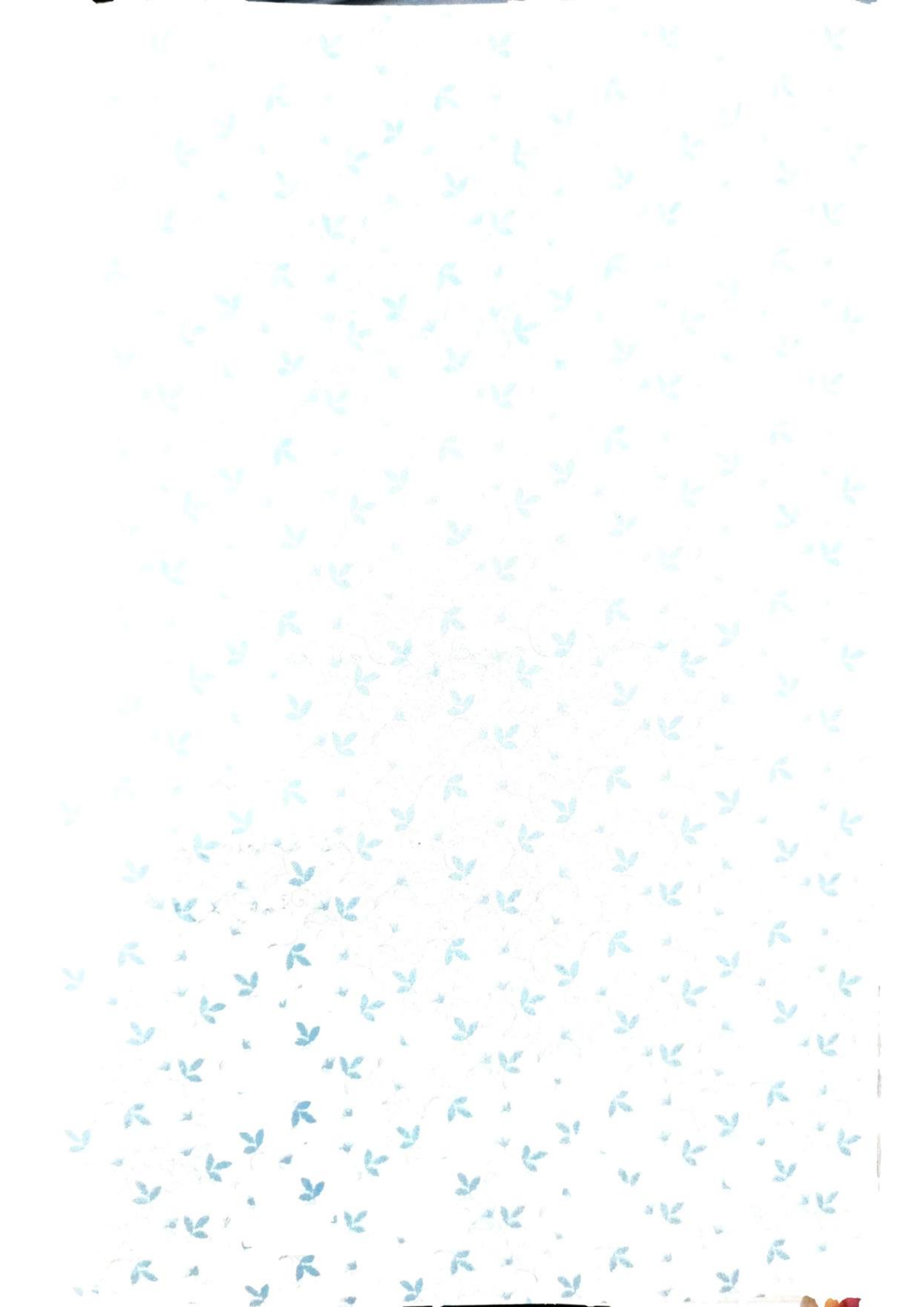






[مقدِّمة الشروعِ في علم المنطق

- تعريفه.
- بيان الحاجة إليه.
- موضوعه].






وها أنا[١] **أشرعُ في المقصودِ بعَونِ الملكِ المعبود، فأقولُ:**

قد جَرَت عادةُ أصحاب التصانيف بأن يذكروا قبل الشروع في المقصود بعضاً من الكلام، ويسمُّونَه **مُقدِّمةَ الشُّروع في العلم**؛ كتعريف العلم، وبيانِ الحاجةِ إليه، وموضوعِه.

فمن أجلِ ذلك صَدَّرَ المصنِّفُ المختصرَ بها، **فقالَ بعدَ الفراغِ مِنَ الخُطبَةِ:**

(مُقَدِّمَةٌ)

أي: هذه مُقدِّمةٌ، وهي بكَسرِ الدالِ، مأخوذةٌ من "قَدَّمَ" لازماً بمعنى "تقدَّم"[٢]، كما يقال: مُقَدِّمَةُ الجيشِ للجماعةِ المُتقدِّمة منه.

وقيل: من "قَدَّمَ" متعدِّياً؛ لأنَّ معرفةَ الأمورِ المشتملةِ عليها المُقَدِّمَةُ [ل/ ٨] تجعلُ الشارعَ ذا بصيرةٍ، فكأنَّها تُقَدِّمُه على أقرانه، وفيه تكلُّفٌ[٣].

وقيل: هي بفتح الدال، اسمُ مَفعولٍ من المُتعدِّي، فإنَّ هذه المباحثَ جُعِلَت مُقدَّمَةً على غيرها، وفيه إيهامُ خلافِ المقصود؛ لتأدِيَةِ

---

(١) قوله: "وها أنا"، فيه إدخال "ها" التنبيه على ضمير الرفع مع أن خبره ليس اسم إشارة، وصرح ابنُ هشام في «حواشي التسهيل» بشذوذه. **[عليمي]**.

(٢) ينظر: «المغرب في ترتيب المعرب» (مادة: ق د م).

(٣) قوله: "وفيه تكلفٌ"؛ لأنّ إسناد التقديم إليها مجاز، ولا يُعدَل إلى المجاز إلا لداعٍ، وهو منتفٍ ههنا، وأيضاً الصفة المتعدِّية إنما تضاف لمفعولها لا إلى ما له نوع تعلُّقٍ؛ فيقال مثلاً: مقدمة الشارع أو الطالب، لا مقدمة العلم أو الكتاب. **[عطار]**.

فتـحِ الـدالِ إلى أنَّ تقديـمَ هـذه المباحِـثِ بجَعـلِ جاعـلٍ، لا بالاسـتحقاقِ الذاتـيِّ، وهـو خـلافُ المقصـود.

وبالجملـة، المـرادُ بالمقدِّمـة هنـا: مـا يتوقَّـفُ الشـروعُ فـي مسـائل العلـمِ عليـه، **وهـي مُشـتمِلةٌ عـلى:**

- بيانِ الحاجةِ إلى المنطقِ.

- وتعريفِه.

- وموضوعِه.

وستعرفُ وجهَ تَوَقُّفِ الشروعِ على كلِّ واحدٍ من هذه الأمورِ في موضِعِه.

[بيان معنى التصور والتصديق]:

[م/ ٢] ولمَّا كانَ بيانُ الحاجةِ المنساقُ إلى تعريفِ المنطقِ موقوفاً على تقسيم العلم إلى قِسمَيه؛ **شَرَعَ في بيان التَّقسيمِ، فقالَ**: (الْعِلْمُ) وهو: الإدراكُ مطلقاً[1]، [ل/ ٩]

---

(١) أي: سواء كان على وجه الإذعان أو لا، بناءً على أن المنقسِم إلى التصور والتصديق هو العلم الحادث الحصولي، لا مطلقُ العلم الشامل للحضوري والقديم؛ **وهذا ما اختاره جماعة من المحققين كالمصنِّف، والسيّد، والقطب الرازي، والعلامة الشيرازي.**

واختار الجلال الدوّاني في «حاشية المتن» [«شرح الدوّاني» (ص: ١٠١)] التعميمَ **فقال**: "هو مطلق الصورةِ الحاضرة عند المدرِك، سواء كان عينَ ماهيته، وهو التصور بالكنه، أو غيرَها، وهو في غيره، وسواء كانت تلك الصورة غيرَ الصورة الخارجية، وهو في العلم الحصولي، أو عينَها، وهو العلم الحضوري، وسواء كانت في ذات المدرِك كما في علم النفس بالكليات، أو في آلاتها كما في علمها بالمحسوسات، وسواء كانت عينَ المدرِك كما في علم الباري تعالى شأنه بذاته، أو غيرَه كما في علمه بسلسلة الممكنات، وقد يخصُّ ههنا بالعلم الحصولي أو الحادث معلَّلا بأن الانقسام إلى البديهية والكسبية إنما يجري فيهما، ولا حاجة إليه؛ فإن الانقسام يجري في المطلق وإن لم يجر في كل نوع منه، على أنه تخصيص اللفظ من غير ضرورةٍ إليه، مع أنَّ التعميم أنسب بقواعد الفن". وأشار بقوله: "فإن الانقسام... إلخ" لدفع ما عساه أن يقال: إن التعميم لهذه الأفراد ينافيه التقسيم. وحاصل الجواب: أنه يجوز أن يكون المَقسِمُ مطلقاً العلمَ، وجريان الأقسام فيه لا يستلزم جريانها في كل نوع منه؛ إذ لا يلزم من انقسام المطلق انقسام أنواعه كلها، وإلا لزم في كل تقسيمٍ انقسامُ الشيء إلى نفسه وإلى غيره، **والحق ما ذهب إليه الجماعة** من التخصيص. وقول الجلال: "إن التعميم أنسب بقواعد الفن". **يقال عليه**: إن التعميم يرتكب بقدر الحاجة.

هذا والفرق بين العلم الحصولي والحضوري أن يقال: العلم بالأشياء يكون على **وجهين: أحدهما**: بحصول صورها في نفس العالِم، أو في آلاتها، ويسمى حصولياً، **والآخر**: بحضورها أنفسها عند العالِم، ويسمى حضورياً؛ كعلمنا بذواتنا، وبالصفات=

(إِنْ كَانَ إِذْعَاناً لِلنِّسْبَةِ) الحُكميَّة[١] (فَتَصْدِيقٌ).

ومعنى إذعانُ النسبَةِ: إدراكُها على وجهٍ يُطلَقُ عليه اسمُ التسليمِ والقَبولِ[٢].

والإدراكُ على الوَجه المذكور يُسمَّى "**حُكماً**".

[د/ ١١] **فالتصديق على تعريفه**: هو الحكمُ فقط. كما هو مذهبُ **الحكماءِ**[٣]؛ فيكونُ بسيطاً، **لكن يشترط في وجودِه ثلاثة تصوُّراتٍ**:

- تصوُّرُ المحكوم عليه.
- وتصُّورُ المحكوم به.
- وتصوُّرُ النِّسبَة الحكميَّة.

=القائمة بها، إذ ليس فيه ارتسامٌ، بل هناك حضور المعلوم بحقيقته لا بمثاله عند العالم، وهذا أقوى من الحصولي؛ ضرورةَ أنّ انكشافَ شيءٍ عن آخرَ لأجل حضوره عنده أقوى من انكشافه عنده لأجل حضور مثاله وصوره. **[عطار] ملخصاً**.

(١) هي الوقوع أو اللاوقوع. **[عليمي]**.

(٢) قال العصام: الإذعان: الاعتقادُ، سواءٌ كان راجحاً، وهو الظنّ، أو جازماً غيرَ مطابق، وهو الجهل المركّب، أو مطابقاً راسخاً لا يعرضه الزوال بتشكيك المشكِّك، وهو اليقين، أو غير راسخ، وهو التقليد. **[عليمي]**.

(٣) إنما اختار مذهب الحكماء، لأنَّ مذهب الإمام معتَرَض بما سيأتي، وما اشتهر بين المتأخرين من أن العلم إذا كان إدراكاً ساذجاً فتصورٌ، وإن كان مع الحكم فتصديق؛ على ظاهره يلزم أن يكونَ كلًّا مِن إدراك المحكوم عليه وبه أو النسبة مع الحكم تصديقاً، وهو إثبات مذهب جديد بلا مستند، وذلك غير معتدٌّ به، مع أنَّ الحق مذهب الحكماء؛ لأن التصديق يوصف بصفات الحكم من اليقينية والظنية. **[عليمي]**.

وإنَّما قلنا: -الإدراكُ على الوجه المذكور هو الحكم-؛ لأنَّ **الحكمَ** على ما ذكره القومُ هو: **إدراكُ أنَّ النسبةَ واقعةٌ، أو ليست بواقعةٍ.**

ولا شكَّ أنَّ مَن أدركَ النسبةَ الإيجابيَّةَ على وجهٍ يُطلَقُ عليه اسمُ التسليم، فقد أدركَ أنَّها واقعةٌ، وكذا مَن أدركَ النسبةَ السلبيَّةَ على الوجه المذكور[1]، فقد أدركَ أنَّها ليست بواقعةٍ.

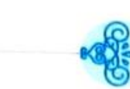
فلمَّا كانَ مُحَصَّلُ ما ذكَرَه القومُ راجِعاً إلى الإذعانِ، عبَّر عنهُ [ل/ ١٠] المصنِّفُ بالإذعانِ؛ اختصاراً في العبارة؛ وإثباتاً للفرق بين إدراك النسبة الذي هو من قبيل التصوُّرات، وبينَ إذعانِ النسبة الذي هو من قبيل التصديقِ؛ بأوضحِ وجهٍ وأوجزِهِ.

فإنَّ إدراكَ النسبة على وجهٍ يُطلَقُ عليه اسمُ التسليم، وإدراكَ النسبة فقط لا على هذا الوجه؛ مُتغايِرانِ، سيَّما في الجملة الخبريَّة المشكوكَة، فإنَّ المغايَرةَ ههنا بَلَغَت مَبلَغَ الوضوحِ؛ لوجود إدراكِ النِّسبةِ فيها دون إذعانِها، إذ الشاكُّ في النسبة متردِّدٌ بين وقوعِها ولا وقوعها، فقد حَصَلَ له إدراكُ النسبةِ قطعاً، لكن لم يحصل له إذعانُها.

---

(١) هذا مبنيٌّ على أن النسبة الحكمية في السالبة سلبيةٌ، بمعنى أنه يلاحظُ عدمَ الربط ويذعنُ به، ومذهب المتأخرين كما صرح به السيد المحققُ في «حواشي التجريد»: أنّ النسبة الحكمية في الموجبة والسالبة على نهجٍ واحد، فيلاحظ الربطَ والإضافةَ فيها، لا عدمَ الربط، ثم يُذعِن في الموجبة أنَّ الربطَ ثابتٌ، وفي السالبة أنه غيرُ ثابتٍ، ومَن حمل كلامَ المتأخرين على خلافه فقد أخطأ. [**عليمي**].



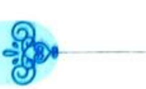


وعند متأخِّري المنطقيِّينَ: أنَّ التصديقَ مركَّبٌ[1]، والحكم: إمَّا إدراكٌ، أو فعلٌ.

فإن كانَ إدراكاً؛ فالتصديقُ مُركَّبٌ من **تصوراتٍ أربعةٍ**: تصوُّرُ المحكومِ عليه، وتصوُّرُ المحكومِ به، وتصوُّرُ النسبةِ الحكميَّةِ، والتصوُّرُ [ل/ ١١]

---

(١) هذا مع قوله سابقاً: "والإدراك على الوجه المذكور يسمى حكماً، فالتصديق على تعريفه هو الحكم فقط، كما هو مذهب الحكماء"؛ **حاصله**: أن الحكماء ومتأخري المنطقيين اختلفوا؛ **فقال الحكماء**: التصديق هو الحكم فقط، وإدراك أن النسبة واقعةٌ أو ليست واقعة. **وقال متأخرو المنطقيين**: التصديق مركب من التصورات الثلاث والحكم، وهو إما إدراكٌ أو فعلٌ. فيقتضي أن الاختلاف في كون الحكم فعلاً أو إدراكاً إنما هو على القول بأنَّ التصديق مركبٌ، وأن قول متأخري المنطقيين يقابل قول الحكماء. والذي في «القطب» [أي: شرح قطب الدين التحتاني «للشمسية»]، و«حاشيته» [للشريف الجرجاني]، وغيرهما: أنّ الخلاف في كون الحكم إدراكاً أو فعلاً لا يختص بالتفريع على القول بأن التصديق مركبٌ، وأن القول بأنه فعلٌ لمتأخري المنطقيين، وأن الخلاف في كون التصديق بسيطاً أو مركباً **إنما هو بين الإمام والحكماء**؛ فالإمام قائل بالثاني، والحكماء قائلون بالأول، وأن الحق أنه بسيط وأنه إدراك، **أما الأول**: فإن تقسيم العلم إلى التصور والتصديق لأجل أن يبيَّن أن لكل منهما كاسباً؛ فالإدراك المسمى بالحكم ينفرد بطريق خاص يوصل إليه وهو الحجة المنقسمة إلى أقسامها، وما عدا هذا الإدراك طريق واحد يوصل إليه وهو القول الشارح؛ فالتصورات الثلاث التي قبل الحكم تفارق التصورات في الاستحصال بالقول الشارح، فلا فائدة في ضمها إلى الحكم وجعل المجموع اسماً واحداً من العلم يسمى بالتصديق؛ لأن هذا المجموع ليس له طريق خاص، **وأمّا الثاني**: فلأنا إذا راجعنا وجداننا علمنا أنّا بعد إدراكنا النسبة الحكمية أو الاتصالية، أو الانفصالية لم يحصل لنا سوى إدراكنا أن تلك النسبة واقعة؛ أي: مطابقة لما في نفس الأمر، أو أنها ليست بواقعة؛ أي: غير مطابقة لما في نفس الأمر. **[عليمي]**.



الـذي هـو الحكـم.

وإنَّمـا وقـع التصـوُّرُ موصوفـاً بالحكـم، ومُضافـاً إلى سـائر الأجـزاء؛ لأنَّ تصـوُّرَ المحكـوم عليه ليـس بعينـه هـو المحكـومُ عليـه، وكـذا تصـوُّر المحكـوم بـه ليـس بعينـه هـو المحكـومُ بـه، وكـذا تصـوُّر[1] النسـبةِ.

وأمَّـا الإدراكُ الـذي حَصَـلَ لنـا بعـدَ تصـوُّر الطرفَيـن والنسـبةِ؛ فهـو عينُ الحكـم؛ فلـذا جُعِـلَ الحكـمُ صفـةً لـه، فقيـل: التصـوُّر الـذي هـوَ الحكـمُ.

ثـمَّ إذا حصـل هـذا الإدراكُ؛ حَصَـلَ التصديـقُ، ولـم يَتَوَقَّـف عـلى تَصَوُّر ذلك الإدراك.

وإن كانَ فعـلاً[2] -والفعـلُ مُغايِرٌ لـلإدراكِ، إذ الإدراكُ انفعـالٌ[3]، والفعلُ يغايـره-؛ **فحينئذٍ** يكـونُ التصديـقُ مركَّباً مـن التصـوُّرات الثلاثـة والحكـمِ.

وإذا لـم يكـن الحكـمُ إدراكاً؛ لـم يكُـن تصـوُّراً؛ لأنَّ التصـوُّر قسـمٌ مـن الإدراك، وانتفـاءُ المَقسِـم يوجِـبُ انتفـاءَ الأقسـام. [ل/ ١٢]

(وَإِلَّا) أي: وإن لـم يكـن العلـمُ إذعانـاً للنسـبة؛ (فَتَصَـوُّرٌ)، ويقـالُ لـه: **التصـوُّر السـاذج**[4].

---

(١) (ليس بَعينِه هو المحكومُ به، وكذا تصور) في (م، ز، س، د): (وتصور).

(٢) عطف على قوله: "فإن كان إدراكاً". [عطار].

(٣) قال السيِّد: هذا إذا فُسِّـرَ الإدراكُ بانتقاش النفس بالصورة الحاصلة من الشـيء، وأما إذا فُسِّـرَ بالصـورة الحاصلـة فـي النفس فيكون مـن مقولة الكيف، فلا يكـون انفعالاً أيضـاً. [عليمي].

(٤) السـاذَج: أي الخالـي عـن الحكـم؛ يقـال: شـيء سـاذَج، بفتـح الـذال المعجمـة؛ أي:=

[د/ ١٢] فإدراكُ كلٍّ واحدٍ من المحكوم عليه وبه فقط[1] تصوُّرٌ، وكذا إدراكُهما معاً بلا نسبةٍ[2]، أو مع نسبةٍ؛ إمَّا تقييديَّة: كالحيوان الناطق، وغلام زيدٍ[3]، وإمَّا تامَّة[4] غير خبريَّة: كـ"اضرب"[5]، أو خبريَّة مشكوكة؛ فإنَّ كلَّ ذلك من التصوُّرات الساذَجَة؛ لعدم إذعان النسبة فيه[6].

=عُطْلٌ غُفْلٌ غير مُحَلًّى؛ فارسي معرّب. قال شارح «سلم العلوم»: التصور الساذَج: إحساسٌ، وتخييلٌ، وتوهّمٌ، وتعقّلٌ؛ وهذه الأربعة متعلِّقة بالمفرد. ووهمٌ، وتخيُّلٌ، وشكٌّ؛ وهذه الثلاثة متعلقة بالخبر والقضية؛ فالتصوّر نوعٌ إضافي تحته سبعة أنواع، ومَن زعم أن التصور نوعٌ واحد حقيقي، فقد غفل عما عليه الفلاسفة. [**عطار**].

(١) قوله: "فقط"، راجع لكلٍّ من المحكوم عليه والمحكوم به؛ أي: المحكوم عليه فقط، والمحكوم به فقط. [**عطار**].

(٢) أي: إدراك كل واحد من الذاتين من غير اعتبار وصف أنه محكوم عليه أو به؛ لأنّ ذلك الوصف إنما يكون مع النسبة التامة الخبرية، فاندفع الاعتراض على عبارة الشارح بأنها تقتضي وجود المحكوم عليه وبه من غير نسبة أو مع نسبة تقييدية. [**عليمي**].

(٣) قوله: "كالحيوان الناطق، وغلام زيد"؛ ويقال في الأولى "وصفية"؛ لأن أحد الأمرين وصفٌ له، وفي الثانية "إضافية"؛ لأنه مضاف إليه، ولما كان في كلٍّ منهما أحدُ الأمرين قيداً للآخر أطلَقَ النسبةَ فيهما أنّهما "تقييدية". [**عليمي**].

(٤) وهي التي يحسن السكوت عليها. [**دسوقي**].

(٥) أي: في "اضرب" نسبةُ طلب الضرب إلى المخاطب، وهي نسبة يحسن السكوت عليها، ولكنها غيرُ خبرية؛ لأنَّ الخبرية تتحقق بدون اللفظ الدال عليها، وهذه لا تتحقق بدون لفظ "اضرب". [**دسوقي**]

(٦) يعني: لعدم كونه إذعاناً؛ ليوافق كلامَ المصنف من أن التصديق بسيطٌ، هذا ولو أبقي على ظاهره لاقتضى أن كلًّا من هذه لو كان معه إذعان يكون تصديقاً، وليس كذلك. [**عليمي**].
قال العطار: أقول: هذا الاقتضاء مندفعٌ بأن المصنف جارٍ على أن التصديق بسيط.

فإن قلتَ: التصوُّر مُقدَّمٌ على التصديق طبعاً[1]، فلِمَ أخرَّه وَضعاً؟

قلتُ: إن عَنَيتَ بتقديم التصوُّر على التصديق أنَّ ذاتَه مُقَدَّمةٌ على التصديق؛ فمُسَلَّمٌ، لكنَّه غيرُ مُفيدٍ؛ لأنَّ تقديمَ التصديقِ ههنا في التعريفِ، والتعريفُ ليس بحسَبِ الذاتِ، بل بحسَبِ المفهوم.

وإن عَنَيتَ به أنَّ مفهومَه مُقدَّمٌ على مفهوم التصديق؛ فمَمنوعٌ؛ لأنَّ القيودَ في مفهوم التصديق وجوديَّةٌ[2]، وفي مفهوم التصوُّر عَدَمِيَّةٌ، [ل/ ١٣] وتصوُّر الوجود سابقٌ على تصوُّر العدم.

فأَخَّرَ التصوُّرَ في التعريف؛ لأنَّه بحسبِ المفهوم، وقدَّمَ في الأقسام والأحكام؛ لأنَّها بحسَبِ الذات.

لا يقال: "إنَّ النسبةَ كما تُطلَقُ على النسبة الحُكميَّةِ، كذلكَ تُطلقُ على النسبةِ الوَصفيَّةِ والإضافيَّةِ[3]، فتكونُ منَ الألفاظِ المشتركة، وهي لا تستعملُ

---

(١) التقدّم الطبيعي: هو كون الشيء محتاجاً إلى الشيء ولا يكون مؤثراً فيه؛ كتقدم الجزء على الكل، والشرط على المشروط. [**عليمي**].

(٢) هي ثلاثة مأخوذة من مجموع كلام المصنف والشارح، فإن قوله: "العلم إن كان إذعاناً للنسبة الحكمية"؛ يتضمن أن العلم مقيدٌ بكونه إذعاناً، وكون ذلك الإذعان متعلقاً بالنسبة، وكون تلك النسبة حكمية؛ وحينئذٍ فالجمع باقٍ على معناه، وسَقَطَ ما أطالوا به هنا؛ ومعنى كون تلك القيود وجودية: أنه لم يسلَّط عليها حرفُ النفي كما في جانب التصور. [**عطار**].

(٣) الوصفية كـ"حيوان ناطق"، والإضافية كـ"غلام زيد"، وكلاهما يسمى نسبة تقييدية، كما عبر به سابقاً عنهما. [**عطار**].

في التعريفاتِ»؛ لأنَّا نقول: المشهورُ الكثيرُ الاستعمال هو الأوَّلُ[١]؛ على أنَّ الإذعانَ[٢] لا يُتصَوَّرُ إلاَّ في النسبة الحُكمِيَّة، فالقَرينَةُ مجوِّزةٌ[٣].

(وَيَنْقَسِمَانِ) أي: التصوُّرُ والتصديقُ، (بِالضَّرُورَةِ) أي: بحسَب الضرورة[٤]، (إِلَىٰ):

- (الضَّرُورَةِ) وهي: التي لم يتوقَّف حصولُها على نَظَرٍ وكَسبٍ؛

---

(١) أي: فيكون استعمال لفظ "النسبة" حقيقةً في النسبة الحكمية، وهي التامة الخبرية، فلا يكون لفظ "النسبة" من قبيل المشترك، بل هو حقيقةٌ فيها، مجازٌ في غيرها؛ لأنّ التبادر والشهرة أمارةُ الحقيقة، ولئن سلّمنا أنها من المشترك بناءً على أن بعضَ معاني المشترك قد يشتهر؛ نقول: محلُّ منعِ استعمال المشترك في التعريف ما لم توجد قرينةٌ معيِّنةٌ، وقد وجدت؛ وهي إما الشهرة فتكون القرينةُ حاليّةً، أو لفظ "الإذعان" -لأنه لا يتصور إلا في النسبة التامة الخبرية- فتكون لفظيةً. [**عطار**].

(٢) إشارةٌ إلى جوابٍ ثانٍ؛ أي: وإن لم تراعَ الشهرةُ السابقة، فالقرينة موجودةٌ، ويحتمل أن مراده: أن القرينة هي المجوِّزة مطلقاً، لكنها إما معنوية أو لفظية، فتدبَّر. [**عليمي**].

(٣) في (س): (تُجَوِّزُه).

(٤) أي: على وجه الضرورة، ويرجع حاصل ذلك إلى أن الانقسام ضروريٌّ، وفي ذلك إشارة إلى أن الباء ليست للسببية، والمراد بالضرورة هنا: القطع، بدليلِ الاستدلال لذلك فيما يأتي، وقد أفصح بذلك شيخ الإسلام، وبالضرورةِ في قوله: "إلى الضرورة": البداهةُ، كما يشير إليه قوله: "وهي... إلى آخره"، وسيصرِّح بذلك فيما بعد، وقد أفصح به هنا شيخ الإسلام، لكن المحقق الدوّاني صرَّح بأنَّ المرادَ بالضرورة في الأول البداهةُ أيضاً، حيث قال: "يعني انقسام كلٍّ من التصور والتصديق إلى الضروري والنظري بديهيٌّ"، [«شرح الدواني» ص: ١٠٤]. [**عليمي ملخّصاً**].

كتصوُّرِ الحرارةِ والبرودةِ[1]، **وكالتصديقِ** بأنَّ النفيَ والإثباتَ لا يجتمعان ولا يرتفعان. [م/ ٣]

- (وَ) إلى (الاِكْتِسَابِ بِالنَّظَرِ) وهو: ما يخالِفُ الضرورةَ؛ **كتصوُّرِ** العقل والإنسان، **وكالتصديق** بأنَّ العالَم حادِثٌ. [ل/ ١٤]

وإنَّما كان تقسيمُ التصوُّر والتصديق إلى الضروريِّ والكسبيِّ ضروريّاً؛ لأنَّهما لو لم ينقسما إليهما؛ لكانَ الجميعُ إمَّا بديهيّاً أو كسبيّاً، **والتالي** باطلٌ بقِسمَيه[2]، فكذا **المقدَّمُ**[3].

أمَّا الملازَمَةُ فظاهرةٌ، **وأمَّا بطلانُ** القسم الأوَّل من التالي؛ فَلاحْتِيَاجِنا في بعض التصوُّراتِ والتصديقاتِ إلى كَسبٍ ونَظَرٍ كما مرَّ، **وأمَّا بطلانُ** القسم الثاني منه؛ فلبداهةِ بعض التصوُّراتِ وبعض التصديقاتِ على ما مرَّ[4].

---

(١) قوله: "كتصور الحرارة"؛ أي: بوجهٍ ما، كتصورها بأنّها كيفيةُ تسخُّنِ الجسم، وتصور البرودة بأنها كيفيةُ تبرُّد الجسم؛ لا بالحقيقة والكُنه، فإنَّه نظريٌّ. [**دسوقي**].

(٢) وهو كون الجميع إما بديهي أو كسبي. [**دسوقي**].

(٣) أي: فالمقدم -وهو عدم انقسام كلٍّ من التصور والتصديق إلى الضروري والكسبي- مثلُ التالي في البطلان؛ لأنَّ بطلان اللازم يستلزم بطلان الملزوم؛ أي: وإذا بطل المقدم ثبت نقيضه، وهو انقسام كلٍّ من التصور والتصديق إلى الضروري والكسبي، وهو المطلوب. [**دسوقي**].

(٤) أي: في قوله: "كتصور الحرارة والبرودة، وكالتصديق بأنّ النفيَ والإثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان"، وهذا الدليل الذي ذكره الشارح يسمى بـ"دليل الخُلف". [**دسوقي**].

(وَهُوَ) أي: الاكتسابُ بالنَّظرِ[1]: (مُلاَحَظَةُ المَعْقُولِ لِتَحْصِيلِ المَجْهُولِ).

كملاحظةِ "الحيوان"، و"الناطق"، المعلومَين لتحصيلِ "الإنسان" المجهولِ، وكملاحظةِ المقدِّمَتَين المعلومَتَين لتحصيلِ النتيجةِ المجهولةِ. [د/ ١٣]

والمراد بالمعقول ههنا: المعلومُ؛ فإنَّ العلمَ في هذا الفنِّ مُفسَّرٌ بـ: "حصول صورةِ الشيءِ في العقل"[2]. [ل/ ١٥]

---

(١) الصواب جعلُ الضمير راجعاً للنظر؛ **لأمرين**: **الأول**: أن الاكتساب فيما مر المرادُ به المكتسَبُ، وهو غير الملاحظة، فالإخبار حينئذٍ لا يصح. **الأمر الثاني**: أن التعريف المذكور تعريفٌ للنظر لا للاكتساب به؛ نعم إن جعلت الباء في قوله: "بالنظر" للتصوير؛ أي الاكتساب المصوَّر بالنظر؛ صحَّ ما قاله الشارح، وعليه فيكون في كلام المصنف استخدامٌ؛ حيث ذكر الاكتسابَ أولاً بمعنى المكتسَب، ثمّ أعاد الضمير عليه ثانياً بمعنى آخر وهو النظر. **[دسوقي]**.
فالأَولى للشارح أن يجعل الضمير عائداً على النظر، ويحذفَ لفظ الاكتساب؛ فإنه قد عُلِمَ من سابق كلامه أن المراد بالاكتساب العلمُ المكتسَبُ؛ بقرينة أنّه وقع في مقابلة الضرورة بمعنى العلم الضروري، فيكون العلم الكسبي، وقال: "وهو ما يخالف الضرورة"، وقال: "وإنما كان... إلخ"؛ فبهذا الاعتبار يكون المرادُ بالاكتساب ههنا العلمَ المكتسَبَ، وارتكاب الاستخدام بأن يرادَ به هنا نفسُ النظر، وفيما تقدَّم العلمُ النظري؛ ممّا لا داعي إليه، على أن معنى الاكتساب التحصيل لا الملاحظة، تأمَّل. **[عطار]**.

(٢) والملاحظة: هي توجُّهُ النفسِ نحو المعلوم، كما يظهر لكَ إذا حصل فيك صورةُ الشيء والتفتَّ إليه بها، وربما تختلف الملاحظة عن حصول صورة الشيء، بأن تُجعلَ تلك الصورةُ آلةً لملاحظة غير ذلك الشيء، كما في معاني الحروف وغيرها. «شرح الدواني» (ص: ١٠٨).

[بيان الحاجة إلى علم المنطق]:

(وَقَدْ يَقَعُ فِيهِ) أي: في ذلك الاكتسابِ، (الخَطَأُ)؛ لأنَّ الفكرَ[1] ليس بصوابٍ دائماً. كيفَ؟ وقد يناقِضُ العقلاءُ بعضُهم بعضاً، بل الإنسانُ الواحدُ يناقِضُ نفسَه[2]؛ **فاحتَجْنا إلى قانونٍ عاصِمٍ عن الخطأ**، مفيدٍ لطُرُقِ اكتسابِ النظريَّاتِ من الضروريَّات، **وذلك القانونُ هو المنطق**.

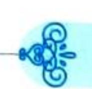
فعُلِمَ من هذا أنَّ النَّاس في أيِّ شيءٍ يحتاجونَ إلى المنطقِ؟ **وذلك بيانُ الحاجةِ، المستلزمُ لتعريفِ العلمِ برَسْمِه**، إذ يُعلَمُ من بيانِ الحاجةِ غايةُ العلم، والتعريفُ بالغايةِ رَسمٌ؛ فلذا أدرجَ المصنِّفُ التعريفَ في بيان الحاجة كما سيجيء.

والحاصل: أنَّ العلمَ إمَّا تصوُّرٌ ساذجٌ، أو تصديقٌ؛ وكلُّ واحدٍ منَ التصوُّر والتصديقِ ينقسمُ بحسَبِ الضرورة إلى الضروريِّ، والكسبيِّ، والكسبيُّ يستفاد من الضروريِّ بطريق الاكتسابِ، وقد يقعُ في الاكتساب [ل/١٦] الخطأُ؛ لأنَّ الفكرَ ليس بصوابٍ دائماً؛ (فَاحْتِيجَ إِلَى قَانُونٍ يَعْصِمُ عَنْهُ؛ وَهُوَ

(١) أي: الذي هو النظر المكتسب به، فيكون الاكتساب كذلك. [عليمي].

(٢) لأنّه يفكر في وقتٍ ويعتقد حكماً، ثم يفكر في وقتٍ آخرَ ويعتقد حكماً مناقضاً للحكم الأول، فالوقتان للفكرين، وأما النتيجتان فمشتملتان على اتحاد الزمان المعتبر في التناقض، وهو زمانُ وقوع النسبة أو لا وقوعها. [عليمي].





المَنْطِقُ) **هذا تعريفُ المنطقِ**[1] المُدرَجُ[2] **في بيان الحاجة.**

وإنَّما كانَ المنطقُ قانوناً؛ لأنَّ مسائلَه قوانينُ كلِّيَّةٌ[3] مُنطَبِقَةٌ على

---

(١) المشارُ إليه قولُه: "قانون يعصم عنه"؛ بدليل قول الشارح: "وإنما كان المنطق... إلخ"، وجَعْلُ المشارِ إليه قولَه: "وهو المنطق" كما قيل؛ بديهيُّ الفسادِ، وما تكلَّفَ به في تأويله كلامٌ تمجُّهُ الأسماعُ. **[عطار]**.

(٢) في (ق، ع): (المندرج).

(٣) أي فتسمية المنطق قانوناً من قِبَل تسمية الكلِّ باسم الجزء. ولمَّا كانت تلك القوانين مع كثرتها مشتركةً في جهةٍ واحدةٍ تضبطها وتصيِّرها كشيءٍ واحدٍ، جُعِلَت قانوناً واحداً؛ لأنَّ لكلِّ علمٍ مسائلُ كثيرةٌ، لها جهةٌ واحدة مختصَّةٌ بها تعدُّ علماً واحداً. وذلك لأنهم لمَّا حاولوا معرفةَ أحوال الأشياء بقدر الطاقة البشريَّة -على ما هو المراد بالحكمة- **وضعوا للحقائقِ أنواعاً وأجناساً وغيرَها**، كالإنسانِ والحيوانِ والموجودِ، **وبحثوا** عن أحوالها المختصَّة بها، **وأثبتوها** لها بالأدلَّة؛ **فحصلت لهم قضايا كسبيَّةٌ**، محمولاتُها أعراضٌ ذاتيَّةٌ لتلك الحقائق، **سمَّوها بالمسائلِ، وجعلوا كلَّ طائفةٍ منها** ترجع إلى واحدٍ من تلك الأشياء، بأن تكونَ موضوعاتُها نفسَه، أو جُزءاً له، أو نوعاً منه، أو عرضاً ذاتيّاً له، **عِلماً خاصّاً يُفرَدُ** بالتدوين والتسمية والتعليم؛ نظراً إلى ما لتلك الطائفةِ -على كثرتِها واختلاف محمولاتها- من الاتِّحاد في جهة الموضوع، أي: الاشتراك فيه على الوجه المذكور.
ثمَّ قد تتَّحدُ من جهاتٍ أُخَرَ، كالمنفعة والغاية ونحوِهما، ويُؤخَذُ لها من بعض تلك الجهات ما يفيد تصوُّرَها على سبيل الإجمال، ومن حيث إن لها وحدةً، **فيكون حدّاً** للعلمِ إن دل على حقيقة مسمّاه؛ أعني: ذلك المُرَكَّبَ الاعتباريَّ، كما يقال: هو علمٌ يُبحَثُ فيه عن كذا، أو علمٌ بقواعد كذا، **وإلّا فَرَسْماً**، كما يقال: هو عِلمٌ يُقتَدَرُ به على كذا، أو يُحترَزُ به عن كذا، أو يكونُ آلةً لكذا. **فظهرَ** أنَّ الموضوعَ هو جهةُ وحدةِ مسائلِ العلمِ الواحدِ نظراً إلى ذاتِها، وإن عرضت لها جهاتٌ أُخَرُ كالتعريف والغاية، وأنّه لا معنى لكون هذا عِلماً وذاك عِلماً آخرَ؛ سوى أنّه يبحثُ=

الجزئيَّات؛ كما إذا عُلِمَ أنَّ الموجِبَةَ الكليَّةَ تنعكسُ موجِبةً جزئيَّةً؛ عُلِمَ أنَّ "كلّ إنسانٍ حيوانٌ"، ينعكس إلى: "بعض الحيوانِ إنسانٌ"، وكذا نظائرُه.

فإن قلتَ: المنطقُ نفسُه ليس عاصماً عن الخطأ، بل العاصِمُ عن الخطأ مراعاتُه، فكيف يُطلَقُ العاصِمُ عليه؟

قلتُ: هذا الإطلاقُ مجازيٌّ، وفيه من التأكيد والمبالغةِ ما لا يخفَى.

وإنَّما كان الشروعُ في مسائل العلم موقوفاً(١)..

- على بيانِ الحاجة؛ لأنَّ الشارعَ في العِلم لو لم يكن يَعلَمُ الغَرَضَ منَ العِلم؛ لكان طَلَبُه عَبَثاً.

- وعلى تعريفِ العلم؛ لأنَّه لو لم يَتَصوَّر ذلك العلمَ أوّلاً؛ لما كان على بصيرةٍ في طَلَبِه، وإذا تَصَوَّرَه برَسمِه؛ حَصَلَ له العلمُ الإجماليُّ [ل/ ١٧] بمسائل ذلك العلمِ، حتَّى إنَّ كلَّ مسألةٍ من هذا العلمِ تَرِدُ عليه عَلِمَ أنَّها منه.

=عن أحوال شيءٍ آخرَ مُغايرٍ له بالذات أو بالاعتبار، فلا يكونُ تمايزُ العلومِ في أنفسها وبالنظر إلى ذواتها إلّا بحسَبِ الموضوعِ، وإن كانت قد تتمايز عند الطالبِ بما لها من التعريفات والغايات ونحوها. هذا حديث إجمالي في جهة وحدة العلم، تفصيله في الكتب المبسوطة، وقد أفرد بالتدوين. [**عطار**].

(١) قوله: "وإنما كان الشروع... إلخ" هذا إيفاء بما وَعَدَ به سابقاً، بقوله: "وستعرف وجه توقف الشروع... إلخ". [**عطار**].

[موضوع علم المنطق]:

ولمَّا فَرَغَ من بيان الحاجةِ المُنساقِ إلى تعريفِ العلمِ برسمِه، شرعَ في بيانِ موضوعِ العلمِ، فقالَ: (وَمَوْضُوعُهُ) أي: موضوعُ المنطقِ[1]:

- (المَعْلُومُ التَّصَوُّرِيُّ) كـ"الحيوانِ الناطق"[2] مثلًا.

- (وَ) **المعلومُ** (التَّصْدِيقِيُّ)؛ كقولِنا: "العالَمُ متغيِّرٌ، وكلُّ متغيِّرٍ حادِثٌ"[3] مثلًا.

[د/ ١٤] أي: موضوعُ المنطقِ هذان المعلومان؛ لا مُطلقاً؛ بل (مِنْ حَيْثُ) إنَّ ذلك المعلومَ التصوُّريَّ (يُوصِلُ إِلَى مَطْلُوبٍ تَصَوُّرِيٍّ) كـ"الإنسانِ" مثلاً، (فَيُسَمَّى) ذلكَ الموصِلُ إلى المطلوب التصوُّريِّ (مُعَرِّفاً[4])، وقولًا شارحاً[5].

---

(١) اعلم أنّ موضوع العلم هو ما يُبْحَثُ فيه عن عوارضه الذاتية، وذلك بأن تَجعل موضوعَ العلم موضوعاً لمسائله، وتحملَ عليه عوارضه الذاتية؛ فإذا أخذت موضوعَ العلم وحملتَ عليه عارضاً من عوارضه الذاتية؛ حَصَلَتْ مسألةٌ من مسائل ذلك العلم، فالمراد بالبحث في ذلك العلم عن العوارض: إثباتها لموضوعات المسائل؛ مثلاً: علم الفقه، موضوعه فعل المكلف، فكل مسألة من مسائله موضوعها فعلُ المكلَّفِ، ومحمولها عارض ذاتي من عوارضه، كالصحة، والفساد، والوجوب، والحرمة، والندب، والكراهة، والإباحة. [**دسوقي**].

(٢) الموصِل إلى تصور "الإنسان".

(٣) الموصل إلى التصديق بقولنا: "العالم حادث".

(٤) سمي معرِّفاً؛ لأنه يعرِّف ويبين المجهول التصوري. «شرح اليزدي» (ص: ٢٢١).

(٥) إنما سمِّي قولًا؛ لأنه في الغالب مركبٌ، فالقول يرادفه، وأما تسميته شارحاً؛=




(أَوْ) مِـن حيـثُ إنَّ ذلـكَ المعلـومَ التصديقـيَّ يُوصِـلُ إلى مطلـوبٍ (تَصْدِيقِـيٍّ)، كقولنـا: "العالَـمُ حـادثٌ" مثـلاً؛ (فَيُسَمَّى) ذلـك الموصـلُ إلى المطلـوب التصديقـيِّ (حُجَّـةً[1])، ودليـلًا[2].

فانحصرَ المقصـودُ الأصلـيُّ مـن هـذا الفـنِّ فـي الموصِـلِ إلى التصـوُّر [ل/ ١٨] والتصديـقِ[3].

=فلشرحه الماهيةَ بالكُنه أو بالوجه. [**دسوقي**].

(١) لأنَّ مَن تمسَّك به في الاستدلال على مطلوبه حَجَّ خصمَه؛ أي: غَلَبَهُ. [**دسوقي**].

(٢) لأنَّه يستدل به على المطلوب. [**دسوقي**].

(٣) **ينبغـي أن يُعلَـم أولًا**: أن أقسـام الموصِـل إلى التصـور أو التصديـق المبحـوثِ عنهـا فـي المنطـق **خمسـة**: ١- الموصـل القريـب إلى التصـور وهـي **المعرِّفـات**. ٢- والموصـل القريـب إلى التصديقـات وهـي **الحجـج**. ٣- والموصـل البعيـد إلى التصـور وهـو بعـض **الكليـات الخمـس**. ٤- والموصـل البعيـد إلى التصديـق وهـو **القضايـا**. ٥- والموصـل الأبعـد إليـه، وهـو **الموضوعـات، والمحمـولات، والمقدَّمـات، والتوالـي**. ولـم يذكـروا فـي الموصِـل إلى التصـور موصـلاً أبعـدَ؛ وفيـه بحـث مذكـور فـي «الحواشـي الفتحيـة» [لميـر أبـي الفتـح السـعيدي (ت: ٩٥٠هــ)] مـع جوابـه.
إذا علمـت هـذا؛ فقـولُ المصنـف سـابقاً: "مـن حيـث يوصـل إلى مطلـوبٍ تصـوري... إلـخ"؛ **إن أراد** الإيصـالَ القريـبَ **أشـكلَ** بالموصـل البعيـد فـي التصـور، والبعيـدِ والأبعـدِ فـي الحجـج، فلـم يدخـلا فـي كلامـه، **وإن أراد** الأعـمَّ **أشـكلَ** قولـه: "فيسـمّى معرِّفـاً"، وقولُـه: "فيسـمّى حجـة"؛ لأن المسـمَّى بذلـك إنمـا هـو الموصِـلُ القريـبُ فيهمـا.
والجـواب: أنـا نختـار الشـقَّ الأول، وندفـع المحـذورَ: بـأن مـا اشـتهر مـن تفصيـل أقسـام الموضـوع بجَعـلِ المعلـومِ التصـوري أو التصديقـي يوصـل إيصـالاً بعيـداً كمـا فـي كـذا، وقريبـاً كمـا فـي كـذا؛ **مبنـيٌّ** علـى مـا هـو الظاهـر مـن مسـائل الفـن، وللمصنـف أن يرجعهـا إلى الموصلَيـن القريبيـن لنكتـةٍ هـي رعايـة ضـمِّ النشـر مـع رجحـان جانـب المعنـى علـى=

وإنَّما كانَ المعلومُ التصوُّريُّ والتصديقيُّ موضوعَ المنطق؛ لأنَّه يبحثُ في المنطق عن أعراضِهما الذاتيَّة، وما يبحثُ في العلم عن أعراضه الذاتيَّة، فهو موضوعُ العلمِ.

وإنَّما قلنا: " يُبحَثُ في المنطق عن الأعراض الذاتيَّةِ للمعلومِ التصوُّريِّ

=جانب اللفظ في نظر البلغاء. أو نختار الشق الثاني مع اعتبار الاستخدام في ضميرَي "يسمى معرِّفاً"، و"يسمى حجة".

[**وينبغي أن يعلم**]: أن علمَ المنطق منحصرٌ في قسمين: التصورات، والتصديقات. ولكلٍّ منهما مبادئ ومقاصد؛ فالأجزاء أربعةٌ، والمقصود منها جزآن هما: مقاصد التصورات والتصديقات، وهما: القول الشارح، والقياس. وأما مباحثُ الألفاظِ فليست من علم المنطق وإن ذُكِرت فيه؛ ولذلك قال السيد: والأَولى أن تجعلَ مباحثُ الألفاظ أيضاً من المقدّمة؛ لتوقف استفادة العلم وإفادته على معرفة أحوال الألفاظ.

إذا علمت هذا كلَّه: فقول الشارح: "فانحصر المقصود الأصليّ... إلخ"؛ هذا الحصر مستفادٌ من تقسيم الموصل إلى القسمين، والاقتصارُ في مقام البيان يفيد الحصرَ، كما نبّهوا عليه، وهو مِن حصرِ الكلِّ في أجزائه؛ أي: الموصلُ القريب منحصرٌ في هذين الجزأين، وهما: القول الشارح، والحجة.

وقوله: "من هذا الفن"؛ "من" تبعيضيّةٌ، فإن ذلك المقصود بعضُ علم المنطق، والبعض الآخر هو مبادئ ذلك المقصود، وليست للبيان؛ لاقتضائه حصرَ علم المنطق في هذين الجزأين وهو باطل.

وقوله: "الأصلي" احترازٌ عن المقصود التبعي، وهما الجزآن اللذان هما مبادئ التصورات ومبادئ التصديقات، وهو قرينةٌ على أنه حَمَلَ الإيصالَ في كلام المصنف على الإيصال القريب؛ إذ لو حمله على مطلق الإيصال قريباً كان أو بعيداً؛ لما ساغ له دعوى الانحصار في الجزأين، وحينئذٍ يَرِدُ الإشكالُ السابق؛ فيجاب عنه بالأجوبة المنوطة باختيار الشق الأول. وهذا هو تحقيق المقام، لا ما قيل هنا من الأوهام. **[عطار]**.

والتصديقيِّ"؛ لأنَّ المنطقيَّ يبحثُ عنهما من حيثُ الإيصالُ إلى مجهولٍ تصوُّريٍّ أو تصديقيٍّ، كما مرَّ، وتلكَ الحيثيَّةُ عارضةٌ للمعلومَين المذكورين. [م/ ٤]

ووجهُ توقُّفِ الشروع على موضوع العلم: أنَّ العلومَ لا تتميَّز زيادةَ تميُّزٍ إلَّا بتمايُزِ الموضوعات، فإنَّ علمَ الفقهِ مثلاً، إنَّما امتازَ عن علم أصول الفقه؛ لأنَّ موضوعَيهما متمايزان، فموضوعُ الفقه: أفعالُ المكلَّفين؛ لأنَّ الفقيهَ يبحثُ عنها من حيثُ الحِلُّ والحُرمةُ، والصحَّةُ والفسادُ، وموضوعُ الأصول: الأدلَّةُ السمعيَّةُ؛ لأنَّ الأصوليَّ يبحثُ عنها من حيثُ استنباطُ الأحكام الشرعيَّةِ منها؛ فلو لم يعلَمِ[1] الشارعُ[2] أنَّ [ل/ ١٩] موضوعَ العلمِ أيُّ شيءٍ هوَ؛ لم يتميَّزِ العِلمُ المطلوبُ عنده زيادةَ تميُّزٍ، ولم يكن له في طَلَبِه زيادةُ بصيرةٍ.

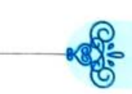


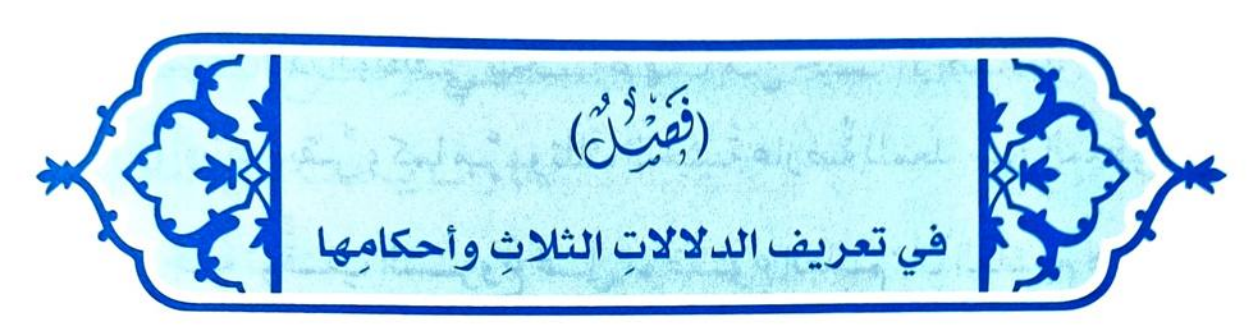
---

(١) في (م، د): (يعرف).

(٢) أي: يُصدِّق؛ لأن العلمَ المتعلِّقَ بموضوعية العلم علمٌ تصديقيٌّ. [عطار].







(فَصْلٌ)
في تعريف الدلالاتِ الثلاثِ وأحكامِها

وهو حقيقٌ بالتقديمِ بعدَ الفراغِ مِنَ المقدِّمةِ؛ لانحصارِ نَظَرِ المنطقيِّ في مفهومِ الموصِلِ، وتوقُّفِ إفادةِ المعاني واستفادَتِها على الألفاظ[1]، وكونِ الألفاظِ منظوراً فيها من حيثُ إنَّها دلائلُ المعاني، **فلذا قدَّمَ الكلامَ في الدلالات، فقال:**

١. [دلالة المطابقة]:

(دِلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى تَمَامِ مَا وُضِعَ) اللفظُ (لَهُ؛ مُطَابَقَةٌ)؛ لتطابُقِ اللفظِ والمعنى؛ كدلالة الإنسانِ على الحيوانِ الناطقِ[2].

---

(١) أي: إفادتها للغير واستفادتها من الغير. قال السيّد: "من أراد استفادة المنطق من غيره أو إفادته إياه احتاج إلى الألفاظ، وكذا الحال في سائر العلوم؛ فلذلك عُدَّتُ مباحث الألفاظ مقدمةَ الشروع في العلوم، ثم إن المنطقي يبحث عن الألفاظ على الوجه الكلي المتناول لجميع اللغات، فتكون هذه المباحث مناسبةً للمباحث المنطقية؛ فإنها أمور قانونية متناوِلة لجميع المفهومات، وربما يورَد -على الندرة- أقوال مخصوصة باللغة التي دُوِّن بها هذا الفن؛ لزيادة الاعتناء بها". فعلم منه اختلاف بحثَي أهلِ العربية والمناطقةِ عن أحوال الألفاظ؛ فإن أهل العربية يبحثون عنها على قاعدة لغة العرب، والمناطقة يبحثون عن أحوالها الشاملة لجميع اللغات. **[عطار]**.

(٢) وكدلالة الأسد على الرجل الشجاع، وكدلالة العين على الباصرة مثلًا، وكدلالة النقطة على نهاية الخط. **[دسوقي]**.

فالدلالةُ: كونُ الشيءِ بحالةٍ يلزمُ منَ العلمِ به(١) العلمُ بشيءٍ آخرَ(٢).

والوَضعُ: جَعلُ الشيءِ بإزاءِ شيءٍ آخرَ(٣)، بحيثُ إذا فُهِمَ الأوَّل، فُهِمَ الثاني. [د/ ١٥]

٢. [دلالةُ التضمُّن]:

(وَ) دلالَتُه (عَلَى جُزْئِهِ) أي: جزءِ المعنى الموضوعِ له؛ (تَضَمُّنٌ)؛ [ل/ ٢٠]

---

(١) قال عبد الحكيم: "أي: في الجملة، كما هو المقرَّر من أنَّ الحكمَ إذا أطلق عن الجهة يتبادر منه الإطلاق العام؛ أعني: بعدَ العلمِ بوجه الدلالة؛ أعني: الوضعَ، أو اقتضاءَ الطبعِ، أو العِلِّيَّةَ، أو المعلوليَّةَ، أو بالعلمِ بالقرينة؛ ليشمل دلالةَ اللفظ على المعنى المجازي. **واللزوم**: عبارة عن امتناع الانفكاك بين الشيئين، بأن لا يتخلل بينهما أمرٌ آخرُ، **سواءٌ كان في التحقُّق** في وقت واحدٍ كالإنسان والضحك، أو في وقتين مُستَعقِباً له كالنظر الصحيح، والعلم بالنتيجة، **أو في العلم** بأن يُعلَما معاً؛ بأن يكون أحدُهما متعقَّلاً قصداً والثاني تبعاً، وإلّا فإحضار أمرين بالبال محالٌ، كما في المتضايفين، والمدلولِ المطابقيِّ والتضمنيِّ والالتزامي؛ أو يكون العلم بأحدهما مستعقِباً للعلم بالآخر بلا فصلٍ، كما في الدليل والمعرِّف، واللفظِ والمعنى. والمراد بالعلم ههنا: مجرد الالتفات والتوجه، كما صرَّح به في «حواشي المطالع»". [**عطار**].

(٢) والمراد بالعلم في الموضعين ما يشمل غيرَ اليقيني، ومعلومٌ أنّ غير اليقيني لا يلزم منه إلا غير اليقيني. وإنما عَدَلُوا عن قولهم: "العلم بالمدلول" إلى ما ذَكَرَ؛ لئلّا يلزم الدورُ؛ لأنّ المدلول مشتقٌّ من الدلالة، وإن أجيب عنه بأنَّ الدلالة المعرَّفةَ هي الحاصل بالمصدر، والدلالة المعتبرة في المشتقِّ هي معنى المصدر. [**عليمي**].

(٣) لم يقل: "جعل اللفظ بإزاء المعنى"؛ ليكون تعريفاً لمطلق الوضع سواء كان الموضوع لفظاً أو غيره. «حاشية على هامش (ق)».

لكونِ الجزءِ في ضمنِ المعنى الموضوعِ له؛ كدلالةِ الإنسانِ على الحيوانِ أو الناطقِ[1].

٣. [دلالةُ الالتزامِ]:

(وَ) دلالَتُه (عَلَى الخَارِجِ) عن المعنى الموضوعِ له؛ (التِزَامٌ)؛ لكونِ الخارجِ لازِماً للمعنى الموضوع له.

كدلالةِ الإنسان على قابلِ العِلمِ وصَنعَةِ الكتابة[2]، فإنَّ القابليَّةَ المذكورةَ خارجةٌ عن المعنى الموضوع له، لكنَّها لازمةٌ له. **هكذا وقعَ في كتب القوم، وفيه بحثٌ**[3]؛ لأنَّ القابليَّةَ المذكورةَ لا تصلحُ مثالًا للمدلولِ الالتزاميِّ؛ إذ لا يلزمُ من تصوُّرِ معنى الإنسان تصوُّرها على ما لا يخفى[4].

---

(١) أي: دلالته على واحدٍ من هذين على انفراده، لا على المجموعِ، وإلا كان مطابقةً، ولذلك عطف بـ"أو". **[عطار]**.

(٢) لو مثَّل بلزوم البصرِ للعمى؛ لكان جارياً على ما هو المختار؛ من أنّ المعتبر هو اللزوم البيّن بالمعنى الأخصّ، واستغنى عن البحث الآتي وجوابِه، ولعلّه إنما مثّل بما ذكره تبعاً لما وقع من بعضهم؛ لينبّه على ما فيه من البحث والجواب؛ تنبيها للطلاب، كما يشير إليه قوله: "وهذا البحث وإن كان... إلخ". **[عطار]**.

(٣) أي: في التمثيل المذكور بحثٌ، وذلك البحث هو عدم مطابقته للممثَّل به. **[عطار]**.

(٤) لأنّه قد يُتَصَوَّرُ معنى الإنسان -وهو حيوان ناطق- ويُغفَلُ عن كونه قابلًا للعلم وصنعةِ الكتابة، مع أنه لا بدّ في دلالة الالتزام من لزوم تصوُّرِ المدلول الالتزاميِّ لتصوُّرِ المدلول المطابقيّ، وحينئذٍ فلا ملازمةَ بينهما، فلا يصحُّ التمثيل بما ذُكِرَ. **[دسوقي]**.

ويمكـنُ أن يُجـابَ عنـه(١): بأنَّ اللـزومَ بيـن الإنسـان والقابليَّـةِ المذكورةِ هـو اللـزومُ البَيِّـنُ بالمعنـى الأعـمِّ، وهـو: ألَّا يكـونَ تصـوُّر الملـزومِ فقـط كافيـاً فـي جـزم العقـلِ باللـزوم بيـن الـلازم(٢) والملـزوم(٣)، بـل لا بُـدَّ فيـه مـن تصوُّرِهمـا حتَّـى يحصـلَ جـزمُ العقـلِ باللـزوم بينهمـا(٤).

والـلـزومُ بهـذا المعنـى(٥) بيـنَ المعنـى الموضـوعِ لـه وبيـنَ القابليَّـةِ [ل/ ٢١] المذكـورةِ ظاهـرٌ لا سُـترةَ(٦) فيـه، فـإنَّ العقـلَ بعـدَ تصـوُّرِ الإنسـانِ والقابليَّـة المذكـورةِ لـم يتوقَّـف فـي اللـزوم بينهمـا.

---

(١) وحاصـل هـذا الجـواب: أنَّـا لا نسـلِّم أنَّـه لا ملازمـةَ بينهمـا، بـل القابليـة المذكـورة لازمـةٌ لمعنـى الإنسـان لزومـاً بيِّنـاً بالمعنـى الأعـمّ، وحينئـذٍ فيصلـح أن يكـون مثـالاً للمدلـول الالتزامـي بهـذا الاعتبـار. [**دسـوقي**].

(٢) وهو القابلية المذكورة. «حاشية على هامش (ق)».

(٣) وهو الحيوان الناطق. «حاشية على هامش (ق)».

(٤) فـي هـذا التعريـف نظرٌ؛ إذ عليـه لا يكون هذا أعم من الأخـص الآتي؛ بل مباين لـه، والمفهوم مـن كلامهـم: أن الـلازم البيـن بالمعنـى الأعـم هو مـا يكون تصـور الملـزوم وتصـور اللازم كافييـن فـي جـزم العقل باللـزوم، والـلازم البيـن بالمعنـى الأخص ما يكـون تصـور الملزوم كافيـاً فـي جزم العقـل باللـزوم، ووجـه كـون الأول أعـم حينئـذٍ ظاهـر؛ إذ كلمـا كان تصـور الملـزوم كافيـاً كان تصـور الملـزوم والـلازم كافييـن. والمـراد بكونـه كافيـاً عـدم الاحتيـاج إلى وسـطٍ وهـو المقتـرن بـ"لأنـه" فـي قولنـا مثـلاً: "العالـم حـادثٌ لأنَّـه متغيرٌ" كمـا صرحوا بذلـك. واعلـم أن اللـزوم البيِّـن: هـو الـذي لا يفتقر إلى وسـائط. وغيـر البيِّـن: ما يفتقـر إليها كمـا فـي الكنايـات، نحو: "فـلان كثيـر الرمـاد". [**عليمي**].

(٥) وهو البين بالمعنى الأعم. [**دسوقي**].

(٦) في المطبوع: (مِريَة).

واعلـم أنَّ هـذا الجـوابَ حَسَـنٌ، إلَّا أنَّـه يوجِـبُ اعتبـارَ اللـزومِ البيِّـنِ بالمعنـى الأعـمِّ فـي الدلالـةِ الالتزاميَّـة، لكنَّـه مختَلَفٌ فيـه، **بل المحقِّقـونَ** على أنَّ هـذا اللـزومَ غيـرُ معتبَـرٍ، والمعتبَرُ هـو **اللزوم البيِّـنُ بالمعنى الأخـصِّ**، وهو: الـذي يكفـي فيـه تصـوُّرُ الملـزوم فقط فـي جـزم العقـلِ باللزوم.

فالصوابُ أن يُمَثَّل بزوجيَّةِ الاثنينِ.

وهــذا البحـثُ وإن كان مُناقشـةً فــي المثــال -وهــي ليسـت بـدَأبِ الطـلَّاب؛ إذ يكفـي فـي التمثيـلِ الفَـرضُ، سـواءٌ طابـقَ الواقِـعَ أم لا- لكـن غَرَضُنـا مـن إيـرادِهُ التنبيـهُ علـى أنَّ المُعتبَـر فـي الدلالـة الالتزاميَّـةِ أيُّ لـزومٍ؟

ثـمَّ الدلالـةُ الالتزاميَّـةُ لمَّـا كانـت دلالـةَ اللفـظِ عـلى الخـارج[1]؛ أي: عـن الموضـوع لـه ذلـك اللفـظُ[2]، واللفـظُ لا يـدلُّ عـلى كلِّ خـارجٍ، وإلاَّ لَـزِمَ أن يكـونَ كلُّ لفـظٍ موضـوعٍ لمعنـىً دالًّا عـلى معـانٍ غيـرِ متناهيـةٍ؛ وهـو باطـلٌ[3]، فـلا بُـدَّ للدلالـةِ عـلى الخـارج مـن شـرطٍ، أشـارَ إليـه بقولـه: [ل/ ٢٢]

---

(١) أي: المعنـى الخـارج عـن المعنـى المطابقـيِّ؛ أي: الـذي لـم يُعتبَـر وضـعُ اللفـظِ لـه، وليـس المـراد بالخـارج مـا هـو خـارج الذهـن كمـا قـد يُتَوَهَّـم. **[عطـار]**.

(٢) (أي: عن الموضوع له ذلك اللفظ) سقطت من (م، د).

(٣) أي: هـذا الـلازم باطـلٌ، وهـو دلالـةُ اللفـظ عـلى معـانٍ غيـرِ متناهيـة. وإذا بطـل الـلازمُ بطـل المقـدَّمُ، وهـو دلالـة اللفـظ عـلى كلِّ خـارجٍ، وإذا بطـل هـذا ثبـت نقيضُـه، وهـو أنّـه لا يـدلُّ عـلى كلِّ خـارجٍ، بـل لا بـدّ مـن شـرطٍ؛ فقولـه: "فـلا بـد..." تفريـعٌ عـلى بطـلان الـلازم ليرتِّـب عليـه بطـلانَ المقـدَّم، المترتِّـب عليـه ثبـوتُ نقيـض المقـدَّم. **[دسـوقي]**.

(وَلَا بُدَّ) في الدلالة الالتزاميَّة (مِنَ اللُّزُومِ) بين مسمَّى اللفظ والخارج[^1]؛ **إمَّا** (عَقْلًا[^2]) كاللزوم بين الاثنين والزوجيَّة، فإنَّه بحسب العقل.

ولا يشترطُ اللزومُ الخارجيُّ[^3]؛ لأنَّه لو كان شرطاً، لم يتحقَّق الالتزامُ بدونِه، وليس كذلك، فإنَّ العمى يدلُّ على البَصَرِ التزاماً؛ لأنَّه عدمُ البَصَرِ عمَّا من شأنه أن يكون بصيراً، فيكون البصرُ لازماً للعمى في الذهن مع المعاندة بينهما في الخارج[^4]. [د/١٦]

---

(١) وإنما اشتُرِطَ هذا الشرطُ في دلالة الالتزام؛ لأنَّه لو لم يوجد هذا الشرط لامتنع فهمُ الأمر الخارجيِّ من اللفظ، فلم يكن اللفظ دالًّا عليه؛ إذ لو كان دالًّا عليه لفُهِم، والفَرْضُ امتناعُ الفهم. **[دسوقي]**.

(٢) أي: في العقل؛ بأن يكون المعنى المطابقيُّ متى تُصُوِّرَ قصداً حصل المعنى الخارجيُّ اللازم، ولا ينفكّ عنه. **[عطّار]**.

(٣) وهو كون الأمر الخارجيِّ بحيث يلزم من تحقُّقِ المسمى في الخارج تحقُّقُه في الخارج. **[عطار]**.

(٤) **لا يقال**: العمى عدم البصر؛ فيكون البصرُ جزءَ المفهوم، فتكون الدلالة تضمُّنية. **وحاصل الجواب ما حقَّقه السيّدُ**: أنَّ المضاف إذا أُخِذَ من حيث هو مضافٌ؛ كانت الإضافةُ داخلةً فيه، والمضافُ إليه خارجاً عنه، وإذا أُخِذَ من حيث ذاتُه؛ كانت الإضافةُ أيضاً خارجة عنه، ومفهوم العمى هو العدمُ المضافُ إلى البصر من حيث هو مضافٌ، فتكون الإضافةُ إلى البصر داخلةً في مفهوم العمى، ويكون البصرُ خارجاً عنه. **[عطّار]**.

(أَوْ عُرْفاً[١]) كاللزوم بين الغَيث والنبت، فإنَّه[٢] بحسَب العرفِ لا بالعقلِ؛ لتحقُّقِ التخلُّف.

واعلم أنَّ اعتبارَ اللزومِ العُرفيِّ خروجٌ عن الفنِّ، فإنَّ اللزومَ المعتبَرَ عند المحقِّقينَ هو اللزومُ البيِّنُ بالمعنى الأخصِّ كما ذكرنا، وليسَ اللزومُ بالمعنى الأعمِّ معتبراً، فضلاً عن اللزوم العرفيِّ؛ نعم اعتبارُ اللزوم العرفيِّ عندَ علماءِ المعاني[٣]، فكأنَّ المصنِّفَ تَبِعَهم[٤]. [ل/ ٢٣] [م/ ٥]

---

(١) بأن يمتنع في مجرى العادة تصوُّرُ الملزومِ بدون تصوُّرِ اللازم، كما بين حاتم والجود. [**دسوقي، وعطار**].

(٢) أي: اللازم بين الغيث والنبات. [**دسوقي**].

(٣) قال الجلال [الدوَّاني]: "اختار المصنّفُ مذهبَ أهل العربية؛ لأنَّه لا ريبةَ في فهم هذا المعنى، فإسقاطه من درجة الاعتبار غيرُ مستحسن، والعذر بالاختلاف بحسب العادة غيرُ مسموعٍ؛ فإن الوضعية أيضاً تختلف باختلاف الأوضاع" [«شرح الدواني» (ص: ١٢٢)]؛ يعني: لو كان الاختلاف بحسب العادة موجباً لإسقاط اللزوم العادي عن درجة الاعتبار؛ لكان اختلافُ الأوضاع موجباً لإسقاط الدلالة الوضعية عن درجة الاعتبار. [**عطار**].

(٤) وذلك لأنَّه لو اعتبر اللزوم العقلي فقط لخرج المجازاتُ والكنايات المعتبرة في المحاورات والمخاطبات، ولا شكَّ أنَّ نظر المنطقيِّ في الألفاظ ليس إلا باعتبار الإفادة والاستفادة، فلا وجه لتجديد اصطلاحٍ بلا ضرورة، مع إفضائه إلى ضيق في أمر الدلالة لإخراج تلك الدلالات السابقة في الاعتبار عن الاعتبار. لا يقال: "الدالُّ عندهم مجموعُ اللفظ والقرينة، فاللزوم عقليٌّ مطلقاً"؛ لأنَّا نقول: ليس للمجموع معنًى ملزومٌ لذلك اللازمِ، بل ليس له وضعٌ حقيقيٌّ أصلاً، تأمّل. كذا في «شرح شيخ الإسلام». [**عليمي**].

[النسبة بين أقسام الدلالة]:

وإذ قد فَرَغَ من تحديدِ الدلالاتِ الثلاث، شرعَ في بيان التلازمِ بينها وعَدَمِه، فقال: (وَتَلْزَمُهُمَا) أي: التضمُّنُ والالتزامُ؛ (المُطَابَقَةُ، وَلَوْ تَقْدِيراً[1]) فإنَّه متى تحقَّقَا تحقَّقَت؛ لأنَّهما تابعان لها، والتابع من حيث

---

(١) أي: تلزمهما ولو تقديراً؛ أي: حيث لم يستعمل اللفظ في معناه المطابقي بالفعل، وإنما استعمله في جزئه أو لازمِه، فإنه دالٌّ عليه بالمطابقة بتقدير إرادته منه، وهذا مبنيٌّ على أنّ الدلالة الوضعية تتوقّف على الإرادة، وهذا مرجوحٌ عند أهل الفنّ، والمعتبرُ عندهم أنّ اللفظ يدلّ على معناه الموضوع له سواء حصلت إرادة له أم لا. فقوله: «ولو تقديراً» القصدُ بهذا الاشارةُ لبيان استلزام التضمّنيَة والالتزامية للمطابقة على مذهب مَن يشترط الإرادةَ في الدلالة الوضعية. **وحاصل ما في المقام**: أنّه اختُلف في الدلالة الوضعيّة هل تشترط فيها الإرادة فلا يدلّ اللفظ على المعنى إلّا إذا أُريد ذلك المعنى منه؟ والحقُّ عدمُ الاشتراط، وحينئذٍ فيدلّ اللفظ على ما وضع له، وان لم يُرَد منه. ثم إنّ كلًّا من القائل بالاشتراط والقائلِ بعدمه يقول باستلزامِ كلٍّ من التضمنيّة والالتزامية للمطابقيّة، لكنَّ الاستلزامَ ظاهرٌ على القول بعدم الاشتراط؛ إذ لا يوجد التضمّن والالتزام في صورةٍ إلّا وتوجد فيها المطابقة، وغيرُ ظاهر على القول بالاشتراط؛ لأنه إذا أريد من اللفظ جزءُ المعنى أو لازمه كما في: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم﴾[البقرة: ١٩] أي: بعضَها، بقرينة استحالة دخول كلِّها، ونَطَقَت الحالُ -أي: دلّت-؛ فقد وجد التضمّن والالتزام، ولم توجد المطابقة؛ لعدم إرادة الموضوع له، فتنفكّ المطابقةُ عنهما، ووجَّه المصنفُ الاستلزامَ على هذا القول بأنّ الاستلزامَ تقديريٌّ؛ بمعنى: أن كل لفظٍ له دلالة تضمنية والتزامية، فهو على تقدير: لو أريد منه الموضوع له كان له دلالة مطابقة. **إذا علمت هذا فاعلم أن قول المصنف**: "وتلزمهما المطابقة" أي: تحقيقاً على القول بعدم الاشتراط، "ولو تقديراً" أي: تقدير إرادة الموضوع له على القول بالاشتراط؛ فيكون المصنف بيَّنَ استلزامَهما للمطابقة=

إنَّـه تابـعٌ لا يتحقَّـق بـدون المتبـوع.

(وَلَا عَكْـسَ) أي: لا يلزمـان المطابقـةُ؛ لتحقُّقهـا فيمـا إذا كان اللفـظُ موضوعـاً لمعنـى بسيطٍ[1] بـدون التضمُّـن، وفيمـا إذا لـم يكـن لمعنـى اللفظِ لازمٌ، بحيـثُ يلـزمُ مـن تصـوُّرِ المعنـى تصـوُّرُه بـدونِ الالتـزام.

واعلـم أنَّ التضمُّـنَ لا يستلزمُ الالتـزامَ[2]، وبالعكـس؛ **أمَّـا الأوَّلُ** فلجوازِ أن يكـونَ مـن المعانـي المركَّبـةِ مـا لا يكـونُ لـه لازمٌ ذهنـيٌّ، فهنـاكَ تضمُّـنٌ

=علـى القوليـن؛ وحينئـذٍ فـلا يلـزم مـن قولـه: "ولـو تقديـراً" اختيـارُ مذهـب القائـل بالاشـتراط مـع أنـه أبطلـه فـي بعـض كتبـه. وبهـذا التقريـر اندفـع مـا اعتُـرض بـه علـى الغايـة مـن أنّ الدلالـة لا تنفكّ عـن الوضـع، وحينئـذٍ فـلا حاجـة للغايـة إذ لا توجـد صـورة يتحقـق فيهـا التضمـن والالتـزام دون المطابقـة حتـى تقـدَّر. **[دسـوقي]**.
قولـه: "ولـو تقديـراً" إشـارةٌ إلى أحـد أجوبـةٍ ثلاثـةٍ ذكرهـا المصنِّـفُ فـي «شـرح الأصـل» [أي: «شـرح الشمسـية» (ص: ١٣٩)] عـن **سـؤالٍ هـو**: أنـه إذا أطلـق اللفـظ عـلى جـزء المعنـى أو لازمِـه مجـازاً مـع قرينـةٍ مانعـة عـن إرادة المعنـى الموضـوعِ لـه المطابقـي كمـا هـو مبنـى استعمالات البيانييـن؛ ففـي هـذه الحالـة وُجِـدَ التضمّـن أو الالتـزام بـدون المطابقـة، فأيـن الاسـتلزام؟ **وحاصـل الجـواب**: أن المـراد باستلزامهما المطابقـةَ هـو أنّ كلَّ لفـظٍ لـه دلالـةٌ تضمّنيّـة أو التزاميـة فلـه دلالـةٌ مطابقيّـة فـي الجملـة، وإن لـم توجـد فـي تلـك الحالـة. **[عطـار]**.

(١) كالنقطة، والوحدة، والمجردات. **[عطار]**.

(٢) أي: فـي العقـل، وأمّـا فـي الواقـع: فـلا بـدَّ لـكل شـيء مـن لازم؛ لأنـه إمـا أن يكـون **واجبَ الوجـود**، ويلزمـه صفاتُـه من قـدرة.. إلـخ. **أو مخلوقاً**؛ وهـو إما عـرضٌ ويلزمه القيـام بالغير، وإمـا جوهـرٌ ويلزمـه التحيُّـز. **أو أمراً اعتبارياً**، ويلزمه أنّـه مغايرٌ لغيره من الأشـياء. وهـذا بناءً علـى أن اللـزوم الأعـم معتبـرٌ، وإلا فقـد لا يكون لشـيء لازم أخص. **[دسـوقي]**.

بـدون الالتـزام. **وأمَّـا الثانـي**؛ فلجـواز أن يكـون للمعنـى البسـيطِ لازمٌ ذهنـيٌّ، [ل/ ٢٤]
فهنـاكَ التـزامٌ بـدونِ التضمُّـن.



(فَصْلٌ)
[في المفرد والمركّب]

(وَ) اللفظُ (المَوْضُوعُ) للمعنى بالمطابقةِ، إمَّا مركَّبٌ، أو مُفردٌ.

١. [اللفظُ المركَّب وأقسامه]:

لأنَّه (إِنْ قُصِدَ[1] بِجُزْءٍ مِنْهُ) أي: من اللفظِ (الدَّلَالَةُ عَلَى جُزْءِ المَعْنَى) المقصودِ؛ (فَمُرَكَّبٌ) **وهو**:

• (إِمَّا تَامٌّ) إنَّ صحَّ السكوتُ عليه، بألَّا يكونَ مستدعياً للفظٍ آخر، كاستدعاءِ[2] المحكومِ عليه المحكومَ به، وبالعكسِ.

والتامُّ: **إمَّا** (خَبَرٌ) إن احتملَ الصدقَ والكذبَ من حيث هو[3]، وهو العمدةُ في بابِ التصديقاتِ[4]، (أَوْ إِنْشَاءٌ) إن لم يحتمل ذلك.

---

(١) أي: قصداً جارياً على قانون الوضع؛ فخرج ما إذا قصد بالزاي من زيد الدلالة على عضو من أعضائه كرأسه، فلا يكون مركباً بهذا القصد لأنّه مخالف لقانون الوضع. **[دسوقي]**.

(٢) صفةُ مصدرٍ محذوفٍ؛ أي: مستدعياً استدعاءً كاستدعاءِ. **[عطار]**.

(٣) الحيثيّة للإطلاق، أي: احتمالُه الصدقَ والكذب من حيث ذاتُه، لا لخصوصيةٍ فيه ولا في قائله، فخرج ما هو مقطوع بصدقه أو بكذبه لأمرٍ خارج عن ماهية الخبر. **[عطار]**.

(٤) أي: ما يعتمد عليه في باب الموصل للتصديقات؛ لأنّ **المفيد للتصديقات إنّما هو الخبرُ**، كما أن **الموصلَ للتصورات المركبُ التقييدي**. **[عليمي، ودسوقي]**.




• (وَإِمَّا نَاقِصٌ) عطفٌ على قوله: -إمَّا تامٌّ-.

والمركَّبُ الناقصُ -أي: الذي لم يصحَّ السكوتُ عليه- **إمَّا** (تَقْيِيدِيٌّ) إن كانَ الثاني قيداً للأوَّل[1]؛ كرامي الحجارةِ، والحيوان الناطق، وهو العمدةُ في بابِ التصوُّراتِ.

(أَوْ غَيْرُهُ) إن لم يكنِ الثاني قيداً للأوَّل؛ كالمركَّبِ من اسمٍ وأداةٍ، أو كلمةٍ وأداةٍ[2].

٢. [اللفظُ المفردُ وأقسامُه]:

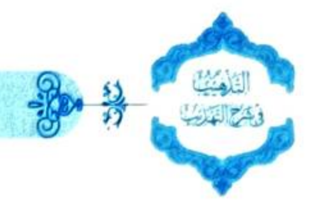
(وَإِلَّا) أي: وإن لم يُقصَد بجزءٍ منَ اللفظِ الدلالةُ على جزءِ المعنى [ل/ ٢٥]

---

(١) أي: مخرجاً له عن الشيوع والإطلاق بوجهٍ من الوجوه؛ فالتقييد يقابل الشيوعَ والإطلاقَ، بخلاف التخصيص، فإنه يقابل العمومَ. فيدخل فيه مثلُ قولنا: "الإنسان نوع"، فإن الإنسان وإن كان شائعاً بين المسمى والأفراد فقد أُخرِج من هذا الشيوع، وقيِّد بما يختصّ بالمسمى، و"رقبة مؤمنة" فإنها وإن كانت شائعةً بين الرقاب المؤمنة وغيرِها، فقد أُخرِجت من الشيوع بوجهٍ ما، ويدخل فيه أيضاً مثل: "جَرْدُ قطيفةٍ" و"أَخلاقُ ثيابٍ" و"عمراً ضربتُ"، و"راكباً جاء بكرٌ" وغيرها ممّا قُدِّم فيه القيد على المقيَّد؛ لأن المرادَ بالأول وبالثاني في قولهم: "إن كان الثاني قيداً للأول" الأولُ والثاني رتبةً، وتلك القيود متقدمةٌ لفظاً متأخرةٌ رتبةً، كذا في «الخلخالي على الدوّاني». قال أبو الفتح: "ومن ههنا تعلم أن ما اشتهر من حصر المركب التقييدي في الإضافي والتوصيفي منقوض بأمثال هذه المركبات". [**عطار**].

(٢) الأداة: الحرف. والكلمة: الفعل. على ما اصطلحوا عليه؛ فالأوّل نحو: "في الدار"، والثاني نحو: "قد قام" من قولك: "قد قام زيد"؛ بأن يلاحظ الفعلُ بلا فاعلٍ، وإلا كان مركّباً تامّاً. [**عطار**].







المقصـــودِ؛ (فَمُفْـرَدٌ)؛ كهمــزةِ الاســتفهام، وزيــدٍ، وعبــد الله، والحيــوان الناطــق، عَلَمَيــنِ[1]، فالمفــردُ أربعــةُ أقســامٍ[2].

فإن قلتَ: ما الفرقُ بين القسمين الأخيرين؟

[د/ ١٧] **قلــتُ**: الفــرق أنَّ -عبــد الله- العَلَــمُ لا يــدلُّ جــزءُ لفظِــه عــلى جــزءِ المعنى المقصـودِ؛ إذ ليس شـيءٌ مـن الجزأيـن دالًّا عـلى شـيءٍ مـن الـذاتِ المشــخَّصةِ.

وأمَّـا "الحيـوانُ الناطـقُ" عَلَمـاً، فيـدلُّ جـزءُ لفظِـه عـلى جـزءِ المعنى المقصـودِ، لكـن تلـك الدلالـة ليسـت بمقصـودةٍ.

بيانُـه[3]: أنَّ الحيـوانَ الـذي هـو جـزءُ اللفـظِ دالٌّ عـلى مفهومِـه، ومفهومُه جـزءُ الماهيَّـةِ الإنسـانيَّةِ، والماهيَّـةُ الإنسـانيَّةُ جـزءُ المعنـى المقصـودِ، الـذي هـو الشـخصُ الإنسـانيُّ؛ فمفهـوم الحيـوانِ دالٌّ عـلى جـزءِ المعنـى المقصـودِ؛ لأنَّ جـزءَ الجـزءِ جـزءٌ، فيكـونُ الحيـوانُ دالًّا عـلى جـزءِ المعنـى المقصـودِ،

[ل/ ٢٦] ولكـن تلـك الدلالـة ليسـت مقصـودةً، فتأمَّـل[4].

---

(١) إذ لو لم يكونا علمين كانا من المركب. [**عليمي**].

(٢) ١- مـا لا جـزء لـه أصـلًا. ٢- ومـا لـه جـزء لا دلالـة لـه. ٣- ومـا لـه جـزء يـدل عـلى غير جـزء المعنـى المقصـود. ٤- ومـا لـه جـزء يـدل عـلى جـزء المعنـى، لكـن دلالتـه عليـه غير مقصـودة. [**دسـوقي، وعطار**].

(٣) أي: بيـانُ كـونِ "الحيـوان الناطـق" عَلَمـاً يـدلُّ جـزؤُه عـلى جـزءِ المعنـى المقصـود دلالـةً غيـر مقصـودة. [**دسـوقي**].

(٤) أي: فـي الفـرق المذكـور، وتأملنـاه فوجدنـاه غيـرَ صحيـح؛ إذ الحـق أنـه لا فـرقَ بينهمـا؛=

١ - (وَهُـوَ) أي: المفردُ (إِنِ اسْـتَقَلَّ) بالإخبارِ به وحـدَه[١]؛ (فَمَعَ الدَّلاَلَةِ[٢] بِهَيْئَتِهِ) وصيغته[٣] (عَلَى أَحَـدِ الأَزْمِنَةِ) الثَّلاَثَةِ: (كَلِمَـةٌ)، وعندَ النحاة :فعلٌ.

=لأنّ الجـزء مـن كلٍّ منهمـا حـالَ كونهمـا علميـن بمنزلـة زاي زيـدٍ فـي عـدم الدلالـة علـى شـيء، ودلالـة الجزء مـن كلٍّ منهمـا إنّمـا هـي قبـل جعلهمـا علميـن، ولا كلام فيـه؛ فالحـق أنَّ المفـردَ قسـمان فقـط. [دسـوقي].

(١) الاسـتقلال حقيقـةً هـو اسـتقلال المعنـى بالمفهوميّـة؛ والإخبـارُ بـه لازمٌ لذلـك؛ فالأظهـر أن يقـال فـي شـرح الـكلام: "إن اسـتقلَّ فـي الدلالـة"؛ لكـون معنـاه مسـتقلاً فـي الملاحظـة غيـرَ ملحـوظٍ بتبعيّـة الغيـر حتـى لا يمكـن ملاحظتـه بدونـه. [عليمـي].

وقيـدُ "بـه" لأنّ الأداةَ يُخبَـرُ بهـا مـع غيرهـا كـ"زيـد هـو لا حجـر"، فـإن "لا" جـزءٌ مـن المخبَـر بـه. قـال الـرازي: ولعلـك تقـول: الأفعـال الناقصـة لا تصلـح لأن يُخبَـر بهـا، فيلـزم أن تكـون أدوات. فنقـول: لا بُعـد فـي ذلـك، حتـى إنهـم قسـموا الأدوات إلى غيـر زمانيـة، وزمانيـة وهـي الأفعـال الناقصـة؛ غايـة مـا فـي البـاب أنّ اصطلاحهـم لا يوافـق اصطـلاح النحـاة وذلـك غيـر لازم. [عطـار].

(٢) المـرادُ: الدلالـة فـي أصـل الوضـع؛ لئـلاّ يخـرج الإنشـاءاتُ المنسـلخة عـن الزمـان كـ "بعـتُ". قـال المصنـف: دلالـة الكلمـة عـلى الزمـان بالصيغـة إن صـحَّ إنّمـا يصـحّ فـي لغـة العـرب دون لغـة العجـم، فـإنّ قولَـك "آمـد" و"آبـد" متحـدان فـي الصيغـة ويختلفـان بالزمـان، مـع أن نظـرَ الفـنِّ فـي الألفـاظ عـلى وجـهٍ كلِّـي غيـرِ مخصـوصٍ بلغـةٍ دون لغـة أخـرى. وأجـاب السـيِّدُ: بـأنَّ الاهتمـام باللغـة العربيـة -التـي دوِّن بهـا الفـنُّ غالبـاً فـي زماننـا- أكثـرُ، ولا بُعـدَ فـي اختصـاص بعـض الأحـوال بهـذه اللغـة. [عليمـي].

(٣) قولـه: "وصيغتـه" عطـفُ تفسـيرٍ، والمـراد بهـا: الهيئـة الحاصلـة بالحـروف الأصـول باعتبـار تقديمهـا وتأخيرهـا وحركاتهـا وسـكناتها، لا عـلى الآخِـر، وُجِـدَ جميـعُ تلـك الأمـور أو بعضُهـا، وإنمـا قلنـا: "لا عـلى الآخـر"؛ لأنّـه لا اعتـداد بمـا يعـرض للآخِـر، حتـى إنّـه يجعـل "تعلَّـمْ وتعلَّـمَ" أمـراً وماضيـاً عـلى هيئـةٍ واحـدةٍ. صـرّح بـه الرضـيُّ، وتلـك الهيئـة صـورة للكلمـة، والحـروف مادتهـا وجوهرهـا. [عليمـي، ودسـوقي].

وقولـه: "فمـع الدلالـة" الفـاءُ فـي جـوابِ الشـرطِ، و-مـع الدلالـة- حـالٌ مـن الضميـرِ فـي «اسـتقلَّ».

وقولُـه: "كلمـةٌ" خبرُ مبتـدأ محـذوفٍ، والتقديـرُ: فهـو حـالَ كونِـه معَ الدلالـةِ عـلى أحدِهـا كلمـةٌ.

فبقَيدِ "الاستقلالِ" **تخرجُ** الأداة.

وبقيـدِ "الدلالـةِ عـلى أحـدِ الأزمنـةِ" **يخـرجُ** الاسـمُ الـذي لا يـدلُّ عـلى الزمـانِ أصـلاً.

وبقيـدِ "الهيئـةِ، والصيغـةِ" **يخرجُ** الاسـم الذي يـدلُّ على الزمـان، لكن لا بهَيئَتِـه وصيغتِـه، بـل بحسـبِ جوهَـره ومادَّتِـه؛ كالزمـانِ، والأمـسِ، والصَّبوحِ، والغَبـوقِ[1]، فـإنَّ دلالَتَهـا عـلى الزمـان بموادِّهـا وجواهِرِهـا، بخـلاف الكلمـة فـإنَّ دلالتهـا عـلى الزمـان بحسَـبِ الهيئـةِ؛ ولـذا اختلـفَ الزمـانُ عنـد اختلافِ الهيئـةِ كـ"ضَـرَبَ يَضْرِبُ" مـع اتِّحـاد مادَّتِهما، واتَّحـدَ الزمان عند اتِّحـاد الهيئةِ كـ"ذَهَـبَ وضَـرَبَ" مـع اختـلاف مادَّتهما. [ل/ ٢٧]

٢- (وَبِدُونِهَـا) عطـفٌ عـلى قولـه: "فمـع الدلالـة"؛ أي: المفـردُ إن اسـتقلَّ، فـإن كانَ مـع الدلالـة بهيئَتِـه عـلى أحـد الأزمنـة فهـو كلمـةٌ كمـا مرَّ، وإن كانَ بـدونِ تلـكَ الدلالـةِ[2] فهـو (اسْـمٌ).

---

(١) اسمانِ للشُّرب عشيَّةً وصباحاً. «القاموس».

(٢) بـأن كان لا دلالـةَ لـه عـلى الزمـان أصـلًا كزيـدٍ، أو يـدلّ عليـه مـن حيـث اللـزوم لا مـن حيـث الوضـع كاسـم الفاعـل، أو كان يـدلّ عـلى أحـد الأزمنـة لا بهيئتـه بـل بمادتـه؛=

٣- (وَإِلَّا) أي: وإن لم يستقلَّ بالإخبار به وحدَه؛ (فَأَدَاةٌ)، وعند النحاةِ حرفٌ.

[أقسام المفرد بالنسبة إلى معناه]:

(وَ) **المفردُ ينقسمُ** (أَيْضاً) **إلى أقسامٍ**:

- العَلَمُ.
- والمتواطِئُ.
- والمشكِّكُ.
- والمشترَكُ.
- والمنقولُ.
- والحقيقةُ، والمجازُ.

١. [العَلَمُ]:

لأنَّه: (إِنِ اتَّحَدَ مَعْنَاهُ فَمَعَ تَشَخُّصِهِ)، أي: تشخُّصِ ذلك المعنى (وَضْعاً) لا عارضاً[1]؛ (عَلَمٌ[2]) كزيدٍ، وعمرٍو، وأمثالهما.

=كالأمسِ، والغدِ، واليوم، أو كان يدلّ بمادته وهيئته على مطلق الزمان لا على أحد الأزمنة الثلاثة؛ كزمان، وصَبوح، وغَبوق. [دسوقي].

(١) أي: لا عارضاً بواسطة الاستعمال كما في المضمرات وأسماء الإشارة ونظائرهما؛ بناء على مختار المصنف فيها أنها كليات وضعاً جزئيات استعمالاً. [عليمي + عطار].

(٢) أي: شخصيٌّ، وأما العَلَم الجنسيُّ فليس علَماً في عرف المنطق؛ لأنَّ نظرهم إلى المعنى=

٢. [المتواطِئُ]:

(وَبِدُونِهِ) عطفٌ على قوله: "فمعَ تشخُّصِه".

أي: المفردُ إن اتَّحدَ معناه، فإن كان مع تشخُّص ذلك المعنى فهو عَلَمٌ، وإن كان بدون تشخُّصٍ[1]؛ فهو إمَّا (مُتَوَاطِئٌ إنْ تَسَاوَتْ أَفْرَادُهُ[2]) [د/ ١٨] الذهنيَّةُ والخارجيَّةُ في حصولِه[3] وصِدقِه عليها، كالإنسان، والشمس[4]، [ل/ ٢٨] فإنَّ صِدقَهُما على أفرادهما الذهنيَّةِ والخارجيَّةِ بالسَّويَّةِ، وليسَ بعضُ الأفراد أَولى من بعضٍ.

وسُمِّي متواطئاً؛ لتوافقِ الأفرادِ في معناهُ[5]، منَ التواطُؤِ؛ وهو التوافقُ. [م/ ٦]

=بالقصد الأول، ومعناه كليٌّ، وإنما أدخله أهل العربية في العَلَم نظراً إلى الأحكام اللفظية، وهذا من باب تخالف الاصطلاحين بسبب اختلاف النظرين. **[عطار]**.

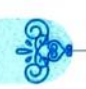
(١) أي: بأن كان معنى ذلك المفرد كلياً. **[دسوقي]**.

(٢) أي: في صدق هذا المعنى عليها، بمعنى أنّه لا يكون بينها تفاوتٌ بأوَّلية أو أولَوِيّة، وإن كان بينها تفاوت بوجهٍ آخر؛ كالإنسان فإنَّ أفرادَه المندرجةَ تحته ليست متفاوتةً بأحد الوجهين الآتيين في كونها إنساناً، وإن كانت متفاوتةً في العوارض، ككون بعضها عالماً وبعضها جاهلاً... إلى آخره. **[عطار]**.

(٣) "الذهنية": أي الفَرْضِيّة التي لا وجود لها خارجاً. و"الخارجية": أي الموجودة في الخارج. وقوله: "في حصوله" أي: في حصول ذلك المعنى في تلك الأفراد. **[دسوقي]**.

(٤) "الإنسان" مثالٌ للمتواطئ الذي أفراده خارجية. و"الشمس" مثال لما أفراده ذهنية. **[دسوقي]**.

(٥) أي: في معنى ذلك اللفظ المفرد. ومعناه هو الأمر الكليُّ؛ فحظّ زيدٍ من الإنسانية كحظ عمرٍو منها، والقدرُ الحاصل منها في العالِم كالحاصل منها في الجاهل، والحاصل منها في الأنبياء كالحاصل منها في غيرهم، والاختلاف إنّما هو بعوارض خارجة عن=

٣. [المشكِّكُ]:

(وَ) إمَّا (مُشَكِّكٌ إِنْ تَفَاوَتَتِ) الأفراد[١] في حصولِه وصِدقِه عليها، بأن كان حصولُه في بعض الأفرادِ أَولى من بعضٍ.

وذلك التفاوتُ إمَّا (بِأَوَّلِيَّةٍ) كالوجود، فإنَّه في الواجب قبلَ حصولِه في الممكنِ.

(أَوْ أَوْلَوِيَّةٍ[٢]) بالجرِّ، عطفٌ على قوله: "أوليَّة"، أي: التفاوتُ إمَّا بالأوَّليّة كما مرَّ، وإمَّا بالأَولَوِيَّة كالوجود أيضاً، فإنَّه في الواجبِ أتمُّ وأَولى.

وتسميتُه بالمشكِّكِ؛ لأنَّ النظرَ[٣] فيه مشكِّكٌ[٤]، هل هو متواطِئٌ

=الإنسانية كالعلم والجهل والنبوّة والصلاح، وغير ذلك. [دسوقي].

(١) أي: أفراد ذلك المعنى الغير المشخّص. [دسوقي].

(٢) قال الدوّاني: "لا يقال الثانية تشتمل على الأولى أيضاً؛ فإنّ اتصاف العلّة بالوجود أَولى من اتصاف المعلول به؛ إذ لا يخفى أنّ اعتبار الأولية غيرُ اعتبار الأولوية، وإن كان الأقدمُ أَولى، لكن ينقدح من ذلك أن الأشدّيّة أيضاً كذلك، فلتجعل قسماً آخر" [«شرح الدواني» (ص: ١٣٠)]، وقد يقال: الأشدّيّةُ أن يكون أثرُ المفهوم في فردٍ أكثر منه في آخر، وهذا المعنى يجعل الفردَ أَوْفَى بهذا المفهومِ في نظر العقل من غيره، فرجوع الأشدّيّة إلى الأولوية ظاهرٌ، وأمّا الأوّلية بمعنى كون الشيء أوَّلاً -أي سابقاً في المفهوم- فلا يظهر رجوعُها للأولوية؛ لأنّ اتصاف العلة ربما يكون أضعف من اتصاف المعلول، فلا يحكم العقل بأولوية العلة، بل الأمر بالعكس. [عليمي].

(٣) في (س): (الناظر).

(٤) بكسر الكاف اسم فاعل؛ أي: لأن النظر فيه يوقع الناظر في الشك؛ هل هو متواطئ أو مشترك؟ [دسوقي].=



من حيثُ اتِّفاقُ أفرادِه في أصل المعنى؟ أو مشتَركٌ من حيثُ اختلافُ أفرادِه بالأوليَّة وغيرها؟

٤. [المشتركُ]:

(وَإِنْ كَثُرَ) عطفٌ على قوله: "إن اتَّحد"؛ أي: إن كَثُرَ معنى المفردِ، فلا يخلو من أن يكونَ المفردُ موضوعاً لكلٍّ من المعاني الكثيرة، أو لا؛ (فَإِنْ وُضِعَ[1]) المفردُ (لِكُلٍّ) منَ المعاني الكثيرةِ؛ (فَمُشْتَرَكٌ)؛ كالعَين. [ل/٢٩]

٥. [المنقولُ]:

(وَإِلَّا) أي: وإن لم يوضَعْ لكلٍّ من المعاني، بل وضعَ لمعنىً، ثمَّ استُعمِلَ في معنىً آخر لمناسبةٍ؛ فلا يخلو من أن يكونَ استعمالُه مُشتَهراً في المعنى الثاني دون الأوَّل، أو لا.

(فَإِنِ اشْتَهَرَ فِي) المعنى (الثَّانِي)، وتُرِكَ استعمالُه في الأوَّل؛

=وعلى النسخة الثانية وهي نسخة العطار: قوله: "لأن الناظر فيه مشكَّكٌ" بصيغة اسم المفعول، وما في المتن بصيغة اسم الفاعل، والإسناد فيه مجازيٌّ؛ إذ هو محلّ التشكيك. [عطار].

(١) أي: بوضعٍ شخصيٍّ، لجعله المجازَ داخلًا في مقابِله، والمرادُ: وُضِعَ ابتداءً، كما قيّده الجلال، ومعناه كما قال: "أن لا يكون وضعُه لبعضها مسبوقاً بوضعه لبعضٍ آخر منها تابعاً له، فيدخل فيه المرتجل، ويخرج عنه المنقول"، وبقي أنّه يدخل في المشترك الموضوعُ بالوضعِ العامّ للخاص كأسماء الإشارة والموصولات وأخواتهما؛ لأنّها موضوعة لمعانٍ كثيرةٍ، والجواب: أن التقسيم جارٍ على اصطلاح المصنّف كما نبهنا عليه سابقاً، وهو يقول: إنها موضوعةٌ للكليات، فليست ممّا تعدد معناه وضعاً، وأما على ما هو المختار فيزاد قيدُ تعدُّدِ الوضع فيه لتخرجَ. [عطار].

(فَمَنْقُـولٌ، يُنْسَـبُ إِلَى النَّاقِـلِ).

فإن كان الناقلُ شرعاً؛ **فمنقولٌ شرعيٌّ**، كالصلاة والصوم.

وإن كان اصطلاحاً؛ **فمنقولٌ اصطلاحيٌّ**، كالفاعلِ والمفعولِ.

وإن كان عرفاً؛ **فعرفيٌّ**، كـ"الدَّابَّة" لذات القوائم الأربع.

٦. [الحقيقةُ]:

(وَإِلَّا) أي: وإن لـم يَشتَهِر فـي المعنـى الثانـي، ولـم يُتـرَكِ اسـتعمالُه في الأوَّل؛ (فَحَقِيقَةٌ) إن اسـتعمل فـي المعنى الأوَّل، كـ"الأسـد" للحيوان المعلوم.

٧. [المجاز]:

(وَمَجَازٌ[١]) إن استعُمِلَ في المعنى الثاني، كـ"الأسد" للرجلِ الشجاع. [ل/ ٣٠]

(١) **هھنـا بحثـان: الأول**: أنّ عـد الحقيقـة والمجـاز مـن أقسـام اللفظ الذي تعـدَّد معناه يُشـعر بأن الحقيقـة ممـا يتعـدد معنـاه، وأن لـكل حقيقـة مجـازاً، وليـس كذلـك، وأمـا أن كل مجـاز لـه حقيقـة فنعـم، فالإشـكال بالنسـبة للحقيقـة. **الثانـي**: أن كلاًّ مـن الحقيقـة والمجـاز مشـروطٌ بالاسـتعمال، فاللفـظ قبـل الاسـتعمال ليـس حقيقـةً ولا مجـازاً، فيبقـى واسـطة بين الأقسـام.
وأجـاب عبـد الحكيـم عـن الأول: بـأن معنـى قولهـم "فحقيقـة ومجـاز" أي: يسـمي اللفـظ المنقـول باسـمَي الحقيقـة والمجـاز باعتباريـن، فـلا يَـرِد أن الحقيقـة لا يلـزم أن يكـون معناهـا كثيـراً. **وعـن الثانـي**: بـأنّ اللفـظ المذكـورَ لمـا كان سـاقطاً عـن درجـة الاعتبـار -لأنّ المقصـود مـن وضـع الألفـاظ الإفـادة والاسـتفادة- أُسـقِطَ مـن التقسـيم.
وأجـاب أبـو الفتـح: بجـواز أن تكـون الحقيقـة والمجـاز عنـد المنطقييـن غيـر مشـروطين بالاسـتعمال، مـن بـاب تخالـف الاصطلاحيـن. [عطـار].





[المقصد الأوَّل
التصورات

- **مبادئها**: الكليات الخمس.
- **مقاصدها**: المعرِّف، والقول الشارح].








(المَفْهُومُ) وهو الحاصل في العقل؛ إمَّا جُزئيٌّ، وإمَّا كُلِّيٌّ.

لأنَّه بمجرَّد حصولِه في العقلِ:

١. (إنِ امْتَنَعَ) للعقل[١] (فَرْضُ صِدْقِهِ عَلىَ كَثِيرِينَ[٢]؛ فَجُزْئِيٌّ) حقيقيٌّ، كذات زيدٍ، فإنَّه[٣] إذا حصلَ عندَ العقلِ استحالَ فرضُ صدقِه على كثيرين[٤].

٢. (وَإلَّا) أي: وإن لم يمتنع بمجرَّدِ الحصولِ فرضُ صدقِه على كثيرين؛ (فَكُلِّيٌّ).

---

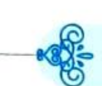
(١) (للعقل) في (د): (عند العقل).

(٢) الفرض ههنا بمعنى تجويز العقل، لا التقدير؛ فإنه لا يستحيل تقديرُ صدقِ الجزئيِّ على كثيرين. «شرح اليزدي» (ص: ٢٣٠).

(٣) ذكَّر الضمير إما باعتبار أنها شيء، أو باعتبار أنها مفهوم. [عطار].

(٤) ويُعرَف ذلك بأن يُغمِض العقلُ عن الخصوصيّات المقارنة له، ويجرِّدَ النظرَ إلى الصورة الحاصلة، فإن امتنع عن الحكم بجواز صدقه على كثيرين فهو جزئي. «شرح الدواني» (ص: ١٣٢).



فالكليَّةُ: إمكانُ فرضِ الاشتراكِ. **والجزئيَّة**: استحالَتُه[(١)].

فـإن قلـتَ: الجزئـيُّ لا يمتنـعُ بمجـرَّد حصولِـه فـي العقـلِ فـرضُ صِدقِه عـلى كثيريـن، وكلُّ مـا كانَ كذلـك فهـو كلِّـيٌّ، فالجزئـيُّ كلِّـيٌّ، وهـو محالٌ.

[د/ ١٩] **قلـتُ**: المـرادُ مـن الجزئـيِّ؛ إن كانَ مـا صَـدَقَ عليـه لفـظُ الجزئـيِّ مـن نحـو "زيـدٍ" أو غيـرِه؛ فـلا نسـلِّمُ الصُّغـرى، وإن كانَ المـرادُ مفهـومَ[(٢)] لفـظِ الجزئـيِّ، فـلا نسـلِّمُ اسـتحالةَ النتيجـةِ[(٣)].

---

(١) **وأُورِد عليـه**: أن كل جزئـي إذا تصـوَّره طائفـةٌ؛ فالصـورة الحاصلـة فـي ذهـن زيـد مثـلًا مطابقـةٌ للصـورة الحاصلـة فـي ذهـن الآخريـن، فيجـب أن يكـون كلّيّـاً. **والجـواب**: أن معنـى شـركة الكثيـر: أن يكـون الكثيـرون أفـرادَه، ويُعتبَـر هـو مطابقـاً لهـا وصادقـاً عليهـا، والصورتـان فـي ذهـن زيـدٍ وعمـرٍو إن أُخذتـا مـع قطـع النظـر عـن الإضافـة إلى المحلّيـن فهمـا متحـدان بالـذات والمفهـوم، ولا اثنينيـة -أي: لا تعـدد- بينهمـا حتـى تتحقـق المطابقـة، وإن أُخذتـا مـع اعتبـار الإضافـة إلى المحليـن فـلا تتـم المطابقـة والتصـادق بينهمـا؛ لمـا بيـن تلـك الصـور مـن التبايـن. [**دسـوقي**].

(٢) سقطت من (د، ع، ز، ق)، والمثبت من (م، س).

(٣) لأنّ لفـظَ "جزئـي" كلّـيٌّ مـن حيـث مفهومـه؛ لأنّ تصـور مفهومـه لا يمنـع مـن وقـوع الشـركة فيـه، **والحاصـل**: أن الجزئـيَّ إذا لوحـظ مـن حيـث مفهومـه كان كلّيّـاً، وإن لوحـظ مـن حيـث ماصدقـه كان جزئيّـاً. **فـإن قلـت**: إنـه إذا لوحـظ مفهومـه وكان كليـاً، يلـزم عليـه حمـلُ الشـيء عـلى ضـده فـي قولنـا: "الجزئـي كلـي"، وهـو لا يصـحُّ. **قلـت**: لا مانـع مـن حمـل الشـيء عـلى نقيضـه، والممنـوع إنمـا هـو حمـل الشـيء عـلى أفـراد نقيضِـه، فـلا نقـول: "زيـد كلّـيٌّ"، وأمـا "الجزئـي كلّـيٌّ" فـلا مانـع منـه. تأمّـل. [**دسـوقي**].

[أقسامُ الكلِّيِّ بالنظرِ إلى الوجودِ الخارجيِّ]:

ثمَّ الكليُّ بالنظرِ إلى الوجودِ الخارجيِّ **ينقسمُ إلى ستَّة أقسامٍ؛ لأنَّه**: [ل/ ٣١]

١. **إمَّا**[١] (امْتَنَعَتْ أَفْرَادُهُ) في الخارج، وهو **القسم الأول**؛ كشريك الباري سبحانه وتعالى، فإنَّه كلِّيٌّ ممتنعُ الأفرادِ في الخارج.

٢. (أَوْ أَمْكَنَتْ) أفرادُه، (وَ) لكن (لَمْ تُوجَدْ) في الخارج، وهو **القسم الثاني**، كالعنقاءِ[٢]، فإنَّه كلِّيٌّ ممكنُ الأفرادِ، لكنَّها لم تُوجَد في الخارج.

٣. (أَوْ وُجِدَ) من أفرادِه الفردُ (الْوَاحِدُ فَقَطْ) في الخارج، (مَعَ إِمْكَانِ) وجودِ (الْغَيْرِ) أي: غيرِ ذلك الفردِ، وهو **القسم الثالثُ**؛ كالشمس، فإنَّه كلِّيٌّ ممكن الأفراد في الخارج، ولكن لم يوجد من أفراده إلَّا فردٌ واحدٌ.

٤. (أَوِ امْتِنَاعِهِ) بالجرِّ، عطفٌ على قوله: "إمكانِ الغيرِ"؛ أي: الكلّيُّ الذي لم يوجَد من أفرادِه إلَّا فردٌ واحدٌ ينقسم إلى قسمين؛ لأنَّه إمَّا أن يكونَ معَ إمكانِ الغيرِ، أو مع امتناعِه.

فإن كان الأوَّل؛ فهو القسم الثالث كما مرَّ.

---

(١) في (د، ز، س): (إن).

(٢) وبحرٍ من زئبقٍ، وجبلٍ من ياقوت.





[ل/ ٣٢] وإن كان الثاني **فهو القسمُ الرابعُ**؛ كمفهوم واجب الوجود، فإنَّه كلِّيٌّ لم يوجَد من أفراده إلّا فردٌ واحدٌ، وهو الحقُّ سبحانَه وتعالى، مع امتناعِ غيرِ ذلك الفرد.

واعلم أنَّ مفهومَ الواجبِ إنَّما يكون كلِّيّاً بمجرَّد النظرِ إلى حصوله في العقلِ، أمَّا إذا لوحظ مع حصوله في العقل برهانُ التوحيد فلا يكون كلِّيّاً[(١)]؛ لأنَّه حينئذٍ لا يمكنُ فرضُ اشتراكِه.

٥. (أَوْ) وُجِدَ (الْكَثِيرُ) في الخارج؛ إمَّا (مَعَ التَّنَاهِي) أي: تناهي الأفرادِ، وهو **القسمُ الخامسُ**؛ كالكوكب السيَّار، فإنَّه كلِّيٌّ كثير الأفراد في الخارج، لكنَّها متناهيةٌ منحصرةٌ في عددٍ، [**وهي سبعةٌ**][(٢)].

٦. (أَو) معَ (عَدَمِهِ) أي: عدمِ تناهي الأفرادِ[(٣)]، وهو **القسم السادس**؛ كالنفس الناطقةِ[(٤)] عند مَن قالَ بقِدَمِ العالَم[(٥)]، فإنَّ النفوسَ المجرَّدةَ

---

(١) أي: ولا جزئياً أيضاً؛ لأن الجزئية كالكلية لا تكون إلا بالنظر لمجرّد الحصول في العقل، من غير نظرٍ للخارج ولا للدليل العقلي. [**عطار**].

(٢) زيادة من المطبوع، وفي (هـ): (وذلك سبعة).

(٣) قال المصنف في «شرح الرسالة [الشمسية]»[ص: ١٦٢]: المراد بعدم تناهي الأفراد: أن لا تنتهيَ أفراده إلى حد لا يوجد بعده فردٌ، لا أن يكون الموجودُ منها غيرَ متناهٍ"، وهو مبني على أصل المتكلمين أن كل ما أحاط به الوجود فهو متناه، وأما عند الحكماء فلم يقم دليل على امتناع وجود غير المتناهي، إذ الممتنعُ وجودُ الأمورِ الغيرِ المتناهية المجتمعة المترتبة. [**عليمي**].

(٤) في (د) زيادة: (المجردة).

(٥) وقد مثَّل الجلالُ لهذا القسم بمعلوم الله تعالى ومقدورِه، قال مير زاهد: عدل عن=



عن الأبدان غيرُ متناهيةِ العددِ عندَه.

[النسبةُ بين الكلِّيَّين]

ولمَّا فرغَ من تعريف الكلّيِّ وتقسيمِه، شرع في بيانِ النسبة بين الكلِّيَّين، فقال: [ل/ ٣٣]

(وَالْكُلِّيَّانِ) إذا نُسِبَ أحدُهما إلى الآخرِ، فإمَّا أن يكونا مُتبايِنَينِ، أو متساويين، أو أعمَّ وأخصَّ مطلقاً، أو أعمَّ وأخصَّ من وجهٍ؛ لأنَّهما (إِنْ تَفَارَقَا) تَفَارُقاً (كُلِّيّاً) أي: في جميع الصور[1]؛ (فَمُتَبَايِنَانِ) كالإنسان والفرس، فإنَّ كلَّ واحدٍ منهما متفارقٌ عن الآخر تفارُقاً كلِّيّاً.

وتقييدُ التفارقِ بالكلِّيِّ للاحتراز عمَّا بينهما عمومٌ وخصوصٌ من وجهٍ، فإنَّهما يتفارقان في بعض الصور، ويتصادقان في بعضها، كما سيجيء. [د/ ٢٠] [م/ ٧]

(وَإِلَّا) أي: وإن لم يتفارَقَا تفارُقاً كلِّيّاً؛ فلا يخلو من أن يتصادقَا في الجملة -أي: في بعض الصور-، أو أن يتصادقَا في جميع الصور.

=التمثيل بالنفوس الناطقة الإنسانية -كما هو المشهور- ليوافقَ مذهبَ الفلاسفة والمتكلمين؛ فإن معلومات الله تعالى ومقدوراته غيرُ متناهيةٍ عندهما، بخلاف النفوس فإنّ عدم تناهيها مختصٌّ بمذهب الفلاسفة. [عطار].

(١) أي: لم يصدق واحدٌ منهما على شيءٍ مما يصدق عليه الآخر؛ كالإنسان والحمار. ومن لطائف الدوّاني قوله: "وإن كان في زماننا يكاد أن يكونا متصادقين". [عطار].

فإن تصادَقَا في بعض الصور؛ فهما أعمُّ وأخصُّ من وجهٍ كما سيجيء.

وإن تصادقا في جميع الصور؛ فإمَّا أن يتصادَقَا تصادُقاً كلِّيّاً من الجانبين، أو من جانبٍ واحدٍ. [ل/ ٣٤]

(فَإِنْ تَصَادَقَا) تصادُقاً (كُلِّيّاً مِنَ الجَانِبَيْنِ؛ فَمُتَسَاوِيَانِ[1]) كالإنسانِ والناطقِ، فإنَّه يصدقُ كلُّ واحدٍ منهما على جميعِ أفرادِ الآخرِ، فالتصادقُ الكلِّيُّ هنا من الجانبين.

وتقييدُ التصادقِ بالكلِّيِّ للاحترازِ عمَّا بينهما عمومٌ وخصوصٌ من وجهٍ، فإنَّ تصادُقَهُما في بعض الصور.

وقولُه "من الجانبين" احترازٌ عمَّا بينهما عمومٌ وخصوصٌ مُطلَقٌ، فإنَّ التصادقَ الكلِّيَّ هناكَ من جانبٍ واحدٍ، أي: جانب الأعمِّ.

(وَنَقِيضَاهُمَا) أي: نَقِيضَا المتساويَين "كاللاإنسان[2]، واللاناطق"؛

(١) **اعلم أن المتساويين**: ما اتفقا مفهوماً واختلفا ماصدقاً؛ كالإنسان والناطق؛ فإن مفهوم الأول: "حيوانٌ متفكر بالقوة"، ومفهوم الثاني: "ذاتٌ ثبت لها النطقُ"، وماصدقُهُما واحدٌ، فما صدق عليه أحدهما من الأفراد يصدق عليه الآخر. **وأن المترادفين**: ما اتحدا مفهوماً وماصدقاً؛ كالإنسان والبشر، فإن كلًّا منهما معناه "الحيوان الناطق"، وما صدقُهما واحدٌ. ومرجع المتساويين لقضيتين موجبتين كليتين مطلقتين عامتين، فالإنسان والناطق في قوّة "كل إنسان ناطق بالفعل"، و"كل ناطق إنسان بالفعل". [**دسوقي**].

(٢) فيه مسامحةٌ؛ حيث أدخل حرفَ التعريف على حرف السلب -وهو "لا" النافية- مع كونه خاصّاً بالدخول على الأسماء، وهذا كثيراً ما يقع لأهل هذا الفن، ولعلهم ينظرون إلى أن حرفَ السلب صار كجزءٍ من الكلمة التي دخل عليها حرف التعريف،=

(كَذَلِكَ) متساويان، فيصدقُ كلٌّ من نقيضَي المتساويَين على كلِّ ما يصدقُ عليه نقيضُ الآخر، وإلَّا لصَدَقَ عينُ أحدِ المتساويَينِ على بعض نقيضِ الآخَرِ، وهو محالٌ؛ لأنَّه صَدَقَ أحدُ المتساويَينِ بدون الآخَرِ. [ل/ ٣٥]

(أَوْ مِنْ جَانِبٍ) عطفٌ على قوله: "من الجانبين"، أي: إن تصادقا تصادُقاً كُلِّيّاً من الجانبين؛ فهما متساويان كما مرَّ، وإن تصادَقَا تصادُقاً كلِّيّاً من جانبٍ واحدٍ؛ (فَأَعَمُّ وَأَخَصُّ مُطْلَقاً) كالحيوان والإنسانِ، فإنَّ الحيوانَ يصدقُ على جميعِ أفرادِ الإنسانِ، بدونِ العكسِ اللغويِّ[١]، فالصادِقُ على كلِّ أفرادِ الآخَر[٢] أعمُّ مطلقاً، والآخَرُ أخصُّ مطلقاً.

(وَنَقِيضَاهُمَا) أي: نَقِيضَا الأعمِّ والأخصِّ مطلقاً "كاللاحيوان واللاإنسان"؛ (بِالْعَكْسِ) أي: بعكس العينين[٣]؛ فنقيض الأعمِّ أخصُّ، ونقيضُ الأخصِّ أعمُّ؛ لأنَّ كلَّ ما يصدقُ عليه نقيضُ الأعمِّ، يصدقُ عليه نقيضُ الأخصِّ، من غير عكسٍ كلِّيٍّ[٤]. [ل/ ٣٦]

=كما يأتي في المعدولة. [دسوقي].

(١) أي: صدقُ الإنسانِ على جميع أفراد الحيوان، وإلا لزم أن يكون مساوياً، أما العكس المنطقي فمتحقّقٌ، وهو صدق الإنسان على بعض أفراد الحيوان. [عطار].

(٢) (أفراد الأخر): في (ق): (الأفراد).

(٣) أي: عين الحيوان وعين الإنسان. «حاشية على هامش (ق)». وفي (د): (المعنيين).

(٤) بأن يقال: "كل ما يصدق عليه نقيض الأخص يصدق عليه نقيض الأعم"، بل ينعكس اصطلاحاً إلى: "بعض ما يصدق عليه نقيض الأخص يصدق عليه نقيض الأعم"؛ إذ الموجبة الكلية تنعكس جزئيةً. [عطار].

أمَّـا الأوَّل فلأنَّـه لـو لـم يصـدق: "كلُّ مـا يصـدقُ عليـه نقيضُ الأعـمِّ، يصـدق عليـه نقيـضُ الأخـصِّ"؛ لَصَـدَقَ: "بعـضُ مـا يصـدُقُ عليـه نقيـضُ الأعـمِّ، يصـدُقُ عليـه عيـنُ الأخـصِّ"؛ وهـو مُحـالٌ؛ لأنَّـه يلـزمُ[1] صـدقُ الأخـصِّ بـدونِ الأعـمِّ.

[د/ ٢١] **وأمَّـا الثانـي** فلأنَّـه لـو لـم يصـدق: "كلُّ مـا يصـدق عليـه نقيـضُ الأخـصِّ، ليـس يصـدقُ عليـه نقيـضُ الأعـمِّ"؛ لَصَـدَقَ: "كلُّ مـا يصـدُقُ عليـه نقيـضُ الأخـصِّ، يصـدُقُ عليـه نقيـضُ الأعـمِّ".

وينعكـسُ بعكـس النقيـضِ إلى: "كلُّ مـا يصـدُقُ عليـه الأعـمُّ، يصـدُقُ عليـه الأخـصُّ" وهـو مُحـالٌ، لأنَّـه صَـدَقَ الأخـصُّ عـلى كلِّ أفـرادِ الأعـمِّ.

(وَإِلَّا) أي: وإن لـم يتصادَقَـا كلِّيّـاً، بـل يتصادقَـانِ فـي الجملـة؛ (فَمِـنْ وَجْـهٍ) أي: فهمـا أعـمُّ وأخـصُّ مـن وجـهٍ، كالحيـوانِ والأبيـضِ؛ لتصادُقِهمـا فـي الحيـوانِ الأبيـض، وتفارُقِهمـا فـي الزِّنجـيِّ والثلـجِ. [ل/ ٣٧]

(وَبَيْـنَ نَقِيضَيْهِمَـا تَبَايُـنٌ جُزْئِـيٌّ[2]) أي: نقيضَـا أمريـن بينهمـا عمـومٌ مـن وجـهٍ متباينـان تبايُنـاً جزئيّاً.

---

(١) (يلزم) سقطت (ل، م، ق، ز، ع).

(٢) التبايـن الجزئـي: هـو صـدق كلٍّ مـن الكليين بـدون الآخـر في الجملـة؛ فـإن صدقـا أيضـاً معـاً كان بينهمـا عمـومٌ مـن وجـهٍ، وإن لـم يصدقـا معـاً أصـلاً كان بينهمـا تبايـنٌ كلـيٌّ؛ فالتبايـن الجزئـيّ يتحقـق ضمـن العمـوم مـن وجـهٍ، وفـي ضمـن التبايـن الكلـيِّ أيضـاً. «شـرح اليـزدي» (ص: ٢٣٢).

فإن قيلَ: بينَ اللاحيوان واللاأبيض عمومٌ من وجهٍ[1] كما يُعرَفُ بأدنى تأمُّلٍ، فلِمَ لم يقل: "ونقيضاهما كذلك" كما قال في المتساويَين؟

قلتُ: لأنَّ العمومَ من وجهٍ متحقِّقٌ بينَ الحيوانِ واللاإنسانِ مع التباينِ الكلِّيِّ بينَ نقيضَيهما، فإنَّ اللاحيوانَ لا يصدقُ على الإنسانِ، وبالعكسِ؛ فلو قال: "ونقيضَاهُما كذلك" لانْتَقَضَ بذلك؛ بلِ النسبةُ بينهما[2] التباينُ الجزئيُّ، فإنَّهما إن تفارَقَا في جميعِ الصورِ كاللاحيوانِ والإنسان؛ فالتباينُ الكلِّيُّ ثابتٌ، وهو مستلزِمٌ للتباينِ الجزئيِّ، وإلَّا فالعمومُ والخصوص[3] من وجهٍ؛ فالتباينُ الجزئيُّ ثابتٌ بينَ نقيضَيهما على التقديرين، (كَالمُتَبَايِنَيْنِ[4]) فإنَّ بينَ نقيضَيْهما أيضاً تبايُناً جزئيّاً، [ل/٣٨] لأنَّهما إن تفارَقَا تَفَارُقاً كُلِّيّاً كاللاوجودِ واللاعدم[5]، فالتباينُ كلِّيٌّ ويلزمُه التباينُ الجزئيُّ، وإلَّا فالعمومُ من وجهٍ كاللاإنسانِ واللافَرَسِ،

---

(١) يجتمعان في الحجر الأسود مثلًا، وينفرد اللاحيوان في الحجر الأبيض، واللاأبيض في الإنسان الأسود. [عطار].

(٢) أي: بين نقيضيهما. **تعليق على هامش (م)**.

(٣) (والخصوص) زيادة من (م) ليست في باقي النسخ.

(٤) يحتمل أن يريد "كنقيض المتباينين"، فيكون المقصد تشبيه النقيض كما هو مقتضى السَّوق، وعليه مشى الشارح، ويحتمل أن يريد تشبيهَ الأعمِّ والأخصِّ من وجهٍ بالمتباينين باعتبار النقيض. [عليمي].

(٥) قال شيخنا الغنيمي رحمه الله في بعض رسائله: وهو محمول على أن المراد فيهما: اللاموجود واللامعدوم؛ فإن اللاوجود واللاعدم قد يصدقان على بعض أفراد الحيوان مثلاً. [عليمي].

وعـلى التقديريـن يتحقَّـقُ التبايـنُ الجزئـيُّ[1].

(وَقَـدْ يُقَـالُ "الجُزْئِـيُّ[2]") أي: كمـا يقـالُ "الجزئـيُّ" للجزئـيِّ الحقيقـيِّ المذكـور، وهـو الـذي يمنـعُ نفسُ تصـوُّرِه مـن وقـوعِ الشـركةِ فيـه، كذلـك يقـال: الجزئـيُّ (لِلأَخَـصِّ) مـن شـيءٍ؛ كالإنسـان الأخـصِّ مـن الحيـوان، والحيـوان الأخـصِّ مـن الجسـم النامـي، ويسـمَّى "جزئيّـاً إضافيّـاً"؛ لأنَّ جزئيَّتـه بالإضافـة إلى مـا فوقـه لا بالحقيقـة.

(١) **حاصلـه**: أن الوجـود والعـدم متباينـان، ونقيضاهمـا: اللاوجـود واللاعـدم، وبينهمـا تبايـن كلّـيٌّ؛ إذ لا يصـدق واحـدٌ منهمـا عـلى شـيءٍ ممـا صـدق عليـه الآخـر؛ لأنّ "لاوجـود" بمعنـى العـدم، فـلا يصـدق عليـه اللاعـدم لأنـه نقيضُـه، و"لاعـدم" بمعنـى الوجـود، فـلا يصـدق عليـه اللاوجـود؛ لأنـه نقيضـه، وكالفـرس والإنسـان، فإنهمـا متباينـان، ونقيضاهما: لافـرس ولاإنسـان، وبينهمـا عمـومٌ وخصـوصٌ مـن وجـهٍ، يجتمعـان فـي الفيـل والثـوب، فإنـه ليـس إنسـاناً ولا فرسـاً، وينفـرد لاإنسـان فـي فـرس، و ينفـرد لافـرس فـي إنسـان؛ وعـلى التقديريـن يتحقـق التبايـن الجزئـيُّ؛ أمّـا فـي الصـورة الثانيـة فـلأنّ التبايـن إنّمـا هـو فـي بعـض الصـور فهـو جزئـيٌّ، وأمـا فـي الأولى فـلأن التبايـن الكلّـيَّ مسـتلزمٌ للجزئـيِّ، وذلـك لأن التبايـن الجزئـيَّ يرجـع لسـالبتين جزئيتيـن، والتبايـن الكلـيُّ راجـع لسـالبتين كليتيـن، ولا شـكّ أن السـلب الكلـيَّ مسـتلزمٌ للسـلب الجزئـيِّ؛ فقولنـا: "كل إنسـان ليـس بجمـاد" مسـتلزمٌ لـ"بعـض الانسـان ليـس بجمـاد". [**دسـوقي**].

(٢) **هـذا** بيـان معنـى آخـرَ للفـظ الجزئـيِّ، وحـقُّ البيـان ألاّ يفصـل بينـه وبيـن المعنـى الأول، إلا أنّـه آخَّـر عـن تحقيـق النسـب لإرادةِ بيـانِ النسـبةِ بينـه وبيـن المعنـى الأول، وهـي متوقفـة عـلى تحقيـق النسـب. [**عليمـي**]

(وَهُـوَ) أي: الجزئـيُّ بالمعنـى الثانـي؛ (أَعَمُّ) مـن الجزئـيِّ بالمعنى الأوَّل [م/ ٨]
مطلقـاً؛ لأنَّ كلَّ جزئـيٍّ حقيقـيٍّ أخصُّ مـن شـيءٍ[١]، ولا عكسَ[٢]. [ل/ ٣٩]





(١) أي: منـدرج تحـت كليـات كثيـرة، وأقلُّهـا: الشـيء، والممكـن العـام؛ فيكـون جزئيـاً إضافيـاً لهمـا، وليـس كلّ جزئـيٍّ إضافـيٌّ جزئيّـاً حقيقيّـاً؛ لجـواز أن يكـون كليّـاً مندرجـاً تحـت كلّـيٍّ آخـر، كالحيـوان بالنسـبة إلى الجسـم. «**شـرح الدوّانـي**» (ص: ١٤٤).

(٢) إن قضيـة ذكـرِ أنّ للجزئـيِّ معنييـن، والسـكوتِ عـلى الكلّـيِّ؛ يـدلّ عـلى أن للكلّـيِّ معنـى واحـداً، وهـو الكلّـيُّ الحقيقـي، وللجزئـيّ معنييـن أحدهمـا حقيقـي والآخـر إضافـي، كمـا يسـتفاد مـن ظاهـر كلام المحقـق الـرازي فـي «شـرح المطالـع». [**عطـار**].

[الكلياتُ الخَمْسُ]

(وَالْكُلِّيَّاتُ) بحسب الاستقراءِ (خَمْسٌ)؛ لأنَّ الكلِّيَّ بالنسبةِ إلى ما تحتَه من الأفرادِ:

[د/ ٢٢]

- إمَّا جزءٌ من ماهيَّةِ الأفرادِ؛ وهو الجنسُ، والفصل.
- أو تمامُها؛ وهو النوعُ.
- أو خارجٌ عنها، وهو الخاصَّة، والعَرَضُ العامُّ.

فالكلِّيَّاتُ خمسٌ:

١. [الجنسُ]:

(الْأَوَّلُ: الجِنْسُ[1]، وَهُوَ: المَقُولُ عَلَى الْكَثْرَةِ المُخْتَلِفَةِ الحَقِيقَةِ فِي جَوَابِ "مَا هُوَ؟").

قدَّمَ الجنسَ على الخاصَّة والعَرَضِ العامِّ؛ لأنَّهما خارجان عن الماهيَّة، والجنسُ جُزءٌ لها.

وعلى الفصل؛ لاحتياجِنا في معرفة الفصلِ القريبِ والبعيدِ إلى الجنس.

وعلى النوع؛ لتوقُّفِ معرفةِ قسمٍ من النوع -وهو النوعُ الإضافيُّ- على الجنس.

---

(١) هو لفظ عربيٌّ بمعنى "الضرب"، وهو أعمُّ من النوع، على ما في «الصحاح»، وما أوهمه كلام شارح «المطالع» من أنّه يونانيٌّ؛ غير مطابق للواقع، ولذا أوَّله السيِّدُ. [عليمي].

وتَـرَكَ فـي تعريف الجنـسِ وسـائرِ الكليَّاتِ لفـظَ «الكلّـيِّ»؛ لأنَّ "المقولَ علـى الكثرة" مُغـنٍ عنـه، فالمقولُ علـى الكثرةِ جنـسٌ يشـمَلُ الكلّيَّات. [ل/ ٤٠]

وبقوله: "المختلفةِ الحقيقةِ" **يَخرُجُ** النوعُ.

وبقوله: "في جواب ما هو؟" **يَخرُجُ** الكلّيَّاتُ الباقيةُ(١).

[أقسام الجنس]:

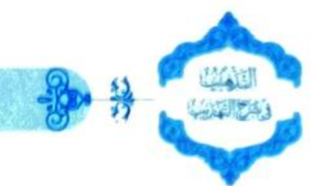
ثـمَّ الجنـسُ إمَّـا قريـبٌ، أو بعيـدٌ؛ لأنَّـه لا يخلـو مـن أن يكـونَ الجـوابُ عــن الماهيَّــة وعــن بعــضِ المشــارِكاتِ، هــو الجــوابُ عنهــا وعــن كلِّ المشــارِكاتِ، أو لا.

أ. [الجنس القريب]

(فَـإِنْ كَانَ الجَـوَابُ عَـنِ المَاهِيَّـةِ وَعَـنْ بَعْـضِ المُشَـارِكَاتِ) أي: مشـارِكاتِ الماهيَّـة (هُـوَ الجَـوَابُ عَنْهَـا) أي: عـن الماهيَّـة، (وَعَـنِ الْـكُلِّ) أي: كلِّ المشـارِكاتِ؛ (فَقَرِيـبٌ؛ كَالحَيَـوَانِ)، فإنَّـه جـوابٌ عـن الإنسـان وعـن بعـض مشـارِكاتِه فـي الحيوانيَّـة كالفـرس مثـلاً، وكذلـك جـوابٌ عنـه وعـن جميـع مشـارِكاتِه فـي الحيوانيَّـة.

---

(١) أمـا العـرض العـامّ فيخـرج بقولـه: "فـي جـواب"؛ لأنـه لا يقـال فـي الجـواب أصـلًا، والبواقـي تخـرج بقولـه: "مـا هـو؟"؛ لأنّ "مـا هـو" سـؤالٌ عـن الحقيقـة، فـلا يجـاب بمـا ليـس بماهيّـة. [عطـار].




[ل/ ٤١] **فإذا قيل**: "ما الإنسانُ والفرس؟"؛ **كان الجواب**: الحيوانُ.

وإذا قيـل: "مـا الإنسـانُ والفـرسُ والحمـارُ والجمـلُ... إلى غيـر ذلـك؟"؛ **كان الجـواب**: الحيـوانُ.

ب. [الجنس البعيد]:

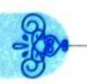
(وَإِلَّا) أي: وإن لـم يكـنِ الجـوابُ عـن الماهيَّـة وعـن بعـض مـا يُشـارِكُها، هـو الجـوابُ عنهـا وعـن الـكلِّ؛ (فَبَعِيـدٌ، كَالجِسْـمِ النَّامِـي[1]) فإنَّـه يقـعُ جواباً عـن الإنسـانِ وعمَّـا يشـارِكُه فـي الجسـم النامـي فقـط، لا عمَّـا يشـارِكُه فـي الحيوانيَّـة.

فإذا قيل: "ما الإنسانُ والشجر؟"؛ يقع الجسم النامي **في** الجواب.

وأمَّـا إذا قيـل: "ما الإنسـانُ والفَـرَسُ؟"؛ فلا يقـعُ -مع كونهما متشـاركَين فـي الجسـمِ النامـي-؛ لأنَّ الفـرسَ لـم يشـارِكِ الإنسـانَ فـي الجسـم النامـي فقـط، بـل يشـارِكُه فـي الحيوانيَّة التـي هي عبـارةٌ عن الجسـم النامي الحسَّـاسِ المتحـرِّكِ بـالإرادةِ، فـلا يقـعُ الجسـمُ النامي فـي الجواب. [ل/ ٤٢]

---

(١) **استُشـكِلَ** التمثيـل بالجسـم النامـي: بـأنّ الـكلام فـي الكليـات المفـردة. **وأجيـب**: بادعـاء أنـه جُعِـلَ عَلَمـاً عـلى مسـمَّاه كعبـد الله. **[عطـار]**.


٢. [النوعُ]:

(الثَّانِـي) مـن الكليَّـاتِ (النَّـوْعُ[1]: وَهُـوَ المَقُـولُ عَـلَى الْكَثْـرَةِ الْمُتَّفِقَـةِ الحَقِيقَـةِ فِـي جَـوَابِ: "مَـا هُـوَ؟").

فالمَقولُ على الكثرةِ جنسٌ كما ذكرنا.

وبقَيدِ "المتَّفقةِ الحقيقةِ" يَخرُجُ الجنسُ.

وبقوله: "في جواب: ما هو؟" يَخرُجُ البواقي منَ الكليَّات. [د/ ٢٣]

ولمَّـا كان النـوعُ تمـامَ ماهيَّـةِ الأفـرادِ، تكونُ أفـرادُه متَّفقـةَ الحقيقـةِ، فإذا سُـئِلَ عـن أحدهـا أو عـن جميعِها، صلحَ النوعُ فـي الجـوابِ، كمـا إذا قيل: ما زيـدٌ؟ كان الجـواب: الإنسـانُ. وكذلـك إذا قيـل: ما زيـدٌ وعمـرٌو وبكرٌ؟

فـإن قيـل: كلُّ واحـدٍ مـن أفـرادِ النـوعِ مشـتملٌ عـلى النـوع وعـلى التشـخُّصِ، فـلا يكـونُ النـوعُ تمـامَ ماهيَّـة الأفـرادِ، بـل يكـونُ جـزءاً لهـا.

قلـتُ: التشـخُّصُ عـارضٌ غيـرُ معتبـرٍ فـي ماهيَّـة تلـكَ الأفـرادِ، فالنـوعُ تمـامُ الماهيَّـة[2]. [ل/ ٤٣]

(١) إنّما قـدَّم الجنـسَ وأخَّـر الفصـلَ عنـه مع أنهمـا جزآن لـه؛ لأن بيـان المعنـى الثانـي للنـوع يتوقّـف عـلى الجنـس، وبيـان أحـكام الفصـل مـن التقويـم والتقسـيم يتوقّـف عـلى النـوع أيضـاً. أو لأنَّ أعمِّيَّـة الجنـس تقتضـي تقديمـه، وأعمِّيَّـة النـوع تقتضـي تقديمـه، كمـا هـو المشـهور. [عطـار].

(٢) وحاصـل الجـواب: أن التشـخُّص وإن كان غيـرَ معتبـرٍ فـي ماهيـة الأفـراد، إلا أنـه جـزءٌ منهـا، ولا ضـررَ فـي أنـه جـزءٌ مـن الأفـرادِ، وغيـرُ معتبـرٍ جـزءاً فـي ماهيتهـا. [دسـوقي].

(وَقَـدْ يُقَـالُ[1]) أي: كمـا يقـالُ النـوعُ عـلى المعنـى المذكـورِ، كذلـك يقـالُ النـوعُ (عَـلَى المَاهِيَّـةِ[2] المَقُـولِ عَلَيْهَـا وَعَـلَى غَيْرِهَـا: الجِنْـسُ، فِـي جَـوَابِ: مَـا هُـوَ؟[3]) كالحيـوان، فإنَّـه نـوعٌ بهـذا التفسـيرِ؛ لأنَّ الجنسَ وهـو

---

(١) أشار بكلمة "قد" إلى أن استعمال النوع في المعنى الأول أكثر. [**عليمي**].

(٢) في المطبوع زيادة: (الكلية)، وليست في النسخ المخطوطة.

(٣) إن لفـظ "الماهيـة" يسـتلزم الكليـة؛ أي: الماهيـة الكليـة، فيخـرج بذلـك التشـخصُ، وخـرج بذلـك الجنـس العالـي لعـدم مقوليّة شـيء عليه، وخـرج الفصـلُ، والخاصَّةُ، والعـرض العامُّ بالنسـبة إلى جنـس الماهيَّة، فـإنَّ الجنسَ كالحيوان مثـلاً، وإن كان مقولاً عـلى الفصل كالناطق، وعـلى الخاصَّـة كالضاحـك، وعـلى العـرض العـامِّ كالماشـي؛ لكن لا فـي جواب "مـا هو؟"، وأمَّـا هـذه الثلاثـة بالنسـبة إلى أجناسـها الداخلة فيهـا، فإنَّها أنـواعٌ إضافيَّـةٌ كما قالـه المصنف فـي «شـرح الأصل» [«شـرح الشمسـية» (ص: ١٦٠)]، وذلك لِمَـا تقـرَّرَ أنَّ الكُلِّيَّات الخمس تقـال عـلى حصصها أيضـاً، وتلك الحصـص أنـواعٌ إضافيَّةٌ.
وأمَّـا الصِّنـف الـذي هـو عبـارةٌ عـن النـوع المقيَّـد بقيـدٍ عرَضـيٍّ كُلِّـيٍّ كالتركـيِّ؛ فإنَّـه داخلٌ تحـت التعريـف؛ لأنَّـه يقـال عليـه وعـلى الفـرس مثـلاً الجنسُ الـذي هـو "الحيـوان"، في جـواب: "مـا هـو؟". فـلا بـدَّ مـن إخراجـه بزيـادةِ قيـدٍ، وهـو "قـولاً أوَّليّـاً"، فإنَّـه وإن قيـل عليـه وعـلى غيـره: الجنسُ، لكـن ليـس قـولاً أوَّليّـاً، بـل بواسـطة مقوليَّتـه عـلى الإنسـان المقـولِ عـلى «التُّركـيِّ»، فـإنَّ العالـيَ إنَّمـا يُحمَـل عـلى الشـيء بواسـطة حمـل السـافل عليـه، وقـد تقـرر أنَّـه إذا ثبـت أمـرٌ للعـامِّ والخـاصِّ، كان ثبوتـه للعـامِّ أوَّليّـاً، وللخـاصِّ ثانويّـاً، لكـنَّ هـذا القيـدَ وإن أخـرجَ الصِّنـفَ عـن الحـدِّ أخـرج النـوعَ عنـه أيضـاً بالقيـاس إلى الأجنـاس البعيـدة، فيلـزم ألَّا يكـونَ الإنسـان نوعـاً للجسـم النامـي، ولا للجسـم أو الجوهـر، مـع أنَّـه إنَّمـا سُـمِّيَ نـوعَ الأنـواع؛ لكونـه نوعـاً لـكلِّ واحـدٍ مـن الأنـواع التـي فوقَـه، وأيضـاً النـوع لمـا كان مضايفاً للجنس، فـإذا اعتبـر فـي النـوع القـول الأولـيُّ، فـلا بـدَّ مـن اعتبـاره فـي الجنـس أيضـاً، وإلَّا لـم يكـن مضايفـاً لـه، فيلـزمُ ألَّا تكـون الأجنـاس البعيـدة أجناسـاً للماهيَّـة التـي هـي بعيـدةٌ بالقيـاس إليهـا، فـالأَولى تـركُ قيـد الأوَّليـة، =

الجسمُ النامي، يقالُ عليه وعلى غيره من النباتات، وكذلكَ الجسمُ النامي نوعٌ؛ لأنَّ الجسمَ يقال عليه وعلى غيره.

(وَيُخَصُّ هَذَا النَّوْعُ بِاسْمِ "الْإِضَافِيِّ")؛ لأنَّ نوعِيَّتَه بالإضافة إلى ما فوقَه، (كَالْأَوَّلِ) أي: كالنوع الأوَّل، فإنَّه يُخَصُّ (بِـ"الحَقِيقِيِّ")؛ لأنَّ نوعيَّتَه بالنظر إلى الحقيقة الواحدة(1) في أفراده.

(وَبَيْنَهُمَا) أي: بينَ النوعَينِ (عُمُومٌ) وخصوصٌ (مِنْ وَجْهٍ؛ لِتَصَادُقِهِمَا عَلَى الْإِنْسَانِ)، فإنَّه يصدُقُ عليه النوعُ الحقيقيُّ والإضافيُّ، كما يظهر بأدنى تأمُّلٍ.

(وَتَفَارُقِهِمَا) بالجرِّ، عطفٌ على قوله: «لِتَصَادُقِهما»، أي: لِتفارُقِ النوعين (فِي الحَيَوَانِ وَالنُّقْطَةِ)، فإنَّ الحيوانَ نوعٌ إضافيٌّ لا حقيقيٌّ، والنقطةُ بالعكسِ؛ لأنَّها لو كانَت إضافيَّةً؛ لاندرجت تحت جنسٍ، فلا تكون بسيطةً، هذا خُلفٌ. [ل/٤٤] [م/٩]

واعلم أنَّ النقطةَ في اصطلاح الحكماءِ عبارةٌ عن نهاية الخطِّ الذي هو نهايةُ السطح، والسطحُ ينقسمُ إلى جهتَين: الطولُ والعرضُ، والخطُّ ينقسمُ إلى جهةٍ واحدةٍ وهي الطول، والنقطةُ لا تنقسمُ إلى جهةٍ

=وإخراجُ الصِّنفِ بقيدٍ آخرَ، كأن يُقالَ: النوع الإضافيُّ: كلُّ مقولٍ في جواب: "ما هو؟"، يقال عليه وعلى غيره: "الجنس"، في جوابِ: "ما هو؟". [عطار].

(١) في النسخ الأخرى: (حقيقته الواحدة)، والمثبت من (ق).





ما، والكلُّ أعراضٌ غيرُ مستقلَّةِ الوجود؛ لأنَّها نهاياتٌ وأطرافٌ للمقادير على ما بُيِّنَ في كتب الحِكمَة[1]، وعند المتكلِّمين أنَّ هذه الثلاثةَ[2] أشياءُ مستقلَّةُ الوجودِ، ويتألَّفُ الجسمُ من السطوحِ المتألِّفةِ في العُمقِ، والسطوحُ من الخطوطِ المتألِّفةِ في العَرضِ، والخطوطُ من النقطِ المتألِّفة في الطول؛ فعلى هذا لا تكونُ أعراضاً، بل تكون جواهرَ. [ل/ ٤٥]

---

(١) **حاصله**: أن الحكماء يقولون: إن ما قَبِلَ القسمةَ طولًا يقال له: خط طبيعي، وهو مركب من الهيولى والصورة لا من الجواهر الفردة؛ لاستحالة وجودها عندهم، والامتدادُ القائم بذات الخط الطبيعي القابل للقسمة في جهة الطول يقال له: خط تعليمي، ونهايته النقطة؛ فكلٌّ من الخط التعليمي والنقطة عندهم عَرَضٌ، واذا وضع خط طبيعي بجانب آخر بحيث صارا قابلين للقسمة طولاً وعرضاً؛ كان الحاصل منهما سطحاً طبيعياً، والامتداد القائم به القابل للقسمة طولاً وعرضاً يقال له: سطح تعليمي، ونهايته خط تعليمي، و إذا وضع سطح طبيعي فوق آخر كان الحاصل جسماً طبيعياً، والامتداد القائم به القابل للقسمة طولاً وعرضاً وعمقاً يقال له: جسم تعليمي، ونهايته السطح؛ فتحصَّل من قولنا أنَّ الخطوطَ والسطوح والأجسام الطبيعية جواهرُ قائمةٌ بنفسها مركبة من الهيولى والصورة عندهم، وأن النقطةَ والخطوطَ والسطوح التعليمية أعراضٌ عندهم، لا قيام لها بنفسها؛ لأنها نهايات وأطرافٌ للمقادير التي هي الامتدادات القائمة بالجسم الطبيعي؛ أعني: الخط والسطح والجسم. **إذا علمت هذا**؛ فقول الشارح: "نهاية الخط" أي: التعليمي، وقوله: "الذي هو نهاية السطح" أي: التعليمي الذي هو نهاية الجسم التعليمي، فهو عرضٌ يقبل القسمة طولاً وعرضاً وعمقاً، فهو سطح فوق سطح، والسطح التعليمي عرضٌ يقبل القسمة طولاً وعرضاً فقط، والخط التعليمي عرضٌ يقبل القسمة طولاً فقط، والنقطة عرضٌ، لا يقبل القسمة أصلاً. **[دسوقي]**.

(٢) أي: الخط، والنقطة، والسطح.



ثـمَّ التمثيـلُ بالنقطـة إنَّمـا يصـحُّ إذا كانـت النقطـةُ تمـامَ ماهيَّـةِ الأفـرادِ ولـم تنـدرج تحـت جنسٍ أصـلاً.

(ثُـمَّ الْأَجْنَـاسُ) قـد (تَتَرَتَّـبُ[١] مُتَصَاعِـدَةً) بـأن يكـونَ جنـسٌ فوقَـه [د/ ٢٤] جنـسٌ، وهكـذا (إِلَى) الجنـس (الْعَالِـي، وَيُسَـمَّى) ذلـك العالـي (جِنْسَ الْأَجْنَاسِ) كالحيـوان مثـلاً، فإنَّـه جنـسٌ فوقَـه جنـسٌ هـو الجسـمُ النامـي، وفوقَـه الجسـمُ، وفوقَـه الجوهـرُ، فالجوهـرُ جنـسُ الأجنـاسِ.

(وَ) كمـا أنَّ الأجنـاسَ قـد تترتَّـبُ متصاعـدةً، كذلـك (الْأَنْـوَاعُ) الإضافيَّـةُ[٢] قـد تترتَّـبُ (مُتَنَازِلَـةً) بـأن يكـونَ نـوعٌ تحتَـه نـوعٌ، وهكـذا (إِلَى) النـوع (السَّـافِلِ، وَيُسَـمَّى) ذلـك السـافلُ (نَـوْعَ الْأَنْـوَاعِ) كالجسـم مثـلاً، فإنَّـه نـوعٌ إضافـيٌّ تحتَـه نـوعٌ وهـو الجسـمُ النامـي، وتحتَـه الحيـوانُ، وتحتَـه [ل/ ٤٦] الإنسـانُ، فالإنسـان نـوعُ الأنـواعِ.

وإنَّمـا اعتُبِـرَت الأنـواعُ بحسَـبِ التنازُلِ؛ لأنَّـا إذا فرضنـا شيئاً وفرضنـا

---

(١) أشـار بلفـظ "قـد" إلى أن الترتيـب فـي الأجنـاس ممـا لا يجـب، كمـا لا يجـب فـي الأنـواع أيضـاً، فكمـا يكـون نـوع إضافـي لا نـوعَ فوقـه ولا تحتـه، فيكـون مفـرداً غيـرَ واقـعٍ فـي سلسـلة الترتيـب؛ كذلـك يكـون جنـسٌ لا جنـسَ فوقـه ولا تحتـه، فيكـون مفـرداً غيـرَ واقـعٍ فـي سلسـلة الترتيـب، ويمثّلـون لـكلٍّ منهمـا بالعقـل؛ بنـاءً علـى أن الجوهـر ليـس جنسـاً لـه، وأنَّ العقـولَ العشـرةَ مختلفـةُ الحقيقـةِ، أو بنـاءً علـى أنّ الجوهـر جنـسٌ لـه، وأنَّ العقـولَ العشـرةَ متفقـةٌ بالحقيقـة. [**عطـار**].

(٢) احتـراز عـن الحقيقيّـة؛ فإنـه يسـتحيل أن تترتـب حتـى يكـون نـوعٌ حقيقـيٌّ تحـت نـوع آخـر حقيقـي، وإلا لـكانَ النـوعُ الحقيقـيُّ جنسـاً، وإنـه محـال. [**عليمي**].

نوعَـه، يكـونُ ذلـك النـوعُ تحتَـه، ثـمَّ إذا فرضنـا لذلـك النـوعِ نوعـاً آخـرَ، يكـون تحـتَ ذلـك النـوعِ، فلهـذا كان ترتُّـبُ الأنـواعِ عـلى سـبيل التنـازلِ، ويسـمَّى السـافلُ منها نـوعَ الأنـواعِ، أمَّـا إذا فرضنـا شـيئاً وفرضنـا لـه جنسـاً؛ يكـون جنسُـه فوقَـهُ، ثـمَّ إذا فرضنـا لـه جنسـاً؛ يكـونُ فـوقَ ذلـكَ الجنسِ، وهَلُـمَّ جـرّاً؛ فلهـذا كانَ ترتُّـبُ الأجنـاسِ عـلى سـبيل التصاعُـدِ، ويسـمَّى العالـي منهـا جنـسَ الأجنـاسِ.

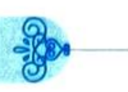
(وَمَـا بَيْنَهُمَـا) أي: مـا بيـنَ السـافلِ والعالـي مـن الأجنـاسِ والأنـواعِ (مُتَوَسِّـطَاتٌ)؛ لأَنَّهـا ليسـت عاليـةً ولا سـافلةً، بـل متوسِّـطةً بينهمـا.

[ل/ ٤٧] فالمتوسِّـط فـي مراتـبِ الأجنـاس هـو الجسـمُ النامـي، والجسـمُ المطلـق، وفـي مراتـبِ الأنـواعِ هـو الجسـمُ النامـي، والحيـوانُ.

٣. [الفَصلُ]:

(الثَّالِـثُ) مـنَ الكلِّيَّـات (الفَصْـلُ)، وهـو وإن كان جـزءاً مـن ماهيَّـة الأفـرادِ كالجنـس، إلَّا أنَّـه ليـس تمـامَ المشـتركِ بيـن الماهيَّـةِ وبيـن نـوعٍ آخـر، بخـلافِ الجنـسِ كالحيـوان مثـلاً، فإنَّـه تمـامُ المشـتركِ بيـن الإنسـانِ والفـرسِ؛ إذ لا جـزءَ يشـتركُ بينهمـا إلَّا وهـو نفـسُ الحيـوانِ أو جـزؤه.

وإنَّمـا كان الجزءُ الـذي ليس تمـامَ المشـتركِ فصـلاً؛ **لأنَّـه إذا لـم يكـن تمـامَ المشـتركِ بيـنَ الماهيَّـة ونـوعٍ آخـرَ:**

-فإمَّا **ألَّا يكونَ مشتركاً** أصلاً بينَ الماهيَّة ونوعٍ ما؛ وحينئذٍ يميِّز الماهيَّةَ عن جميعِ ما عداها، فيكونُ فصلاً مطلقاً.

- أو كانَ مشتركاً بين الماهيَّة ونوعٍ آخرَ، لكن لا يكونُ تمامَ المشتركِ، [ل/ ٤٨] فهذا الجزءُ لا يمكنُ أن يكونَ مشتركاً بين الماهيَّةِ وجميعِ ما عداها من الماهيات؛ إذ منَ الماهيَّاتِ ما تكونُ بسيطةً لا جزءَ لها؛ فحينئذٍ يكونُ ذلك الجزءُ مميِّزاً للماهيَّة عن الماهيَّات البسيطةِ، فيكونُ هذا الجزءُ فصلاً للماهيَّة؛ لأنَّا لا نعني بالفصلِ إلَّا ما يُميِّز الماهيَّةَ في الجملة(١). [د/ ٢٥]

(وَ) **عرَّفوا الفصلَ بأنَّه**: (هُوَ المَقُولُ عَلَى الشَّيءِ فِي جَوَابِ: "أَيُّ شَيءٍ هُوَ فِي ذَاتِهِ؟").

فالمقولُ على الشيء جنسٌ يشملُ الكُلِّيَّات.

وبقوله: "في جوابِ: أيُّ شيءٍ هو؟" **يَخرُجُ** النوعُ، والجنسُ، والعَرَضُ العامُّ؛ لأنَّ النوعَ والجنسَ لا يُقالان في جواب: "أيُّ شيءٍ هو؟"، بل في جواب: "ما هو؟" كما سبقَ، والعَرَضُ العامُّ لا يقالُ في الجواب أصلاً.

---

(١) أي: ما يميزها عن بعض الماهيات لا عن كلّها، وهذا هو الفصل البعيد، والأولى أن يقول: "لأنّا لا نعني بالفصل إلا ما يميّز الماهية، ولو في الجملة"؛ ليشمل الفصل القريب كالبعيد. [دسوقي].

[ل/ ٤٩] وبقوله: "في ذاته" يَخرُجُ الخاصَّةُ؛ لأنَّها وإن كانت مقولةً على الشيءِ في جواب "أيُّ شيءٍ هو؟"، لكن لا في جوهرِه وذاتِه، بل في عَرَضِه.

[الفصل القريب، والفصل البعيد]:

ثمَّ الفصلُ إمَّا قريبٌ أو بعيدٌ؛ لأنَّه لا يخلو من أن يميِّزَ النوعَ عن مشارِكِه في الجنسِ القريبِ، أو عن مشارِكِه في الجنسِ البعيد.

[م/ ١٠] (فَإِنْ مَيَّزَ) الفصلُ النوعَ (عَنِ الْمُشَارِكِ) أي: عن مشارِكِ النوعِ (فِي الْجِنْسِ الْقَرِيبِ؛ فَقَرِيبٌ) أي: فهو فصلٌ قريبٌ، كـ"الناطقِ" المميِّزِ للإنسانِ عن مشارِكِه في الحيوانيَّة.

(أَوْ) ميَّزَ النوعَ عن مشارِكِه في الجنسِ (الْبَعِيدِ[1]؛ فَبَعِيدٌ)، كـ"الحسَّاس" المميِّزِ للإنسانِ عن مشارِكِه في الجسم النامي.

[الفصل المقوِّم، والفصل المقسِّم]:

والفصلُ أيضاً إمَّا مُقَوِّمٌ أو مقسِّمٌ كما قال:

(وَإِذَا نُسِبَ) الفصلُ (إِلَى مَا يُمَيِّزُهُ)، أي: إلى شيءٍ[2] يميِّزُ الفصلُ

(١) أي: فقط، وإلاّ يصدق التعريفُ على القريب؛ إذ ما من فصلٍ قريبٍ إلاّ وهو يميِّز عن كل مشاركٍ في الجنس البعيد. [عطار].

(٢) أي: نوعٍ؛ فالصنف والشخص وإن ميزهما الفصلُ، لكنه ليس مقوِّماً بالنسبة إليهما، بل للنوع الصادق عليهما. [عطار].

ذلـكَ الشـيءَ؛ (فَمُقَـوِّمٌ) أي: فهـو فصـلٌ مقـوِّمٌ لذلـكَ الشـيء، بمعنـى أنَّـه [ل/ ٥٠] داخـلٌ فـي قِوَامِـه، وجـزءٌ لـه.

(وَ) إذا نُسِـبَ (إِلَى مَـا يُمَيِّـزُ عَنْـهُ[1]) عـلى صيغـةِ المضـارعِ المعـروفِ، فضميـرُ الفاعـلِ يعـودُ إلى الفصـلِ، وضميـرُ "عنـه" يعـود إلى "مـا"؛ أي: إذا نُسِـبَ الفصـلُ إلى شـيء يميِّـزُ الفصـلُ النوعَ[2] عـن ذلـك الشـيء؛ (فَمُقَسِّـمٌ)، أي: فهـو فصـلٌ مقسِّـمٌ لذلـك الشـيءِ، بمعنـى أنَّـه مُحَصِّـلُ قسـمٍ لـه؛ فـ"الناطـقُ" إذا نُسِـبَ إلى مـا يُمَيِّـزُه كالإنسـان، يكـون مقوِّمـاً لـه، وإذا نُسِـبَ إلى مـا يُمَيِّـز عنـه كالحيـوانِ يكـونُ مُقسِّـماً لـه؛ لأنَّـه إذا نُسِـبَ إلى الحيـوان وانضـمَّ إليـه صـارَ حيوانـاً ناطقـاً، وهـو قِسـمٌ مـن الحيـوانِ.

وكذلـك "النامـي" إذا نُسِـبَ إلى مـا يميِّـزه -أي: الجسـمُ النامـي- يكـونُ مقوِّمـاً لـه، وإذا نُسِـبَ إلى مـا يميِّـز عنـه -أي الجسـم- يكـون مقسِّـماً لـه.

(وَ) الفصـلُ (الْمُقَـوِّمُ لِلْعَالِـي[3]) أي: للفوقانـي مـن الجنـس والنـوع، [ل/ ٥١]

---

(١) أي: إلى جنسٍ يميـز ذلـك الفصـلُ النوعَ عـن بقيـة أنـواع ذلـك الجنـس، فمفعـولُ "يميِّـز" محـذوفٌ. [دسـوقي].

(٢) (النوع) سقطت من (م، ل).

(٣) قـال المصنـف فـي «شـرح الرسـالة [الشمسـيّة]» [ص: ١٥٢]: **الجنس العالـي** جـاز أن يكـون لـه فصـلٌ يقوِّمـه؛ بنـاءً عـلى جـواز تركُّبِـهِ مـن أمريـن متسـاويين، ويجـب أن يكـون لـه فصـلٌ يقسـمه؛ ضـرورةَ أن تحتـه أنواعـاً متمايـزة بالفصـول، **والنـوعُ السـافل** يجـب أن يكـون لـه فصـلٌ يقوِّمـه؛ ضـرورةَ أن فوقـه جنسـاً، فـلا بـد مـن فصـلٍ يميـزه عمّـا شـاركه فيـه، ويمتنـع أن يكـون لـه فصـلٌ يقسـمه؛ لامتنـاع أن يكـون تحتـه نـوع، **والمتوسـطات**=

(مُقَـوِّمٌ لِلسَّـافِلِ) أي: للتحتانـيِّ منهمـا.

فالفصـلُ المقـوِّمُ للجسـمِ مقـوِّمٌ للجسـمِ النامـي، والمقـوِّم للجسمِ النامـي مقـوِّمٌ للحيـوانِ، وإنَّمـا كان كذلـك؛ لأنَّ العالـيَ "كالجسـم مثلاً" داخـلٌ فـي قِـوامِ السـافل "أي: الجسـمِ النامـي" وجـزءٌ لـه، فيكـون العالـي مقوِّمـاً للسـافل، وإذا كان العالـي مقوِّمـاً للسـافل، كان مقوِّمُـه أيضـاً مقوِّمـاً للسـافل؛ لأنَّ مُقَـوِّمَ المقـوِّمِ مُقَـوِّمٌ.

[د/ ٢٦] **وإذا تقـرَّرَ هـذا فنقـولُ**: كلُّ فصـلٍ يُقَـوِّمُ العالـيَ فهـو يقـوِّمُ السـافلَ، (وَلَا عَكْـسَ) بالمعنـى اللغـويِّ[١]، فليسَ كلُّ فصـلٍ يُقَـوِّمُ السـافلَ فهـو يقـوِّمُ العالـيَ؛ إذ الموجِبـةُ الكلِّيَّـةُ لا تنعكـسُ كلِّيَّـةً، نعـم تنعكـس جزئيَّـةً، فبعـضُ مـا يقـوِّمُ السـافلَ يقـوِّمُ العالـيَ.

[ل/ ٥٢] (وَ) الفصـلُ (الْمُقَسِّـمُ بِالْعَكْـسِ) أي: بعكـسِ الفصـلِ المقـوِّم، فـكلُّ فصـلٍ يقسِّـمُ السـافلَ يقسِّـم العالـي؛ لأنَّ معنـى تقسـيمِ السـافل تحصيلُـه فـي نـوعٍ، وإذا حصـلَ السـافلُ حصـلَ العالـي لا محالـةَ؛ لكـونِ السـافل أخـصَّ، واسـتلزام وجـودِ الأخـصِّ وجـودَ الأعـمِّ؛ فتثبـت هـذه الموجبـةُ الكلِّيَّـةُ، وهـي: "كلُّ فصـلٍ يُقسِّـمُ السـافلَ يقسِّـم العالـيَ"، وقـد عرفـتَ أنَّهـا لا تنعكسُ

=مـن الأجنـاس والأنـواع يجـب أن يكـون لهـا فصـولٌ مقوِّمـةٌ؛ ضـرورةَ أن فوقهـا أجناسـاً، وفصـولٌ مقسـمةٌ؛ ضـرورةَ أن تحتهـا أنواعـاً. **[عطـار]**.

(١) والتقييـد بالمعنـى اللغـوي للاحتـراز عـن المعنـى المنطقـي فإنـه لازمٌ للقضيـة، لا يصـح نفيـه. **[عطـار]**.





كلّيَّةً، فليس كلُّ فصلٍ يقسِّم العاليَ يقسِّم السافلَ، بل تنعكس جزئيِّةً، فبعضُ ما يقسِّم العاليَ يقسِّم السافلَ.

٤. [الخاصَّة]:

(الرَّابِعُ) من الكلّيَّات (الخَاصَّةُ، وَهُوَ[1]: الخَارِجُ) عن الماهيَّة، (المَقُولُ عَلَى مَا تَحْتَ حَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ فَقَطْ قَوْلاً عَرَضِيّاً).

وفي العبارة بحثٌ؛ لأنَّ قولَه: "الخارج" يُخرِجُ غيرَ العَرَضِ العامِّ؛ من الجنس، والفصل، والنوع؛ لأنَّها ليست خارجةً عن الماهيَّةِ. [ل/ ٥٣]

وبقوله: "فقط" يَخرُجُ العرضُ العامُّ؛ لأنَّه مَقولٌ على أفرادِ حقيقةٍ واحدةٍ وعلى غيرِها كما سيجيءُ، فما عدا الخاصَّة منَ الكليَّاتِ يخرجُ عن التعريفِ، وانطبقَ التعريفُ عليها؛ فيكونُ قيدُ "قولاً عرضيّاً" مُستَدركاً، إلَّا أن يُحمَلَ على أنَّه ذُكِرَ بعدَ تمام التعريفِ لبيانِ الواقع توضيحاً وتَبَعاً للقوم، لا للاحتراز، والصوابُ حذفُه؛ لأنَّ قولَهُ: «الخارجُ» مُغنٍ عنه، ولعلَّ إثباتَهُ سهوٌ وقعَ من الناسخِ؛ ولهذا حُذِفَ من العَرَضِ العامِّ، كما قال في تعريفِه:

---

(١) أي: الخاصة، والتذكيرُ باعتبارِ الخبر، وهو قوله: "الخارج". [عطار].

٥. [العرضُ العامُّ]:

(الخَامِسُ) من الكليَّات (العَرَضُ العَامُّ: وَهُوَ الخَارِجُ المَقُولُ عَلَيْهَا وَعَلَى غَيْرِهَا[1]).

فقولُه: "الخارجُ" **يُخرِجُ** غيرَ الخاصَّةِ.

وقولُه: "وعلى غيرِها" **يُخرِجُ** الخاصَّةَ؛ لأنَّها مقولةٌ على أفرادِ حقيقةٍ واحدةٍ فقط.

[ل/ ٥٤] ويحتملُ أن يُسنَدَ إخراجُ النوعِ والفصلِ إلى القيدِ الأخيرِ، لكنَّ إسنادَ إخراجِهِما إلى الأوَّل أوفقُ؛ لخروج الأنواعِ والأجناسِ والفصولِ مطلقاً به.

[أقسام الخاصَّة والعرض العامّ]:

(وَكُلٌّ مِنْهُمَا) أي: من الخاصَّة والعرض العامِّ، ينقسمُ إلى اللَّازم، والعرضيِّ المفارِقِ، وكلُّ واحدٍ منَ اللَّازم والعرضيِّ المفارقِ ينقسمُ إلى أقسامٍ، **فنقول في التقسيم**:

١. [اللازمُ]:

(إِنِ امْتَنَعَ انْفِكَاكُهُ) أي: انفكاكُ كلِّ واحدٍ من الخاصَّة والعَرَض العامِّ

---

(١) الضميران راجعان إلى "ما" في قوله في تعريف الخاصة: "ما تحت حقيقة" باعتبار معناها؛ إذ معنى "ما تحت حقيقة": الجزئياتُ التي تحت حقيقةٍ. [عليمي].

(عَـنِ الشَّـيءِ؛ فَـلَازِمٌ) إمَّـا (بِالنَّظَـرِ إِلَى المَاهِيَّـةِ[1])، كالزوجيَّـةِ للأربعـة[2]، [م/ ١١] فإنَّهـا لازمـةٌ لماهيَّـة الأربعـةِ. (أَوْ) بالنظـرِ إلى (الْوُجُـودِ) كالسـوادِ للحبشـيِّ، [د/ ٢٧] فإنَّـه لازمٌ لوجـودِ الحبشـيِّ وشـخصِه، لا لماهيَّتِـه، إذ ماهيَّتُـهُ الإنسـانُ، والسـوادُ لا يلزمُـه.

أ. [اللازم البيِّنُ بالمعنى الأخصِّ]:

ثمَّ اللَّازمُ سواءٌ كان لازمَ الماهيَّة، أو لازمَ الوجود:

❁ **إمَّـا** (بَيِّـنٌ)، وهـو: **الـذي** (يَلْـزَمُ تَصَـوُّرُهُ مِـنْ تَصَـوُّرِ المَلْـزُوْمِ) **فقـط**؛ ككـون الاثنيـنِ ضعـفَ الواحدِ، فإنَّـه لازمٌ يلزمُ من تصـوُّرِ الاثنينِ فقـط تصوُّرُه؛ [ل/ ٥٥] لأنَّ مَـن أدركَ الاثنيـنِ أدركَ أنَّـه ضعفُ الواحدِ، **وهـذا هو اللُّـزوم البيِّن بالمعنى الأخـصِّ** المعتبـرُ فـي الدلالـة الالتزاميَّة عنـد المحقِّقين.

ب. [اللازم البيِّنُ بالمعنى الأعم]:

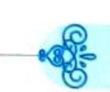
(أَوْ) **يلـزمُ** (مِـنْ تَصَوُّرِهِمَـا) أي: تصـورِ الـلازم والملـزوم، (الجَـزْمُ) فاعـلُ "يلـزمُ" المقـدَّرِ.

---

(١) أي: يمتنـع انفكاكـه عـن الماهيـة مطلقـاً؛ أي: بحسـب كِلا وجودَيهـا، بمعنـى أنهـا حيـث وجـدت كانـت متصفـةً بـه، وهـو لازم الماهيـة. **[عطـار]**.

(٢) هـذا وقولـه بعـد: "كالسـواد للحبشـي" مـن المسـامحات المشـهورة فـي عباراتهـم، كمـا قـال السـيد: "والأمثلـة المطابقيّـة هـي الـزوج والأسـود؛ لأن الـكلام فـي الكلـي الخـارج عـن ماهيـة أفـراده، فـلا بـدّ أن يكـون محمـولاً عـلى تلـك الماهيـة وأفرادهـا، لكنهـم تسـامحوا فذكـروا مبـدأ المحمـول بدلـه اعتمـاداً عـلى فهـم المتعلِّـم مـن سـياق الـكلام مـا هـو المقصـود". **[عليمـي]**.





أي: الـلَّازمُ البيِّـنُ يُطلَـقُ بالاشـتراك عـلى مـا يلـزمُ تصـوُّرُه مـن تصـوُّر الملـزومِ فقـط، وهـو اللـزومُ البيِّـن بالمعنـى الأخـصِّ، وعـلى مـا يلـزمُ مـن تصـوُّرِ الـلازم والملـزومِ جَـزْمُ العقلِ (بِاللُّـزُومِ) بينهما؛ كالانقسـام بمتسـاويَين للأربعـة، فإنَّـه لا يلـزمُ مـن تصـوُّر الأربعـة فقـط تصـوُّر الانقسـام، لكـن يلـزمُ مـن تصـوُّرِ الأربعـةِ وتصـوُّرِ الانقسـام الجـزمُ باللـزوم بينهمـا، **وهـذا هـوَ اللُّـزومُ البيِّـن بالمعنـى الأعـمِّ**، وفـي كفايتـه ليكـونَ الالتـزامُ مقبـولاً اختـلافٌ، [ل/ ٥٦] **والمحقِّقـونَ** عـلى أنَّـه غيـرُ كافٍ، والمعتبـرُ هـو اللـزومُ البيِّـنُ بالمعنـى الأخصِّ كمـا ذكرنـا.

ج. [اللازمُ غيرُ البيِّنِ]:

(وَغَيْـرُ بَيِّـنٍ) بالرفـعِ، عطـفٌ عـلى قولـه: "بيِّـنٌ"؛ أي: الـلَّازم إمَّـا بيِّـنٌ - وهـو مـا ذكرنـا - وإمَّـا غيـرُ بيِّـنٍ، وهـو (بِخِلَافِـهِ) أي: بخـلاف البيِّـن.

٢. [العَرَضي المفارِقُ]:

(وَإِلَّا) عطـفٌ عـلى قولـه: "إنِ امتنـعَ انفكاكُـه"؛ أي: وإن لـم يمتنـع انفكاكُـه عـن الشـيء بـأن كان جائـز الانفـكاكِ عنـه؛ (فَعَرَضِـيٌّ[1] مُفَـارِقٌ).

---

(١) في (ل، ق): (فعرضٌ).






والعرضيُّ[1] المفارِقُ إمَّا أن[2] (يَدُومَ) للمعروض، كالفَقرِ الدائمِ، (أَوْ يَزُولَ) عنه (بِسُرْعَةٍ) كحُمرةِ الخجلِ، وصُفرةِ الوَجَلِ، (أَوْ بُطْءٍ) كالشبابِ، والشيبِ.

فإن قيلَ: العَرَضي[3] المفارِقُ كيفَ يدومُ، فإنَّه لو كان دائماً لم يكن مفارقاً[4]؟

قلتُ: المرادُ بالمفارِقِ المفارِقُ بحَسَبِ الإمكانِ، سواءٌ وقعَتِ المفارقةُ بالفعلِ، أو لم تقع أصلاً، فالدوامُ بحسَبِ الواقعِ لا ينافي المفارقةَ بحسبِ الإمكانِ. [ل/ ٥٧]



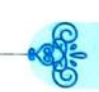
(١) في (ل، ق): (والعرض).

(٢) (أن) زيادة من (د) ليست في النسخ.

(٣) في (ل، م، ق): (العرض).

(٤) (يكن مفارقاً) في (م): (يفارق أصلًا).





(خَاتِمَةٌ)

أي: هذه خاتمةٌ لمباحث الكُلِّيِّ

اعلم أنَّ للكُلِّيِّ ثلاثة اعتباراتٍ:

أحدها: المفهوم؛ وهو: ما لا يمنعُ نفسُ تصوُّرِه عن وقوع الشركة فيه.

وثانيها: المعروضُ؛ أي: ما تعرضُ له الكليَّةُ.

والفرقُ بين المفهوم والمعروضِ ظاهرٌ؛ فإنَّ **المفهومَ**: هو ما لا يمنعُ نفسُ تصوُّرِه عن وقوع الشركة فيه. **والمعروض**: هو ما تَعرُضُ له الكليَّةُ؛ كالحيوان والإنسان مثلاً، ومنَ المعلوم أنَّ مفهومَ الكُلِّيِّ ليس بعينِه مفهوم [د/ ٢٨] الحيوانِ، ولا جزءاً له، بل خارجٌ عنه، صالحٌ لأنَّ يُحمَلَ على الحيوان وعلى غيرِه، كالإنسانِ والناطقِ ممَّا تعرُضُ له الكليَّةُ في العقل. [ل/ ٥٨]

وثالثُها: المجموعُ المركَّبُ من المفهوم والمعروضِ.

وإذا تقرَّر هذا فنقولُ:

(مَفْهُومُ الْكُلِّيِّ يُسَمَّى "كُلِّيّاً مَنْطِقِيّاً")؛ لأنَّ المنطقيّ إنَّما يبحثُ عنه.

(وَمَعْرُوضُهُ) يسمَّى "**كُلِّيّاً** (طَبِيعِيّاً)"؛ لأنَّه طبيعةٌ من الطبائع[1].

---

(١) أي: حقيقة من الحقائق. [عطار].






(وَالمَجْمُوعُ) المركَّبُ منهما[١] يسمَّى "**كُلِّيّاً** (عَقْلِيّاً)"؛ لعدم تحقُّقِه إلّا في العقل.

(وَكَذَا الْأَنْوَاعُ الخَمْسَةُ) من الجنسِ، والنوعِ، والفصلِ، والخاصَّة، والعَرَضِ العامِّ، يعتبر فيها الأمورُ الثلاثة المذكورة.

فمفهوم الجنسِ -وهو المقولُ على الكثرة المختلفةِ الحقيقةِ في جواب: "ما هو؟"- يسمَّى "جنساً منطقيّاً".

ومعروضُ الجنسِ -أي: ما تعرُضُ له الجنسيَّة؛ كالحيوان والجسمِ النامي مثلاً- يسمَّى "جنساً طبيعيّاً".

والمجموعُ المركَّبُ منهما يسمَّى "جنساً عقليّاً". [ل/ ٥٩]

وكذا النوعُ وسائرُ الكليَّات الخمس.

واعلم أنَّ الألِفَ واللامَ في "الأنواع" عِوَضٌ عن المضاف إليه، وهو الضميرُ العائدُ إلى الكُلِّيِّ؛ أي: وكذا أنواعُه الخمسةُ. فالكُلِّيُّ جنسٌ تحتَه أنواعٌ، وهي الكُلِّيَّات الخمسُ.

فإن قيلَ: إذا كانت الكُلِّيَّات أنواعاً، يلزم أن يكونَ الجنسُ نوعاً[٢].

---

(١) أي: من ذات الطبيعي والمنطقي. **[عطار]**.

(٢) لا وجه لتخصيص الجنس، بل مثلُه سائر الكليات ما عدا النوع الحقيقي، فكان الظاهرُ أن يقول: "يلزم أن يكون ما عدا النوع نوعاً"، ويقول في الجواب: "فإنها نوع باعتبارٍ، جنسٌ وفصلٌ وخاصةٌ وعرضٌ عام باعتبارٍ"؛ مثلاً: الحيوان باعتبار=

قلتُ: لا محذورَ في ذلك، فإنَّه نوعٌ باعتبارٍ، جنسٌ باعتبارٍ.

[م/ ١٢] (وَالحَقُّ وُجُودُ) الكُلِّيِّ (الطَّبِيعِيِّ) في الخارج لا بمعنى الاستقلال، بل (بِمَعْنَى وُجُودِ أَشْخَاصِهِ) وأفرادِه، فإنَّ أفرادَه إذا كانت موجودةً في الخارجِ، وهوَ جزءٌ من الأفرادِ، فيكونُ موجوداً في الخارج تَبَعاً وضمناً.

وأمَّا الكلِّيُّ المنطقيُّ والعقليُّ، فلم يثبُت وجودُهما في الخارجِ، والنظرُ فيه خارجٌ عن الصناعةِ، فلذا تَرَكَ البحثَ عن وجودِهما[1]. [ل/ ٦٠]

=اندراجه تحت مفهوم الكليِّ نوعٌ منه، وباعتبار مقوليَّته على الكثرة المختلفة الحقيقة جنسٌ، ويقال مثلُه في البقيّة. وقد يجاب: بأنَّ الشارح ترك التنصيصَ على البقية اتكالاً على معرفته بالمقايسة. **[عطار]**.

(١) لا ينبغي أن يُشَكَّ في أن الكليَّ المنطقيَّ غير موجود في الخارج، فإن الكلية إنما تعرض للمفهومات في العقل، ولذا كانت من المعقولات الثانية، وكذا في أنَّ العقليَّ غير موجودٍ فيه، فإن انتفاء الجزء يستلزم انتفاء الكل؛ وإنما النزاع في أن الطبيعيَّ -كالإنسان من حيث هو إنسان، الذي تعرضه الكلية في العقل- هل هو موجود في الخارج في ضمن أفراده، أم لا بل ليس الموجود فيه إلا الأفراد؟ **والأول** مذهب جمهور الحكماء، **والثاني** مذهب بعض المتأخرين، ومنهم المصنف، ولذا قال: الحق هو الثاني؛ وذلك لأنه لو وجد في الخارج في ضمن أفراده لزم اتصافُ الشيء الواحد بالصفات المتضادة؛ كالكلية والجزئية، ووجودُ الشيء الواحد في الأمكنة المتعددة، وحينئذٍ فمعنى وجود الطبيعي هو أن أفراده موجودة. وفيه تأمل. «**شرح اليزدي**» (ص: ٢٤٦).



(فَصْلٌ)
في المعرِّف وأقسامه

اعلم أنَّ الغَرَضَ من المنطق: معرفةُ صحَّةِ الفكرِ وفسادِه.

والفكرُ إمَّا لتحصيل المجهولاتِ التَّصوُّريَّةِ أو التصديقيَّة، فيكونُ للمنطق **طرفان**:

١. **تصوُّراتٌ**.

٢. **وتصديقاتٌ**.

ولكلٍّ منهما مبادئُ ومقاصد؛ **فمبادئ التصوُّرات**: الكليَّاتُ الخمس، **ومقاصدُها**: المعرِّفُ، والقولُ الشارِحُ.

والمصنِّف لمَّا فرغَ من مباحث مبادئ التصوُّرات، شَرَعَ في المقاصد، فقال: [د/ ٢٩]

(مُعَرِّفُ الشَّيءِ: مَا يُقَالُ عَلَيْهِ) أي: على الشيء، (لِإِفَادَةِ تَصَوُّرِهِ).

فقولُه: "ما يقالُ عليه" جنسٌ شاملٌ للمعرِّف وغيرِه. [ل/ ٦١]

وقوله: "لإفادة تصوُّره" **يُخرِجُ** ما عداه، ولا ينتقضُ بالجنس والعَرَضِ العامِّ، مع أنَّهما يقالانَ على الشيء لإفادةِ تصوُّرِه؛ لأنَّه لا يرادُ

بالتصـوُّر تصـوُّرُه بوجـهٍ مـا، وإلَّا لجـازَ أن يكـون الأعـمُّ والأخـصُّ معرِّفـاً، لكنَّـه لـم يجـز -كمـا سـيجيء-، بـل **المـرادُ تصـوُّرُه بالكُنْـهِ**، كمـا فـي الحـدِّ التَّـامِّ، **أو بوَجـهٍ يميِّـزُه** عـن جميـع مـا عـداه، كمـا فـي غيـر الحـدِّ التـامِّ[1]؛ والجنـسُ، والعَـرَضُ العـامُّ، وإن أفـادَا تصـوُّرَ الشـيء بوجـهٍ مـا، لكـن لـم يُفيـدَا تصـوُّرَه بالكُنـهِ أو بوجـهٍ يميِّـزُه عـن جميـع مـا عـداه.

[شروطُ المعرِّفِ]:

١. (وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ) المعـرِّفُ (مُسَـاوِياً) للمعـرَّفِ، بحيـثُ يصـدُقُ كلٌّ منهمـا عـلى جميـع أفـرادِ الآخـرِ.

٢. وكذا يُشترَطُ أن يكونَ (أَجْلَى) وأوضحَ من المعرَّف.

وإنَّمـا اشـتُرِطَ أن يكـون مُسـاوِياً؛ لأنَّـه لا يخلـو مـن أن يكـونَ نفـسَ المعـرَّفِ أو غيـرَهُ؛ لا سـبيلَ إلى الأوَّل؛ لأنَّ المعـرِّفَ معلـومٌ قبـل المعـرَّف، [ل/ ٦٢] والشـيءُ لا يُعلَـمُ قبـل نفسِـه، فتعيَّـنَ أن يكـونَ غيـرَ المعـرَّف، ثـمَّ ذلـكَ الغيـرُ لـم يجُـز أن يكـونَ أعـمَّ، ولا أخـصَّ؛ لمـا سـنذكره، فتعيَّـن أن يكـونَ مُسـاوِياً.

وإذا اشـتُرِطَ أن يكـونَ مسـاوياً أجـلى (فَـلَا يَصِـحُّ) التعريـفُ (بِالْأَعَـمِّ، وَالْأَخَـصِّ، وَالْمُسَـاوِي مَعْرِفَـةً، وَالْأَخْفَـى).

---

(١) وهو الحد الناقص، والرسمُ بقسميه. [دسوقي].




وإنَّما لم يجُز بالأعمِّ؛ لأنَّ المقصودَ من التعريف، إمَّا تصوُّرُ المعرَّفِ بالكُنهِ، أو بوجهٍ يميِّزُه عن جميع ما عداه، والأعمُّ لا يفيدُ شيئاً منهما.

وإنَّما لم يجُز بالأخصِّ؛ لأنَّه أقلُّ وجوداً في العقل، وما هو أقلُّ وجوداً في العقل يكون أخفى.

وإنَّما لم يجُز بالمساوي معرفةً؛ لأنَّ المعرِّفَ يجبُ أن يكون أقدمَ معرفةً من المعرَّف، وما يساوي الشيءَ في المعرفة والجهالة لا يكون أقدمَ معرفةً، فلا تُعرَّفُ الحركةُ بـ"ما ليس بسكونٍ"؛ لتساوي الحركةِ [ل/ ٦٣] والسكونِ معرفةً وجهالةً، فإنَّ مَن عَرَفَ أحدَهما عَرَفَ الآخرَ، ومن جَهِلَ أحدَهما جهلَ الآخرَ.

وإنَّما لم يجز بالأخفى؛ لأنَّ المساويَ لمَّا لم يصحَّ؛ فالأخفى بطريقِ الأَولى.

(وَالتَّعْرِيفُ بِالْفَصْلِ الْقَرِيبِ حَدٌّ، وَبِالخَاصَّةِ رَسْمٌ).

(فَإِنْ كَانَ) الفصلُ القريبُ أو الخاصَّة (مَعَ الجِنْسِ القَرِيبِ؛ فَتَامٌّ)، **إمَّا حدٌّ** إن كان بالجنس والفصل القريبَين، **وإمَّا رَسمٌ** إن كان بالخاصَّة والجنسِ القريبِ.

(وَإِلَّا) أي: وإن لم يكن كلُّ واحدٍ من الفصلِ والخاصَّةِ معَ الجنسِ القريبِ، بل يكونُ وحدَه أو معَ الجنس البعيد؛ (فَنَاقِصٌ)، **إمَّا حدٌّ** إن كان بالفصل القريب وحدَه، أو به وبالجنسِ البعيدِ، **وإمَّا رسمٌ** إن كان بالخاصَّة وحدَها، أو بها وبالجنس البعيد. [د/ ٣٠]



[ل/ ٦٤] **فالمعرِّفُ أربعةُ أقسامٍ**(١):

الأوَّل: الحدُّ التامُّ؛ وهو بالفصلِ والجنس القريبَين.

الثاني: الحدُّ الناقصُ؛ وهو بالفصلِ القريب وحدَه، أو به وبالجنس البعيد.

الثالث: الرَّسمُ التامُّ، وهو بالخاصَّة والجنس القريب.

الرابع: الرَّسمُ الناقصُ، وهو بالخاصَّة وحدَها، أو بها وبالجنس البعيد.

(وَلَمْ يَعْتَبِرُوا) التَّعريفَ (بِالْعَرَضِ الْعَامِّ)، فلا يصلحُ مُعَرِّفاً؛ لقصورِه عن إفادةِ التعريفِ، ولا جزءَ معرِّفٍ؛ لأنَّه لو كان جزءاً، لكان [م/ ١٣] إمَّا معَ الخاصَّةِ أو الفصلِ، ولا فائدةَ في ضمِّه مع أحدهما؛ فلهذا سَقطَ العَرَضُ العامُّ منَ الاعتبارِ في التعريفات، وإنَّما ذُكِرَ في باب الكلّيّات؛ استيفاءً لأقسام الكلّيِّ.

واعلم أنَّ المتأخِّرينَ اعتبروا في التعريف أن يفيدَ تصوُّرَ المعرَّف، إمَّا بالكُنهِ، أو بوجهٍ يميِّزُه عن جميعِ ما عداه، فلهذا شرطوا المساواةَ بين التعريف والمعرَّفِ، وأخرجوا الأعمَّ والأخصَّ عن صلاحيَّة [ل/ ٦٥] التعريف أصلاً، فالتعريفُ سواءٌ كان تامَّاً أو ناقصاً، لم يجُز بالأعمِّ والأخصِّ عندهم.

---

(١) قال الجلال [الدوَّاني]: مدار الحديّة على كون المميِّز ذاتيّاً، والرسمية على كونه عرضيّاً، ومدار التمام فيهما الاشتمالُ على الجنس القريب. «شرح الدوَّاني» (ص: ١٦٨) [عطار].

وأمَّا المتقدِّمونَ فاعتبروا التصوَّرَ بالكُنهِ أو بوجهٍ ما، سواءٌ كان مع التصوُّر بالوجهِ يميِّزُه عن جميع ما عداه، أو عن بعض ما عداه، والامتيازُ عن جميع ما عداه ليس بواجبٍ عندهم، فلهذا جوَّزوا التعريفَ بالأعمِّ والأخصِّ، لكن خصَّصوا هذا الجوازَ بالتعريف الناقصِ دونَ التامِّ، كما قال:

(وَقَدْ أُجِيزَ فِي) التعريفِ (النَّاقِصِ أَنْ يَكُونَ أَعَمَّ) من المعرَّف، وهذا إشارةٌ إلى مذهبِ المتقدِّمين، **وهو الصواب عند المحقِّقين**(١).

فإن قيلَ: كما أجيزَ في التعريف الناقصِ كونُ المعرِّف أعمَّ، كذلك أجيز أن يكون أخصَّ، فلِمَ تركه المصنِّف؟

قلتُ: لأنَّ قُربَ الأخصِّ إلى المعرَّفِ أكثرُ من قُربِ الأعمِّ، فإذا جُوِّزَ التعريفُ بالأعمِّ، فتجويزُ الأخصِّ بطريقِ الأَولى؛ ولهذا لم يذكُره؛ [ل/ ٦٦] اعتماداً على فهم المتعلِّم، واختصاراً في العبارة، وهذا كما قال في تعداد ما لا يقع معرِّفاً: "فلا يصحُّ بالأعمِّ، والأخصِّ، والمساوي معرفةً، والأخفى"، فَتَرَكَ المبايِنَ مع أنَّه لا يقع معرِّفاً أيضاً، وإنَّما تركه بناءً على أنَّ التعريفَ لمَّا لم يجُز بالأعمِّ، فالمباين بطريقِ الأَولى؛ لأنَّه في غاية البعد عن المعرَّف. [د/ ٣١]

---

(١) قال الجلال [الدوّاني]: واشتراط المساواة في مطلق المعرِّف ليس مذهب المحققين؛ فإنهم قالوا: المقصود من التعريف التصورُ، سواء كان بوجه مساوٍ أو أعم أو أخص، وللصناعة في جميعها مدخلٌ، فلا وجهَ لعدم اعتبارهما. «شرح الدواني» (ص: ١٦٥) **[عطار]**.

والحاصلُ: أنَّ التعريفَ بالأعمِّ والأخصِّ لم يجز **عندَ المتأخِّرين** مطلقاً؛ أي في التعريفِ التَّامِّ والناقصِ، **وعندَ المتقدِّمينَ** لم يجز في التعريفِ التَّامِّ أيضاً، وأمَّا في الناقصِ فجائزٌ، (كَاللَّفْظِيِّ) أي: كالتعريفِ اللفظيِّ، فإنَّه يجوزُ أيضاً بالأعمِّ والأخصِّ.

[ل/٦٧] (وَهُوَ) أي: التعريفُ اللفظيُّ: (مَا يُقْصَدُ بِهِ تَفْسِيرُ مَدْلُولِ اللَّفْظِ)، بأن لا يكونَ اللفظُ واضحَ الدلالةِ على معنىً، فيفسَّرُ بلفظٍ أوضحَ دلالةً على ذلك المعنى، كقولنا: "الغضنفرُ: الأسدُ"، و"العُقارُ: الخمرُ"، وليس هذا تعريفاً حقيقيّاً يُرادُ به إفادةُ تصوُّرٍ غيرِ حاصلٍ، إنَّما المرادُ تعيينُ ما وُضِعَ له اللَّفظُ من سائرِ المعاني؛ ليُلتفَتَ إليه، ويُعلَمَ أنَّه موضوعٌ بإزائِه.

وحاصلُه: أن يُقصَدَ به تفسيرُ صورةٍ حاصلةٍ من بين سائرِ الصورِ بأنَّها المرادَةُ بلفظِ كذا.





[المقصد الثاني
التصديقات

- **مبادئها**: القضايا، وأحكامها، وأقسامها.
- **مقاصدها**: القياس، والحجة].







(فَصْلٌ[1]

في التَّصْدِيقَاتِ)

ولمَّـا وقـعَ الفـراغُ عـن مباحـث التصـوُّراتِ مَبادئِهـا ومقاصِدِهـا، شَـرَعَ فـي التصديقـاتِ، ولهـا أيضـاً مبـادئُ ومقاصـدُ.

- **فمبادئها**: القضايا، وأقسامها، وأحكامها.
- **ومقاصِدُها**: القياسُ، والحجَّةُ.

ولا بُـدَّ مـن تقديـم المبـادئ؛ لتوقُّـفِ المقاصـد عليهـا، فلهـذا قـدَّم القضايـا، وقـال فـي تعريفهـا:

[تعريف القضية]:

(القَضِيَّةُ: قَوْلٌ يَحتِمُلُ الصِّدْقَ وَالْكَذِبَ). [ل/ ٦٨]

فالقولُ "وهو اللفظُ المركَّبُ، أو المفهومُ العقليُّ المركَّبُ" جنسٌ يشملُ القضيَّةَ وغيرَها من المركَّبات التقييديَّةِ، والإنشائيَّةِ، والخبريَّةِ المشكوكَةِ.

وبقولـه: "يحتمـلُ الصـدقَ والكـذبَ" **يَخرُجُ** مـا عـدا القضيَّـة، وانطبـق التعريـفُ عليهـا.

---

(١) في (هـ): (المقصد الثاني).

فإن قيل: الخبريَّةُ المشكوكةُ محتملةٌ للصدقِ والكذبِ، فتكونُ داخلةً في التعريف.

قلتُ: المحتمِلُ للصدقِ والكذب هو الحكمُ، والمشكوكةُ عاريةٌ عنه كما عرفتَ في صَدر الكتابِ[1]، فتكونُ خارجةً.

واعلم أنَّ إطلاقَ الخبرِ على المشكوك ليس بالحقيقةِ؛ لأنَّ الخبرَ ما يحتملُ الصدقَ والكذبَ، والمشكوك ليس كذلك بل بالمجازُ، إمَّا باعتبارِ أنَّ صورتَه صورةُ الخبر، أو باعتبار اشتماله على أكثر أجزاءِ الخبر.

❁ [أقسام القضية باعتبار النسبة]:

ثمَّ القضيَّة إمَّا حمليَّةٌ، أو شرطيَّةٌ كما قال:

١ - [القضيَّة الحمليَّة]:

[ل/ ٦٩] (فَإِنْ كَانَ الحُكْمُ فِيهَا بِثُبُوتِ شَيءٍ لِشَيءٍ) كقولنا: "الإنسانُ كاتبٌ"، و"الحيوانُ الناطقُ منتقلٌ بنقلِ قدمَيه"، و"زيدٌ عالمٌ؛ يناقِضُه: زيدٌ ليسَ بعالِمٍ". [د/ ٣٢]

[م/ ١٤] (أَوْ نَفْيِهِ[2]) بالجرِّ، عطفٌ على قوله: "بثبوتِ"؛ أي: إن كانَ الحكمُ بثبوتِ شيءٍ لشيءٍ كما مرَّ، أو بنفي شيءٍ (عَنْهُ)، أي: عن شيءٍ؛ كقولنا: "لا شيءَ من الإنسان بحجرٍ"؛ (فَحَمْلِيَّةٌ) أي: فالقضيَّة حمليَّةٌ، **وهي:**

---

(١) انظر: (ص: ٩١).

(٢) المراد به اللاوقوع، كما أنّ المرادَ بالثبوت الإيقاع، ومن النفي الانتزاع. **[عطار]**.

- **إمَّا** (مُوجِبَةٌ) إن حُكِمَ فيها بالثبوتِ المذكورِ.

- (وَ) إمَّا (سَالِبَةٌ) إن حُكِمَ فيها بالنفي المذكور.

ثمَّ الحمليَّة لا بُدَّ لها من ثلاثة أمورٍ(١):

الأوَّل: المحكومُ عليه، (وَيُسَمَّى المَحْكُومُ عَلَيْهِ "مَوْضُوعاً")؛ لأنَّه وُضِعَ ليُحمَلَ عليه.

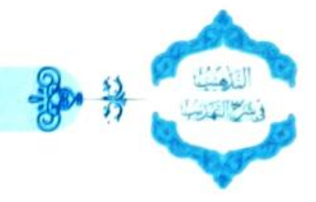
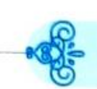
الثاني: المحكومُ به، (وَ) يسمَّى (المَحْكُومُ بِهِ "مَحْمُولاً")؛ لحمله على الأوَّل.

الثالث: النسبة الحكميَّة بينهما، وبها يرتبط الثاني بالأوَّل.

وكما أنَّ من حقِّ المحكوم عليه وبه أن يعبَّر عنهما بلفظَين، كذلك [ل/ ٧٠] من حقِّ النسبةِ الحكميَّة أن يعبَّر عنها بلفظٍ دالٍّ عليها، (وَ) ذلكَ اللفظُ (الدَّالُّ عَلَى النِّسْبَةِ) يُسمَّى ("رَابِطَةً")؛ لدلالتها على النسبة الرابطة؛ تسميةً للدالِّ باسم المدلول.

---

(١) هذا على مذهب القدماء إذ عندهم إدراك النسبة الثابتة بين الموضوع والمحمول هو الحكمُ، وليس مسبوقاً عندهم بتصور نسبةٍ هي مورد الحكم، فإن إثبات تلك النسبة من تدقيقات المتأخرين، حيث رأوا أن في صورة الشكّ ينضم إلى الإدراكات الحاصلة إدراكٌ آخر كما يشهد به الوجدان، لا أنه يزول إدراكٌ ويحصل إدراكٌ آخر بدله. قال الجلال: وكأن الشارحَ اختارَ مذهب المتقدمين هنا مع أنه في بحث التصديق مرّ على أن الأجزاء أربعة؛ للاحتياج على رأي المتأخرين إلى أن يقال: الرابطة دلّت على الجزء الثالث والرابع معاً، إحداهما دلالة مطابقة، والثانية دلالة التزام. [**عطار**].

ثـمَّ الرابطـةُ أداةٌ؛ لأنَّهـا تـدلُّ عـلى النسبةِ التي هـي غيـر مسـتقلَّةٍ؛ لتوقُّفها عـلى المحكـوم عليـه وبه، والـدالُّ عـلى المعنـى الغيـرِ[1] المسـتقلِّ يكـونُ أداةً، فالرابطـةُ أداةٌ، لكنَّهـا قـد تكون في قالب الاسـم، كـ"هـو" في: "زيدٌ هـو عالم"، وقـد تكـون في قالـب الكلمةِ، كـ"كان" فـي: "زيـدٌ كان قائماً".

ومـن هنـا يُعلَـمُ أنَّ لفظـةَ "هـو" و"كان" ليسـت رابطـةً حقيقـةً، بـل اسـتُعيرت للرابطـة؛ ولهـذا قـال: (وَقَـدِ اسْـتُعِيرَ لَهَـا) أي: للرابطـة ("هُـوَ") مفعـولُ مـا لـم يُسـمَّ فاعِلُـه لقولـه: "اسـتُعيرَ"؛ أي: قـد اسـتُعيرَ للرابطـة لفظـةُ «هـو»، كمـا فـي المثـال المذكـور.

[ل/ ٧١] **واعلـم أنَّ الرابطـةَ** لا تنحصـرُ فـي لفظـةِ "هـو" و"كان"، بـل كلُّ مـا يـدلُّ عـلى الربـط فهـو رابطـةٌ، كحركة الكسـرِ فـي نحو: "زيـدٌ دِبيـرِ[2]"، و"أسـت[3]" فـي نحـو: "زيـد قائـمٌ أسـت" وغيرهمـا ممَّـا يـدلُّ عـلى الربـط.

٢- [القضيَّة الشرطيَّة]:

(وَإِلَّا) أي: وإن لـم يكـن الحكـمُ فـي القضيَّـة بالثبـوت والنفـي المذكورَيـن؛ (فَشَـرْطِيَّةٌ) أي: فالقضيَّـة شـرطيَّةٌ.

فالحمليَّـة: هـي التـي حُكِـمَ فيهـا بثبـوتِ شـيءٍ لشـيءٍ، أو بنفـيِ شـيءٍ عـن شـيءٍ.

---

(١) كذا في النسخ، والصواب: (غير).

(٢) بكسر الراء، بمعنى كاتب، فحركة الراء رابطة. [عطار].

(٣) بفتح الهمزة بمعنى "هو" في لغة الفرس، ومثله "أستين" في لغة اليونان. [عطار].



والشرطيَّةُ: هي التي حُكِمَ فيها بغيرِ ذلك، كما سيجيءُ من أنَّ الشرطيَّةَ هي التي حُكِمَ فيها بثبوت نسبةٍ أو بنفيِها على تقدير نسبةٍ أخرى إن كانت متَّصلةً، وبتنافي نسبتين أو لا تنافيهما إن كانت منفصلةً.

(وَيُسَمَّى الجُزْءُ الْأَوَّلُ) من الشرطيَّة ("مُقَدَّماً")؛ لتقدُّمِه في الذِّكر، (وَ) الجزءُ (الثَّانِي) منها يُسمَّى ("تَالِياً")؛ لكونه تابعاً للأوَّل، من التِّلوِ بمعنى التَّبَع.

❁ [أقسام القضية باعتبار الأطراف]:

(وَالمَوْضُوعُ) في الحمليَّةِ (إِنْ كَانَ مُشَخَّصاً) بأن يكونَ جُزئيّاً حقيقيّاً؛ نحو: "زيدٌ عالِمٌ"، "زيدٌ ليسَ بحَجَرٍ"؛ (سُمِّيَتِ الْقَضِيَّةُ [د/ ٣٣] مَخْصُوصَةً وَشَخْصِيَّةً[1]) [ل/ ٧٢].

(وَإِنْ كَانَ) الموضوعُ (نَفْسَ الحَقِيقَةِ) بأن لا يرادَ منه الأفرادُ، نحو: "الحيوان جنسٌ"، و"الإنسانُ نوعٌ"؛ (فَطَبِيعِيَّةٌ) أي: فالقضيَّة طبيعيَّةٌ؛ لأنَّ الحكمَ بالجنسيَّة والنوعيَّة ليس على أفراد الإنسان والحيوان، بل على نفس حقيقَتِهما وطبيعَتِهما.

ثمَّ القضايا الطبيعيَّة غيرُ معتبَرةٍ في العلوم، ولهذا تركها **الشيخُ الرئيسُ**[2] في

---

(١) **مخصوصة** لكمال خصوص موضوعها، أو لكمال خصوص الحكم، أو عدمِ اشتراكه بين موضوعات، **وشخصيةٌ** لتشخص موضوعها. **[عليمي]**.

(٢) هو الحسين بن عبد الله بن سينا، الفيلسوف المعروف، أصله من بلخ، ومولده في إحدى قرى بخارى، ونشأ وتعلّم في بخارى، وطاف البلاد وناظر العلماء، وتقلد=

«الشفاءِ»، حيث ثلَّثَ القسمةَ وحصرَها في: الشخصيَّة، والمحصورَةِ، والمهمَلة.

اي ان لا يكون طبيعية

(وَإِلَّا) أي: وإن لم يكن الموضوعُ جزئيّاً حقيقيّاً، ولا نفسَ الحقيقة، بل يكونُ الموضوعُ أفرادَ الحقيقةِ؛ فلا يخلو من أن يُبيَّنَ في هذه القضيَّة كمِّيَّةُ أفراد الموضوعِ -أي: كُلِّيَّتُها وجُزئيَّتُها-، أو لا يُبيَّنَ.

[ل/ ٧٣] (فَإِنْ بُيِّنَ فِيهَا كَمِّيَّةُ أَفْرَادِهِ، كُلًّا أَوْ بَعْضاً؛ فَمَحْصُورَةٌ)، أي: فالقضيَّة محصورةٌ؛ لحصرِ أفرادِ الموضوعِ، **وهي**:

- **إمَّا** (كُلِّيَّةٌ)، إن بُيِّنَ كميَّةُ الأفرادِ كُلًّا؛ نحو: "كلُّ إنسانٍ حيوانٌ"، و"لا شيءَ من الإنسان بحجرٍ".

- (أَوْ جُزْئِيَّةٌ) إن بُيِّنَ كميَّةُ الأفرادِ بعضاً؛ نحو: "بعضُ الحيوان إنسانٌ"، و"ليس بعضُ الحيوان بإنسانٍ".

وكلُّ واحدٍ من الكُلِّيَّة والجزئيَّة، إمَّا موجِبةٌ أو سالبةٌ، **فالمحصورات أربع**.

(وَمَا) أي: اللفظُ الذي يحصُلُ (بِهِ الْبَيَانُ) أي: بيانُ كميَّةِ الأفراد، كلفظ "الكلِّ"، و"البعض" في الموجبةِ الكلّيَّة والجزئيَّة، ولفظِ "لا شيء"، و"ليس بعضُ" في السالبة الكلّيَّة والجزئيَّة؛ يسمَّى ("سُوْراً")؛ لأنَّ اللفظَ الذي يُبَيَّنُ به كميَّةُ الأفراد يحصُرُ الأفرادَ ويحيطُ بها، كما أنَّ

=الوزارة في همذان، صنَّف الكثير من الكتب منها: «القانون» في الطب، و«الشفاء» في الحكمة، و«أسرار الحكمة المشرقية»، و«الإشارات»، (ت: ٤٢٨هـ) بهمذان. ينظر: «وفيات الأعيان» (٢/ ١٥٧)، و«الأعلام» (٢/ ٢٤١).

سُورَ البلـد يحصُـرُ البلـدَ ويحيـطُ بهـا.

(وَإِلَّا) أي: وإن لـم يُبَيِّـنْ فيهـا كميَّـةُ الأفـراد، لا كُلًّا ولا بعضـاً؛ نحـو: "الإنسـان كاتـبٌ"، "الإنسـانُ ليـس بكاتـبٍ"؛ (فَمُهْمَلَـةٌ) أي: فالقضيَّـة مهمَلـةٌ؛ لإهمـال بيـانِ كميَّـةِ الأفـرادِ فيهـا. [ل/ ٧٤]

(وَ) المهمَلـةُ (تُـلَازِمُ الجُزْئِيَّـةَ)، فإنَّـه إذا صَـدَقَ: "الإنسـانُ كاتـبٌ"، صَـدَقَ: "بعـضُ الإنسـانِ كاتـبٌ" لا محالـةَ، وبالعكـس، فهمـا متلازمتـان.

❁ [تقسيم القضية باعتبار نوعية وجود الموضوع]:

واعلم أنَّ الموجِبَةَ الحمليَّةَ(١) تستدَّعي وجودَ الموضوع. [م/ ١٥]

ثـمَّ الحكـمُ إمَّـا أن يكـونَ علـى(٢) أفـرادِ الموضـوعِ المحقَّقـةِ في الخارج الموجـودة فيـه، **وهـي القضيَّـة الخارجيَّـة**؛ كقولنـا: "كلُّ ج ب"(٣)، علـى معنـى:

(١) خـرج بالقيـد الأول السـالبة، وبالثانـي الشـرطية؛ **أما الأولى**: فـلأن السـلب يصـدق حيـث لا وجـود للموضـوع؛ لأنـه رفـع للإيجـاب، وكمـا أن الإيجـاب يرتفـع بثبـوت نقيـض المحمـول للموضـوع، كذلـك يرتفـع بعـدم تحقـق الموضـوع. **وأمـا الثانيـة**: فـلأن صـدق التالـي مبنـي علـى فـرض تحقـق المقـدم، وإنمـا اقتضـت الموجبـةُ وجـودَ الموضـوع؛ لأنّ ثبـوت شـيء لشـيء فـرعٌ عـن وجـود المثبَـت لـه؛ ضـرورة أن مـا لا وجـود لـه أصـلاً لا يثبـت لـه شـيء أصـلاً، فـإن مـا ليـس موجـوداً ليـس شـيئاً مـن الأشـياء حتـى يصـدق سـلبه عـن نفسـه سـواء كان المثبـت وجوديـاً أو عدميـاً، فـإنَّ ثبـوتَ اللاكتابـة لزيـدٍ فـرعُ وجـوده، كمـا أنَّ ثبـوتَ الكتابـة كذلـك. **[عطـار]**.

(٢) في (د) زيادة: (كل) ليست في باقي النسخ.

(٣) قـال القطـب [الـرازي فـي «شـرح الشمسـية» (ص:٩١)]: **اعلـم أنّ عـادة القـوم** قـد جـرت=

أنَّ كلَّ ما يصدُقُ عليه ج في الخارجِ فهو ب في الخارج.

[د/ ٣٤] **وإمَّا** أن لا يكونَ على الأفرادِ الموجودةِ في الخارجِ، بل يكون على الأفرادِ المقدَّرَةِ الوجودِ فيه، **وهي القضيَّة الحقيقيَّة**(١)؛ كقولنا: "كلُّ ج ب" على معنى: أنَّ كلَّ ما لو وُجِدَ كانَ ج، فهو بحيثُ لو وُجِدَ كان ب؛ فالحكم ليس على أفرادِ ج الموجودةِ في الخارج، بل على أفرادِه المقدَّرةِ الوجودِ في الخارج، سواءٌ كانت موجودةً في الخارجِ أو معدومةً.

[ل/ ٧٥] ثمَّ إن لم تكن أفرادُ ج(٢) موجودةً في الخارج، فالحكمُ مقصورٌ على الأفراد المقدَّرةِ الوجودِ؛ كقولنا: "كلُّ عنقاءَ طائرٌ".

وإن كانت موجودةً في الخارج، فالحكمُ ليس مقصوراً على أفرادِه الموجودةِ في الخارج، بل عليها وعلى أفرادِه المقدَّرةِ الوجودِ أيضاً؛ كقولنا: "كلُّ إنسانٍ حيوانٌ".

=بأنهم يعبرون عن الموضوع بـ"ج" وعن المحمول بـ"ب"، حتى إنهم قالوا: "كل موضوع محمول"، وإنما فعلوا ذلك **لفائدتين**: **إحداهما**: الاختصار، فإن قولنا: "كل ب ج" أخصر من "كل إنسان حيوان"، وهو ظاهرٌ. **وثانيها**: رفع توهّم الانحصار، فإنهم لو وضعوا للكلية مثلاً قولنا: "كل إنسان حيوان" وأجرَوا عليه الأحكامَ؛ أمكن أن يذهب الوهمُ إلى أن تلك الأحكام إنما هي في هذه المادة دون الموجبات؛ تنبيهاً على أنّ الأحكامَ الجارية عليها شاملةٌ لجزئياتها غيرُ مقصورة على البعض دون البعض. [**عليمي**].

(١) سميت بذلك لأنّها حقيقةُ القضيّة المستعملة في العلوم، لكثرة استعمالها بهذا الاعتبار، فهو من قبيل نسبة الشيء إلى مفهومه الذي هو كالحقيقة له. [**عطار**].

(٢) (أو معدومةً؛ ثمَّ إن لم تكن أفرادُ ج) في (م): (أو لم تكن، فإن لم تكن).

وإمَّا ألَّا يكونَ على الأفرادِ الموجودةِ في الخارجِ ولا المقدَّرةِ فيه، بل على الأفرادِ الموجودةِ في الذهن فقط، **وهي القضيَّة الذهنيَّة**[1]؛ كقولنا: "شريكُ الباري معدومٌ"، فإنَّ أفرادَ الموضوعِ ليست موجودةً في الخارج ولا مقدَّرةً فيه؛ لعدم إمكانِ التقديرِ، لكن موجودةٌ في الذهن.

وإلى كلِّ ما ذكرنا مفصَّلاً أشار مُجمِلاً بقوله:

(وَلَا بُدَّ فِي المُوجِبَةِ مِنْ وُجُودِ المَوْضُوعِ) إمّا[2] (مُحَقَّقاً وَهِيَ الخَارِجِيَّةُ، أَوْ مُقَدَّراً فَالحَقِيقِيَّةُ، أَوْ ذِهْناً فَالذِّهْنِيَّةُ). [ل/٧٦]

واعلم أنَّ السالبةَ تقتضي وجودَ الموضوعِ أيضاً في الذهن، من حيثُ إنَّ السَّلبَ حُكمٌ، فلا بُدَّ من تصوُّر المحكوم عليه، لكن إنَّما يُعتبَرُ هذا الوجودُ حالَ الحكمِ؛ أي: بمقدارِ ما يحكمُ الحاكمُ بالمحمولِ على الموضوع، كلحظةٍ مثلاً.

وذلكَ الوجودُ الذهنيُّ الذي يقتضيه الحكمُ مغايرٌ للوجودِ الذي يقتضيه ثبوتُ المحمولِ للموضوعِ؛ فإنَّ الوجودَ الثانيَ إنَّما يُعتبَرُ بحسَبِ ثبوتِ المحمولِ للموضوع؛ إنْ دائماً فدائماً[3]، وإن ساعةً فساعةً،

(١) سميت بذلك لأنه لا وجود لموضوعها إلا في الذهن. **[عطار]**.

(٢) (إما) زيادة من (د)، ليست في باقي النسخ.

(٣) **قوله**: (الذي يقتضيه ثبوت المحمول)؛ أي: في الموجبة. **وقوله**: (إن دائماً... إلخ)؛ أي: إن كان الثبوت المقتضي دائماً فالوجود المقتضى يكون دائماً وهكذا. وإيضاح الفرق بين الوجودين يظهر فيما إذا قلنا: "الله تعالى موجود أزلاً وأبداً"، فوجوده في=

وإن خارجاً فخارجاً، وإن ذهناً فذهناً، وأمَّا الوجودُ الأوَّل الذي يقتضيه الحكمُ، فهو إنَّما يُعتبَرُ حالَ الحكمِ كما ذكرنا، وهو الوجودُ الذي تتشاركُ الموجِبةُ والسالبةُ في اقتضائِه، لكنَّ صِدقَ الموجبةِ يتوقَّف على الوجودِ الثاني[1]، بخلافِ السالبة[2]، تأمَّل.

[انقسام القضية إلى: معدولة، ومحصَّلة، وبسيطة]:

[ل/ ٧٧] (وَقَدْ يُجْعَلُ حَرْفُ السَّلْبِ) كلفظ: "لا"، و"غير"، و"ليس" (جُزْءاً مِنْ جُزْءٍ) أي: من جزءِ القضيَّةِ كالموضوعِ والمحمولِ؛ (فَيُسَمَّى) جزءُ القضيَّةِ الذي جُعِلَ حرفُ السلبِ جزءاً منه؛ ("مَعْدُولاً[3]")، **والقضيَّة "معدولةً"**، موجبةً أو سالبةً؛ كقولنا: "اللَّاحَيُّ جمادٌ"، و"الجمادُ لا عالم"، و"لا شيءَ [د/ ٣٥]

=الذهن لأجل الحكم إنّما هو لأجل الإيقاع، ووجوده لأجل ثبوت المحمول له أزليٌّ أبديٌّ. **[عليمي]**.

(١) وهو الوجود الذي يقتضيه ثبوتُ المحمول للموضوع، فلا تصدق الموجبةُ إلّا إذا كان موضوعها موجوداً؛ لأنّ ثبوت شيءٍ لشيءٍ يقتضي ثبوتَ المثبَت له. **[دسوقي]**.

(٢) فإنه لا يتوقف صدقها على الوجود الذي يقتضيه ثبوت المحمول؛ لأن سلب المحمول عن الموضوع لا يقتضي وجودَه، بخلاف ثبوته له، ومن هذا قيل: إن السالبة تصدق مع نفي الموضوع، والموجبة لا تصدق إلّا مع وجود الموضوع. **[دسوقي]**.

(٣) **لأنه** عُدِل به عن موضوعه الأصلي وهو سلب الحكم، فتوصف القضيّة بالمعدولة وصفاً للشيء بحال جزئه، وهو حرف السلب، وفيه إشارةٌ إلى أن أصلَ المعدولة "المعدولة بها" بناء على الحذف والإيصال والاستتار، كما في "مشترك". **أو لأنّ** الأصلَ في التعبير عن الأطراف هو الأمور الثبوتية، لأنّ الوجود هو السابق والسلب مضاف إليه، ففي التعبير عن طرفي القضية بالسلب عدولٌ عن الأصل. **[عطار]**.

مـن اللَّاحَـيِّ بِعَالِـمٍ"، أو: "مـن العالم بلاحـيٍّ"[1].

وقـد لا يكـونُ حـرفُ السـلبِ جـزءاً لا مـنَ المحمـولِ ولا مـنَ الموضـوعِ، **فالقضيَّـة** حينئـذٍ تسـمَّى "**محصَّلـةً**" إن كانـت موجِبَـةً، و"**بسـيطةً**" إن كانـت سـالبةً.

[القضية الموجَّهَةُ]:

واعلـم أنَّ نسـبةَ المحمـولِ إلى الموضـوعِ إيجابيَّـةً كانـت أو سـلبيَّةً، إذا قِيسَـت[2] إلى نفـسِ الأمـرِ[3]؛ **إمَّـا** أن تكـونَ مُكَيَّفَـةً بكيفيَّـةِ الضـرورةِ أو اللاضـرورة، **وإمَّـا** أن تكـونَ مُكَيَّفَـةً بكيفيَّـة الـدوامِ أو الـلادوام، إلى غيـر ذلـك مـن الكيفيَّـات.

---

(١) "اللَّاحَـيُّ جمـادٌ": مثـال للموجبـة معدولـة الموضـوع. و"الجمـادُ لا عالـم": مثـال للموجبة معدولـة المحمـول. و"لا شـيءَ مـن اللَّاحَـيِّ بعالـمٍ": مثـال للسـالبة معدولـة الموضـوع. و"لا شـيء مـن العالـم بلاحـيٍّ": مثـال للسـالبة معدولـة المحمـول. وتـرك مثالَ معدولتهما فـي الموجبـة والسـالبة. ومثـالُ معدولتهمـا فـي الموجبـة: "كل لا حيـوان هـو لا إنسـان"، ومثـال معدولتهمـا فـي السـالبة: "ليـس غيـر الحيـوان بغيـر جمـاد". **[دسـوقي]**.

(٢) في (د): (نسبت).

(٣) أي: إذا نُظِـرَ للنسـبة المفهومـةِ مـن القضيـة باعتبـار وجودهـا فـي نفسـها؛ أي: تحقُّقِهـا فـي الواقـع، بقطـع النظـر عـن فهمنـا لهـا مـن اللفـظ؛ فنفـس الأمـر عبـارةٌ عـن الشـيء فـي نفسـه؛ أي: الشـيء فـي حـدِّ ذاتـه، بقطـع النظـر عـن تعقُّلنـا لـه وفَرَضِنـا إيَّـاه. فمعنـى قولهـم: "النسـبة ثابتـة أو واقعـة فـي نفـس الأمـر": هـو أن يكـون نفـسُ الأمـر ظرفـاً لهـا، لا بمعنـى كـون نفـس الأمـر ظرفـاً لوجودهـا، وبينهمـا فـرقٌ تعـرّض لـه السـيّد فـي مؤلفاتـه. **[عطـار]**.

فإذا قلنا: "كلُّ إنسانٍ حيوانٌ"، ونظرنا إلى نِسبَتِها في الواقعِ؛ وجدناها ضروريَّةً، وإذا قلنا: "كلُّ إنسانٍ كاتبٌ" وجدنا نِسبتَها لا ضروريَّةً.

[ل/ ٧٨] فالضرورةُ واللاضرورة في المثالين هي كيفيَّةُ النسبةِ.

ثمَّ تلكَ الكيفيَّةُ الثابتةُ في نفسِ الأمرِ، قد لا يُصرَّحُ بها لا لفظاً ولا ملاحظةً، وقد يُصرَّحُ بها إمَّا لفظاً أو ملاحظةً، كما قال: (وَقَدْ يُصَرَّحُ بِكَيْفِيَّةِ النِّسْبَةِ؛ فَمُوَجَّهَةٌ) أي: **فالقضيَّة موجَّهةٌ.**

و(مَا) أي: الذي يحصلُ (بِهِ الْبَيَانُ) أي: بيانُ الكيفيَّةِ؛ كالضرورةِ واللاضرورة في المثالَين المذكورَين (جِهَةٌ[1]) للقضيَّةِ.

فإنْ كانَتِ القضيَّةُ ملفوظةً؛ فجِهَتُها لفظُ الضرورةِ واللاضرورة.

[م/ ١٦] وإن كانت معقولةً؛ فجهتها حكمُ العقلِ بأنَّ النسبةَ مكيَّفةٌ بكيفيَّة كذا.

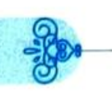
ثمَّ القضايا الموجَّهةُ التي يُبحَثُ عنها وعن أحكامِها من العكسِ والتناقضِ خمسةَ عشرَ:

منها بسيطةٌ: وهي التي يكونُ معناها إمَّا إيجاباً فقط، أو سلباً فقط.

ومنها مركَّبةٌ: وهي التي معناها مركَّبٌ من إيجابٍ وسَلبٍ.

---

(١) ننبّه هنا إلى أنّه في شرحَي «الدوّاني»، و«اليزدي» زيادة في المتن هي: (وإلا فمطلقة).





[أقسامُ الموَجَّهةِ البسيطةِ]

أمَّا البسائطُ فثمانٍ، كما أشار إلى تعدادها وتعريفها بقوله: [ل/ ٧٩]

١. [الضروريَّةُ المطلَقة]:

(فَإِنَّ كَانَ الحُكْمَ) في القضيَّة (بِضَرُورَةِ النِّسْبَةِ الْإِيجَابِيَّةِ) أو السلبيَّة، (مَا دَامَ ذَاتُ المَوْضُوعِ) موجودةً؛ (فَضَرُورِيَّةٌ مُطْلَقَةٌ). ١٥٠٢٠٢٣

إنَّما سميَّت **ضروريَّةً**؛ لاشتمالها على الضرورةِ، وإنَّما سميَّت **مطلقةً**؛ لأنَّ الحكمَ فيها غيرُ مقيَّدٍ بوصفٍ أو وقتٍ.

كقولنا: "كلُّ إنسانٍ حيوانٌ بالضرورةِ"، و"لا شيءَ من الإنسانِ بحجرٍ بالضرورة"، فإنَّ ثبوتَ الحيوانيَّة للإنسانِ وسلبَ الحجريَّة عنه ضروريٌّ ما دام ذاتُ الإنسانِ موجودةً.

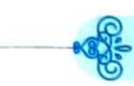
٢. [المشروطةُ العامَّة]:

(أَوْ مَا دَامَ وَصْفُهُ) عطفٌ على قوله: "ما دام ذاتُ الموضوع"؛ أي: إن كانَ الحكمُ بضرورةِ النسبةِ ما دامَ وصفُ الموضوعِ موجوداً؛ أي: بشرطِ وصفِ الموضوعِ؛ (فَمَشْرُوطَةٌ عَامَّةٌ).

كقولنا: "بالضرورة كلُّ كاتبٍ متحرِّكُ الأصابعِ ما دامَ كاتباً"، و"بالضرورةِ لا شيءَ من الكاتب بساكن الأصابعِ ما دام كاتباً"، فإنَّ ثبوتَ التحرُّكِ للكاتبِ وسلبَ السكونِ عنه ليس ضروريّاً ما دام ذاتُه موجودةً، بل ضروريٌّ بشرطِ الوصفِ وهو الكتابة. [د/ ٣٦] [ل/ ٨٠]







واعلم أنَّ ما صَدَقَ عليه الموضوعُ من الأفراد، يسمَّى "**ذاتَ الموضوعِ**"، ومفهومُ الموضوع[1] يسمَّى "**وصفَ الموضوعِ وعنوانَه**".

والوصف العنوانيُّ قد يكونُ عينَ الذاتِ، إن كان عنواناً للنوعِ؛ كقولنا: "كلُّ إنسانٍ حيوانٌ"، فإنَّ مفهومَ الإنسانِ عينُ ماهيَّةِ أفرادِه.

وقد يكونُ جزءاً له، إن كان عنواناً للجنس أو الفصلِ؛ كقولنا: "كلُّ حيوانٍ حسَّاسٌ"، فإنَّ مفهومَ الحيوانِ جزءُ ماهيَّةِ أفرادِه.

وقد يكونُ خارجاً عنه، إن كان عنواناً للخاصَّة أو للعَرَضِ العامِّ؛ كقولنا: "كلُّ ضاحكٍ -أو كلُّ ماشٍ- حيوانٌ"، فإنَّ مفهومَ الضاحكِ والماشي خارجٌ عن ذاتِ الموضوع، أي: أفراده.

وبما ذكرنا يحصُلُ **الفرقُ الجليُّ بينَ الوصفِ والذات**[2]، فليُتأمَّل.

وإنَّما سُمِّيَت مشروطةً؛ لاشتمالها على شرطِ الوصفِ، **وعامَّةً**؛ لكونِها أعمَّ من المشروطة الخاصَّة، التي ستعرفُها في المركَّبات. [ل/ ٨١]

وقد تُقال المشروطةُ العامَّة على القضيَّة التي حُكمَ فيها بضرورة النسبةِ في جميع أوقاتِ ثبوتِ الوصفِ للموضوع.

(١) أي: الأمر الكلي الصادق على تلك الأفراد. **[عطار]**.

(٢) على هامش (م): (وهو أن الذات أفراد، والوصف مفهوم).






والفرقُ بين المعنيَين: أنَّ وصفَ الموضوعِ إن لم يكن له دخلٌ في تحقُّقِ ضرورةِ النسبةِ؛ صدقت المشروطةُ بالمعنى الثاني دونَ الأوَّل، كقولنا: "بالضرورة كلُّ كاتبٍ إنسانٌ ما دام كاتباً"، فإنَّه حكِمَ فيها بضرورةِ ثبوتِ المحمولِ للموضوعِ في جميع أوقاتِ وصفِ الموضوعِ، فإنَّ ثبوتَ الإنسانيَّةِ لذاتِ الكاتبِ ضروريٌّ في جميع أوقاتِ وصفِه -أي الكتابةِ-، لكن ليسَ ضروريّاً له بشرطِ وصفِ الكتابة، فتصدُقُ المشروطةُ بالمعنى الثاني دونَ الأوَّل.

وإن كانَ لوصفِ الموضوعِ دخلٌ في تحقُّق ضرورةِ النسبةِ؛ **فلا يخلو إمَّا أن يكونَ** ذلكَ الوصفُ ضروريّاً لذات الموضوع في وقتٍ من الأوقاتِ، **أو لا يكون**. [ل/ ٨٢]

فإن كانَ ضروريّاً في وقتٍ من الأوقاتِ؛ صدقت المشروطةُ بالمعنيين بالضرورة[1]؛ كقولنا: "كلُّ مُنخَسِفٍ مُظلِمٌ ما دام مُنخَسِفاً"، سواءٌ أُريدَ بشرطِ كونه مُنخَسِفاً، أو بلا اعتبار الاشتراطِ. [د/ ٣٧]

أمَّا صِدقُ المشروطةِ بالمعنى الأوَّل، فلأنَّ ثبوتَ الإظلام ضروريٌّ لذات الموضوع -أي: القمر- بشرطِ وصفِه، وهو الانخسافُ، وأمَّا

(١) (بالضرورة) زيادة من (م)، ليست في باقي النسخ.

وجه صدقهما فيما ذكر: أنَّه لما كان لوصف الموضوعِ دخلٌ في ضرورة المحمول، كان ذلك مصحِّحاً لكونها مشروطةً بمعنى الظرف، فإن الظرف لا يوجبُ كونَ المظروف ضرورياً إلا إذا كان هو ضرورياً في نفسه. [عطار].



صدقُها بالمعنى الثاني، فلأنَّ ثبوتَ الإظلام ضروريٌّ للقمر في جميع أوقاتِ وصفِه، أي: الانخساف.

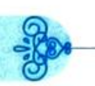
وإن لم يكن وصفُ الموضوع ضروريّاً لذات الموضوع في وقتٍ ما؛ صدقَتِ المشروطةُ بالمعنى الأوَّل دونَ الثاني؛ كقولنا: "بالضرورةِ كلُّ كاتبٍ متحرِّكُ الأصابع ما دام كاتباً"، فإنَّ ثبوتَ التحرُّك ضروريٌّ لذات الموضوعِ -أي: أفرادِ الكاتبِ- بشرطِ وصفه وهو الكتابةُ، ولكن ليس [ل/ ٨٣] ضروريّاً له في جميع أوقاتِ الوصفِ؛ إذ الوصفُ -وهو الكتابةُ- ليس ضروريّاً لذات الموضوعِ في وقتٍ من الأوقاتِ، فالتحرُّك التابعُ للكتابة [م/ ١٧] لا يكونُ ضروريّاً لذات الموضوع مطلقاً، فتصدُقُ المشروطةُ بالمعنى الأوَّل دونَ الثاني.

واعلم أنَّ ما ذكَرَه المصنِّفُ في تعريف المشروطة يحتملُ كِلا المعنيَين؛ لأنَّ قولَه: "ما دامَ وصفُه"؛ **يحتملُ أن يرادَ** به بشرط الوصفِ، فتكونُ مشروطةً بالمعنى الأوَّل، **ويحتملُ أن يرادَ** به ما دامَ الوصفُ بلا اعتبارِ الاشتراطِ، فتكونُ مشروطةً بالمعنى الثاني.

٣. [الوقتيَّةُ المطلَقة]:

(أَوْ فِي وَقْتٍ مُعَيَّنٍ) **عطفٌ** على قوله: "ما دامَ ذاتُ الموضوعِ"؛ أي: **إن كان الحكمُ** بضرورةِ النسبةِ في وقتٍ معيَّنٍ؛ (فَوَقْتِيَّةٌ مُطْلَقَةٌ).

كقولِنا: "بالضرورة كلُّ قَمَرٍ منخسفٌ وقتَ حيلولةِ الأرضِ بينَه وبينَ

الشمسِ"، و"وبالضرورة لا شيءَ من القمر بمنخسفٍ وقتَ التربيعِ[1]"؛ [ل/ ٨٤] فإنَّ ثبوتَ الانخسافِ للقمر وسلبَهُ عنه ضروريٌّ في وقتٍ معيَّنٍ؛ أي: وقتَ الحيلولةِ والتربيعِ.

وإنَّما سُمِّيَت وقتيَّةً؛ لاعتبارِ تعيينِ الوقتِ فيها، **ومطلقةً** لعدم تقييدِها باللَّادَوام أو اللَّاضرورة، ولهذا إذا قُيِّدَت باللادوام حذف الإطلاقُ من اسمِها، فكانت وقتيَّةً، كما سيجيءُ في المركَّبات.

٤. [المنتَشِرةُ المطلَقة]:

(أَوْ غَيْرِ مُعَيَّنٍ) **عطفٌ** على قوله: "معيَّنٍ"؛ أي: إن كانَ الحكمُ بضرورة النسبة في وقتٍ غيرِ معيَّنٍ؛ (فَمُنْتَشِرَةٌ مُطْلَقَةٌ).

كقولنا: "بالضرورة كلُّ إنسانٍ مُتَنَفِّسٌ في وقتٍ ما"، و" بالضرورةِ لا شيءَ من الإنسان بمتنفِّسٍ في وقتٍ ما"؛ فإنَّ ثبوتَ التنفُّسِ للإنسان وسلبَه عنه ضروريٌّ في وقتٍ غير معيَّنٍ.

وإنَّما سُمِّيت مُنْتَشِرةً؛ لاحتمال الحكمِ فيها كلَّ وقتٍ، فيكونُ مُنَتَشِراً في الأوقاتِ، **ومطلقةً** لما ذكرنا في الوقتيَّة المطلقة.

٥. [الدائمةُ المطلَقة]:

(أَوْ بِدَوَامِهَا) **عطفٌ** على قوله: "بضرورة النسبَةِ"؛ أي: إن كان الحكمُ [ل/ ٨٥]

(١) هو أن يكون ربعُ الفلك بين الشمس والقمر، وإذا كان كذلك لا ينخسف أصلًا؛ لعدم الحيلولة. [عطار].






[د/ ٣٨] فيهـا بـدوام النسـبةِ (مَـا دَامَ الـذَّاتُ) أي: مـا دامَ ذاتُ الموضـوعِ موجـودةً؛ (فَدَائِمَـةٌ مُطْلَقَـةٌ).

وإنَّمـا سُـمِّيت دائمـةً؛ لاشـتمالها عـلى الـدوام، **وإنَّمـا سُـمِّيت مطلقـةً**؛ لأنَّ الـدوامَ فيهـا غيـرُ مقيَّـدٍ بوصـفٍ أو وقـتٍ.

كقولنـا: "كلُّ إنسـانٍ حيـوانٌ دائمـاً"، و"لا شـيءَ مـن الإنسـان بحجـرٍ دائمـاً"، فـإنَّ الحكـمَ فيهـا بـدوام ثبـوتِ الحيوانيَّـةِ للإنسـان وسـلبِ الحجريَّـةِ عنـه مـا دام ذاتـه موجـوداً[١].

والفـرقُ بيـن الـدوام والضـرورة: أنَّ الضـرورةَ تسـتلزِمُ الـدوامَ، ولا عكـس؛ أمَّـا الأوَّلُ فـلأنَّ ثبـوتَ المحمـولِ للموضـوعِ إذا كانَ ضروريّـاً؛ يكـونَ دائمـاً لا محالـةَ، وأمَّـا الثانـي فـلأنَّ ثبوتَـهُ لـه قـد يكـونُ دائمـاً ومـع ذلـك يمكـن الانفـكاكُ، فحينئـذٍ يثبـتُ الـدوامُ لا الضـرورةُ.

٦. [العُرفيَّة العامَّة]:

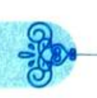
(أَوْ مَا دَامَ الْوَصْفُ) **عطفٌ على قوله: "مَا دَامَ الذَّاتُ"**؛ أي: إن كانَ الحكمُ بدوام النسبةِ ما دامَ وصفُ الموضوعِ موجوداً؛ (فَعُرْفِيَّةٌ عَامَّةٌ)، ومثالها إيجاباً وسلباً ما مرَّ في المشروطةِ العامَّةِ[٢]، والفرقُ بينهما كالفرقِ بين الدائمةِ والضروريَّة. [ل/ ٨٦]

(١) (ما دام ذاته موجوداً) زيادة من (م)، ليست في باقي النسخ.

(٢) أي: بإبـدال الضـرورة بالـدوام؛ لأن الجهـة هنـا الـدوام، وفيمـا مـر الضـرورة؛ كقولنـا: "دائمـاً كل كاتـب متحـرك الأصابـع مـا دام كاتبـاً"، وكقولنـا: "دائمـاً لا شـيء مـن الكاتـب بسـاكن الأصابـع مـا دام كاتبـاً". [دسـوقي].







وإنَّما سُمِّيت عُرفيَّةً؛ لأنَّك إذا قلتَ: "لا شيءَ من النائم بمستيقظٍ"، ولم تذكر: "ما دام نائماً"؛ يَفهَمُ العُرفُ أنَّ سلبَ الاستيقاظِ عن ذات النائم ليس دائماً، بل ما دام نائماً، فلمَّا كان هذا المعنى في سالبتها مأخوذاً من العُرفِ، نُسبَت إليه.

وعامَّةً؛ لأنَّها أعمُّ من العرفيَّة الخاصَّة التي ستجيء في المركَّبات.

٧. [المطلَقة العامَّة]:

(أَوْ بِفِعْلِيَّتِهَا) عطفٌ على قوله: "بضرورة النسبة"؛ أي: وإن لم يكن الحكمُ بضرورة النسبة ولا بدوامها، بل يكونُ الحكمُ بفعليَّتها؛ (فَمُطْلَقَةٌ عَامَّةٌ).

كقولنا: "كلُّ إنسانٍ متنفِّسٌ[١] بالإطلاقِ العامِّ"، و"لا شيءَ من الإنسانِ بمتنفِّسٍ بالإطلاق العامِّ"؛ فإنَّ ثبوتَ التنفُّس للإنسان وسلبَهُ عنه ليس ضروريّاً ولا دائماً، بل بالفعل؛ أي: المحمولُ ثابتٌ للموضوع، أو مسلوبٌ عنه في الجملة. [ل/ ٨٧]

وإنَّما سُمِّيت مُطلقةً؛ لأنَّ القضيَّة إذا أُطلِقَت من غير تقييدٍ باللادوام أو اللاضرورة، يُفهَمُ منها فعليَّةُ النسبةِ، فسُمِّيَت القضيَّةُ التي حُكِمَ فيها بفعليَّةِ النسبةِ مطلقةً؛ تسميةً للمدلول باسم الدالِّ.

(١) في (م) زيادة: (بالفعل).



وعامَّةً؛ لأنَّها أعمُّ من الوجوديَّة اللَّادائمة، والوجوديَّةِ اللَّاضروريَّة كما ستعرفُه في المركَّبات.

٨. [الممكِنةُ العامَّة]:

[د/ ٣٩] (أَوْ بِعَدَمِ ضَرُورَةِ خِلَافِهَا) أي: إن لم يكنِ الحكمُ بضرورة النسبة، ولا بدوامِها، ولا بفعليَّتها، بل يكونُ الحكمُ بعدم ضرورةِ خلافِ النسبةِ؛ (فَالمُمْكِنَةُ العَامَّةُ[1]).

كقولنا: "كلُّ نارٍ حارَّةٌ بالإمكانِ العامِّ[2]"، فحُكِمَ فيها بعدم ضرورةِ السلب[3]؛ إذ السلبُ خلافُ النسبةِ، ولو لم يكن عدمُ ضرورةِ السلب؛ لم يكن الإيجابُ ممكناً.

[ل/ ٨٨] وكقولنا: "لا شيءَ من الحارِّ ببارِدٍ بالإمكانِ العامِّ"، فحُكِمَ فيها

---

(١) اعلم أن الإمكان العام: سلبُ الضرورة عن الطرف المخالف. والإمكان الخاص: سلب الضرورة عن الطرف المخالف والطرف الموافق. والطرف الموافق: ما أفادته القضية من النسبة. والطرف المخالف: هو خلاف النسبة. [دسوقي].
ثم إن الإمكان العام يفسَّر تارةً بسلب الضرورة الذاتية عن الجانب المخالف للحكم كما ذكر، وتارةً بسلب الامتناع الذاتي عن الجانب الموافق؛ فإن إمكان الإيجاب معناه عدمُ امتناع الإيجاب، أو عدم ضرورة السلب، وكذا الحال في إمكان السلب، والتعبيران متساويان كما في السيد. [عطار].

(٢) أي: يصحّ أن تكون حارة، وصحته إذا لم يكن السلب واجباً. [دسوقي].

(٣) أي: سلب الحرارة. [دسوقي].

بعـدم ضـرورةِ الإيجـاب؛ إذ الإيجـابُ خـلافُ النسـبة[1]، ولـو لـم يكـن عـدمُ ضـرورةِ الإيجـاب؛ لـم يكـن السـلبُ ممكنـاً.

فمعنى الموجِبة: أنَّ سلبَ الحرارة عن النَّار ليس بضروريٍّ.

ومعنى السالبة: أنَّ إيجابَ البرودة للحارِّ ليس بضروريٍّ.

وسـمِّيت ممكنـةً؛ لاشـتمالها عـلى معنـى الإمـكان، **وعامَّـةً** لكونهـا أعـمَّ مـن الممكنـة الخاصَّـة التـي سـتعرفُها فـي المُرَكَّبـات. [م/١٨]

(فَهَـذِهِ) القضايـا المذكـورةُ (بَسَـائِطُ)؛ لأنَّ معناهـا إمَّـا إيجـابٌ فقـط، أو سـلبٌ فقـط.

---

(١) في (م): (السلب).

[أقسامُ الموَجَّهَةِ المركَّبَة]

وأمَّـا المركَّبـاتُ فسبعٌ، وهـي بعينهـا البسـائطُ المذكـورة، لكـن مـع تقييدهـا باللَّادوام الذاتـيِّ، أو اللاضـرورة الذاتيِّـة[١]، كمـا قـال:

[ل/ ٨٩] (وَقَـدْ تُقَيَّـدُ) المشـروطةُ والعرفيَّـةُ (الْعَامَّتَـانِ، وَ) تُقَيَّـدُ (الْوَقْتِيَّتَـانِ) أي: الوقتيَّـة والمنتشـرةُ (المُطْلَقَتَـانِ بِاللَّادَوَامِ الذَّاتِـيِّ) أي: قـد تُقيَّـدُ كلُّ واحـدةٍ مـن هـذه القضايـا المذكـورة باللادوام الذاتـيِّ.

(فَتُسَـمَّى) المشـروطةُ العامَّـة المقيَّـدة باللادوام: (المَشْـرُوطَةَ الخَاصَّةَ) منصـوبٌ علـى أنَّه مفعـول "تُسـمَّى".

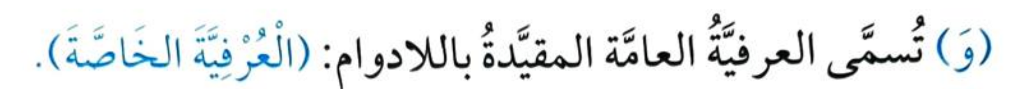
---

(١) **ينبغـي أن يعلـم أن الضـرورة خمـس**: **الأزليـة**: وهـي الحاصلـة أزلًا وأبـداً؛ كقولنـا: "الله تعـالى عالـم بالضـرورة الأزليـة". **والذاتيـة**: أي الحاصلـة مـا دام ذات الموضـوع موجـوداً. **والوصفيـة**: وهـي الضـرورة باعتبـار وصـف الموضـوع. والضـرورة بحسـب وقـت إمـا معيـن، أو غيـر معيـن بشـرط المحمـول، وهـي **ضـرورة ثبـوت المحمـول للموضـوع، أو سـلبه عنـه**، بشـرط ثبـوت المحمـول، أو سـلبه.

وأن للـدوام ثلاثـة أقسـام: **الـدوام الأزلـي**: وهـو أن يكـون المحمـول ثابتـاً للموضـوع أو مسـلوباً عنـه أزلاً وأبـداً؛ كقولنـا: "كل فلـكٍ متحـرّك بالـدوام الأزلـي". **والـدوام الذاتـي**: وهـو أن يكـون المحمـول ثابتـاً أو مسـلوباً مـا دام ذات الموضـوع موجـوداً. **والـدوام الوصفـي**: وهـو أن يكـون الثبـوت أو السـلب مـا دام ذات الموضـوع موصوفـاً بالوصـف العنوانـي. أفـاده فـي «شـرح المطالـع».

إذا علمـت هـذا؛ فتقييـد الضـرورة المنفيـة بالذاتيـة للاحتـراز عمّـا عداهـا، وكـذا الـدوام، ولكـن الشـارح خصـص المحتـرَزَ عنـه بالضـرورة الوصفيـة والـدوام الوصفـي؛ ولعـل ذلـك باعتبـار أن المعتبَـر فـي الضـرورة والـدوام إنمـا هـو الذاتـي والوصفـيُّ دون البقيـة. تأمـل. **[عطـار]**.





(وَ) تُسمَّى العرفيَّةُ العامَّة المقيَّدةُ باللادوام: (الْعُرْفِيَّةَ الخَاصَّةَ).

(وَ) تُسمَّى الوقتيَّةُ المطلقةُ المقيَّدةُ به: (الْوَقْتِيَّةَ).

(وَ) تُسمَّى المنتشرةُ المطلقةُ المقيَّدةُ به: (الْمُنْتَشِرَةَ).

١ - [المشروطة الخاصة]:

فالمشروطةُ الخاصَّة **إن كانت موجِبةً**، كقولنا: "بالضرورة كلُّ كاتبٍ متحرِّكُ الأصابع ما دام كاتباً لا دائماً"؛ **فتركيبُها من:**

- **مشروطةٍ عامَّةٍ موجِبةٍ**، وهي الجزء الأوَّل.

- **ومطلقةٍ عامَّةٍ سالبة**، وهي مفهوم اللادوام؛ لأنَّ إيجابَ المحمولِ للموضوعِ إذا لم يكن دائماً، كانَ السلبُ متحقِّقاً في الجملةِ، وهو معنى المطلقة العامَّة السالبة، أي: قولنا[1]: "لا شيءَ من الكاتب بمتحرِّك الأصابع بالفعل". [ل/ ٩٠]

وإن كانت سالبةً -كقولنا: "بالضرورة لا شيءَ من الكاتب بساكن الأصابعِ ما دامَ كاتباً لا دائماً"- **فتركيبُها من:**

- **سالبةٍ مشروطةٍ عامَّةٍ** هي الجزءُ الأوَّل.

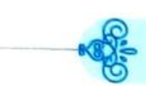
- **وموجِبةٍ مطلقةٍ عامَّة** هي مفهومُ اللادوام؛ لأنَّ سلبَ المحمولِ عن الموضوع إذا لم يكن دائماً؛ كان الإيجابُ متحقِّقاً في الجملة، وهو [د/ ٤٠]

---

(١) بيان للمطلقة العامة السالبة. [دسوقي].







معنى الموجِبة المطلقة العامَّة؛ أي: قولنا: "كلُّ كاتبٍ ساكنُ الأصابع بالفعلِ".

ومن ههنا تبيَّنَ أنَّ الاعتبارَ في إيجاب القضيَّة المركَّبةِ وسلبِها؛ بإيجاب الجزءِ الأوَّلِ وسلبِه؛ فإن كان الجزءُ الأوَّلُ موجِباً كانت القضيَّة موجِبةً، وإن كان سالباً كانت سالبةً، والجزءُ الثاني مخالفٌ للجزء الأوَّلِ [ل/ ٩١] في الكيف؛ أي: الإيجابِ والسلب، وموافقٌ له في الكمِّ؛ أي: الكليَّة والجزئيَّة، وسيجيء لهذا زيادةُ تحقيقٍ.

٢- [العرفيَّة الخاصَّة]:

ومثال العرفيَّة الخاصَّة إيجاباً أو سلباً ما مرَّ في المشروطةِ الخاصَّة.

وتركيبِها من:

- **العرفيَّةِ العامَّةِ** هي الجزء الأول[١].

- **والمطلقةِ العامَّة**، التي هي مفهومُ اللادوام كما عرفتَ.

وإنَّما قيَّدَ اللادوامَ فيهما بالذاتيِّ؛ لأنَّ المشروطةَ الخاصَّة -على ما عرفتها- هي المشروطةُ العامَّة المقيَّدة باللادوام، والعرفيَّة الخاصَّة هي العرفيَّةُ العامَّةُ المقيَّدةُ به أيضاً.

ويمتنعُ تقييدُ العرفيَّةِ والمشروطةِ العامَّتَين باللادوام الوصفيِّ، إذ في

(١) (هي الجزء الأول) زيادة من (م) ليست في باقي النسخ.



كلِّ واحدةٍ منهما دوامٌ بحسَبِ الوصف؛ أمَّا العرفيَّةُ العامَّةُ فظاهرٌ، وأمَّا المشروطةُ العامَّةُ؛ فلأنَّها ضروريّة بحسب الوصف، فيكونُ دواماً بحسَبِ الوصفِ لا محالةَ، والدوامُ الوصفيِّ يمتنعُ أن يقيَّدَ باللادوام الوصفيِّ، [ل/ ٩٢] بل إذا أُريدَ تقييدُه بقيدٍ صحيحٍ فلا بدَّ أن يقيَّدَ باللادوام الذاتيِّ، ويكونُ الحكمُ حينئذٍ بضرورة النسبةِ أو دوامِها بحسَبِ الوصف مقيَّداً باللادوام بحسَبِ الذات.

وتسميتهما بالخاصَّتين؛ لكونهما أخصَّ من المشروطة والعرفيَّةِ العامَّتين اللَّتين عَرَفتَهُما في البسائط؛ إذ كلَّما وُجِدَ الخاصَّتان وُجِدَ العامَّتان، ولا عكسَ.

٣- [الوقتيَّة]:

وأمَّا الوقتيَّة فهي **إن كانت موجِبةً** -كقولنا: "بالضرورة كلُّ قمرٍ منخسِفٌ وقتَ حيلولةِ الأرضِ بينَه وبينَ الشمسِ لا دائماً"- **فتركيبها من:**

- **موجِبةٍ وقتيَّةٍ مطلقةٍ** هي الجزء الأوَّل.
- **وسالبةٍ مُطلَقةٍ عامَّةٍ** هي مفهومُ اللادوام.

وإن كانت سالبةً -كقولنا: "بالضرورة لا شيءَ من القمر بمنخسفٍ وقتَ التربيع[1] لا دائماً"- **فتركيبها من:** [ل/ ٩٣]

---

(١) هو أن يكون ربعُ الفلك بين الشمس والقمر، وإذا كان كذلك لا ينخسف أصلًا؛ لعدم الحيلولة. [عطار].

- **سالبةٍ وقتيَّةٍ مطلقَةٍ** هي الجزء الأوَّل.

- **وموجِبةٍ مطلقةٍ عامَّةٍ** هي مفهومُ اللادوام.

[م/ ١٩] **فالوقتيَّة**: هي التي حُكِمَ فيها بضرورة ثبوتِ المحمولِ للموضوعِ، أو سلبِه عنه، في وقتٍ معيَّنٍ من أوقاتِ وجودِ الموضوع مقيَّداً باللَّادوام بحسَبِ الذات.

٤ - [المنتَشِرَة]:

والمنتَشِرَةُ: هي التي حُكِمَ فيها بضرورة الثبوت أو السلب في وقتٍ غيرِ معيَّنٍ مقيداً بـ"لا دائماً"(١) بحسَبِ الذات.

[د/ ٤١] **وتركيبُها من**:

- **موجبةٍ منتشرةٍ مطلقةٍ** [هي الجزء الأوَّل. **وسالبةٍ مطلقةٍ عامَّةٍ** هي مفهوم اللادوام. **إن كانت موجِبةً**.

- **ومن سالِبَةٍ منتشرةٍ مطلقةٍ، وموجِبةٍ مطلقةٍ عامَّةٍ** هي مفهومُ اللادوام](٢). **إن كانت سالبةً**.

ومثالها إيجاباً: قولنا: "بالضرورة كلُّ إنسانٍ متنفِّسٌ في وقتٍ ما لا دائماً".

[ل/ ٩٤] **وسلباً**: قولنا: "بالضرورة لا شيءَ من الإنسان بمتنفِّسٍ في وقتٍ ما لا دائماً".

---

(١) (مقيداً بلا دائماً) في النسخ الأخرى: (لا دائماً)، والمثبت من (م).

(٢) ما بين معكوفين في (م): (ومن سالبة وموجبة مطلقة عامة إن كانت موجبةً، وبالعكس).

٥- [الوجوديَّة اللَّاضَرُورِيَّة]:

(وَقَدْ تُقَيَّدُ المُطْلَقَةُ الْعَامَّةُ بِاللَّاضَرُورَةِ الذَّاتِيَّةِ، فَتُسَمَّى الْوُجُودِيَّةَ اللَّاضَرُورِيَّةَ).

وهي **إن كانت موجِبةً** -كقولنا: "كلُّ إنسانٍ ضاحكٌ بالفعل لا بالضرورةِ"- **فتركيبها من**:

- **موجبةٍ مطلقةٍ عامَّةٍ** هي الجزء الأوَّل.

- **وسالبةٍ ممكنةٍ عامَّةٍ** هي مفهوم اللاضرورة؛ لأنَّ إيجابَ المحمولِ للموضوع إذا لم يكُن ضروريّاً؛ كان هناكَ عدمُ ضرورةِ الإيجاب، وهو السالبة الممكنة العامَّة؛ أي: قولنا: "لا شيءَ منَ الإنسانِ بضاحكٍ بالإمكانَ العامِّ".

وإن كانت سالبةً -كقولنا: "لا شيءَ من الإنسان بضاحكٍ بالفعل لا بالضرورة"- **فتركيبها من**:

- **سالبةٍ مطلقةٍ عامَّةٍ** هي الجزء الأوَّل.

- **وموجِبةٍ ممكنةٍ عامَّةٍ** هي مفهوم اللاضرورة؛ لأنَّ السلبَ إذا لم يكن ضروريّاً؛ كانَ هناكَ عدمُ ضرورةِ السلب، وهو الموجبةُ الممكنةُ العامَّة؛ أي: قولنا: "كلُّ إنسانٍ ضاحكٌ بالإمكان العامِّ". [ل/ ٩٥]

واعلم أنَّ تقييدَ المطلقة العامَّة وإن صحَّ باللاضرورة الوصفيَّة،

إِلَّا أَنَّهم لم يعتبروا هذا التركيبَ، ولم يتعرَّفوا أحكامَهُ(١)؛ ولهذا قيَّدَ اللاضرورةَ بالذاتيَّةِ.

٦- [الوجوديَّةُ اللَّادائمةُ]:

(أَوْ بِاللَّادَوَامِ الذَّاتِيِّ) عطفٌ على قوله: "باللَّاضرورة"؛ أي: المطلقةُ العامَّةُ قد تكونُ مقيَّدةً باللَّاضرورة، وتسمَّى "الوجوديَّةَ اللَّاضروريَّةَ"، كما عرفتَها.

وقد تكونُ مقيَّدةً باللادوامِ، (وَتُسَمَّى: الوُجُودِيَّةَ اللَّادَائِمَةَ)، كقولنا: "كلُّ إنسانٍ ضاحكٌ بالفعلِ لا دائماً"، و"لا شيءَ من الإنسانِ بضاحكٍ بالفعل لا دائماً".

وتركيبها: من مُطلقَتَين عامَّتَين؛ إذ الجزءُ الأوَّل مطلقةٌ عامَّةٌ، والجزء الثاني هو اللَّادوامُ، وقد عرفتَ أنَّ مفهومَهُ مُطلقةٌ عامَّةٌ، فتكون مركَّبةً من مطلقَتَين عامَّتين، إحداهما موجِبةٌ والأخرى سالبةٌ، فإنَّ الجزءَ الأوَّلَ إن كان موجِبةً، يكونُ مفهومُ اللَّادوام سالبةً، وبالعكس كما عرفتَ غيرَ مرَّةٍ. [ل/٩٦]

٧- [الممكنةُ الخاصَّة]:

(وَقَدْ تُقَيَّدُ الْمُمْكِنَةُ الْعَامَّةُ) أي: الممكنةُ العامَّة -وهي التي حُكِمَ فيها بلاضرورةِ الجانبِ المخالِفِ للنسبةِ- قد تُقيَّدُ (بِلَاضَرُورَةِ الجَانِبِ

---

(١) معناه: لم يطلبوا معرفة أحكامه، وعدم الطلب نتيجةُ عدمِ الاعتبار لا علَّته كما تُوُهِّم، وعلّة عدم الاعتبار عدم الحاجة. اهـ عصام. [عطار].

المُوَافِـقِ) للنسـبةِ (أَيْضـاً)، حتَّـى يكـونَ الحكـمُ بلاضـرورة الجانبَيـن، (وَتُسَـمَّى) حينئـذٍ: (المُمْكِنَـةَ الخَاصَّـةَ).

كقولنـا: "كلُّ إنسـانٍ كاتـبٌ بالإمـكان الخـاصِّ"، و"لا شـيءَ مـن الإنسـان بكاتـبٍ بالإمـكان الخـاصِّ".

والمعنى في الموجِبة والسالبة: أنَّ ثبوتَ الكتابةِ للإنسانِ، وسلبَها عنه ليس ضروريّاً، فيكونُ الحكمُ فيها بلاضرورةِ الجانِبَين، أي: السلبِ والإيجابِ.

وتركيبُهـا: مـن ممكنتيـن عامَّتيـن، إحداهمـا موجِبـةٌ، والأخـرى [ل/ ٩٧] سـالبةٌ، لكـن لا فـرقَ بيـنَ موجِبَتهـا وسـالِبَتها بحسَـبِ المعنـى، بـل الفـرقُ إنَّمـا يحصـلُ بحسَـبِ التلفُّـظِ، فـإن عَبَّـرتَ بالعبـارة الإيجابيـة فموجبـةٌ، أو [د/ ٤٢] بالعبـارة السـلبيَّة فسـالبةٌ.

(وَهَـذِهِ) القضايـا السبعُ المذكـورةُ (مُرَكَّبَـاتٌ؛ لِأَنَّ الـلَّادَوَامَ إِشَـارَةٌ إِلَى مُطْلَقَـةٍ عَامَّـةٍ، وَاللَّاضَـرُورَةَ) إشـارةٌ (إِلَى مُمْكِنَـةٍ عَامَّـةٍ، مُخَالِفَتَـيِ الْكَيْفِيَّـةِ، مُوَافِقَتَـيِ الْكَمِّيَّـةِ لِمَـا قُيِّـدَ بِهِمَـا).

فقولـه: "مُخَالِفَتَـيِ الْكَيفِيَّـةِ مُوَافِقَتَـيِ الكَمِّيَّـةِ" صفتـانِ للمطلقـةِ العامَّـة والممكنـةِ العامَّـة.

والكيفيَّةُ: عبارةٌ عن الإيجاب والسلب.

والكمِّيَّة: عبارةٌ عن الكليَّة والجزئيَّة.



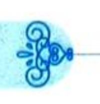

وقولـه: "لِمَـا قُيِّـدَ"؛ الجـارُّ يتعلَّـقُ بالمخالَفَـةِ والموافَقَـةِ، و"مـا" عبـارةٌ عـن القضيَّـة، والضميـرُ الـذي فـي "قُيِّـدَ" راجـعٌ إليـه باعتبـار اللفـظِ، والضميـرُ المثنَّـى فـي «بهمـا» عائـدٌ إلى الـلَّادوام، واللاضـرورةِ.

[ل/ ٩٨] **وحاصـلُ المعنـى**: أنَّ القضايـا السـبعَ المذكورة مركَّبـاتٌ؛ لكونهـا مقيَّدةً بالـلَّادوام أو اللَّاضـرورة، والـلَّادوامُ إشـارةٌ إلى مطلقـةٍ عامَّـةٍ، واللَّاضـرورةُ إشـارةٌ إلى ممكنـةٍ عامَّـةٍ، مخالِفَتَيـن للقضيَّـةِ المقيَّـدة بهمـا بحسَـبِ الكيـفِ، موافِقَتَيـن لهـا بحسَـبِ الكـمِّ؛ فتكـونُ القضايـا المقيَّـدةُ بهمـا مركَّبـاتٍ؛ لاشـتمال معناهـا عـلى إيجـابٍ وسـلبٍ.











(فَصْلٌ)
في أقسام الشَّرطيَّة

والشـرطيَّة تنقسـمُ إلى: متَّصلـةٍ، ومنفصلـة. وكلُّ واحـدةٍ منهمـا تنقسـمُ إلى أقسـامٍ كمـا قـال:

١- [الشرطيَّةُ المتَّصِلَةُ]:

(الشَّرْطِيَّةُ) إمَّا (مُتَّصِلَةٌ؛ إِنْ حُكِمَ فِيهَا بِثُبُوتِ نِسْبَةٍ عَلَى تَقْدِيرِ) نسبةٍ (أُخْرَى).

كقولنـا: "إن كانـت الشـمسُ طالعـةً فالنهـارُ موجـودٌ"، فإنَّـه حُكِـمَ فيهـا بثبـوتِ نسـبةٍ هـي وجـودُ النهـارِ، عـلى تقديـر نسـبةٍ أخـرى وهـيَ طلـوعُ [م/ ٢٠] الشـمس، وهـذه هـي **المتَّصلـةُ الموجبـة**. [ل/ ٩٩]

(أَوْ نَفْيِهَـا) عطـفٌ عـلى قولـه "بثبـوتِ نسـبةٍ"، أي: المتَّصلـةُ إمَّـا حُكِـمَ فيهـا بثبـوتِ نسـبةٍ عـلى تقديـر أخـرى وهـي الموجبـة، أو بنفـيِ نسـبةٍ عـلى تقديـر أخـرى **وهـي المتَّصلـةُ السـالبة**.

واعلـم أنَّ ثبـوتَ نسـبةٍ عـلى تقديـر أخـرى، عبـارةٌ عـن الاتِّصـال بيـن النسـبتَين، فالحكـمُ بنفيِهـا يكـونُ عبـارةً عـن سـلب الاتِّصـالِ.

فالمتصلـة السـالبةُ هـي التـي حُكِـمَ فيهـا بسـلبِ الاتِّصـال، لا باتِّصـالِ السـلبِ، فـإنَّ مـا حُكِـمَ فيـه باتِّصـالِ السـلبِ موجِبـةٌ، لا سـالبةٌ.

فـإذا قلنـا: "ليـس إن كانـت الشـمسُ طالعـةً، فالليـلُ موجـودٌ" كانـت سـالبةً؛ لأنَّ الحكـمَ فيهـا بسـلبُ الاتِّصـالَ[1].

وإذا قلنـا: "إن كانـتِ الشـمسُ طالعـةً فليـسَ الليـلُ موجـوداً" كانـت موجبـةً؛ لأنَّ الحكـم فيهـا باتِّصـال السـلبِ.

[أقسامُ الشرطيَّةِ المتَّصِلَةِ]:

أ. [لزوميَّة]:

[ل/ ١٠٠] ثـمَّ المتَّصلـةُ سـواءٌ كانـت موجَبـةً أو سـالبةً، **إمَّـا** (لُزُومِيَّـةٌ، إِنْ كَانَ ذَلِكَ) [د/ ٤٣] الحكـمُ بالاتِّصـال أو سَـلبه (لِعَلَاقَـةٍ) بيـنَ المقـدَّم والتالـي، كالمثالَيـن المذكورَيـن، فـإنَّ الحكـمَ بالاتِّصـال أو سَـلبِه فيهمـا ليـسَ بمجـرَّدِ اتِّفـاق المقـدَّم والتالـي فـي الواقـع، بـل لعلاقـةٍ بينهمـا تُوجِـبُ ذلـك.

والمرادُ بالعلاقة: ما بسببِه يستلزمُ المقدَّمُ التاليَ.

ب. [اتفاقيَّة]:

(وَإِلَّا) أي: وإن لـم يكـن الحكـمُ بالاتِّصـالِ أو سَـلبِه لعلاقـةٍ، بـل يكـونُ لمجـرَّد اتِّفـاقِ المقـدَّم والتالـي؛ (فَاتِّفَاقِيَّـةٌ).

كقولنـا: "إن كان الإنسـانُ ناطِقـاً فالحمـارُ ناهـقٌ" فـي الموجبـة، فإنَّـه

---

(١) أي: ليـس وجـود الليـل لازمـاً لطلـوع الشـمس، فالاتصـال هنـا هـو اللـزوم، وليـس المـراد أن تكـون التاليـة متصلـة بـالأولى؛ أي: ليـس فاصـلاً بينهمـا. [دسـوقي].

حُكِـمَ فيهـا بالاتِّصـال، لكـن لا لعلاقـةٍ؛ إذ لا علاقـةَ بيـن ناطِقِيَّـة الإنسـان وناهقيَّـةِ الحمـار، بـل لمجـرَّدِ اتِّفـاق الطرفَيـن وصِدقِهمـا فـي الواقـع؛ لأنَّهمـا وُجِـدَا كذلـك.

وكقولنـا للأَسْـوَد اللَّاكاتـبِ: "ليـسَ البتَّـةَ إذا كانَ هـذا أسـودُ فهـو كاتـبٌ" فـي السـالبة. [ل/ ١٠١]

فالاتِّفاقيَّـةُ الموجبـةُ: هـي التـي حُكِـمَ فيهـا بثبـوتِ الاتِّفـاقِ. **والسـالبةُ**: هـي التـي حُكِـمَ فيهـا بسـلب الاتِّفـاقِ.

وكـذا اللزوميَّـة الموجِبَـةُ حُكِـمَ فيهـا بثبـوتِ اللـزوم. **والسـالبةُ** حُكِـمَ فيهـا بسـلب اللـزوم.

٢- [الشرطيَّة المنفصلة، وأقسامها]:

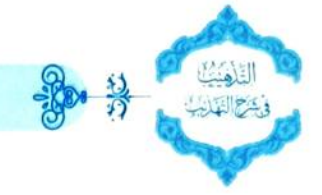
أ. [الحقيقيَّة]:

(وَمُنْفَصِلَةٌ) بالرفع؛ عطفٌ على قوله: "متَّصلةٌ".

أي: الشـرطيَّة: **إمَّـا متَّصلـةٌ**: إن حكـمَ فيهـا بثبـوت نسـبةٍ أو نَفيِهـا علـى تقديـر أخـرى كمـا مـرَّ، **وإمَّـا منفصلـةٌ**: (**إِنْ حُكِـمَ فِيهَـا بِتَنَافِـي نِسْـبَتَيْنِ، أَوْ لَا تَنَافِيهِمَـا صِدْقـاً وَكَذِبـاً، وَهِـيَ الحَقِيقِيَّـةُ**[1]).

---

(١) سـميت بذلـك لاحتوائهـا علـى كمـال الانفصـال، فكأنهـا حقيقـة المنفصلـة، وضابطهـا: أن تتركـب مـن الشـيء ونقيضـه. [دسـوقي].





فالمنفصلةُ الحقيقيَّة: هي التي حُكِمَ فيها بتنافي نسبتَين، أو عدمِ تنافيهما في الصدقِ والكذبِ معاً.

وهي: إمَّا موجبةٌ، أو سالبةٌ.

[ل/ ١٠٢] **فالموجبةُ**: هي التي حُكِمَ فيها بتنافي نسبتَين في الصدقِ والكذبِ معاً؛ كقولنا: "هذا العددُ إمَّا زوجٌ أو فردٌ"، فإنَّ زوجيَّةَ العددِ وفرديَّتَه متنافيان في الصدقِ والكذب، أي: لا يصدقان ولا يكذبان.

والسالبة: هي التي حُكِمَ فيها بعدم تنافي نسبتَين في الصدقِ والكذب؛ كقولنا: "ليس البتَّةَ إمَّا أن يكونَ هذا أسود أو كاتباً"، فإنَّهما يصدقان ويكذبان، فلا منافاةَ بينهما صدقاً وكذباً.

ب. [مانِعَةُ الجمعِ]:

(أَوْ صِدْقاً فَقَطْ) عطفٌ على قوله "صدقاً وكذباً"؛ أي: إن كان الحكم بتنافي نسبتين، أو عدم تنافيهما في الصدق فقط؛ (فَمَانِعَةُ الجَمْعِ).

وهي أيضاً: إمَّا موجبةٌ، أو سالبةٌ.

فالموجبة: هي التي حُكِمَ فيها بتنافي الجزأين في الصدقِ فقط؛ كقولنا: "هذا الشيءُ إمَّا شجرٌ أو حجرٌ"، فإنَّهما لا يصدقان، ولكن يكذبان بأن يكونَ إنساناً.

والسالبة: هي التي حُكِمَ فيها بعدم تنافي الجزأين في الصدق



فقـط؛ كقولنـا: "ليـس إمَّـا أن يكـونَ هـذا الشـيءُ لا شـجراً ولا حجـراً"، فإنَّهمـا يصدقـان ولا يكذبـان؛ وإلَّا لـكانَ شـجراً وحجـراً معـاً.

ج. [مانِعَةُ الخُلُوّ].

(أَوْ كَذِباً فَقَطْ) عطفٌ على قولـه: "صدقاً وكذباً"؛ أي: وإن حُكِمَ فيها بتنافـي نسبتَين، أو عـدمِ تنافيهمـا فـي الكـذب فقـط؛ [٥٠] (فَمَانِعَـةُ الخُلُوِّ). [د/ ٤٤]

وهي: إمَّا موجبةٌ، أو سالبةٌ.

فالموجبـة: كقولنـا: "زيـدٌ إمَّـا أن يكـونَ فـي البحـرِ أو لا يغـرقَ"، حُكِـمَ فيهـا بتنافـي الجزأيـن فـي الكـذبِ؛ لأنَّ الكـونَ فـي البحـرِ مـع عـدمِ الغـرقِ يصدقـان ولا يكذبـان، وإلَّا لغَـرِقَ فـي البـرِّ(١).

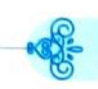
والسـالبة: كقولنـا: "ليـسَ إمَّـا أن يكـونَ هـذا الشـيءُ شـجراً أو حجـراً"، حُكِـمَ فيهـا بعـدمِ تنافـي الجزأين فـي الكـذب، وإلَّا لَكَانَ شـجراً وحجـراً معاً.

فالمنفصلة ثلاثةُ أقسامٍ: حقيقيَّةٌ، ومانعةُ الجمع، ومانعةُ الخلوِّ.

---

(١) أي: إنَّهمـا لـو كذبـا -أي: ارتفعـا- للـزمَ ذلـك؛ لأن أحـد جـزأي مانعـة الخلـو وجـوديٌّ، وهـو الكـون فـي البحـر، والآخـر عدمـيٌّ وهـو "لا يغـرق"، وكـذبُ هذيـن الجزأيـن بارتفاعهمـا، ورفعُهمـا يسـتلزم وجـودَ نقيضهمـا؛ بـأن يُجعَـلَ موضـعَ الجـزء الوجـودي عدمُـه، وموضـع العدمـي وجـودُه؛ وعـدمُ الكـون فـي البحـر الكـونُ فـي البـر؛ لأنَّ المـراد بالبحـر مـا يحصـل فيـه الغـرق، فعدمُـه البـرُّ، وعـدمُ عـدمِ الغـرقِ الغـرقُ، وذلـك يقتضـي الكـونَ فـي البـر ويغـرق. [عطـار].





[انقسام المنفصلة إلى: عنادية واتفاقية].

(وَكُلٌّ مِنْهَا) أي: من أقسامِ المنفصلةِ، (عِنَادِيَّةٌ، إِنْ كَانَ التَّنَافِي) بينَ الجزأين (لِذَاتِ الجُزْأَيْنِ)، كالتنافي بينَ الزوجِ والفردِ، والشجرِ والحَجَرِ، وكونِ زيدٍ في البحرِ أو لا يغرقُ، فإنَّه لذاتِهما[1] لا لمجرَّد اتِّفاقِهما.

[م/ ٢١] **فالعناديَّة**: حُكِمَ فيها بالتنافي لذاتِ الجزأين؛ أي: حُكِمَ بأنَّ مفهومَ أحدِهما منافٍ لمفهومِ الآخَرِ.

(وَإِلَّا) أي: وإن لم يكنِ التنافي لذاتِ الجزأين؛ (فَاتِّفَاقِيَّةٌ)؛ **فهي**: التي حُكِمَ فيها بالتنافي لا لذاتِ الجزأينِ، بل لمجرَّدِ أنِ اتَّفقَ في الواقعِ أن يكونَ بينهما منافاةٌ، وإن لم يقتضِ مفهومُ أحدهما أن يكونَ منافياً لمفهوم الآخر.

[ل/ ١٠٣] كقولنا للأسود اللَّاكاتب: "إمَّا أن يكونَ هذا أسودَ أو كاتباً"، فإنَّه لا منافاةَ بينَ مفهومَي الأسودِ والكاتبِ، لكن اتَّفقَ تحقُّقُ السواد وانتفاءُ الكتابة، فلا يصدقان؛ لانتفاءِ الكتابةِ، ولا يكذبان؛ لوجود السواد.

هذا في الحقيقيَّةِ، وأمَّا مانعةُ الجمعِ والخلوِّ؛ فيمكن استخراجُهما من هذا المثال[2].

---

(١) أي: العناد، لذاتهما: أي لذات الجزأين. **[عطار]**.

(٢) فيكون بعينه مثالًا لمانعة الجمع إذا قلناه في الأبيض اللاكاتب، ويكون بعينه مثالًا لمانعة الخلوّ إذا قلناه في الأسود الكاتب. **[عطار]**.



[انقسام الشرطيَّةِ إلى كليَّةٍ، وجزئيَّة، وشخصيَّة، ومُهمَلَة]:

(ثُمَّ الحُكْمُ) باللزوم والعناد وغيرهما (فِي الشَّرْطِيَّةِ) المتَّصلةِ أو المنفصلةِ؛ (إِنْ كَانَ عَلَى جَمِيعِ التَّقَادِيرِ) من الأزمانِ والأوضاعِ ثابتاً (لِلْمُقَدَّمِ؛ فَكُلِّيَّةٌ) أي: **فالشرطيَّةُ كليَّةٌ**.

كقولنا: "كلَّما كانَ زيدٌ إنساناً فهو حيوانٌ"، فالحكم بلزوم الحيوانيَّة للإنسانِ ثابتٌ على جميع التقادير من الأزمان والأوضاع الممكنةِ الاجتماعِ مع المقدَّم.

(أَوْ بَعْضِهَا) بالجرِّ؛ عطفٌ على "جميعِ التقاديرِ"؛ أي: إن لم يكن الحكمُ على جميعِ التقاديرِ منَ الأزمانِ والأوضاعِ، بل يكونُ على بعض التقاديرِ والأزمان؛ **فلا يخلو من أن يكونَ** على بعضِ التقاديرِ والأزمانِ **مطلقاً**، أو على بعضها **معيَّناً**.

فإن كانَ على بعضِها (مُطْلَقاً) من غير تعيينٍ؛ (فَجُزْئِيَّةٌ)؛ نحو قولنا: "قد يكونُ إذا كانَ الشيءُ حيواناً كان إنساناً"، فإنَّ الحكمَ باللزوم ليس على جميع الأزمانِ والأوضاعِ، بل على بعضِها مطلقاً. [د/ ٤٥]

(أَوْ مُعَيَّناً) عطفٌ على قوله: "مطلقاً"؛ أي: إن كان الحكمُ على بعض الأزمانِ معيَّناً؛ (فَشَخْصِيَّةٌ)؛ كقولنا: "إن جِئتَني اليوم أكرمتُكَ".

فعُلِمَ أنَّ الأوضاعَ والأزمانَ في الشرطيَّة بمنزلةِ الأفرادِ في الحمليَّة.





فـإن كانَ الحكـمُ باللُّـزوم والعنـادِ فـي زمـانٍ معيَّـنٍ؛ فشـخصيّةٌ ومخصوصـةٌ، وإلَّا فـإن بُيِّـنَ كمِّيَّـةُ الزمـان جميعُـه أو بعضُـه؛ **فمحصـورةٌ**، (وَإِلَّا فَمُهْمَلَـةٌ).

وما به بيان الكمِّيَّة يسمَّى "سُوراً".

[ل/ ١٠٤] **فسُـورُ الموجِبـةِ الكلّيَّـة مـن المتَّصلـة:** "كلَّمـا"، و"مَهمـا"، و"متـى". **ومِـنَ المنفصلـةِ:** "دائمـاً".

وسور السالبة الكليَّة منهما: "ليس البتَّة".

وسُورُ الموجبة الجزئيَّة منهما: "قد يكون".

والسالبة الجزئيّة منهما: "قد لا يكون".

وإطلاقُ لفظةِ "لو"، و"إن"، و"إمَّا" في الاتِّصالِ والانفصالِ للإهمال.

[ما يتركَّبُ منه طرفَا الشرطية]:

(وَطَرَفَا الشَّرْطِيَّةِ) أي: المقدَّم والتالي، وإن كانا بعدَ التركيبِ قضيَّةً واحدةً، لكنَّهما (فِي الأَصْلِ قَضِيَّتَانِ):

إمَّا (حَمْلِيَّتَانِ)؛ كقولنا: "كلَّما كانَ الشيءُ إنساناً فهو حيوانٌ"(١)، و"إمَّا أن يكونَ العددُ زوجاً أو فرداً"(٢).

---

(١) مثالٌ للشرطية المتصلة المركبة من حمليتين.

(٢) مثالٌ للشرطية المنفصلة المركبة من حمليتين.



(أَوْ مُتَّصِلَتَـانِ)، كقولنـا: "كلَّمـا إذا كانَ الشـيءُ إنسـاناً فهـو حيـوانٌ، فكلَّمـا لـم يكـن الشـيءُ حيوانـاً فهـو لـم يكـن إنسـاناً"[١]، و"إمَّـا أن يكـون إن كانـت الشـمسُ طالعـةً فالنهـار موجـودٌ، وإمَّـا أن لا يكـونَ[٢] إن كانـت الشـمسُ طالعـةً لـم يكـن النهـارُ موجـوداً"[٣].

(أَوْ مُنْفَصِلَتَانِ) كقولنا: "كلَّما كانَ دائماً إمَّا أن يكونَ العددُ زوجاً أو فرداً، فدائماً إمَّا أن يكونَ منقسماً بمتساوِيَين أو غيرَ منقسم"[٤]، و"إمَّا أن يكونَ العددُ زوجاً أو فرداً، وإمَّا أن يكونَ العددُ لا زوجاً أو لا فرداً"[٥]. [ل/ ١٠٥]

(أَوْ مُخْتَلِفَتَـانِ) فـي الحمـل والاتِّصـال والانفصـال، بـأن يكـونَ طَرَفَاها؛ إمَّـا حمليَّـة ومتَّصلـة، أو حمليَّـة ومنفصلـة، أو متَّصلـة ومنفصلـة، والأمثلـةُ غيـرُ خافيـةٍ عـلى المتأمِّـل[٦].

(١) مثالٌ للشرطية المتصلة المركبة من متصلتين.

(٢) (أن لا يكونَ) سقطت من (ز).

(٣) مثالٌ للشرطية المنفصلة المركبة من متصلتين.

(٤) مثالٌ للشرطية المتصلة المركبة من منفصلتين.

(٥) مثالٌ للشرطية المنفصلة المركبة من منفصلتين.

(٦) **مثـالُ الحمليّـة والمتصلـة**: "إن كان طلـوع الشـمس ملزومـاً لوجـود النهـار فكلمـا كانـت الشـمس طالعـة فالنهـار موجـود".
ومثال الحملية والمنفصلة: "إن كان هذا عدداً فهو إما زوج أو فرد".
ومثـال المتصلـة والمنفصلـة: "إن كان كلمـا كانـت الشـمس غاربـةً فالليـل موجـودٌ، فإمـا أن تكـون الشـمس غاربـة وإمـا أن لا يكـون الليل موجـوداً". **[دسـوقي]**.





ثـمَّ طرفـا الشـرطيَّة، وإن كانـا قبـلَ التركيـبِ قضيَّتيـن تامَّتَيـن، (**إِلَّا أَنَّهُمَا خَرَجَتَا بِزِيَادَةِ أَدَاةِ الِاتِّصَالِ**[1] **وَالِانْفِصَالِ**[2] **عَنِ التَّمَامِ**).

فـإنَّ قولَنـا: "الشـمسُ طالِعـةٌ" قضيَّـةٌ، فتكـون تامَّـةً فـي الإفـادة، لكـن إذا أوردنـا أداةَ الاتِّصـالِ عليـه وقلنـا: "إن كانـتِ الشـمسُ طالعـةً"؛ خرجـت عـن أن تكـونَ قضيّـةً، فتكـونُ خارجـةً عـن التمـام بزيـادة أداةِ الاتِّصـالِ.

[ل/ ١٠٦] وكـذا قولُنـا: "العـددُ زوجٌ" قضيَّـةٌ، وبزيـادةِ أداةِ الانفصـالِ عليـه خرجت عـن التمام.

ولقـد فرغنـا مـن تعريـف القضايـا وتقسـيمِها إلى الأقسـام، **فحـانَ لنـا أن** [د/ ٤٦] **نشـرعَ فـي بيـان الأحـكام**، وعـلى الله التـوكُّل وبـه الاعتصـام.



(١) كـ"إن". [دسوقي].

(٢) كـ"إمّا". [دسوقي].



[بيان أحكام القضايا]



وهو حقيقٌ بالتقديم على سائر الأحكام، لتوقُّفِ غيرِه عليه، فلذا قدَّمه **وقال في تعريفه:**

(التَّنَاقُضُ: اخْتِلَافُ قَضِيَّتَيْنِ)؛ خَرَجَ اختلافُ مفردين، ومفردٍ وقضيَّةٍ.

ثمَّ الاختلافُ قد يكون بحيثُ يلزمُ لذاتِه من صِدقِ كلٍّ منَ القضيَّتين كذبُ الأخرى، ومن كذبِ كلٍّ صدقُ الأخرى، وقد لا يكونُ كذلك.

وبقولِه: (بِحَيْثُ يَلْزَمُ لِذَاتِهِ) أي: لذاتِ الاختلافِ (مِنْ صِدْقِ كُلٍّ) منَ القضيَّتينِ (كَذِبُ الأُخْرَى، وَبِالْعَكْسِ)؛ خرجَ الاختلافُ الذي لا يلزمُ منه ذلك؛ فإنَّه لا يوجِبُ تحقُّقَ التناقضِ؛ كالاختلاف الذي بين قَولنا: "زيدٌ ساكنٌ، زيدٌ ليسَ بمتحرِّكٍ"، فإنَّه لا يُوجِبُ تحقُّقَ التناقضِ؛ لصدقِ كلٍّ منَ القضيَّتين.

وكالاختلاف الذي بين قولنا: "زيدٌ إنسانٌ، زيدٌ ليس بناطقٍ"، [ل/ ١٠٧] فإنَّه وإن لزمَ من صدقِ كلٍّ كذبُ الأخرى، وبالعكسِ، لكن لا لذاتِ [م/ ٢٢]

الاختلافِ، بل [بواسطةِ أنَّ إيجابَ إحداهما في قوَّة إيجاب الأخرى، وسلبَ إحداهما في قوَّة سلبِ الأخرى][1].

وكالاختلاف الذي بين الموجِبَةِ والسالبةِ الكُليَّتين أو الجزئيَّتين؛ نحو قولنا: "كلُّ إنسانٍ حيوانٌ"، و"لا شيءَ من الإنسانِ بحيوانٍ"، و"بعض الإنسان حيوانٌ"، و"بعض الإنسان ليس بحيوانٍ"، فإنَّه وإن لزِمَ منه ذلك، لكن لا لذاتِ الاختلاف، بل لخصوص المادَّة، ولو كان لذاتِ الاختلافِ لَزِمَ تحقُّقُ التناقضِ في كلِّ كُلِّيَّتين أو جزئيَّتين، وليس كذلك. [ل/١٠٨]

فخرجَ ما عدا التناقض عن التعريف وانطبقَ عليه.

[الاختلافُ المعتبرُ في تحقق التناقض]:

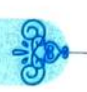
ثمَّ بيَّنَ الاختلافَ المعتبَرَ في تحقُّق التناقضِ فقال:

(وَلَا بُدَّ) في التناقضِ (مِنَ الِاخْتِلَافِ) أي: اختلاف القضيَّتين:

- (فِي الْكَيْفِ)، أي: الإيجابِ والسلبِ.
- (وَ) في (الْكَمِّ)، أي: الكليَّةِ والجزئيَّةِ.
- (وَ) في (الجِهَةِ) أي: الضرورةِ، والإمكانِ، والدوامِ، والإطلاقِ، وغيرِها من الجهات.

---

(١) ما بين معكوفين في (م): (لأن قولنا: "زيد ليس بناطق" في قوة قولنا: "زيد ليس بإنسان"، وإما لأن قولنا: "زيد إنسان" في قوة قولنا: "زيد ناطق").


فالقضيَّتان **إن كانتا شخصيَّتَين**؛ فلا بدَّ من الاختلاف في الكيف.

وإن كانتا محصورتَين؛ فلا بدَّ مع ذلكَ من الاختلافِ في الكمِّ؛ لصدقِ الجزئيَّتين وكذب الكليَّتين في كلِّ مادَّةٍ يكونُ الموضوعُ فيها أعمَّ[١].

وإن كانتا موجَّهتين؛ فلا بدَّ مع ذلك من الاختلاف في الجهة؛ لصدقِ الممكِنتَين وكذبِ الضروريَّتَين في مادَّة الإمكانِ.

واعلم أنَّ المهملةَ من المحصوراتِ في الحقيقة؛ لما مرَّ من أنَّها **في قوَّة الجزئيَّة**، فحكمُها كحكمِها[٢]. [د/ ٤٧]

[الاتحادُ المعتبرُ في التناقضِ]:

(وَالِاتِّحَادِ) بالجرِّ؛ عطفٌ على قوله: "الاختلاف".

أي: كما لا بدَّ في تحقُّق التناقض من الاختلاف في الأمور الثلاثة المذكورة، وهي: الكيف، والكمُّ، والجهةُ؛ كذلك لا بدَّ فيه من الاتِّحادِ (فِيمَا عَدَاهَا) أي: فيما عدا الكيفِ والكمِّ والجهة.

فلا بدَّ في التناقض من اختلافٍ واتِّحادٍ.

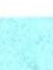
أمَّا الاختلاف: ففي الأمور الثلاثة المذكورة.

---

(١) في المطبوع زيادة: (من المحمولِ)، ليست في النسخ الخطية.

(٢) أي: حكمُ المهملة كحكم الجزئية، فإذا وقع الاختلاف بين المهملة والكلية تحقق التناقض بينهما، كما يتحقق بين الجزئية والكلية، كقولنا: "الحيوان إنسان" و"لا شيء من الحيوان بإنسان"، وأما إذا وقع بين المهملتين فلا يتحقق التناقض بينهما. **[عطار]**.





وأمّا الاتِّحاد: ففيما عداها، **واختلف في ذلك**:

فقيل: يجب الاتِّحادُ في ثمانية أشياء:

- الموضوعُ.
- والمحمولُ.
- والزمانُ.
- والمكان.
- والإضافةُ[1].
- والشرطُ.
- والقوة والفعلُ[2].
- والجزءُ والكلُّ.

فلا يناقِضُ:

١. "زيدٌ قائمٌ"، "عمرٌو ليس بقائمٍ"؛ **لاختلاف الموضوع**.

---

(١) هي النسبة المتكررة كالأبوة والبنوة. [عطار].

(٢) قال عبد الحكيم: المراد بالقوة عدم الحصول في زمان الحال مع إمكانه له، وبالفعل الحصول في الحال، وهما غير الإمكان والإطلاق اللذين من الجهات؛ ألا ترى أنه يمكن تقييدهما بالإمكان والإطلاق العام، ففي الحقيقة هما قيدان للمحمول، وليسا بكيفية للنسبة. [عطار].






[ل/ ١٠٩]

٢. ولا "زيدٌ قائمٌ"، "زيدٌ ليس بقاعدٍ"؛ **لاختلاف المحمول.**

٣. ولا "زيدٌ قائمٌ"؛ أي: ليلاً، "زيدٌ ليس بقائمٍ"؛ أي: نهاراً؛ **لاختلاف الزمان.**

٤. ولا "زيدٌ قائمٌ"؛ أي: في المسجد، "زيدٌ ليس بقائمٍ"؛ أي: في السوق؛ **لاختلاف المكان.**

٥. ولا "زيدٌ أبٌ"؛ أي: لبَكرٍ، "زيدٌ ليس بأبٍ"؛ أي: لعمرٍو؛ **لاختلاف الإضافة.**

٦. ولا "الجسمُ مفرِّقٌ للبصر"؛ أي: بشرط كونه أبيض، "الجسمُ ليس بمفرِّقٍ للبصرِ"؛ أي: بشرط كونه أسود؛ **لاختلاف الشرط.**

٧. ولا "الخمر في الدَّنِّ[1] مُسكِرٌ"؛ أي: بالقوَّة، "الخمرُ في الدَّنِّ ليس بمُسكرٍ"؛ أي: بالفعلِ؛ **لاختلاف القوَّة والفعل.**

٨. ولا "الزنجيُّ أسودُ"؛ أي: بعضُهُ، "الزنجيُّ ليسَ بأسودَ"؛ أي: كلّه؛ **لاختلاف الجزء والكلِّ.**

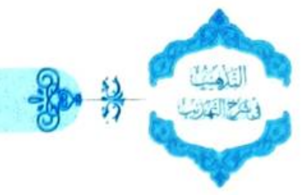
فهذه الوحداتُ الثمانيةُ، التي ذكرها القدماءُ في تحقُّق التناقضِ.

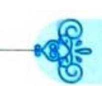
[ل/ ١١٠]

وأمَّا عند المتأخِّرين، فيكفي وحدتان: وحدةُ الموضوعِ، ووحدةُ المحمولِ، والوحداتُ الباقيةُ مندرجةٌ فيهما؛ فوحدةُ الشرطِ، والجزءِ، والكلِّ؛ مندرجةٌ في وحدة الموضوعِ، ووحدةُ الزمانِ، والمكانِ،

(١) **الدَّنُّ**: وعاءٌ ضخم يشبه الجرّة. "المصباح المنير" (مادة: د ن ن).







والإضافـةِ، والقـوَّةِ والفعـلِ؛ مندرجـةٌ فـي وحـدة المحمـولِ، وذلـك ظاهـرٌ عنـد التأمُّـل.

وعنـد المحقِّقيـن أنَّ المعتبـرَ فـي تحقُّـق التناقـضِ: وحـدةُ النسبـةِ الحكميَّـة، حتَّـى يَـرِدَ السـلبُ والإيجـابُ عـلى شـيءٍ واحـدٍ، فـإنَّ وحدتَهـا تسـتلزمُ الوحـداتِ الثمانيـةِ، وعـدم وحـدةِ شـيءٍ مـن الوحـداتِ يسـتلزم اختـلافَ النسـبة.

وإلَّا فلا حصرَ فيما ذكروه[1]؛ لارتفاع التناقضِ **باختلافِ**:

- **الآلـةِ**؛ نحـو: "زيـدٌ كاتـبٌ"؛ أي: بالقلـمِ الواسـطيِّ[2]، "زيـدٌ ليـسَ بكاتـبٍ"؛ أي: بالقلـمِ التركـيِّ.

[د/ ٤٨] - **والعلَّـةِ**؛ نحـو: "النجَّـار عامـلٌ"؛ أي: للسـلطان، "النجَّـار ليـس بعامـلٍ"؛ أي: لغيـرِه.

- **والمفعـولِ بـه** نحـو: "زيـدٌ ضـاربٌ"؛ أي: ضـارب عَمـراً، "زيـدٌ ليـس بضـاربٍ"؛ أي: بَكـراً.

---

(١) أي: وإلا يكـن المعتبـر وحـدةُ النسبةِ بـل المعتبـر مـا قالـوه؛ فـلا يصـح حصـر الوحـدات فيمـا ذكـروه؛ لعـدم التناقـض باختـلاف الآلـة، وحينئـذٍ فيـزاد عـلى الوحـدات التـي ذكروهـا: الاتحـاد فـي الآلـة، والاتحـاد في العلـة، والاتحـاد في المفعـول، والاتحـاد فـي التمييـز، والاتحـاد فـي الحـال، وغيـر ذلـك. [**دسـوقي**].

(٢) نسـبة إلى "واسـط" اسـم بلـد، والمـراد بـه: الكتابـة الواسـطية، وقولـه: "بالقلـم التركـي" الكتابـة التركيـة. [**دسـوقي**].

- **والمميِّز**، نحو: "عندي عشرون"؛ أي: درهماً، "ليس عندي عشرون"؛ أي: ديناراً. إلى غير ذلك[1].

[كيفية التناقض في الموجَّهات البسيطة]:

واعلم أنَّ كيفيَّة التناقضِ في القضايا الغير[2] الموجَّهة معلومةٌ بمجرَّد الاختلافِ في الكيف والكمِّ؛ **وأمَّا القضايا الموجَّهة**، فلا يُعلَمُ حالُها بمجرَّد الاختلاف في الكيف والكمِّ والجهةِ؛ إذ الجهات كثيرةٌ لا يُعرَفُ أنَّ هذه الجهةَ مثلاً مناقضةٌ لأيِّ جهةٍ؛ **فلهذا بيَّنَ حالَ القضايا الموجَّهة دون غيرها، فقال:** [م/ ٢٣]

(وَالنَّقِيضُ لِلضَّرُورِيَّةِ) هو (الْمُمْكِنَةُ الْعَامَّةُ)؛ لأنَّ إثباتَ الضرورةِ في جانب الإيجاب -وهو مفهوم الضروريَّة الموجبة-؛ مناقضٌ لسلب الضرورة عن جانب الإيجاب؛ وهو مفهوم السالبة الممكنة[3].

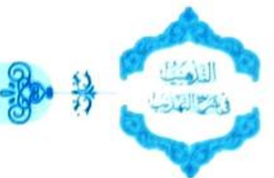
وكذا إثباتُ الضرورةِ في جانب السلبِ -وهو مفهوم الضروريَّة [ل/ ١١١]

---

(١) أجاب عبد الحكيم: بأنّ جميعَ ذلك داخلٌ في الاختلاف بالشرط، فإنّ المرادَ به قيدٌ اعتُبِر في الحكم، سواءٌ كان وصفاً، أو آلةً، أو محلًّا، أو غيرَ ذلك. **[عطار]**.

(٢) كذا في النُّسخ، والصواب: (غير).

(٣) مثلًا: "كل إنسان حيوان بالضرورة" يناقضه "بعض الإنسان ليس بحيوان بالإمكان العام"؛ فإن معناه سلب الضرورة عن الجانب المخالف، والجانب المخالف هنا هو الإيجاب، فيكون حاصل المعنى: أنه لا ضرورة في ثبوت الحيوانية لبعض الإنسان، وهو يناقض قولَنا: "كل إنسان حيوان بالضرورة". **[عطار]**.





السـالبة-؛ مناقـضٌ لسـلب الضـرورةِ عـن جانـب السـلبِ؛ وهـو مفهـومُ الموجبـةِ الممكنـة[١].

(وَ) النقيـضُ (لِلدَّائِمَـةِ) هـو (المُطْلَقَـةُ العَامَّـةُ)؛ لأنَّ الإيجـابَ فـي كلِّ الأوقـات -وهـوَ مفهـومُ الدائمـةِ الموجبـةِ-؛ ينافـي السـلبَ فـي بعـض الأوقـات؛ وهـو مفهـوم المطلقـة السـالبة[٢].

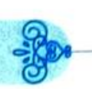
وكـذا السـلب فـي كلِّ الأوقـات -وهـو مفهـومُ الدائمـة السـالبة-؛ ينافـي الإيجـابَ فـي بعـض الأوقـاتِ[٣]، وهـو مفهـومُ المطلقـة الموجبـة.

---

(١) فمثـل قولنـا: "لا شـيء مـن الإنسـان بكاتـب بالضـرورة" مناقـضٌ لـ"بعـض الإنسـان كاتـب بالإمـكان العـام". **[عطـار]**.

(٢) فمثـل قولنـا: "كل إنسـان كاتـب دائمـاً" ينافـي قولَنـا: "ليـس بعـض الإنسـان بكاتـب بالإطـلاق العـام". **[عطـار]**.

(٣) وإنمـا عبّـر بالمنافـاة للإشـارة إلى أنـه ليـس نقيضـاً حقيقـةً، بـل لأنَّـه المسـاوي؛ **لأن نقيـضَ** دوام السـلب عـدمُ دوام السـلب، والثبـوتُ فـي البعـض لازمٌ لـه، **ونقيـضَ** دوام الإيجـاب رفعُـه، ويلـزم السـلب فـي بعـض الأوقـات، سـواء كان فـي جميـع الأوقـات أو لا، وهكـذا يقـال فـي البقيـة؛ **فلفـظ النقيـض المسـتعمل فـي هـذا الفصـل** قـد يـراد بـه نفسُ النقيـض، كمـا فـي قولـه: "نقيـض الضروريـةِ الممكنـةُ"، وقـد يـراد بـه الـلازم المسـاوي كمـا فـي قولهـم: "نقيـض الدائمـةِ المطلقـةُ العامـة" فلفـظ النقيـض مسـتعملٌ فـي بعـض المواضـع فـي المعنـى الحقيقـي، وفـي بعضهـا بالمعنـى المجـازي، أو فـي المعنـى الأعـمّ الصـادق عـلى كلِّ واحـدٍ منهمـا عـلى طريـق عمـوم المجـاز؛ أي: مـا يطلـق عليـه لفـظ النقيـض، كـذا حقـق عبـد الحكيـم. ثـم إن إطـلاق اسـم النقيـض عـلى لازمـه المسـاوي إنمـا يكـون بعـد رعايـة اتحـاد الموضـوع والمحمـول؛ حتـى لا يكـون قولنـا: "زيـد ناطـق" نقيضـاً لقولنـا: "زيـد ليـس بإنسـان" وإن كان مسـاوياً لنقيضـه؛ لأنَّ المسـاويات كثيـرةٌ، فلـو لـم يعتبـر رعاية اتحـاد الطرفيـن لتعسـر ضبـط النقائـض. **[عطـار]**.


(وَ) النقيـضُ (لِلْمَشْـرُوطَةِ العَامَّـةِ[١]) هـو (الحِينِيَّـةُ المُمْكِنَـةُ) التـي حُكِمَ فيهـا بسـلبِ الضرورةِ بحسـب الوصفِ عـن الجانـب المخالِـفِ للحكم، وهي قضيَّـةٌ بسـيطةٌ لـم تُذكَـر في البسـائط، واحتيـج إليها فـي نقيضِ بعض البسـائطِ.

ونسـبَتُها إلى المشـروطةِ العامَّـة، كنسـبةِ الممكنـةِ العامَّـةِ إلى الضروريَّـةِ، فكمـا أنَّ الضـرورةَ الذاتيَّـةَ تنافـي الإمـكانَ الذاتـيَّ، كذلـكَ الضـرورة الوصفيَّة تنافـي الإمـكانَ الوصفـيَّ.

ومـن ههنـا يُعلَـمُ أنَّ **نقيـضَ الوقتيَّـة المطلقـة هـو الممكنـةُ الوقتيَّـة**[٢]؛ لأنَّ الضـرورةَ بحسـب الوقـتِ المعيَّـن تناقـضُ سلبَها بحسَـبِ ذلـك الوقـت.

وكـذا **نقيـضُ المنتشـرةِ المطلقـةِ هـو الممكنـةُ الدائمـةُ**[٣]؛ لأنَّ الضـرورةَ فـي وقـتٍ مـا تُنافـي سـلبَها فـي جميـع الأوقـات.

(١) **المشروطة العامة**: ما حكم فيها بضرورة النسبة ما دام وصف الموضوع موجوداً. [**دسوقي**].

(٢) **الوقتيـة المطلقـة**: هـي التـي حكـم فيهـا بضـرورة النسـبة فـي وقـت معيـن. **والممكنـة الوقتيـة**: هـي التـي حكـم فيهـا بسـلب الضـرورة عـن الجانـب المخالـف للحكـم فـي وقـت معيـن. **ومثـال ذلـك فـي الموجبـة**: "كل كاتـب متحـرك الأصابـع وقـت الكتابـة بالضـرورة"، فنقيضهـا: "بعـض الكاتـب ليس بمتحـرك الأصابع وقـت الكتابـة بالإمـكان العـام". **وفـي السـالبة**: "لا شـيء مـن الكاتـب بسـاكن الأصابـع وقـت الكتابـة بالضـرورة"، فنقيضهـا: "بعـض الكاتـب سـاكن الأصابـع وقـت الكتابـة بالإمـكان العـام". [**دسـوقي**].

(٣) **المنتشـرة المطلقـة**: هـي التـي حكـم فيهـا بضـرورة النسـبة في وقـت مـا. **والممكنـة الدائمة**: مـا حكـم فيها بسـلب الضـرورة عن الجانـب المخالف فـي جميع الأوقـات. **ومثال ذلك في الموجبـة**: "كل إنسـان متنفـس بالضـرورة وقتاً مـا"، فنقيضها: "بعض الإنسـان ليـس بمتنفس بالإمـكان العـام دائمـاً". **وفـي السـالبة**: "لا شـيء مـن الإنسـان بمتنفس وقتـاً ما بالضـرورة"، فنقيضهـا: "بعض الإنسـان متنفـس بالإمكان العـام دائماً". [**دسـوقي**].

[د/ ٤٩] (وَ) النقيضُ (لِلْعُرْفِيَّةِ العَامَّةِ) هو (الحِينِيَّةُ المُطْلَقَةُ[١]) التي حُكِمَ فيها بفعليَّة النسبةِ في بعضِ أوقاتِ وصفِ الموضوعِ.

ونسبَتُها إلى العرفيَّة العامَّة كنسبة المطلقةِ العامَّة إلى الدائمة، فكما أنَّ الدوامَ الذاتيَّ ينافي الإطلاقَ الذاتيَّ، كذلك الدوامُ الوصفيُّ ينافي الإطلاقَ الوصفيَّ.

هذه نقائضُ البسائطِ.

[كيفيَّةُ التناقضِ في الموجَّهاتِ المركَّبَة]:

(و) أمَّا النقيضُ (لِلْمُرَكَّبَةِ) فهو (المَفْهُومُ المُرَدَّدُ بَيْنَ نَقِيضَي الجُزْأَيْنِ).

والمفهومُ المردَّدُ بالحقيقةِ: منفصلةٌ مانعةُ الخلوِّ، مركَّبةٌ من نقيضَي الجزأين.

فيكون طريقُ أخذِ نقيضِ المركَّبةِ: أن تُحلَّلَ المركَّبةُ إلى الجزأين، ويُؤخَذَ لكلِّ جزءٍ نقيضُه، ويركَّبَ من نقيضَي الجزأين منفصلةٌ مانعةُ الخلوِّ، فيقال: إمَّا هذا النقيضُ وإمَّا ذاكَ.

---

(١) **العرفية العامة**: هي التي حكم فيها بدوام النسبة ما دام وصف الموضوع موجوداً. والمطلقة الحينية عرفها الشارح. **ومثال ذلك في الموجبة**: "كل كاتب متحرك الأصابع دائماً ما دام كاتباً"، فنقيضها: "بعض الكاتب ليس متحرك الأصابع بالإطلاق العام حين هو كاتب"، **وفي السالبة**: "لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع دائماً ما دام كاتباً"، فنقيضها: "بعض الكاتب ساكن الأصابع بالإطلاق العام حين هو كاتب"، أي في وقت من أوقات وصف الموضوع. **[دسوقي]**.

ثـمَّ مَـن أحـاط بحقائـق المركَّبـاتِ ونقائـضِ البسـائط، لا يخفـى عليـه طريـقُ أخـذ نقيـضِ المركَّبـاتِ، **وإن غُـمَّ عليـه فلينظُـر** إلى المشـروطة الخاصَّـةِ المركَّبـةِ مـن مشـروطةٍ عامَّـةٍ موافِقَـةٍ لأصـل القضيَّـة فـي الكيف، ومـن مطلقةٍ عامَّـةٍ مخالِفـةٍ لـه فـي الكيـف[1] أيضـاً؛ **فـإنَّ نقيضَهـا**: إمَّـا الحينيَّـة الممكنـةُ المخالِفَـةُ، أو الدائمـةُ الموافقـة؛ لأنَّ نقيـضَ الجـزءِ الأوَّل -أي: المشـروطة العامَّـة الموافقـة- هـو الحينيَّـةُ الممكنـةُ المخالفـةُ، ونقيـض الجـزء الثانـي [ل/ ١١٢] -أي: المطلقـة العامَّـة المخالفـة- هـو الدائمـةُ الموافقـة.

فـإذا قلنـا: "بالضـرورةِ كلُّ كاتـبٍ متحـرِّكُ الأصابـع مـا دامَ كاتبـاً لا دائمـاً"، **فنقيضُهـا**: "إمَّـا ليـسَ بعـضُ الكاتـبِ بمتحـرِّكِ الأصابـعِ بالإمـكانِ الحينـيِّ، وإمَّـا بعـضُ الكاتـبِ متحـرِّكُ الأصابـعِ دائمـاً"، وهـذه هـي المنفصلةُ المانعـةُ الخلـوِّ المركَّبـةُ مـن نقيضَـي الجزأيـن.

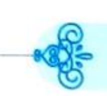
وإطـلاقُ النقيـضِ عـلى هـذا المفهـوم المـردَّدِ باعتبـار أنَّـه لازمٌ مسـاوٍ للنقيـضِ، لا باعتبـارِ أنَّـه نقيـضٌ حقيقـةً؛ إذ نقيـضُ الشـيءِ بالحقيقـة هـو رفـعُ ذلـك الشـيء.

والقضيَّـة المركَّبـة لمَّـا كانـت عبـارةً عـن مجمـوع قضيَّتيـن مختلفتيـن بالإيجـاب والسـلب، فنقيضهـا رفـعُ ذلـك المجمـوع؛ والمفهـومُ المـردَّد ليـس نفـس الرفـعِ، لكنَّـه لازمٌ مسـاوٍ لـه، تأمَّـل.

---

(١) (ومن مطلقةٍ عامَّةٍ مخالِفةٍ له في الكيف) في (م): (والمطلقة العامة المخالفة له فيه).





[ل/ ١١٣] ثـمَّ هـذا المفهـومُ المـردَّد إنَّمـا هـو نقيـض المركَّبـة الكليَّـة، (لَكِـنْ فِـي) المركَّبـة (الجُزْئِيَّـةِ) لا يكفـي فـي نقيضِهـا مـا ذكرنـا مـن المفهـوم المـردَّد، بـل الحـقُّ فـي نقيضهـا، أن يـردَّدَ بيـن نقيضَـيِ الجزأيـن (بِالنِّسْبَةِ إِلَى كُلِّ فَـرْدٍ) [د/ ٥٠] مـن أفـراد الموضـوع؛ أي[1]: كلُّ فـردٍ مـن أفـرادِ الموضـوعِ، لا يخلـو عـن نقيـضِ الجزأيـن.

وإنَّمـا لا يكفـي المفهـومُ المـردَّدُ فـي نقيـضِ المركَّبَـةِ الجزئيَّـة؛ لجـوازِ كَـذِبِ الجزئيَّـة والمفهـومِ المـردَّدِ معـاً.

ونُبيِّنُه في مادَّة الوجوديَّة اللادائمة؛ لِيُقاسَ سائرُ القضايا عليها، **فنقول:**

[م/ ٢٤] مـن الجائـز أن يكـونَ المحمـولُ ثابتـاً دائمـاً لبعـض أفـرادِ الموضـوع، مسـلوباً دائمـاً عـن الأفـرادِ الأُخَـرِ، كالحيـوان مثـلاً، فإنَّـه ثابـتٌ دائمـاً لبعـض أفـرادِ الجسـم، مسـلوبٌ دائمـاً عـن بعـضٍ آخـر.

ففي هذه المادَّة تكذبُ الجزئيَّةُ اللادائمةُ والمفهومُ المردَّد معاً.

[ل/ ١١٤] أمَّـا كَـذِبُ الجزئيَّـةِ اللَّادائمـةِ؛ أي: قولنـا: "بعـض الجسـم حيـوانٌ لا دائمـاً[2]"؛ فـلأنَّ مفهـومَ الجزئيَّـة اللَّادائمـة: أن يكـونَ بعـضُ أفـرادِ الموضوعِ،

---

(١) (أي) في (د، ل): (فيقال في نقيضها)، والمثبت من (م).

(٢) قال المحشِّي [ياسين العليمي]: الأظهر أن يقول: "بعض الجسم حيوان بالفعل لا دائماً"؛ أي: لأن هذا مثال للوجودية اللادائمة، وجهتها بالفعل. وقد يقال: كثيراً ما يُحذَفُ اللفظُ الدالُّ على الجهة اتكالاً على ظهوره، لدلالة السياق عليه. والشارح يرتكبُ هذا كثيراً. **[عطار]**.

بحيث يثبت لـه المحمـولُ تـارةً، ويُسـلَبُ عنـه أخـرى، ولا شـيءَ مـن أفـراد الموضـوعِ فـي المـادَّة المفروضةِ كذلك؛ إذ ليس شـيءٌ من أفراد الجسـمِ بحيثُ يثبـتُ لـه الحيوانيـة تـارةً وتسـلب عنـه أخـرى؛ فتكـذب الجزئيَّـة اللَّادائمـةُ.

وأمَّـا كـذبُ المفهـومِ المـردَّدِ، فلِكـذب الموجبـةِ والسـالبة الكليَّتَيـن اللتَيـن تركَّـبَ المفهـومُ المـردَّد منهمـا.

أمَّا كذبُ الموجبةِ الكليَّةِ؛ أي: قولنا: "كلُّ جسمٍ حيوانٌ دائماً"؛ فلأنَّ المحمولَ مسلوبٌ دائماً عن بعض أفراد الجسمِ، فكيفَ يكونُ ثابتاً لجميعِها؟!

وأمَّـا كـذبُ السـالبةِ الكليَّـة؛ أي قولنـا: "لا شـيءَ مـن الجسـم بحيـوانٍ دائمـاً"؛ فـلأنَّ المحمـولَ ثابـتٌ دائمـاً لبعـض أفـراد الجسـم، فكيـف يكـونُ مسـلوباً دائمـاً عـن جميعهـا؟! [ل/ ١١٥]

وإذا كذبـت الموجبـةُ والسـالبةُ الكليَّتـان كـذبَ المفهـومُ المـردَّد لا محالـة؛ لأنَّـه مركَّـبٌ منهمـا.

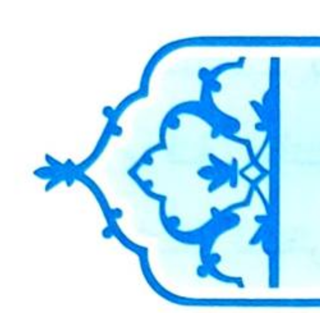
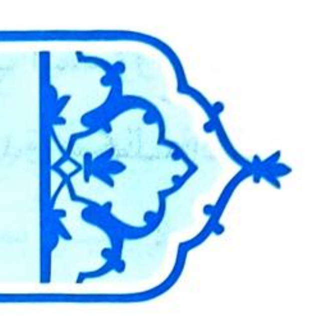
فتبيَّـنَ أنَّ المفهـومَ المـردَّد لا يكفـي فـي نقيـضِ المركَّبـةِ الجزئيَّـة، بـل الحـقُّ فـي نقيضِهـا أن يـردَّد بيـن نقيضَـيِ الجزأين لـكلِّ واحـدٍ واحـدٍ مـن أفرادِ الموضـوعِ، فيقـال في المـادَّة المذكـورة: "كلُّ فردٍ من أفرادِ الجسـمِ إمَّـا حيوانٌ دائمـاً، أو ليـس بحيـوان دائمـاً"، وهـذا نقيـضُ المركَّبـةِ الجزئيَّـة؛ أي: قولنـا: "بعـضُ الجسـم حيـوانٌ لا دائمـاً"؛ لأنَّـه إذا لـم يصـدق: إنَّ بعضَ أفرادِ الجسـمِ

بحيث يثبتُ له المحمولُ تارةً ويُسلَبُ عنه أخرى؛ صَدَقَ: إنَّ كلَّ واحدٍ من أفرادِ الجسم، إمَّا يثبتُ له الحيوانُ دائماً، أو يسلبُ عنه دائماً، تأمَّل.







(فَصْلٌ)
في العكس المستوي

والعكسُ يُطلَقُ:

- **على المعنى المصدريِّ**؛ أي: تبديل طرفَي القضيّة.

- **وعلى القضيَّة الحاصلة** بالتبديل. [د/ ٥١]

كما يقال مثلاً: عكس الموجبةِ الكليَّةِ موجبةٌ جزئيَّةٌ. [ل/ ١١٦]

والمصنِّف أجرى الكلام على الاصطلاح الأوَّل، **فقال:**

(الْعَكْسُ الْمُسْتَوِي: تَبْدِيلُ طَرَفَي الْقَضِيَّةِ مَعَ بَقَاءِ الصِّدْقِ وَالْكَيْفِ).

والمرادُ بالتبديل: جَعلُ الموضوعِ والمقدَّمِ محمولاً وتالياً، وجعلُ المحمولِ والتالي موضوعاً ومقدَّماً؛ كقولنا في عكس "كلُّ إنسانٍ حيوانٌ": "بعضُ الحيوانِ إنسانٌ"، وفي "كلَّما كانتِ النارُ موجودةً كانتِ الحرارةُ موجودةً": "قد يكونُ إذا كانت الحرارةُ موجودةً كانتِ النَّارُ موجودةً".

والمرادُ ببقاءِ الصدقِ: أنَّ الأصلَ لو كانَ صادقاً كانَ العكسُ صادقاً؛ لأنَّ العكسَ لازمُ القضيَّةِ، فلو فُرِضَ صدقُ القضيَّةِ لَزِمَ صدقُ العكس، وإلَّا لزمَ صدقُ الملزوم بدون اللازم.



[ل/١١٧] ولـم يَعتَبِـر بقـاءَ الكـذب؛ لأنَّـه لا يلـزمُ مـن كـذبِ الملـزومِ كـذبُ الـلازمِ، فـإنَّ قولنـا: "كلُّ حيـوانٍ إنسـانٌ" كاذبٌ، مـع صِـدقِ عكسِـه الـذي هـو قولنـا: "بعـض الإنسـان حيـوانٌ".

وأرادَ ببقـاء الكيـف: أنَّ الأصـلَ لـو كانَ موجبـاً كان العكـسُ أيضـاً موجبـاً، وإن كانَ سـالباً فسـالباً.

[عكسُ القضايا المحصورة]:

ولمَّا فرغَ من تعريف العكس شَرَعَ في مسائِله، **فقال**:

(وَالْمُوجِبَـةُ) كلّيّـةً كانـت أو جزئيّـةً (إِنَّمَـا تَنْعَكِـسُ) أي: لا تنعكـسُ إلَّا (جُزْئِيَّـةً)، وإنَّمـا لـم تنعكـس كليَّـةً؛ (لِجَـوَازِ عُمُـوم المَحْمُـولِ أَوِ التَّالِـي) فـي بعـض المـوادِّ، كقولنـا: "كلُّ إنسـانٍ حيـوانٌ"، و"كلَّمـا كانـتِ النـارُ موجـودةً كانـتِ الحـرارةُ موجـودةً"؛ فلـو انعكسـتا كلِّيَّتيـن، لَـزِمَ حمـلُ الأخـصِّ علـى كلِّ أفـرادِ الأعـمِّ فـي الحمليَّـة، واسـتلزامُ الأعـمِّ للأخـصِّ فـي الشـرطيَّة؛ وكلاهمـا محـالان.

[ل/١١٨] أمَّـا حمـل الأخـصِّ علـى كلِّ أفـراد الأعـمِّ فظاهـرٌ، وأمَّـا اسـتلزام الأعـمِّ للأخـصِّ؛ فلأنَّـه لـو اسـتلزم الأخـصَّ؛ لـزم أن يُوجـدَ الأخـصُّ كلَّمـا وُجِـدَ الأعـمُّ، وذلـك بيِّـن البطـلان.

وإذا ثبـتَ عـدمُ انعـكاسِ الموجبـةِ إلى الكليَّـةِ فـي مـادَّةٍ واحـدةٍ؛ ثبـتَ عـدمُ انعكاسِـها إلى الكليَّـة مطلقـاً؛ **لأنَّ معنـى عـدمِ انعـكاسِ القضيَّـةِ**: أن لا




يلزمها العكسُ لزوماً كلّيّاً، وذلك يتحقَّق بالتخلُّف في صورةٍ واحدةٍ، بخلافِ **انعكاسِ القضيَّة، فإنَّ معناه**: أن يلزمَها العكسُ لزوماً كلّيّاً، وذلك لا يتبيَّن بمجرَّدِ صدق العكسِ مع القضيَّة في مادةٍ واحدةٍ، بل يحتاج إلى برهانٍ مُنطَبِقٍ على جميعِ الموادِّ، فافهم. [د/ ٥٢]

(وَالسَّالِبَةُ الْكُلِّيَّةُ تَنْعَكِسُ) سالبةً (كُلِّيَّةً، وَإِلَّا) أي: وإن لم تنعكِس كليَّةً؛ (لَزِمَ سَلْبُ الشَّيءِ عَنْ نَفْسِهِ).

بيانه: أنَّه إذا صَدَقَ: "لا شيءَ منَ الإنسانِ بحَجَرٍ"؛ وَجَبَ أن يصدُقَ: [ل/ ١١٩] "لا شيءَ من الحجرِ بإنسانٍ"، وإلَّا فيصدقُ نقيضُه، وهو: "بعضُ الحجرِ [م/ ٢٥] إنسانٌ"، فنضمُّه إلى الأصل هكذا: "بعضُ الحجر إنسانٌ، ولا شيءَ من الإنسانِ بحجرٍ"؛ لينتج من الشكل الأوَّل: "بعضُ الحجرِ ليس بحجرٍ"، وهو محالٌ، والمحال ناشئٌ من نقيض العكسِ، فالعكسُ حقٌّ.

(وَ) أمَّا السالبةُ (الجُزْئِيَّةُ) فهيَ (لَا تَنْعَكِسُ أَصْلاً) لا إلى الكليَّةِ، ولا إلى الجزئيَّةِ؛ (لِجَوَازِ عُمُومِ المَوْضِوعِ أَوِ المُقَدَّمِ) في بعض الموادِّ، كما في: "ليسَ بعضُ الحيوان بإنسانٍ"، فإنَّ الموضوعَ فيها أعمُّ، فلوِ انْعَكَسَت لَزِمَ انتفاءُ العامِّ عن الخاصِّ، وهو مُحالٌ؛ لأنَّه صَدَقَ الخاصُّ بدون العامِّ.

هذا بحسب الكمِّ.

[عكس القضايا الموجَّهة]:

(وَأَمَّا بِحَسَبِ الجِهَةِ:

❁ فَمِنَ المُوجِبَاتِ:

[ل/ ١٢٠] (تَنْعَكِسُ الدَّائِمَتَانِ)، أي: الضروريَّةُ، والدائمة. (وَالْعَامَّتَانِ) أي: المشروطةُ والعرفيَّةُ؛ (حِينِيَّةً مُطْلَقَةً)؛ لأَنَّه إذا صَدَقَ: "كلُّ ج ب" بإحدى الجهاتِ الأربعِ؛ أي: بالضرورة، أو دائماً، أو ما دام ج؛ وجب أن يصدق: "بعضُ ب ج، حينَ هوَ ب"؛ وإلَّا لصدق: "لا[1] شيءَ من ب ج، ما دام ب"، وتضمُّها إلى الأصلِ هكذا: "كلُّ ج ب بإحدى الجهاتِ المذكورة، ولا شيءَ من ب ج ما دام ب"، لينتج: "لا شيء من ج ج بالضرورة، أو دائماً، أو ما دام ج"، وهو محالٌ ناشئٌ من نقيضِ العكس، فالعكس حقٌّ.

(وَ) تنعكس المشروطةُ والعرفيَّة (الخَاصَّتَانِ: حِينِيَّةً لَا دَائِمَةً[2])؛ لأَنَّه إذا صدقَ: "بالضرورةِ -أو دائماً- كلُّ ج ب ما دام ج لا دائماً"؛ صَدَقَ: "بعضُ ب ج حين هوَ ب لا دائماً".

أمَّا الحينيَّة المطلقةُ، وهي: "بعضُ ب ج حين هوَ ب"؛ فلكونها لازمةً للمشروطةِ والعرفيَّةِ العامَّتَين، ولازمُ العامَّتَين لازمُ الخاصَّتَين.

[ل/ ١٢١] وأمَّا اللَّادوامُ وهو: "بعضُ ب ليسَ ج بالإطلاق"؛ فلأنَّه لو كذب؛ لصدق:

---

(١) (لصدق لا) في (د، ل): (فلا)، والمثبت من (م).

(٢) وهي الحينية المطلقة مع قيد اللادوام. [عطار].




"كلُّ ب ج دائماً"، وتضمُّها صغرى إلى الجزء الأوَّل من الأصل، وهو قولنا: "بالضرورة -أو دائماً- كلُّ ب ج ما دام ج"؛ ينتج: "كلُّ ب ب دائماً".

ثـمَّ تضمُّهـا[1] صغـرى إلى الجـزء الثانـي مـن الأصـل، وهـو قولنـا: "لا شـيءَ مـن ج ب بالإطـلاق العـامِّ"؛ ينتـج: "لا شـيءَ مـن ب ب بالإطـلاق"؛ فيلـزم اجتمـاع النقيضَيـن. [د/٥٣]

(وَ) تنعكـسُ (الوَقْتِيَّتَـانِ) أي: الوقتيَّـةُ، والمنتشـرةُ، (وَالوُجُودِيَّتَـانِ) أي: اللَّادائمـةُ، واللَّاضروريَّـةُ، (وَالمُطْلَقَـةُ العَامَّـةُ: مُطْلَقَـةً عَامَّـةً)؛ لأنَّـه إذا صَـدَقَ: "كل ج ب بإحـدى الجهـاتِ الخمـسِ المذكـورةِ"؛ فـ"بعـض ب ج بالإطـلاق"، وإلَّا فـ"لا شـيءَ مـن ب ج دائمـاً"، وهـو مـع الأصـل ينتـجُ: "لا شـيء مـن ج ج دائمـاً"، وإنّـه محـالٌ.

[ما لا ينعكسُ من الموجَّهاتِ الموجِبة]:

(وَلَا عَكْـسَ لِلْمُمْكِنَتَيْـنِ) العامَّـةِ والخاصَّـةِ **على مذهـبِ الشـيخِ**[2]، فإنَّـه [ل/١٢٢]

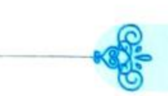
---

(١) قولـه: "ثـمّ تضمّهـا"؛ أي: صغـرى القيـاس الأول، وهـي "كل ج ب"، فيكـون نظـم القيـاس هكـذا: "كل ب ج، ولا شـيء مـن ج ب" فالنتيجـة: "لا شـيء مـن ب ب". وقـد علمـتَ فائدة هـذا الضـم الثانـي، وربّمـا يتوهّـم أنَّ ضميـر "ثـم تضمهـا" يعـود لأقرب مذكـورٍ وهـو قوله: "ينتـج كل ب ب"، وهـو فاسـدٌ؛ لأنـه فـي هذا الضـم لا تتحصَّـل صورة قيـاسٍ أصـلاً، إلا إذا وقـع نـوع تغييـر فـي المـادة، فتعيّن عـودُ الضميـر للصغـرى المحـدَّثِ عنهـا. **[عطار]**.

(٢) مبنـيٌّ عـلى أنّ مذهبَـه أنّ صـدقَ الموضـوع عـلى أفـراده بالفعـل فـي نفـس الأمـر؛ مـع أن شـارح "المطالـع" وغيـره عـلى أنّ ذلـك بمجـرد الفَـرضِ، وعليـه فتنعكـس الموجبتـان على=







يشترطُ في وصفِ الموضوعِ أن يكونَ ثابتاً للموضوعِ بالفعلِ، فعلى هذا: يكونُ مفهومُ "كلُّ ج ب بالإمكان": "إنَّ كلَّ ما هو ج بالفعل ب بالإمكان"، ومن الجائز أن يكون ب بالإمكان، ولا يخرج منَ القوَّة إلى الفعل أصلاً، فلا يصدُقُ في عكسِه: "بعضُ ما هو ب بالفعلِ ج بالإمكانِ"[(١)].

وأمّا على مذهبِ الفارابي[(٢)] فجازَ انعكاسُهُما كنفسِهِما؛ لأنَّه لم يشترِط في وصفِ الموضوعِ ثبوتَهُ للموضوعِ بالفعلِ، بل اكتفى بالإمكانِ؛ فيكون مفهوم "كلُّ ج ب": "إنَّ كلَّ ما هو ج بالإمكان ب بالإمكان"، وتنعكس إلى: "بعضُ ما هو ب بالإمكان ج بالإمكان"[(٣)].

=المذهبين، كذا قيل. وفي عبد الحكيم: أن اعتبار الفعل بحسب الفرض إنما هو تحقيق الرازي في "شرح المطالع" لم يسبقه إليه أحدٌ. **[عطار]**.

(١) توضيحه بالمثال: أنّا إذا فرضنا صدقَ قولنا: "كل حمار مركوبُ زيد بالإمكان"، يكون مفهوم هذه القضية أن "كل ما هو متصف بالحمارية بالفعل مركوب زيد بالإمكان"، ومن الجائز أن يكون المركوبُ بالإمكان لا يخرج من القوة إلى الفعل أصلاً؛ فحينئذ لا يصدق في عكسه "بعضُ ما هو مركوب زيدٍ بالفعل حمارٌ بالإمكان"، فلهذا ذهب الشيخ إلى عدم انعكاس الممكنتين. **[عطار]**.

(٢) هو محمد بن محمد بن أوزلغ، أبو نصر الفارابي، نسبة إلى (فاراب) في أرض خراسان، أقام ببغداد مدة ثم انتقل إلى الشام وأقام بها إلى حين وفاته، أخذ صناعة المنطق عن يوحنا ابن حيلان المتوفي بمدينة السلام في أيام المقتدر، كان يحسن اليونانية وأكثر اللغات الشرقية المعروفة في عصره، ويقال: إن الآلة المعروفة بـ«القانون» من وَضْعِهِ، وعرف بـ«المعلم الثاني»؛ لشرحه مؤلفات أرسطو «المعلم الأول»، له نحو مئة كتاب، منها: «إحصاء العلوم والتعريف بأغراضها»، و«آراء أهل المدينة الفاضلة»، (ت: ٣٣٩هـ). ينظر: «عيون الأنباء» (ص: ٦٠٣)، و«الأعلام» (٧/ ٢٠).

(٣) يعني: يكون مفهوم قولنا مثلًا: "كل حمار مركوب زيد بالإمكان" -والفَرضُ أنّ زيداً=

❁ (وَمِنَ السَّوَالِبِ):

(تَنْعَكِسُ الدَّائِمَتَانِ دَائِمَةً)؛ لأَنَّه إذا صدقَ: "بالضرورةِ -أو دائماً- لا شيءَ من ج ب"، فدائماً لا شيءَ من ب ج، وإلَّا فبعضُ ب ج بالإطلاقِ، وهو مع الأصل ينتج: "بعض ب ليس ب"، وإنه مُحالٌ[1]. [ل/ ١٢٣]

(وَ) تنعكس المشروطةُ والعُرفيَّة (العَامَّتَانِ عُرفِيَّةً عَامَّةً)؛ لأَنَّه إذا صدق: "بالضرورة -أو دائماً- لا شيءَ من ج ب ما دام ج"؛ صدق: "لا شيء من ب ج ما دام ب"؛ وإلَّا فـ"بعض ب ج حين هو ب"، وهو مع الأصل ينتج: "بعض ب ليس ب"، وإنه محالٌ[2].

=لم يركب عُمُرَه إلا الفرس، ولم يركب حماراً قطُّ- أنَّ: "كلّ ما هو متصف بالحماريّة بالإمكان فهو مركوب زيد بالإمكان"، وتنعكس القضية المذكورة إلى قولنا: "بعض ما هو مركوب زيد بالإمكان حمارٌ بالإمكان"، وهو المطلوب. **[عطار]**.

(١) مثاله: إذا صدق: "بالضرورة -أو دائماً- لا شيء من الإنسان بحجرٍ"؛ وجب أن يصدق: "دائماً لا شيء من الحجر بإنسان"، وإلا -أي: وإن لم يصدق هذا العكس- لصدق نقيضُه، والعكس دائمة سالبة كلية، فيكون نقيضها مطلقة عامة موجبة جزئية، وهي قولنا: "بعض الحجر إنسان بالإطلاق"، ولا شيء من الإنسان بحجر بالضرورة، أو دائماً؛ ينتج من الشكل الأول: "بعض الحجر ليس بحجر بالضرورة -في الضرورية-، أو دائماً -في الدائمة-" وهو محالٌ؛ لأنه سلب الشيء عن نفسه، وهذا المحال ليس لازماً من تركيب القياس وصورته، بل من مادته، وكبراه مفروضة الصدق، فيكون العكس حقّاً. **[عطار]**.

(٢) لما يلزم من سلب الشيء عن نفسه. **[دسوقي]**.

(وَ) تنعكس المشروطةُ والعرفيَّةُ (الخَاصَّتَانِ عُرفِيَّةً عَامَّةً لَادَائِمَةً فِي الْبَعْضِ)، والعرفيَّةُ اللَّادائمةُ في البعضِ[1] قضيّةٌ مركَّبةٌ من عرفيَّةٍ عامَّةٍ كلّيَّةٍ، ومطلقةٍ عامَّةٍ جزئيّةٍ، أمَّا العرفيَّة العامَّة فهي الجزءُ الأوَّل، وأمَّا المطلقةُ العامَّة الجزئيَّة فهي مفهوم اللَّادوامِ في البعض.

[ل/ ١٢٤] **وإذا عرفتَ ذلك، فنقول**: الخاصَّتان تنعكسان إلى العرفيَّة العامَّة المقيَّدةِ باللَّادوامِ في البعض؛ لأنَّه إذا صدقَ: "بالضرورة -أو دائماً- لا شيءَ من ج ب ما دام ج لا دائماً"؛ صَدَقَ: "لا شيءَ من ب ج ما دام ب لا دائماً في البعض".

[د/ ٥٤] أمَّا صدقُ العرفيَّة العامَّة، وهي: "لا شيء من ب ج ما دام ب"؛ فلكونِها لازمةً للعامَّتَين، ولازمُ العامِّ لازمُ الخاصِّ.

وأمَّا صدقُ اللَّادوامِ في البعض، فلأنَّه لو لم يصدُق: "بعض ب ج بالفعل"؛ لصَدَقَ: "لا شيءَ من ب ج دائماً"، وينعكس إلى: "لا شيءَ من ج ب دائماً"، وقد كان كلُّ ج ب بالفعل بحكمِ لادوامِ الأصلِ.

وإنَّما لم تنعكسَا إلى العرفيَّة العامَّة المقيَّدَةِ باللَّادوام في الكلِّ؛ لأنَّ اللَّادوامَ في السالبتَين الكليَّتين إشارةٌ إلى مطلقةٍ عامَّةٍ موجبةٍ كلّيَّةٍ، والموجبةُ الكليَّة تنعكسُ جزئيّةً، تأمَّل.

---

(١) قوله: "عرفية لا دائمة في البعض" هي ما حكم فيها بدوام النسبة ما دام وصف الموضوع، وقُيِّدَ بعدم الدوام الذاتي في البعض. [دسوقي].




(وَالْبَيَانُ فِي الْكُلِّ) أي: بيانُ انعكاسِ جميع القضايا المذكورةِ من [م/٢٦] الموجبة والسالبةِ: (أَنَّ نَقِيضَ الْعَكْسِ مَعَ الْأَصْلِ يُنْتِجُ الْمُحَالَ).

وهذا البيانُ يسمَّى بالخلفِ[١]، وهو: إثباتُ المطلوبِ بإبطال [ل/١٢٥] نقيضِه، على ما سيجيءُ في القياس.

وحاصلُه: أنَّه لو لم يصدُقِ العكسُ لَصَدَقَ نقيضُه، وهو مع الأصلِ يُنتِجُ المُحالَ -كما ذكرنا غيرَ مرَّةٍ- والمُحالُ ناشئٌ من نقيض العكسِ، فيلزم صِدقُ العكس.

[ما لا ينعكسُ منَ الموجِّهاتِ السالِبَة]:

(وَلَا عَكْسَ لِلْبَوَاقِي) من القضايا السوالب، وهي: الوقتيَّتان، والوجوديَّتان، والممكِنَتان، والمطلقةُ العامَّةُ.

وإنَّما لم تنعكس هذه القضايا (بِالنَّقْضِ) أي: بسببِ النقضِ الواردِ على الانعكاس، وذلك أنَّ الوقتيَّةَ أخصُّ تلكَ القضايا المذكورة، وهي لا تنعكسُ، فلا تنعكسُ القضايا المذكورةُ؛ لأنَّه إذا لم ينعكسِ الأخصُّ لم ينعكسِ الأعمُّ.

أمَّا أنَّ الوقتيَّة أخصُّ القضايا المذكورة فيظهر بأدنى تأمُّلٍ، وأمَّا أنَّها لا تنعكسُ؛ فلصِدْقِ قولنا: "لا شيءَ من القمر بمنخسفٍ وقتَ التربيعِ لا دائماً"، مع كذِبِ: "بعض المنخسفِ ليس بقمرٍ بالإمكان العامِّ"، الذي هو أعمُّ الجهاتِ. [ل/١٢٦]

---

(١) **بضم الخاء** بمعنى الباطل، لأنه ينتج باطلًا، **وبفتحها** بمعنى وراء، لأنّ ما ينتجه يُنبَذ إلى خلف؛ أي وراء. **[عطار]**.







وأمَّا أنَّه إذا لم ينعكسِ الأخصُّ لم ينعكسِ الأعمُّ؛ فلأنَّه لو انعكسَ الأعمُّ لانعكسَ الأخصُّ؛ لأنَّ العكسَ لازمُ القضيَّة، ولازمُ الأعمِّ لازمُ الأخصِّ.

واعلم[1] **أنَّ القضايا الموجَّهةَ الموجِبةَ** - **كُلِّيَّةً** كانت أو **جُزئيَّةً** - تنعكسُ موجبةً جزئيَّةً، إلَّا الممكنتين، فإنَّهما لا تنعكسان **على مذهب الشيخ**.

وأمَّا السوالبُ؛ فإن كانت كلِّيَّةً؛ فَسِتٌّ منها تنعكس، وهي: الدائمتان، والعامَّتان، والخاصَّتان. وسبعٌ منها لا تنعكسُ، وهي: الوقتيَّتان، والوجوديَّتان والممكنتان، والمطلقةُ العامَّة.

[ب/ ١٢٧] **وإن كانت جزئيَّةً** فلا تنعكسُ منها إلَّا المشروطةُ والعرفيَّةُ الخاصَّتان فقط، فإنَّهما تنعكسان عرفيَّةً خاصَّةً، والبيانُ في انعكاس هاتين القضيَّتين [د/ ٥٥] هو **الافتراضُ**، وذلك طريقٌ آخرُ في إثبات العكوسِ.

ومحصّله: فَرضُ ذاتِ الموضوعِ شيئاً معيَّناً، وحَملُ وصفَيِ الموضوعِ والمحمولِ عليه؛ ليحصلَ مفهومُ العكس.

وسنذكرُ لهذا البحث زيادةَ تحقيقٍ في عكسِ النقيضِ.

فإن قلتَ: قد ذكرَ المصنِّفُ في أوَّل الفصل، أنَّ السالبةَ الجزئيَّة لا تنعكسُ، وأنت صرَّحتَ بانعكاس الخاصَّتَين من السالبة الجزئيَّة.

---

(١) إجمال للكلام السابق ليتمكّن في ذهن الطالب زيادة تمكن. **[عطار]**.

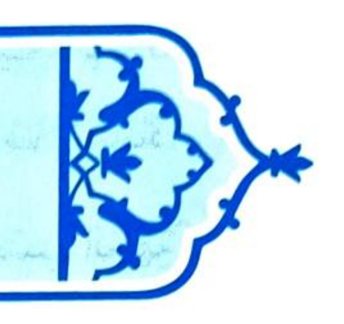


قلتُ: أرادَ المصنِّفُ بعدم انعكاسِ السالبةِ الجزئيَّة: أنَّها لا تنعكسُ بحسب الكمِّ، ونحن نثبتُ انعكاسَها بحسب الجهة، فلا تَضادَّ.

ويدلُّ على صحَّة هذا التوجيه قولُ المصنِّف: "وأمَّا بحسَبِ الجهةِ". [ل/١٢٨]

ويمكن أن يقالَ: معنى قوله: "والسالبةُ الجزئيَّةُ لا تنعكس" ألَّا يلزمها العكس لزوماً كلِّيّاً، وذلك يتحقَّق بعدم انعكاسِها في صورةٍ واحدةٍ فقط، ولا يقتضي عدمَ انعكاسها مطلقاً.





(فَصْلٌ)

[في عكس النَّقيضِ]



١. [عكسُ النقيضِ الموافِق]:

(عَكْسُ النَّقِيضِ: تَبْدِيلُ نَقِيضَيِ الطَّرَفَيْنِ) بأن يُجعَلَ نقيضُ الجزءِ الأوَّل ثانياً، ونقيضُ الجزء الثاني أوَّلاً، (مَعَ بَقَاءِ الصِّدْقِ وَالْكَيْفِ).

فقولنا: "كل ج ب" ينعكس بعكس النقيض إلى: "كلُّ ما ليس ب ليس ج"، **وهذا على رأي المتقدِّمين.**

٢. [عكسُ النقيضِ المخالِفِ]:

(أَوْ: جَعْلُ) بالرفع؛ عطفٌ على قوله: "تبديلُ"؛ أي: عكسُ النقيضِ إمَّا تبديلُ نقيضَي الطرفَين مع بقاءِ الصدقِ والكيفِ، على ما اختاره المتقدِّمون، أو جَعْلُ (نَقِيضِ) الجزءِ (الثَّانِي أَوَّلاً)، وعينِ الأوَّلِ ثانياً، (مَعَ مُخَالَفَةِ الْكَيْفِ) وبقاءِ الصدقِ، **على رأي المتأخِّرين.**

[ل/ ١٢٩] فقولنا: "كلُّ ج ب" ينعكس عندهم إلى: "لا شيءَ ممَّا ليس ب ج".

وقد عرفتَ معنى بقاءِ الصدقِ والكيفِ في العكس المستوي فلا نعيدُه.

وأمَّا معنى مخالفة الكيفِ، فهو أنَّ الأصلَ إن كان موجباً كان العكس سالباً،

وإن كانَ سالباً فموجِباً، وعليك بتصفُّح المثالِ لتطَّلعَ على حقيقة المقال.

(وَحُكْمُ الْمُوجِبَاتِ هَهُنَا) أي: في عكس النقيضِ، (حُكْمُ السَّوَالِبِ فِي الْعَكْسِ الْمُسْتَوِي، وَبِالْعَكْسِ)، حتَّى إنَّ **الموجبةَ** الكلّيَّةَ ههنا تنعكسُ موجبةً كلِّيَّةً، والجزئيَّةَ[١] **لا تنعكسُ** مُطلقاً، **والسالبةُ** -كلِّيَّةً كانت أو جزئيَّةً- تنعكس جزئيَّةً.

واعلم أنَّ هذا الحكمَ والذي سيجيءُ بعده إنَّما هو في عكس [د/ ٥٦] النقيض على رأي المتقدِّمين لا المتأخِّرين.

وإنَّما لم يَذكُر عكسَ النقيضِ المعتبر عند المتأخِّرين، **إمَّا** لأنَّ عكسَ النقيضِ بالمعنى الذي ذَكَرَه المتأخِّرون غيرُ مستعمَلٍ في العلوم، **على ما** [ل/ ١٣٠] **صرَّح به السيِّد العلَّامة**[٢] **في حواشِيه**[٣]، **وإمَّا** لأنَّ حكمَ القضايا في عكس النقيضِ المعتبرِ عند المتأخِّرين ليس كحكمها في المستوي، فلو شرعَ

---

(١) عطفٌ على "الكلية"؛ يعني أن الموجبة الجزئية لا تنعكس؛ لصدقِ قولنا: "بعض الحيوان لا إنسان"، وكذبِ: "بعض الإنسان لا حيوان". **[عطار]**.

(٢) هو علي بن محمد بن علي، زين الدين، أبو الحسن، السيد الشريف الحسيني الجُرْجَاني الحنفي، كان إماماً في جميع العلوم العقليَّة وغيرها، متفرِّداً بها، مصنِّفاً في جميع أنواعها، متبحِّراً في دقيقها وجليلها، مصنفاته تزيد على خمسين مؤلَّفاً، منها: «التعريفات»، و«شرح المواقف»، و«حاشية على تحرير القواعد المنطقية في شرح الشمسية»، (ت: ٨١٦هـ). ينظر: «الضوء اللامع» (٥/ ٣٢٨)، و«البدر الطالع» (١/ ٤٨٨).

(٣) حيث قال: "قال قدماء المنطقيين: عكس النقيض المستعمل في العلوم هو عكس النقيض بهذا المعنى، وأما المعنى الذي ذكره المتأخّرون فغير مستعملٍ فيها". **[عطار]**.





فيه لاحتاجَ إلى تطويل الكلام؛ إذ لا يمكنُه الإحالةُ على العكس المستوي؛ فلهذا تَرَكَه اهتماماً بشأن الاختصار، واحترازاً عن التطويل والإكثار.

[م/ ٢٧] (وَالْبَيَانُ) في انعكاس القضايا بعكس النقيض، هو (الْبَيَانُ[1]) المذكورُ في انعكاسِها بالعكس المستوي من غير فرقٍ.

(وَ) كذا (النَّقْضُ) الواردُ على انعكاس القضايا ههنا، هو (النَّقْضُ[2]) الواردُ على انعكاسها ثَمَّةَ، فكلُّ قضيَّةٍ تنعكسُ في العكس المستوي بدليلٍ، تنعكس هذه القضيَّةُ في عكس النقيضِ بعَينِ ذلك الدليلِ، وكلُّ قضيَّةٍ لم تنعكس ثَمَّةَ بسبب نقضٍ، لم تنعكس هنا أيضاً بسبب ذلكَ النقضِ.

[ل/ ١٣١] وعليكَ الاعتبارُ والامتحانُ فيما أعطيناكَ من القانون الكُلِّيِّ، لكن لا تَغفُل عمَّا ذكرنا من أنَّ حكمَ الموجبات ههنا حكمُ السوالبِ في العكس المستوي، وبالعكس.

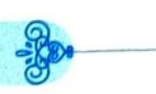
(وَبُيِّنَ انْعِكَاسُ الخَاصَّتَيْنِ مِنَ المُوجِبَةِ الجُزْئِيَّةِ هُنَا، وَ) من (السَّالِبَةِ الجُزْئِيَّةِ ثَمَّةَ) أي: في العكس المستوي، (إِلَى العُرْفِيَّةِ الخَاصَّةِ) ببيانٍ آخَرَ غيرِ البيانِ المذكور في العكس المستوي.

---

(١) أي: المتقدّم في قول المصنف: "والبيان في الكل: أن نقيض العكس مع الأصل ينتج المحال"، وهذا البيان المسمّى بدليل الخلف يأتي هنا أيضاً. [دسوقي].

(٢) قول المصنف: (والنقض النقض): في (ل، م): (النقيض)، وهي النسخة التي كتب عليها الدسوقي، والنسخة التي كتب عليها العطّار بلفظ "النقض"، وهي الصواب.







وحاصل المعنى: أنَّه قد بُيِّنَ انعكاسُ الخاصَّتَين من الموجبة الجزئيَّة هنا؛ أي: في عكس النقيضِ، وانعكاسُ الخاصَّتَين من السالبةِ الجزئيَّة ثمَّةَ، أي: في العكسِ المستوي؛ إلى العرفيَّةِ الخاصَّة، لكنَّ البيانَ في انعكاسهما غيرُ البيانِ الذي ذكرَه المصنِّف في العكسِ المستوي -وهو الخُلفُ-، بلِ البيانُ هو الافتراضُ الذي ذكرتُ ثمَّةَ منه قبلَ [ل/ ١٣٢] الشروعِ في عكس النقيضِ [شيئاً](١).

ولنبيِّن ذلكَ في العكس المستوي أوَّلاً، ثمَّ في عكس النقيضِ ثانياً، فنقول:

إذا صَدَقَ: "بالضرورة -أو دائماً- ليسَ بعضُ ج ب ما دام ج لا دائماً"؛ صَدَقَ: "دائماً ليس بعضُ ب ج ما دام ب لا دائماً"؛ لأنَّا نفرضُ الموضوعَ -وهو: بعضُ ج- د(٢)؛ فـ"د ج" وهو ظاهرٌ، و"د ب" بحكم لا دوامِ الأصلِ؛ لأنَّ مفهومَ اللَّادوام: أنَّ بعضَ "ج ب" بالفعلِ، وقد فرضنا [د/ ٥٧] ذلك البعضَ د، فـ"د ب" بحكمِ اللَّادوامِ، وليس "د ج" ما دام ب، وإلَّا لكان(٣) ج حينَ هوَ ب، فيكونُ ب حينَ هو ج، وقد كان ليسَ ب مادام ج، هذا خُلفٌ.

---

(١) زيادة من المطبوع، وليست في النسخ المخطوطة.

(٢) قوله: (د)، مفعول "نفرض".

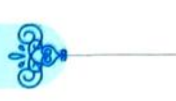
(٣) أي: د.



[ل/١٣٣] وإذا صدق الباءُ والجيمُ على د وتنافيا فيه؛ أي: متى كان ج لم يكن ب، ومتى كان ب لم يكن ج؛ صَدَقَ: "ليس بعضُ ب ج ما دام ب"، وهو الجزء الأوَّل من العكس.

ولمَّا صدق على د أنَّه ج بالفعل؛ صَدَقَ: "بعضُ ب ج بالفعلِ"، وهو مفهومُ اللَّادوام، فيصدقُ العكس بجُزأيه(١).

(١) **بيانه**: أنه إذا صدق قولنا: "بالضرورة ليس بعضُ الكاتب بساكن الأصابع ما دام كاتباً لا دائماً"؛ يصدق عليه العكس المستوي وهو قولنا: "دائماً ليس بعضُ ساكن الأصابع بكاتبٍ ما دام ساكن الأصابع لا دائماً". وجه الصدق: أنَّا نفرض ذاتَ الموضوع شيئاً معيَّناً، وهو زيدٌ مثلاً، ونجعلُ وصفَ الموضوع محمولاً عليه، فنقول: "زيدٌ كاتبٌ بالفعل" لأن وصف الموضوع يصدق على أفراده بالفعل، ثمَّ نجعل وصفَ المحمول محمولاً على الذات، فنقول: "زيدٌ ساكن الأصابع بدلالة لادوام الأصل"؛ لأنَّ مفهوم اللادوام: أنَّ بعض الكاتب ساكنُ الأصابع بالفعل، وقد فرضنا ذلك البعضَ زيداً؛ فزيدٌ ساكن الأصابع بحكم اللادوام. ثمَّ نقول: "زيدٌ ليس بكاتبٍ ما دام ساكن الأصابع"؛ لأنَّه لمَّا صدق على زيدٍ أنَّه ساكن الأصابع بحكم اللادوام، يكون الكاتب مسلوباً عنه؛ فيصدق قولنا: "زيدٌ ليس بكاتبٍ ما دام ساكن الأصابع"، وإلَّا -أي: وإن لم يصدق هذا القول- لصدق نقيضُه، وهو قولنا: "زيدٌ كاتبٌ حين هو ساكن الأصابع، وزيد ساكن الأصابع حين هو كاتبٌ"، وقد كان زيدٌ ليس بساكن الأصابع ما دام كاتباً؛ هذا خُلفٌ. وإذا صدق: "ساكن الأصابع" بحكم اللادوام، و"الكاتب" بحكم وصف الموضوع على زيدٍ، وتنافَيا فيه؛ فإنَّ مَن كان كاتباً لم يكن ساكن الأصابع، ومَن كان ساكنَ الأصابع لم يكن كاتباً؛ فيلزم التنافي بين وصفي الكاتب وساكن الأصابع؛ فحينئذٍ يصدق قولنا: "ليس بعض ساكن الأصابع بكاتبٍ ما دام ساكن الأصابع"، وهو الجزء الأوَّل من العكس. ولمَّا صدق على زيدٍ أنَّه كاتبٌ بالفعل بحكم وصف الموضوع، صدق: "بعضُ ساكن الأصابع كاتبٌ بالفعل بحكم اللادوام"؛ فيصدق العكسُ بجزأيه معاً. [عطار].





هذا في انعكاس الخاصَّتَين من السالبة الجزئيَّة بالعكس المستوي.

وأمَّا انعكاسهما من الموجبة الجزئيَّة بعكس النقيض، فبيانُه بالطريق المذكورِ أن يقال:

إذا صدقَ: "بالضرورة -أو دائماً- بعضُ ج ب[1] ما دام ج لا دائماً"؛ فـ"بعض ما ليس ب ليس ج ما دام ليس ب لا دائماً"؛ لأنَّا نفرضُ الموضوعَ د؛ فـ"د" ليس ب بالفعل بحكم لادوامِ الأصل؛ لأنَّ مفهومَ اللادوام أنَّ بعضَ ج ليسَ هو ب بالفعل، وقد فرضنا ذلك البعض د، فَـ"د" ليس ب بحكم اللَّادوامِ، و"د" ليس ج ما دامَ ليس ب، وإلَّا لكانَ ج [ل/ ١٣٤] حينَ هو ليس ب، فيكون ليس ب مادام ج، وقد كان ب ما دام ج، هذا خُلْفٌ، ودج بالفعلِ، وهو ظاهر.

وإذا صدق على د أنَّه ليس ب، وأنَّه ليس ج ما دام ليس ب؛ صدق: "بعضُ ما ليس ب ليس ج ما دام ليس ب"، وهذا هو الجزء الأوَّل من العكس، ولمَّا صدق على د أنَّه ج بالفعل؛ فبعض ما ليس ب ج بالفعل، وهو مفهوم اللادوام، فيصدق العكس بجزأيه.

---

(١) "بالضرورة": أي إن أردتَ المشروطة الخاصة. "أو دائماً" أي إن أردتَ العرفية الخاصة. وقوله: "بعض ج ب" ظهر بما قرَّرناه أن "ج" في جميع الدليل عبارة عن "كاتب" مثلاً، وأما "ب" عبارة عن "متحرك". [دسوقي].









(فَصْلٌ) في القياس

ولمَّا فرغَ من مبادئ التصديقاتِ شَرَعَ في مقاصدها، وهي باب القياسُ[1]، **فقال:**

(القِيَاسُ: قَوْلٌ مُؤَلَّفٌ مِنْ قَضَايَا يَلْزَمُهُ لِذَاتِهِ قَوْلٌ آخَرُ).

[ل/ ١٣٥] فالقول -وهو المفهومُ المركَّب العقليُّ أو الملفوظُ- جنسٌ يشمل القياسَ وغيرَه منَ القضيَّة البسيطةِ والمركَّبة، والاستقراء، والتمثيل، وقياسِ المساواة.

وقولُه: "مؤلَّفٌ من قضايا" **يُخرِجُ** القضيَّةَ البسيطةَ المستلزِمَةَ لعكسِها أو عكسِ نقيضها، فإنَّها ليست مؤلَّفةً.

[د/ ٥٨] **وقولُه:** "يلزمُه" **يُخرِجُ** الاستقراءَ الغيرَ التَّامِّ، والتمثيلَ، فإنَّهما وإن كانا مؤلَّفين من القضايا، لكن لا يلزمُهما قولٌ آخر؛ لكونِهما ظنِّين كما سيجيء.

وقوله: "لذاته" **يُخرِجُ** قياسَ المساواةِ، وهو ما يتركَّب من قضيَّتين، متعلَّقُ محمولِ أولاهما يكون موضوعَ الأخرى، كقولنا: **"أ مساوٍ لـ«ب»"**،

---

(١) أنَّث الضمير لعوده على المقاصد، وجَعلُ القياسِ مقاصد باعتبار تنوُّعِه إلى اقترانيّ واستثنائيّ، وكل منهما تحته أنواع، فكان كل واحد في نفسه مقصداً مبالغةً. [عطار].

و"ب مساوٍ لـ«ج»"، فإنَّه يستلزم أن يكونَ أ مساوياً لـ"ج"، لكن لا لذاته، بل بواسطةِ مقدِّمةٍ أجنبيَّةٍ، هي أنَّ "كلّ مساوٍ للمساوي مساوٍ"؛ ولهذا لم يتحقَّق ذلك الاستلزامُ، إلَّا حيثُ تصدُقُ هذه المقدِّمة، وحيث لا فلا، كما في قولنا: "أ نصف ب"، و"ب نصف ج"، لم يلزم منه أن يكونَ "أ نصفَ ج"؛ لأنَّ نصفَ الصنفِ لا يكونُ نصفاً. [ل/ ١٣٦] [م/ ٢٨]

بقي أنَّه يَدخُل في التعريف القضيَّةُ المركَّبةُ المستلزمة لعكسها، أو عكس نقيضها، فإنَّ المرادَ بالقضايا ما فوق قضيَّةٍ واحدةٍ، وكذا كلُّ جمعٍ يُستعمل في هذا الفنِّ. **اللهمَّ إلَّا أن يقالَ**: المراد بالقضايا هي القضايا المستقلَّة التي عُبِّرَ فيها عن الحكم الإيجابيِّ والسلبيِّ بعبارةٍ مستقلَّةٍ، والقضية المركَّبة ليست كذلك، إذ لم يُعبَّر فيها عن الحكم الإيجابيِّ والسلبيِّ بعبارةٍ مستقلَّةٍ، بل عُبِّرَ باللادوام واللاضرورة، فعلى هذا يكون التعريف مانعاً.

ثمَّ **المراد بـ"القول الآخر"** هو النتيجة، ومعنى **آخريَّتِها**: ألَّا تكونَ إحدى مقدمتَي القياس الاقترانيِّ والاستثنائيِّ، لا أن لا تكونَ جزءاً من إحدى المقدِّمتين. [ل/ ١٣٧]

وإنَّما اشتُرِطَ الآخريَّة؛ إذ لولاها لكان إمَّا هذياناً أو مصادرةً[1] على المطلوب، مشتملاً على الدَّور المهروب منه.

---

(١) "هذياناً": أي كلاماً غيرَ مقصودٍ فيما إذا كانت النتيجة عين المقدمتين. "أو مصادرة": هي أخذُ المدَّعَى جزءاً من الدليل فيما إذا كانت النتيجة عينَ المقدمتين، وكون المدعى جزءاً من الدليل لا يفيد المطلوبَ؛ للزوم الدَّور؛ لأنّ معرفة المدَّعى موقوفةٌ على معرفة الدليل. **[عطّار]**.





أ. [أقسام القياس باعتبار الهيئة والصورة]

ثـمَّ القيـاسُ ينقسـم إلى: اقترانـيٍّ، واسـتثنائيٍّ؛ لأنَّ القـولَ الآخـرَ إمَّـا أن يكـونَ مذكـوراً فـي القيـاس بمادَّتـه وهيئتـه، أو لا.

١. [القياس الاستثنائي]:

(فَـإِنْ كَانَ) القـول الآخَـرُ، أي: النتيجـةُ (مَذْكُـوراً فِيـهِ) أي: فـي القيـاس (بِمَادَّتِـهِ) أي: طرفيـه، (وَهَيْئَتِـهِ) أي: صورتـه؛ (فَاسْـتِثْنَائِيٌّ).

كقولنـا: "إن كانـتُ الشـمس طالعـةً، فالنهـار موجـودٌ، لكـنَّ الشـمس طالعـةٌ، فالنهـار موجـودٌ"، فالقـول الآخـر - وهـو النهـار موجـود- مذكـورٌ فـي القيـاس بمادَّتـه وهيئتـه.

[ل/ ١٣٨] **وفـي العبـارة بحـثٌ**[١]؛ لأنَّـا لـو قلنـا فـي المثـال: "الشـمس ليسـت بطالعـةٍ"، ينتـج: "النهـار ليـس بموجـودٍ"[٢]، وحينئـذٍ لـم يصـدق التعريـف

---

(١) **حاصلـه**: أن قـول المصنـف: "فإن كان... إلخ" لا يتناول من القياس الاسـتثنائي إلا ما اسـتثني فيـه عيـن المقـدم فأنتج عيـن التالـي، لا ما اسـتثني فيـه نقيـض التالي فأنتـج نقيـض المقدم. **وقـد يجـاب**: بأن عبـارة المصنّف تتناول ذلـك، لأنّ النتيجـة عبارة عن الموضـوع والمحمول بهـذه الهيئـة والصورة على اعتبـار الإيجاب والسـلب خارجيـن. **[عليمي]**.

(٢) قولـه: (لأنـا لـو قلنـا فـي المثـال: "الشـمس ليسـت بطالعـة"... إلـخ) هـذا سـهوٌ منـه، والصـواب: "النهـار ليـس بموجـود" ينتـج: "الشـمس ليسـت بطالعـة"، قالـه البعـض، ووجه كونـه سـهواً: أنّ اسـتثناءَ نقيـض المقـدَّم غيـرُ منتـجٍ، وقـد يقـال: غرضـه مجـرّد التمثيـل، وإن كان اسـتثناء نقيـض المقـدم عقيمـاً. **[عطـار]**.







عليه؛ لعدم ذكر النتيجة بمادَّتها وهيئتها في القياس، بل المذكور فيه نقيض النتيجة. [د/ ٥٩]

ولهذا وقع في سائر الكتب المنطقيَّة: أنَّ القياسَ الاستثنائيَّ هو ما يكون عينُ النتيجة أو نقيضُها مذكوراً فيه بالفعل، ففي العبارة سهوٌ من الناسخ، أو تسامحٌ من المصنِّف(١).

وإنَّما سمِّي استثنائيّاً؛ لاشتماله على أداة الاستثناء، وهي: "لكن".

٢. [القياس الاقتراني]:

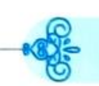
(وَإِلَّا) أي: وإن لم يكن القولُ الآخَر مذكوراً فيه بمادَّته وهيئته؛ (فَاقْتِرَانِيٌّ)؛ كقولنا: "كلُّ جسمٍ مؤلَّفٌ، وكلُّ مؤلَّفٍ مُحدَثٌ، فكلُّ جسمٍ مُحدَثٌ"، فالقول الآخر وهو: "كلُّ جسمٍ مُحدَثٌ"، ليس مذكوراً في القياس بهيئته.

وسُمِّيَ اقترانياً؛ لاقترانِ الحدودِ فيه، وستَعرِفُ الحدودَ بعد ذلك.

---

(١) قيل: في هذه العبارة سهوٌ من الشارح أو تَسَمُّحٌ منه؛ لما أنَّ ذِكرَ القولِ بهيئته ومادته معناه: أن تُذكَرَ الأطرافُ مع الربط بينها لا بدونه، بأن يُذكَرَ موضوعٌ في مقدمةٍ، ومحمولٌ في أخرى، ولا شكّ في وجود ذلك في القياس الاستثنائي، ولو استثني منه نقيض المقدم. وهذا تحقيقٌ من المصنِّف وشرحٌ لقول القوم: "ما تكون عين النتيجة أو نقيضها مذكوراً فيه بالفعل" الموهم وجود الحكم في مقدّم أو تالي الشرطية، يومئ إلى ذلك كلامُه في «شرح الرسالة» حيث قال: "ومعنى كون النتيجة مذكورةً بالفعل في القياس: أنها بأجزائها المادية وهيئتها التأليفية مذكورةٌ فيه، وإن طرأ عليها ما أخرجها عن كونها قضيةً وعن احتمال الصدق والكذب". **[عطار]**.





[انقسام الاقتراني إلى حمليٍّ وشرطيٍّ]:

[ل/ ١٣٩] ثمَّ الاقترانيُّ:

- إمَّا (حَمْلِيٌّ) إن تركَّب من الحمليَّات.

- (أَوْ شَرْطِيٌّ) إن لم يتركَّب منها.

ولمَّا فرغَ من تعريف القياسِ وتقسيمه إلى قسمين، شَرَعَ في الأقسام، وابتدأَ بالاقترانيِّ المركَّب من الحمليَّات، وهو يشتملُ على حدودٍ ثلاثةٍ: موضوع المطلوبِ، ومحموله، والمتكرِّر بينهما في المقدِّمتين، فقال:

(وَمَوْضُوعُ المَطْلُوبِ مِنَ الحَمْلِيِّ يُسَمَّى) **حَدّاً** (أَصْغَرَ)؛ لأنَّه في الغالب أقلُّ[1] أفراداً من المحمول.

(وَمَحْمُولُهُ) يُسمَّى **حدّاً** (أَكْبَرَ)؛ لأنَّه في الغالب أكثر أفراداً من الموضوع.

(وَالمُتَكَرِّرُ) بينهما في مقدِّمتي القياس يسمّى **حدّاً** (أَوْسَطَ)؛ لتوسُّطِه بين طَرَفي المطلوب، كـ"المؤلَّف" في المثال المذكور.

(وَمَا) أي: والمقدِّمة التي (فِيهَا الأَصْغَرُ) تسمَّى (الصُّغْرَى)؛ لأنَّها ذاتُ الأصغرِ وصاحبته.

[ل/ ١٤٠] (وَ) التي فيها الأكبرُ، تسمَّى (الْكُبْرَى)؛ لأنَّها ذاتُ الأكبرِ.

---

(١) في النسخ: (أصغر)، والمثبت من (هـ).



(وَالهَيْئَةُ) الحاصلةُ من كيفيَّة وضعِ الحدِّ الأوسط عند الحدَّين الآخرين، تسمَّى (شَكْلاً).

[انقسام القياس إلى الأشكال الأربعة]:

(وَ) هو منحصر في أربعةٍ؛ إذ (الْأَوْسَطُ:

١. إِمَّا مَحْمُولُ الصُّغْرَى مَوْضُوعُ الْكُبْرَى، وَهُوَ الشَّكْلُ الْأَوَّلُ)؛ كقولنا: "كلُّ جسمٍ مؤلَّفٌ، وكلُّ مؤلَّفٍ مُحدَثٌ، فكلُّ جسمٍ مُحدَثٌ".

٢. (أَوْ مَحْمُولُهُمَا) أي: محمولُ الصغرى والكبرى؛ (فَالثَّانِي) أي: فالشكل الثاني؛ كقولنا: "كلُّ إنسانٍ حيوانٌ، ولا شيءَ من الجمادِ بحيوانٍ، فلا شيءَ من الإنسان بجمادٍ".

٣. (أَوْ مَوْضُوعُهُمَا؛ فَالثَّالِثُ) [أي: فالشكلُ الثالثُ][1]؛ كقولنا: "كلُّ إنسانٍ حيوانٌ، وكلُّ إنسانٍ ناطقٌ، فبعضُ الحيوانِ ناطقٌ".

٤. (أَوْ عَكْسُ الأَوَّلِ) بأن يكونَ الأوسطُ موضوعَ الصغرى محمولَ الكبرى؛ (فَالرَّابِعُ) أي: فالشكل الرابعُ؛ كقولنا: "كلُّ إنسانٍ حيوانٌ، وكلُّ [د/ ٦٠] ناطقٍ إنسانٌ، فبعضُ الحيوان ناطقٌ". [ل/ ١٤١]

وإنَّما وُضِعَت هذه الأشكالُ على هذا الترتيب:

- لأنَّ الشكلَ الأوَّلَ بديهيُّ الإنتاجِ، أقربُ إلى الطبع من سائرِ الأشكالِ، فلهذا وُضِعَ أوَّلاً.

---

(١) زيادة من المطبوع، ليست في النسخ المخطوطة.

- ثـمَّ الثانـي؛ لمشـاركَتِه الأوَّلَ فـي أشـرف مقدِّمَتَيـه، وهـي الصغـرى المشـتملةُ عـلى موضـوع المطلـوب الـذي هـو أشـرفُ مـن المحمـول.

[م/ ٢٩] - ثُمَّ الثالث؛ لمشاركته الأوَّلَ في أخسِّ مقدِّمَتَيه، وهي الكبرى.

- ثمَّ الرابعُ؛ لعدم اشتراكه مع الأوَّل أصلاً.

[شروط الشكل الأول وضروبه المنتجة]:

(وَيُشْتَرَطُ فِي) **الشكل** (الأَوَّلِ):

- **بحسَبِ الكيفِ**: (إِيجَابُ الصُّغْرَى).
- (وَ) **بحسب الجهة**: (فِعْلِيَّتُهَا)، بأن تكونَ الصغرى غيرَ الممكِنَتَين.
- (وَ) **بحسَبِ الكمِّ**: (كُلِّيَّةُ الْكُبْرَى)، بأن يكون موضوعها كلِّيّاً.

(لِيُنْتِجَ) هذه عِلَّةٌ غائيَّةٌ؛ أي: الغرضُ من وضع الشكل الأوَّل، والاشتراطِ في صغراه وكبراه؛ أن يُنتِجَ الصغريان (المُوجِبَتَانِ) الكليَّةِ والجزئيَّةِ، (مَعَ) الكبرى (المُوجِبَةِ) الكُلِّيَّةِ: النتيجتين (المُوجِبَتَيْنِ) كلِّيَّةً وجزئيَّةً. [ل/ ١٤٢]

- فالصغـرى الموجبـة الكلّيَّـة، مـع الكبـرى الموجبـة الكليَّـة؛ ينتـج: الموجبـةَ الكلّيَّـةَ، كقولنـا: "**كلُّ ج ب، وكلُّ ب أ؛ فـكل ج أ**".

- والصغـرى الموجبـة الجزئيَّـة مـع الكبـرى الموجبـة الكليَّـة؛ ينتـج: الموجبـة الجزئيَّـة، كقولنـا: "**بعـض ج ب، وكلُّ ب أ؛ فبعـض ج أ**".




(وَمَعَ السَّالِبَةِ) عطفٌ على قوله: "مع الموجبة"؛ أي: الصُّغريان الموجبتان، **إمَّا** مع الكبرى الموجبة الكليَّة، **وإمَّا** مع الكبرى السالبة الكليَّة؛ **فالأوَّل** ينتج الموجبتين كلِّيَّةً وجزئيَّةً، **والثاني** ينتج (السَّالِبَتَيْنِ) كلِّيَّةً وجزئيَّةً.

(بِالضَّرُورَةِ) متعلِّقٌ بقوله: "لينتجَ"؛ أي: الإنتاجُ في هذا الشكل ضروريٌّ، ولا يحتاجُ إلى دليلٍ، بخلاف سائر الأشكال، فإنَّ الإنتاجَ فيها إمَّا بواسطة الخُلفِ أو غيره، كما سيجيء. [ل/ ١٤٣]

وتفصيل قوله: "مع السالبة السالبتَين" أنَّ:

- الصغرى الموجِبةَ الكليَّة مع الكبرى السالبة الكليَّة؛ ينتجُ: سالبةً كلِّيَّةً؛ كقولنا: "**كلُّ ج ب، ولا شيء من ب أ؛ فلا شيء من ج أ**".

والصغرى الموجبة الجزئيَّة مع الكبرى السالبة الكلِّيَّة؛ ينتجُ: سالبةً جزئيَّةً، كقولنا: "**بعض ج ب، ولا شيء من ب أ، فبعض ج ليس أ**".

والحاصل: أنَّ الصغرى في هذا الشكل لا تكون إلَّا موجبةً أعمَّ من أن تكون كلّيَّةً أو جزئيَّةً، والكبرى لا تكونُ إلَّا كليَّةً أعمَّ من أن تكونَ موجبةً أو سالبةً.

فتكون الضروبُ المنتجة أربعةً حاصلةً من ضربِ الصُّغريَين الموجبتين في الكُبرَيينِ الكلّيَّتين، لكنَّ القياسَ يقتضي ستَّةَ عشرَ [د/ ٦١] ضرباً حاصلةً من ضرب الصغريات المحصورات الأربع في الكبريات [ل/ ١٤٤] المحصورات الأربع.





إلَّا أنَّ اشتراطَ إيجاب الصغرى أسقط ثمانيةً حاصلةً من ضرب الصُّغريين السالبتين في الكبريات الأربع، واشتراط كلّيَّة الكبرى أسقط أربعةً حاصلةً من ضرب الكُبريين الجزئيَّتين في الصُّغريين الموجبتين.

فبقيت الضروب المنتجة أربعةً، والأمثلة مذكورةٌ.

[شروط الشكل الثاني وضروبه المنتجة][1]:

(وَ) يُشترَطُ (فِي) الشكل (الثَّانِي):

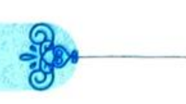
- **بحسَبِ الكيفيَّة**: (اخْتِلَافُهُمَا) أي: اختلافُ الصغرى والكبرى (فِي الْكَيْفِ) بأن تكونَ إحداهما موجبةً، والأخرى سالبةً.
- (وَ) **بحسب الكمِّيَّة**: (كُلِّيَّةُ الْكُبْرَى) بأن يكونَ موضوعها كلِّيّاً.
- **وأمَّا بحسب الجهة، فيشترط فيه شرطان**، كلُّ واحدٍ منهما أحدُ الأمرين:

[ل/ ١٤٥] **الشرط الأوَّل**: أن يكونَ إمَّا (مَعَ دَوَامِ الصُّغْرَى) بأن تكونَ الصغرى ضروريَّةً أو دائمةً، (أَوِ انْعِكَاسِ) بالجرِّ عطفٌ على قوله: "دوام"؛ أي: إمَّا أن يكونَ مع دوام الصغرى، أو انعكاسِ (سَالِبَةِ الْكُبْرَى)، بأن تكونَ الكبرى من القضايا المنعكسة السوالب، وهي ستَّةٌ: الدائمتان، والعامَّتان، والخاصَّتان.

(وَ) **الشرط الثاني**: (كَوْنُ الْمُمْكِنَةِ) مستعملةً، إمَّا (مَعَ ضَرُورِيَّةٍ، أَوْ) مع (كُبْرَى مَشْرُوطَةٍ) عامَّة، أو خاصَّةٍ.

---

(١) انظر ملحق الجداول الموضحة لأشكال القياس وضروبه المنتجة في نهاية الكتاب (ص: ٢٨٧).





فالممكنة إن كانت صغرى؛ لا تُستعمَلُ إلَّا مع ضروريَّةٍ، أو مشروطةٍ عامَّةٍ، أو خاصَّةٍ. وإن كانت كبرى؛ لا تُستعمَلُ إلَّا مع الضروريَّةِ فقط.

(لِيُنْتِجَ) الصغرى والكبرى (الْكُلِّيَّتَانِ) أي: الموجبةُ والسالبةُ؛ (سَالِبَةً كُلِّيَّةً).

كقولنا في الصغرى الموجبة الكلّيَّة مع الكبرى السالبة الكليَّة: "كلُّ ج ب، ولا شيء من أ ب، فلا شيء من ج أ"، وهذا هو الضرب الأوَّل من هذا الشكل. [ل/ ١٤٦]

وفي الصغرى السالبة الكليَّة مع الكبرى الموجبة الكليَّة: "لا شيء من ج ب، وكلُّ أ ب؛ فلا شيء من ج أ"، وهذا هو الضرب الثاني منه.

(وَالمُخْتَلِفَتَانِ فِي الْكَمِّ أَيْضاً: سَالِبَةً جُزْئِيَّةً) فقوله: "والمختلفتان" عطفٌ على قوله: "الكلّيَّتانِ"، وقوله: "سالبةً جزئيَّةً" عطفٌ على قوله: "سالبةً كليَّةً"، فيكون من باب العطفِ على معمولَي عاملٍ واحدٍ.

والحاصل: أنَّ الصغرى والكبرى، إمَّا متَّفقتان في الكمِّ، بأن تكونا كلِّيَّتين، أو مختلفتان في الكمِّ، بأن تكون إحداهما كلِّيَّةً والأخرى جزئيَّةً.

فإن كانتا متَّفقتين فالنتيجة سالبةٌ كليَّةٌ كما مرَّ، وإن كانتا مختلفتين [م/ ٣٠] فالنتيجة سالبةٌ جزئيَّةٌ؛ كقولنا في الصغرى الموجبة الجزئيَّة مع الكبرى [ل/ ١٤٧] السالبة الكليَّة: "بعض ج ب، ولا شيء من أ ب، فبعض ج ليس أ"، وهذا [د/ ٦٢] هو الضرب الثالث.





وفي الصغرى السالبة الجزئيَّة مع الكبرى الموجبة الكليَّة: "بعض ج ليس ب، وكلُّ أ ب، فبعض ج ليس أ"، وهو الضرب الرابع.

واعلم أنَّ الضروبَ المنتجةَ من هذا الشكل بحسب الواقع أربعةٌ كما ذكرت بأمثلتها، لكنَّ القياسَ يقتضي ستَّةَ عشرَ كما ذكرنا في الشكل الأوَّل، إلَّا أنَّ اشتراطَ اختلاف الصغرى والكبرى أسقط ثمانيةً، واشتراط كليَّة الكبرى أسقط أربعةً، فبقيت الضروب المنتجةُ أربعةً.

[ل/١٤٨] ثمَّ هذه الضروب إنَّما تنتج **(بِالخُلْفِ[1]، أَوْ عَكْسِ الكُبْرَى[2]، أَوْ** عكسِ **(التَّرتِيبِ، ثُمَّ عَكْسِ النَّتِيجَةِ[3])**.

أمَّا الخُلفُ في هذا الشكل: فهو أن يُؤخَذَ نقيضُ النتيجة، ويُجعَلَ صغرى القياسِ، فينتظِمُ قياسٌ على هيئة الشكل الأوَّل منتجٌ لما يناقضُ الصغرى.

فيقال في الضرب الأوَّل من هذا الشكل مثلاً: لو لم يصدق: "لا شيء من ج أ"؛ لصَدَقَ نقيضُهُ، وهو: "بعضُ ج أ"، فنضمُّه إلى كبرى القياس هكذا: "بعض ج أ، ولا شيء من أ ب" لينتجَ من الشكل الأوَّل: "بعض ج ليس ب"، وقد كانت الصغرى "كلُّ ج ب" هذا خُلفٌ، وهو يلزم من نقيض النتيجة، فيكون مُحالاً، فالنتيجة حقٌّ.

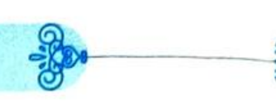
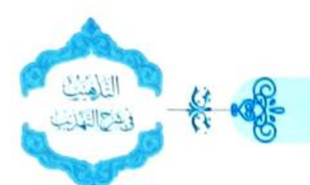
---

(١) وهو يجري في ضروبه الأربعة. **[عطار]**.

(٢) وهو يجري في الضرب الأول والثالث. **[عطار]**.

(٣) وهما يجريان في الضرب الثاني لا غير. **[عطار]**.



وإنَّما قلنا: يلزمُ الخُلفُ من نقيضِ النتيجةِ؛ لأنَّه لا يلزمُ من صورة القياس؛ إذ هي على هيئة الشكل الأوَّل، فتعيَّن أن يلزمَ من المادَّة، وليسَ منَ الكبرى؛ لأنَّها مفروضةُ الصدقِ، فانحصرَ في أن يكونَ من نقيضِ النتيجة. [ل/ ١٤٩]

وأمَّا عكس الكبرى: فهو أن تُعكَسَ الكبرى؛ ليرتدَّ إلى الشكل الأوَّل، فينتج بديهةً؛ كما يقال في الضرب الأوَّل أيضاً: "كلُّ ج ب، ولا شيء من ب أ"، لينتج من الشكل الأوَّل: "لا شيءَ من ج أ" وهو المطلوب.

وأمَّا عكس الترتيبِ في هذا الشكل: فهو أن تُعكَسَ الصغرى، ثمَّ تُجعلَ كبرى، وكبرى القياس صغرى، فينتظِم قياسٌ على هيئة الشكل الأوَّل، ينتج لما ينعكس إلى المطلوب[1]؛ كما يُقال في الضرب الثاني من هذا الشكل: "كلُّ أ ب، ولا شيء من ب ج"، لينتج من الشكل الأوَّل: "لا شيء من أ ج"، وينعكس إلى: "لا شيء من ج أ"، وهو المطلوب، وهذا معنى قوله: "ثمَّ عكس النتيجة". [ل/ ١٥٠]

واعلم أنَّ الضربَ الأوَّلَ والثالث يمكن بيان إنتاجهما بالخُلف، [د/ ٦٣] وبعكس الكبرى، ولا يمكن بعكس الترتيب؛ لأنَّه إذا عُكِسَ الترتيب، وقعت السالبة صغرى، والسالبة لا تصلح لصُغرويَّة الشكل الأوَّل، وأيضاً يلزم وقوع الجزئيَّة في الضرب الثالث كبرى، والجزئيَّة لا تصلح

---

(١) يعني أنّ هذا القياس ينتج السالبة الكلية التي هي عكس المطلوب، فإذا عكسنا تلك السالبة إلى سالبة كلية؛ يحصل المطلوب. [عطار].

لكُبرويَّـة الشـكل الأوَّل.

والضـرب الثانـي يمكـن بيـانُ إنتاجـه بالخُلْـفِ، وبعكـس الترتيـب، لا بعكـس الكبـرى؛ لأنَّهـا لإيجابهـا لا تنعكـس إلَّا جزئيَّـةً، والجزئيَّـة لا تصلـح لكُبرويَّـة الشـكل الأوَّل.

وأمَّـا الضـرب الرابـع فـلا يمكـن بيـان إنتاجـه بعكـس الكبـرى؛ لأنَّهـا لإيجابهـا لا تنعكـس إلَّا جزئيَّـةً، وهـي لا تصلـح لكُبرويَّـة الشـكل الأوَّل، ولا بعكـس الترتيـب؛ لأنَّ الصغـرى سـالبة جزئيَّـة، وهـي لا تنعكـس، وعلى تقديـر انعكاسـها لا تقـع فـي كبـرى الشـكل الأوَّل؛ بـل بالخُلـف، وهـو ظاهرٌ. [ل/ ١٥١]

وكـذا الإنتـاج فـي ضـروب الشـكل الثالـث والرابـع إمَّـا بالخُلـف، أو بعكـس الكبـرى، أو الصغـرى، أو الترتيـب، كمـا سـيأتي، لكـن فـي بعـض الضـروب يمكـن بيـان الإنتـاج باثنيـن منهـا فصاعـداً، وفـي بعضهـا لا؛ كلُّ ذلـك يظهـر بالتأمُّـل.

[شروطُ الشكلِ الثالثِ وضروبُه المنتجة][١]:

(وَ) يُشترَطُ (فِي) الشكل (الثَّالِثِ):

- **بحسب الكيف**: (إِيجَابُ الصُّغْرَى).
- (وَ) **بحسب الجهة**: (فِعْلِيَّتُهَا).

(١) انظر ملحق الجداول الموضحة لأشكال القياس وضروبه المنتجة في نهاية الكتاب (ص: ٢٨٧).





▪ (وَ) **بحسب الكمِّ**: أن يكونَ (مَعَ كُلِّيَّةِ إِحْدَاهُمَا) أي: إحدى المقدِّمتين من الصغرى والكبرى. [ل/ ١٥٢]

(لِيُنْتِجَ) الصغريان (المُوجِبَتَانِ) أي: الكلِّيَّة والجزئيَّة (مَعَ) الكبرى (المُوْجِبَةِ الْكُلِّيَّةِ، أَوْ بِالْعَكْسِ) أي: الصغرى الموجبة الكلّيَّة مع الكبرى الموجبة الجزئيَّة: (مُوجِبَةً جُزْئِيَّةً) مفعولٌ لـ"ينتج".

وفي العبارة تسامحٌ؛ لأنَّ قوله: "بالعَكس" يُفهَمُ منه أن تكونَ الكُبريان الموجبتان مع الصغرى الموجبة الكلّيَّة، وحينئذٍ يحصل ضربان: **الأوَّل**: الصغرى الموجبة الكلّيَّة مع الكبرى الموجبة الكلّيَّة. **والثاني**: الصغرى الموجبة الكلّيَّة مع الكبرى الموجبة الجزئيَّة. لكنَّ الضربَ الأوَّل داخلٌ في قوله: "لينتج الموجبتان مع الموجبة الكليَّة"، فتعيَّنَ أن يُرادَ به الضربُ الثاني فقط؛ أي: الصغرى الموجبة الكليَّة مع الكبرى الموجبة الجزئيَّة، على ما فسرناه بذلك.

ولا يخفى أن قوله: "بالعَكسِ" يُفهَمُ منه الضربان، فإطلاقه وإرادة ضربٍ واحدٍ يكون تسامحاً.

فالمفهومُ من قوله: "لينتج الموجبتان مع الموجبة الكلّيَّة، أو بالعكس" **ثلاثة أَضرُبٍ منتجةٍ للموجبة الجزئيَّة**: [م/ ٣١]

الأوَّل: الصغرى الموجبة الكليَّة مع الكبرى الموجبة الكليَّة؛ كقولنا: "كلُّ ب ج، وكلُّ ب أ، فبعض ج أ".






[د/ ٦٤] **الثانـي**: الصغـرى الموجبـة الجزئيَّـة مـع الكبـرى الموجبـة الكليَّـة؛ كقولنـا: "بعـض ب ج، وكلُّ ب أ، فبعـض ج أ".

الثالـث: الصغـرى الموجبـة الكليَّـة مـع الكبـرى الموجبـة الجزئيَّـة؛ كقولنـا: "كلُّ ب ج، وبعـض ب أ، فبعـض ج أ".

[ل/ ١٥٣] (أَوْ مَـعَ السَّـالِبَةِ) **عطـفٌ** عـلى قولـه: "مـع الموجبـة"، أي: ليتنتج الصغريـان الموجبتـان مـع الكبـرى السـالبة (الْكُلِّيَّـةِ، أَوْ) لينتـج الصغـرى الموجبـة (الكُلِّيَّـةُ مَـعَ) الكبـرى السـالبة (الجُزْئِيَّـةِ: سَـالِبَةً جُزْئِيَّـةً)، **فهـذه ثلاثـة أضـرُبٍ منتجـةٍ للسـالبة الجزئيَّـة**:

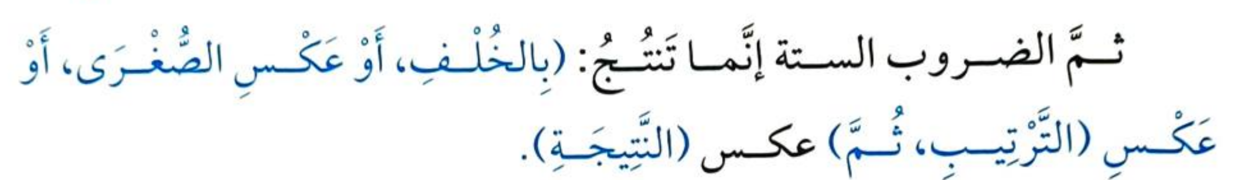
الأوَّل: الصغـرى الموجبـة الكليَّـة مـع الكبـرى السـالبة الكليَّـة؛ كقولنـا: "كلُّ ب ج، ولا شـيء مـن ب أ، فبعـض ج ليـس أ".

الثانـي: الصغـرى الموجبـة الجزئيَّـة مـع الكبـرى السـالبة الكليَّـة؛ كقولنـا: "بعـض ب ج، ولا شـيء مـن ب أ، فبعـض ج ليـس أ".

الثالـث: الصغـرى الموجبـة الكليَّـة مـع الكبـرى السـالبة الجزئيَّـة؛ كقولنـا: "كلُّ ب ج، وبعـض ب ليـس أ، فبعـض ج ليـس أ".

[ل/ ١٥٤] فضـروب الشـكل الثالـث بحسـب الواقـع سـتَّةٌ، والقيـاس يقتضـي سـتَّةَ عَشَـرَ، لكـنَّ اشـتراط إيجـاب الصغـرى، وكلِّيَّـة إحـدى المقدِّمتيـن، أسـقط مـا عـدا السـتَّة.





ثـمَّ الضـروب السـتة إنَّمـا تَنتُـجُ: (بِالخُلْـفِ، أَوْ عَكْـسِ الصُّغْـرَى، أَوْ عَكْـسِ (التَّرْتِيـبِ، ثُـمَّ) عكـس (النَّتِيجَـةِ).

أمَّـا الخُلْـف فـي هـذا الشـكل: فهـو أن يُؤخـذَ نقيـضُ النتيجـة ويُجعَـلَ كبـرى، وصغـرى القيـاس -لإيجابهـا- صغـرى، فينتظـم منهـا قيـاسٌ عـلى هيئـة الشـكل الأوَّل، منتِـجٌ لمـا ينافـي الكبـرى؛ فيقـال فـي المثـال الأوَّل مثـلاً: لـو لـم يصـدق: "بعـضُ ج أ"؛ لصـدقَ نقيضُـه، وهـو: "لا شـيء مـن ج أ"؛ فـ"كلُّ ب ج، ولا شـيء مـن ج أ"، لينتـج: "لا شـيء مـن ب أ"، وقـد كان كبـرى القيـاس "كلُّ ب أ"، هـذا خُلـفٌ.

وأمَّـا عكـس الصغـرى: فهـو أن تُعكـس الصغـرى؛ ليرتـدَّ إلى الشـكل الأوَّل، فينتـج النتيجـة المطلوبـة بديهـةً؛ كقولنـا فـي المثـال الثانـي: "بعـض ج ب، وكلُّ ب أ، فبعـض ج أ". [ل/ ١٥٥]

وأمَّـا عكـس الترتيـب فـي هـذا الشـكل: فهـو أن تُعكَـسَ الكبـرى أوَّلاً، ثـمَّ تُجعـلَ الكبـرى صغـرى، والصغـرى كبـرى، فينتظِـمُ قيـاسٌ عـلى هيئـة الشـكل الأوَّل، منتـجٌ لمـا ينعكـس إلى النتيجـة؛ كقولنـا فـي المثـال الثالـث مثـلاً: "بعـض أ ب، وكلُّ ب ج، فبعـض أ ج"، وينعكـس إلى: "بعـض ج أ".

وإنَّمـا قـال فـي هـذا الشـكل بعكـس الصغـرى، وفـي الشـكل الثانـي بعكـس الكبـرى؛ لأنَّ هـذا الشـكلَ إنَّمـا يرتـدُّ إلى الشـكل الأوَّل بعكـس الصغـرى، والشـكل الثانـي إنَّمـا يرتـدُّ بعكـس الكبـرى، وذلـك ظاهـرٌ.

[شروطُ الشكلِ الرابع وضروبُه المنتجة][1]:

(وَ) يشترطُ (فِي) الشكلِ (الرَّابِعِ) بحسبِ الكيفيَّة والكمِّيَّة، أحدُ الأمرَيْن:

[ل/ ١٥٦] - إمَّا (إِيجَابُهُمَا) أي: إيجاب الصغرى والكبرى (مَعَ كُلِّيَّةِ الصُّغْرَى).

- (أَوِ اخْتِلَافُهُمَا) بالرفع، عطفٌ على قوله: "إيجابهما".

أي: شرطُ الشكلِ الرابع بحسب الكيفيَّة والكمِّيَّة أحدُ الأمرين:

- إمَّا إيجاب الصغرى والكبرى، [مع كليَّة الصغرى][2].

- وإمَّا اختلافهما في الكيف (مَعَ كُلِّيَّةِ إِحْدَاهُمَا).

[د/ ٦٥] (لِيُنْتِجَ) الصغرى (المُوجِبَةُ الكُلِّيَّةُ مَعَ) الكبريات (الْأَرْبَعِ، وَ) لينتج الصغرى الموجبة (الجُزْئِيَّةُ مَعَ) الكبرى (السَّالِبَةِ الْكُلِّيَّةِ، وَ) لينتج الصغريان (السَّالِبَتَانِ) أي: الكلّيَّة والجزئيَّة (مَعَ) الكبرى (المُوجَبَةِ الْكُلِّيَّةِ، وَ) لينتج (كِلْتَاهُمَا) أي: الصغريان السالبتان الكلّيَّة والجزئيَّة (مَعَ) الكبرى (المُوجَبَةِ الجُزْئِيَّةِ).

[ل/ ١٥٧] وفي قوله: "كلتاهما" غلطٌ فاحشٌ؛ لأنَّ الصغرى السالبة الجزئيَّة مع الكبرى الموجبة الجزئيَّة غيرُ مُعتبَرٍ؛ لاختلاف مقدِّمتَيه مع عدم كلّيَّة إحداهما، فلا يوجدُ فيه ما اشتُرِطَ في هذا الشكل من إيجاب المقدِّمتين

---

(١) انظر ملحق الجداول الموضحة لأشكال القياس وضروبه المنتجة في نهاية الكتاب (ص: ٢٨٧).

(٢) زيادة من المطبوع، وليست في النسخ المخطوطة.

مع كلِّيَّة الصغرى، أو اختلافهما في الكيف مع كلِّيَّة إحداهما، وأظنُّ أنَّه تصحيفٌ، والعبارة الصحيحة أن يُقالَ: "وكُلِّيَّتُهما[1]" أي: وكليَّة السالبتين مع الموجبة الجزئيَّة، أي: السالبة الكليَّة مع الموجبة الجزئيَّة.

ولعلَّ هذا الغلطَ نشأ من الناسخِ، وإلَّا فالمصنِّفُ أعظم شأناً من أن يذهبَ عليه مثلُ السهو الصريح.

(مُوجِبَةً جُزْئِيَّةً) منصوبٌ على أنَّه مفعولٌ لـ"يُنتِج"، أي: ضروب هذا الشكل تنتجُ موجبةً جزئيّةً (إِنْ لَمْ يَكُنْ) في المقدِّمتين (سَلْبٌ).

(وَإِلَّا) أي: وإن كان في المقدِّمتين سلبٌ؛ (فَسَالِبَةً) أي: ينتج سالبةً، إمَّا كليَّةً أو جزئيَّة. [ل/ ١٥٨]

١- فالصغرى الموجبة الكليَّة مع الكبرى الموجبة الكليَّة، ينتج: موجبةً جزئيَّةً؛ كقولنا: "كلُّ ب ج، وكلُّ أ ب، فبعض ج أ".

---

(١) يعني أن العبارة الصحيحة: "وكلِّيتهما" بإرجاع ضمير التثنية إلى السالبتين الكلية والجزئية، لكن لما كانت الصغرى السالبةُ الجزئيّة مع الكبرى الموجبة الجزئية غير مراد بقي من الاثنين واحدٌ وهو الصغرى السالبة الكلية مع الكبرى الموجبة الجزئية، فلذا فسر قولَه: "أي: كلية السالبتين مع الموجبة الجزئية" بقوله: "أي: السالبة الكلية مع الموجبة الجزئية"، فكان قول المصنف "وكلِّيَّتهما" عاماً خصَّ منه البعض. ولا يخفى عليك أن هذا التصحيح أيضاً تصحيف، بل العبارة الصحيحة ههنا أن يقال: "وكلِّيَّتُها" كما رأيناه في بعض النسخ الصحيحة؛ بإفراد الضمير الراجع إلى الصغرى السالبة الكلية فقط؛ أي: كلية الصغرى السالبة مع الكبرى الموجبة الجزئية. قاله رجب أفندي. **[عطار]**.

٢- والصغرى الموجبة الكليَّة مع الكبرى الموجبة الجزئيَّة، ينتج: موجبةً جزئيَّةً؛ كقولنا: "كلُّ ب ج، وبعض أ ب، فبعض ج أ".

٣- والصغرى الموجبة الكليَّة مع الكبرى السالبة الكليَّة، ينتج: سالبةً جزئيَّةً؛ كقولنا: "كلُّ ب ج، ولا شيء من أ ب، فبعض ج ليس أ".

٤- والصغرى الموجبة الكليَّة مع الكبرى السالبة الجزئيَّة، ينتج: سالبةً جزئيَّةً؛ كقولنا: "كلُّ ب ج، وبعض أ ليس ب، فبعض ج ليس أ".

فهذه أربعة ضروبٍ مفهومة من قوله: "لينتج الموجبة الكليَّة مع الأربع".

[ل/ ١٥٩] وأمَّا الضروب الباقية المنتجة، فأربعةٌ أيضاً مفهومةٌ من قوله: "والجزئيَّة مع السالبة الكلّيَّة، والسالبتان مع الموجبة الكليَّة، والسالبةُ الكلية مع الموجبة الجزئيّة".

وتفصيلُه:

٥- أنَّ الصغرى الموجبة الجزئيَّة مع الكبرى السالبةِ الكليَّةِ، ينتج: سالبةً جزئيَّةً؛ كقولنا: "بعضُ ب ج، ولا شيءَ من أ ب، فبعضُ ج ليس أ".

٦- والصغرى السالبة الكليَّة مع الكبرى الموجِبة الكليَّة، ينتج: سالبةً كليَّةً؛ كقولنا: "لا شيءَ من ب ج، وكلُّ أ ب، فلا شيءَ من ج أ".

[م/ ٣٢] ٧- والصغرى السالبة الجزئيَّة مع الكبرى الموجِبةِ الكليَّة، ينتج: سالبةً [د/ ٦٦] جزئيَّةً؛ كقولنا: "بعض ب ليس ج، وكلُّ أ ب، فبعض ج ليس أ".

٨- والصغرى السالبة الكلّيّة مع الكبرى الموجِبةِ الجزئيَّةِ، ينتج: سالبةً جزئيَّةً؛ كقولنا: "لا شيءَ من ب ج، وبعضُ أ ب، فبعضُ ج ليس أ". [ل/ ١٦٠]

ثمَّ هذه الضروبُ الثمانية، إنَّما تنتجُ (بِالخُلْفِ)، وهو في هذا الشكل أن يُؤخذَ نقيضُ النتيجة، ويُضَمَّ إلى إحدى المقدِّمتين؛ لينتج ما ينعكس إلى نقيض المقدِّمة الأخرى.

ففي بعضِ الضروبِ يُجعَلُ نقيضُ النتيجةِ كبرى، وصغرى القياس صغرى؛ لينتجَ ما ينافي الكبرى، وفي بعضِها يُجعَلُ نقيضُ النتيجةُ صغرى، وكبرى القياس كبرى، لينتج ما ينافي الصغرى.

(أَوْ بِعَكْسِ التَّرْتِيبِ)؛ ليرتدَّ إلى الشكل الأوَّل، (ثُمَّ) عكسِ (النَّتِيجَةِ)، كما يقال في المثال الأوَّل مثلاً: "كل أ ب، وكل ب ج؛ فكل أ ج"، وتنعكس إلى المطلوب وهو: "بعض ج أ".

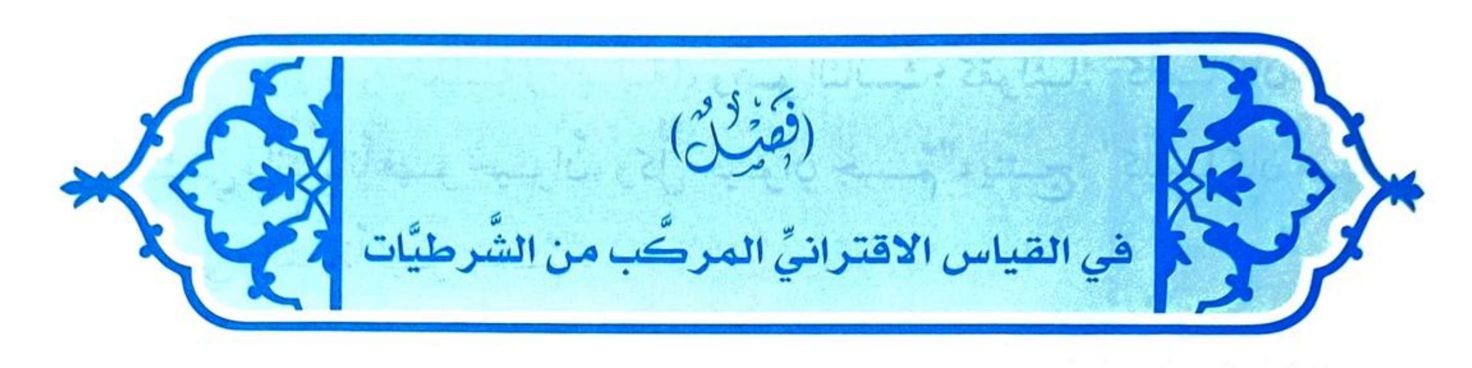
(أَوْ بِعَكْسِ المُقَدِّمَتَيْنِ)، وهو أن تُعكَسَ الصغرى ثمَّ الكبرى بالعكس المستوي، ليرتدَّ إلى الشكل الأوَّل وينتج المطلوبَ، كما يقال في المثال الثالث مثلاً: "بعضُ ج ب، ولا شيء من ب أ؛ فبعض ج ليس أ". [ل/ ١٦١]

(أَوْ بِالرَّدِّ إِلَى) الشكلِ (الثَّانِي بِعَكْسِ الصُّغْرَى)، وهو أن تُعكَسَ الصغرى فقط بالعكس المستوي؛ ليرتدَّ إلى الشكل الثاني، وينتج المطلوب، كما يقال في المثال السابع مثلاً: "بعضُ ج ليس هو ب، وكلُّ أ ب، فبعضُ ج ليس أ".

(أَوْ) بالـردِّ إلى الشـكل (الثَّالِـثِ بِعَكْـسِ الْكُبْـرَى) فقـط؛ ليرتـدَّ إلى الشـكل الثالـث، كمـا يقـال فـي المثـال الرابـع مثـلاً: "كلُّ ب ج، وبعـض ب ليـس هـو أ، فبعـضُ ج ليـس أ".







(فَصْلٌ)
في القياس الاقترانيِّ المركَّب من الشَّرطيَّات

اعلم أنَّ الاقترانيَّ على ما مرَّ، ينقسمُ إلى حمليٍّ وشرطيٍّ؛ **لأنَّه**:

- **إن** تركَّبَ من الحمليَّاتِ المحضةِ؛ **فحمليٌّ**.

- **وإن** لم يتركَّب منها بل تركَّبَ من الشرطيَّات المحضةِ أو من الشرطيات والحمليَّات؛ **فشَرطيٌّ**.

والمصنِّف لمَّا فرغ من الحمليِّ، شرع في الشرطيِّ من الاقترانيِّ، فقال:

(الشَّرْطِيُّ مِنَ الِاقْتِرَانِيِّ) **ينقسم إلى خمسة أقسامٍ؛ لأنَّه**:

- (إِمَّا أَنْ يَتَرَكَّبَ مِنْ مُتَّصِلَتَيْنِ)، **وهو القسم الأوَّل**؛ كقولنا: "إن كانت الشمس طالعةً فالنهارُ موجودٌ، وكلَّما كان النهارُ موجوداً فالأرض مضيئةٌ"، ينتج: "إن كانتِ الشمسُ طالعةً فالأرض مضيئةٌ".

- (أَوْ) من (مُنْفَصِلَتَيْنِ)، **وهو القسم الثاني**؛ كقولنا: "كلُّ عددٍ إمَّا زوجٌ أو فردٌ، وكلُّ زوجٍ إمَّا زوجُ الزوجِ، أو زوجُ الفردِ؛ فكلُّ عددٍ إمَّا فردٌ، [د/ ٦٧] أو زوجُ الزوجِ، أو زوجُ الفردِ". [ل/ ١٦٢]





- (أَوْ مِنْ حَمْلِيَّةٍ وَمُتَّصِلَةٍ)، **وهو الثالثُ**؛ كقولنا: "كلَّما كان هذا الشيء إنساناً فهو حيوانٌ، وكلُّ حيوانٍ جسمٌ"، ينتج: "كلَّما كان هذا الشيءُ إنساناً فهو جسمٌ".

- (أَوْ) **من** (حَمْلِيَّةٍ وَمُنْفَصِلَةٍ)، **وهو الرابع**؛ كقولنا: "كلُّ عددٍ إمَّا زوجٌ أو فردٌ، وكلُّ زوجٍ فهو منقسمٌ بمتساويين"، ينتج: "كلُّ عددٍ إمَّا فردٌ وإمَّا منقسمٌ بمتساويين".

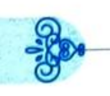
- (أَوْ) **من** (مُتَّصِلَةٍ وَمُنْفَصِلَةٍ)، **وهو الخامس**؛ كقولنا: "كلَّما كانَ هذا الشيء إنساناً فهو حيوانٌ، وكلُّ حيوانٍ إمَّا أبيضُ أو أسود"، ينتج: "كلَّما كان هذا إنساناً فهو إمَّا أبيض أو أسود". [ل/١٦٣]

(وَ) كما أنَّ الحمليَّ تنعقدُ فيه الأشكالُ الأربعةُ على ما ذُكِرَ مُفصَّلاً، كذلك الشرطيُّ (تَنْعَقِدُ فِيهِ الأَشْكَالُ الأَرْبَعَةُ، وَفِي تَفْصِيلِهَا طُولٌ) لا يليق بهذا المختصرِ؛ لأنَّه شأن المطوَّلات، فاطلبه ثمَّةَ.










فَصْلٌ
في القياس الاستثنائيِّ

وهو قسمان:

- اتِّصاليّ.
- وانفصاليّ.

فالاتِّصالـيُّ: هـو مـا يتركَّـب مـن الشـرطيَّة المتَّصلـة، ووَضْـعِ المقـدَّم؛ أي: إثباتِـه، أو مـنَ الشـرطيَّة المتَّصلـة، ورَفـعِ التالـي؛ أي: نَفيِـه.

فوَضْـعُ المقـدَّم ينتـجُ وضـعَ التالـي؛ كقولنـا: "إن كان هـذا إنسـاناً فهـو حيـوانٌ، لكنَّـه إنسـانٌ؛ فهـو حيـوانٌ".

ورَفـعُ التالـي ينتـجُ رفـعَ المقـدَّمِ؛ كقولنـا فـي المثـال: "لكنَّـه ليـس بحيـوانٍ، فهـو ليـس بإنسـانٍ".

فالمنتِـجُ مـن الاسـتثنائيِّ الاتِّصالـيِّ: وضـعُ المقـدَّم ورفـعُ التالـي، كمـا قـال: (الِاسْـتِثْنَائِيُّ يُنْتِـجُ مِـنَ الْمُتَّصِلَـةِ) الموضوعـة فيـه (وَضْـعُ الْمُقَـدَّمِ) فاعـلُ "ينتـج"، (وَرَفْـعُ التَّالِـي) عطـفٌ عليـه.

[ل/ ١٦٤] أي: ينتجُ من المتَّصلة الموضوعة في القياس الاستثنائيِّ وضعُ المقدَّم ورفعُ التالي، لكنَّ وضعَ المقدَّمِ يُنتِجُ وضعَ التالي، ورفعَ التالي يُنتِجُ رفعَ المقدَّم كما ذكرنا.

ولا عكسَ في شيءٍ منهما؛ أي: لا يُنتِجُ وضعُ التالي وضعَ المقدم، ولا رفعُ المقدَّم رفعَ التالي؛ لجواز كونِ التالي أعمَّ من المقدَّم، فلا يلزمُ من وضعِ التالي وضعَ المقدَّم؛ إذ لا يلزمُ من وجودِ الأعمِّ وجودُ الأخصِّ، وكذا لا يلزمُ من رفع المقدَّم رفعُ التالي؛ إذ لا يلزمُ من عدمِ الأخصِّ عدمُ الأعمِّ.

هذا في الاستثنائيِّ الاتِّصاليِّ.

[م/ ٣٣] **وأمَّا الاستثنائيُّ الانفصاليُّ، فهو إمَّا أن يتركَّبَ:**

- من منفصلةٍ حقيقيَّةٍ، ووضعِ أحدِ الجزأين أو رَفعِه.
- [ل/ ١٦٥] وإمَّا من منفصلةٍ مانعةِ الجمع، ووضعِ أحد الجزأين.
- وإمَّا من منفصلةٍ مانعةِ الخلوِّ، ورفعِ أحد الجزأين.

[د/ ٦٨] **فإن كان الأوَّل**؛ فوَضعُ كلِّ واحدٍ من الجزأين ينتجُ رفعَ الآخر[1]، ورفعُ كلِّ واحدٍ من الجزأين ينتجُ وضعَ الآخر.

وإن كان الثاني؛ فوضع كلِّ واحدٍ من الجزأين ينتج رفعَ الآخر.

---

(١) في (م) زيادة: (ورفعُ كلِّ واحدٍ من الجزأين هو رفع الآخر).

وإن كان الثالث؛ فرفع كلِّ واحدٍ من الجزأين ينتج وضع الآخر.

كما لوَّح إليه بقوله: (وَالحَقِيقِيَّةِ وَضْعُ كُلٍّ) منَ الجزأين.

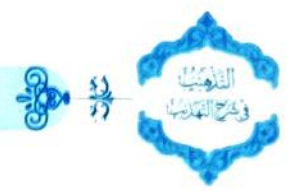
فقولـه: "الحقيقيـة" بالجرِّ عطـفٌ عـلى قولـه "المتَّصلـة". وقولـه: "وضـعُ" بالرفـعِ عطـفٌ عـلى قولـه: "وضـعُ المقـدَّم"، فيكـونُ مـن بـاب العطـفِ عـلى معمولَـي عاملـين مختلفـين، والمجـرورُ مقـدَّمٌ عـلى المرفـوعِ؛ كقولنـا: "فـي الـدارِ زيـدٌ، والحجـرةِ عمـرٌو".

والمعنـى: أنَّ القيـاسَ الاسـتثنائيَّ يُنتِـج مـن الشـرطيَّة المتَّصلـة [ل/١٦٦] الموضوعـةِ فيـه: وضـعُ المقـدَّم، ورفـعُ التالـي، كمـا مـرَّ.

ومـن المنفصلـة الحقيقيَّـة الموضوعـة فيـه يُنتِـجُ: وضـعُ كلِّ واحـدٍ مـن الجزأيـن رفـعَ الآخـر، (كَمَانِعَـةِ الجَمْـعِ)، فـإنَّ وضـعَ كلِّ واحـدٍ مـن جزأيهـا ينتـجُ رفـعَ الآخـر.

(وَرَفْعُـهُ) بالرفـع، عطـفٌ عـلى قولـه: "وضـعُ كلٍّ"؛ أي: المنفصلـةِ الحقيقيَّـة، كمـا يُنتِـجُ وضـعُ كلٍّ مـن جزأيهـا رفـعَ الآخـر -وقـد مـرَّ- كذلـك ينتـج رفـعُ كلٍّ مـن جزأيهـا وضـعَ الآخـر، (كَمَانِعَـةِ الخُلُـوِّ)، فـإنَّ رفـعَ كلٍّ مـن جزأيهـا ينتـجُ وضـعَ الآخَـرِ.

فيكـون للمنفصلـةِ الحقيقيَّـة أربـعُ نتائـجَ: اثنتـانِ باعتبـار الوضـع، **واثنتـان** باعتبـار الرفـع؛ كقولنـا: "إمَّـا أن يكـونَ هـذا العـددُ زَوجـاً أو فـرداً،





لكنَّه زوجٌ فليسَ بفردٍ، لكنَّه فردٌ فليس بزوجٍ، لكنَّه ليس بزوجٍ فهو فردٌ، لكنَّه ليس بفردٍ فهو زوجٌ". [ل/١٦٧]

وللمنفصلة المانعة الجمعِ نتيجتان فقط باعتبار الوضع؛ كقولنا: "إمَّا أن يكونَ هذا الشيء شجراً أو حجراً، لكنَّه شجرٌ فهو ليس بحجرٍ، لكنَّه حجرٌ فليس بشجرٍ".

وللمنفصلة المانعة الخلوِّ نتيجتان أيضاً باعتبار الرفع؛ كقولنا: "هذا الشيء إما ليس بحجرٍ أو ليس بشجرٍ، لكنَّه حجرٌ، فهو ليس بشجرٍ، لكنَّه شجرٌ، فهو ليس بحجرٍ".





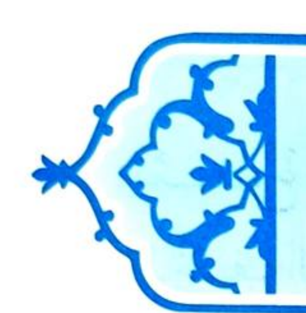

[قياسُ الخُلفِ]

ولمَّا فرغَ من تعريف القياسِ الاقترانيِّ والاستثنائيِّ، شرعَ في قياسِ الخُلفِ المركَّبِ من الاستثنائيِّ والاقترانيِّ، **فقال:**

(وَقَدْ يُخَصُّ بِاسْمِ قِيَاسِ الخُلْفِ مَا يُقْصَدُ بِهِ إِثْبَاتُ المَطْلُوبِ بِإِبْطَالِ نَقِيضِهِ) أي: القياسُ الذي يقصدُ به إثباتُ المطلوبِ بسببِ إبطالِ نقيضه، مخصوصٌ باسم "قياس الخُلف". [ل/ ١٦٨]

(وَمَرْجِعُهُ) أي: حاصلُ هذا القياس يرجعُ (إِلَى) قياسٍ (اسْتِثْنَائِيٍّ، وَ) قياسٍ (اقْتِرَانِيٍّ)، كما إذا قلنا مثلاً: إذا صدقَ: "كلُّ ج ب بالفعل"؛ وجب [د/ ٦٩] أن يصدُقَ في عكسه: "بعض ب ج بالفعل"، فهذا مطلوبنا.

ويُستدَلُّ على إثباته بقياس الخُلْف، هكذا: لو لم يصدُق مع الأصلِ مطلوبُنا؛ لَصَدَقَ مع الأصل نقيضُ المطلوب؛ أي: "لا شيءَ من ب ج دائماً"، وكلَّما صدَقَ نقيضُه مع الأصل؛ صَدَقَ: "لا شيءَ من ج ج دائماً"؛ فهذا قياسٌ اقترانيٌّ مركَّبٌ من متَّصلتين، ينتج: "لو لم يصدُق مع الأصلِ مطلوبُنا؛ لصَدَقَ لا شيءَ من ج ج دائماً"، لكنَّ التاليَ باطلٌ، فالمقدَّم مثله، وإذا بطل صِدْقُ نقيضِ المطلوبِ مع الأصلِ؛ ثَبَتَ صِدْقُ [ل/] المطلوبِ مع الأصلِ، فهذا إثباتُ المطلوب بإبطال نقيضِه.



(فَصْلٌ)
في الاستقراء والتَّمثيلِ

وهما لا يُفيدان اليقينَ، بل يفيدان الظنَّ، ولهذا جعلهما القومُ من لواحق القياس لا منه.

أمَّا (الِاسْتِقْرَاءُ) فهو: (تَصَفُّحُ الجُزْئِيَّاتِ لِإِثْبَاتِ حُكْمٍ كُلِّيٍّ).

كما إذا تصفَّحنا جزئيَّات الحيوان فوجدناها تُحرِّك فكَّها الأسفلَ عند المَضغِ، فحكَمْنا بأنَّ كلَّ حيوانٍ يحرِّك فكَّه الأسفل عند المضغ.

وهو لا يفيد اليقينَ؛ لجواز وجود جزئيٍّ لم يُستقرَأ، ويكونُ حكمُهُ مخالفاً لما استُقرِئَ[1].

والتصفُّح: النظر على سبيل المبالغة.

(وَ) أمَّا (التَّمْثِيلُ) فهو: (بَيَانُ مُشَارَكَةِ جُزْئِيٍّ لِآخَرَ) أي لجزئيٍّ آخر (فِي عِلَّةِ الحُكْمِ؛ لِيَثْبُتَ) الحكمُ (فِيهِ) أي: في الجزئيِّ الأوَّل.

[ل/ ١٧٠] كما يقال: "النبيذ مسكرٌ، فهو حرامٌ كالخمر"، يعني: الخمرُ حرامٌ؛ لأنَّه مسكرٌ، وهذه العلَّة موجودةٌ في النبيذ، فيكون حراماً؛ فالنبيذُ جزئيٌّ

(١) (لما استُقرِئَ) في (م): (للاستقراء).

مشاركٌ لجزئيٍّ آخرَ -أي: الخمرَ- في الإسكار، والإسكار علَّةُ الحكم الذي هو الحرمة.

والجزئيُّ الأوَّل يسمَّى "**فرعاً**"، والثاني يسمَّى "**أصلاً**".

(وَالْعُمْدَةُ فِي طَرِيقِهِ) أي: المعتمَدُ عليه في طريق التمثيل وكونِه سبباً لثبوت الحكم في الجزئيِّ الأوَّل هو (الدَّوَرَانُ، وَالتَّرْدِيدُ).

أمَّا الدورانُ فهو: اقتران الشيء بغيره وجوداً وعدماً(1).

كما يقال: "الحرمةُ دائرةٌ مع الإسكار وجوداً وعدماً"، أمَّا وجوداً ففي الخمر، وأمَّا عدماً ففي سائر الأشربة والأطعمة.

والدوران أمارةُ كَونِ المدار علَّةً للدائر، فالإسكار علَّة الحرمة.

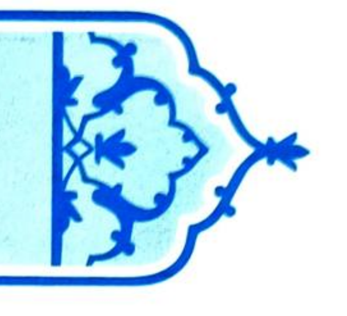
وأمَّا الترديدُ(2) **فهو**: إيرادُ أوصافِ الأصل، وإبطالُ بعضها، [ل/ ١٧١] لتنحصر العلِّيَّة في الباقي. [م/ ٣٤]

كما يقال: علَّة الحرمة في الخمر إمَّا الإسكارُ وإمَّا السيلان، والثاني باطلٌ؛ لأنَّ الماءَ سيَّالٌ وليس بحرام، فتعيَّنَ الأوَّلُ.

---

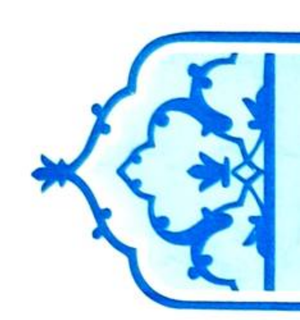
(١) بمعنى أنّ الحكم يثبت عند ثبوت ذلك الشيء، وينتفي عند انتفائه، وبهذا المعنى يسمى الحكم دائراً، وذلك الشيء مداراً. [**عطار**].

(٢) ويقال له: السبر والتقسيم. [**عطار**].



(فَصْلٌ)

في مَوادِّ الأقيسةِ



[د/ ٧٠] ولمَّا فرغ من صور الأقيسة، شرع في موادِّها، **فقال:**

ب. [أقسامُ القياسِ باعتبارِ المادة]

١ . [القياس البرهانيّ]:

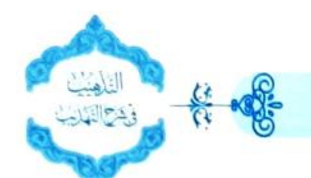
(القِيَاسُ إِمَّا بُرهَانِيٌّ) وهو مَا (يَتَأَلَّفُ مِنَ اليَقِينِيَّاتِ).

واليقينُ: اعتقادُ الشيءِ بأنَّه كذا، مع اعتقاده بأنّه لا يمكن إلَّا أن يكون كذا، اعتقاداً مطابقاً لنفس الأمر، غيرَ ممكنِ الزوالِ.

(وَأُصُولُها) **ستّةٌ:**

١ . (الأَوَّلِيَّاتُ): وهي القضايا التي يَحكُمُ فيها العقل بمجرَّد تصوُّر الطرفين، ولا يتوقَّفُ على واسطةٍ.

[ل/ ١٧٢] كقولنا: "الواحد نصف الاثنين"، و"الكلُّ أعظمُ من الجزء"، فإنَّ هذين الحكمين لا يتوقَّفان على واسطةٍ.




٢. (وَالمُشَاهَدَاتُ): **وهي المحسوساتُ**؛ أي: القضايا التي يَحكُمُ بها الحسُّ[١].

كقولنا: "الشمسُ مشرقةٌ"، و"النار محرقةٌ".

٣. (وَالتَّجْرِبيَّاتُ): وهي القضايا التي يحتاجُ العقلُ في الجزم بها إلى تكرار المشاهدة مرَّةً بعد أخرى.

كقولنا: "السَّقَمُونيا[٢] مُسْهِلٌ للصفراء".

٤. (وَالحَدْسِيَّاتُ): وهي التي يحكُمُ فيها العقلُ بواسطةٍ، لا بمجرَّدِ تصوُّر الطرفين.

كقولنا: "نورُ القمرِ مستفادٌ من نور الشمس"، فإنَّ هذا الحكم بواسطة مشاهدةِ تشكُّلاتِه المختلفة بحسَبِ اختلاف أوضاعه من الشمس قُرباً وبُعداً.

والحَدْسُ: سرعةُ انتقالِ الذهنِ من المبادئِ إلى المطالب.

٥. (وَالمُتَوَاتِرَاتُ): وهي التي يحكم بها العقلُ بواسطة السماعِ عن جمعٍ كثيرٍ، لا يجوِّز العقلُ توافُقَهم على الكذب.

---

(١) لا يُتَوَهَّم صرافةُ الحسِّ في الحكم، بل لا بد من العقل، فهو الحاكم حقيقةً، لكن بمعونة الحسّ. [**عطار**].

(٢) **السَّقَمُونيا**: نبات يُستخرَجُ منه مادة تُسهِلُ المِرَّة الصفراء واللزوجات الرديئة من أقاصي البدن، وفي «المصباح»: "السَّقَمُونياء: بفتح السين والقاف والمدّ". ينظر: «المصباح المنير»، و«القاموس المحيط» (مادة: سقم).





كقولنا: "سيِّدُنا محمَّدٌ صلَّى الله عليه وسلَّم ادَّعى النبوَّةَ، وظهرت المعجزات على يده"، وكحُكمِنا[1] بوجودِ مكَّةَ وبغدادَ.

٦. (وَالنَّظَرِيَّاتُ[2]): وهي القضايا المجهولة المكتسبة من المعلومات بطريق الكسب والنظر.

كحكمِ العقلِ بحدوثِ العالم المكتسب من قولنا: "العالم متغيِّرٌ، وكلُّ متغيِّرٍ حادثٌ".

[انقسام القياس البرهانيّ إلى: اللِّمِّيِّ، والإِنِّيِّ]:

(ثُمَّ) القياسُ البرهانيُّ إمَّا لِمِيٌّ أو إِنِّيٌّ، **فإنَّه:**

(إِنْ كَانَ) الحدُّ (الْأَوْسَطُ مَعَ عِلِّيَّتِهِ) أي: مع كونه عِلَّةً (لِلنِّسْبَةِ) أي: نسبةِ الأكبر إلى الأصغر.

[ل/ ١٧٣] (فِي الذِّهْنِ) يحتملُ أن يتعلَّقَ بقوله: "مع علِّيَّته" أي: بمجموع المضافِ والمضاف إليه؛ إذ المجموعُ نائبٌ منابَ الفعلِ أو شِبهِه، لأنَّه

---

(١) في (د): (وكعِلمِنا).

(٢) في بعض النسخ (الفطريات)، وتسمّى قضايا قياساتُها معها، وهي قضايا تكون تصوراتُ أطرافها ملزومةً لقياسٍ يوجب الحكم، وما للشارح من تفسير النظريات غيرُ ظاهرٍ؛ لأن النظريات بالمعنى الذي ذكره ليست من الضروريات، بل هي في الأصل كسبيّةٌ، لكنها لما كان برهانها ضروريّاً لا يغيب عن الخيال عند الحكم صارت هي ضرورية أيضاً، فكأنها لا تحتاج إلى ذلك؛ كقولك: الأربعة زوج؛ لأنها منقسمة... إلى آخر البرهان. **[دسوقي]**.



يتعلَّق بأحدهما [أي: الفعل وشبهه][(١)].

ويحتمل أن يتعلَّقَ بـ"عِلِّيَّته"؛ أي: المضاف إليه فقط، إذ الياءُ فيه مصدريَّةٌ، فيكون بمعنى المصدرِ، ويجوز تعلُّقُ الظرفِ به.

(عِلَّةً) منصوبٌ على أنَّه خبر "كان".

والمعنى: أنَّ الحدَّ الأوسطَ لا بُدَّ أن يكونَ عِلَّةً لنسبة الأكبر إلى [د/ ٧١] الأصغر في الذهن، فإن كان مع كونه علَّةً للنسبة في الذهن علَّةً (لَهَا فِي الْوَاقِعِ) أيضاً؛ (فَلِمِّيٌّ[(٢)])؛ لأنَّه يُعطي اللِّمِّيَّةَ في الذهن والخارجِ[(٣)].

كقولنا: "زيدٌ متعفِّنُ الأخلاطِ، وكلُّ متعفِّن الأخلاط محمومٌ؛ فزيدٌ محمومٌ"، فإنَّ الأوسطَ وهو "متعفِّن الأخلاط" كما أنَّه علَّةٌ لثبوت نسبة المحموم إلى زيدٍ في الذهن؛ كذلك علَّةٌ لثبوتِ تلك النسبة في الخارج أيضاً. [ل/ ١٧٤]

(وَإِلَّا) أي: وإن لم يكن كذلك، بأن لا يكونَ عِلَّةً للنسبة إلَّا في الذهن فقط؛ (فَإِنِّيٌّ) أي: فهو برهانٌ إنِّيٌّ؛ لأنَّه يفيدُ إنِّيَّةَ النسبة؛ أي: تحقُّقَها في الذهن دونَ لِمِّيَّتِها[(٤)].

---

(١) هذه الزيادة من (ق، ز)، وليست في باقي النسخ.

(٢) سمّي لميّاً لإفادته اللِّمِّيَّة؛ أي: العلة، وإنما سميت العلّة لـمِّيَّة إذ يجاب بها السؤال بـ"لم" فسميت لـمِّيَّةً نسبةً لـ"لم"، وسمي البرهان لميّاً نسبةً لـ"لـمِّيَّة"، فهو منسوبُ المنسوب. [**دسوقي**].

(٣) **ومعنى إعطاء اللِّمِّيَّةِ في الذهن**: إعطاء السبب في التصديق. **ومعنى إعطاء اللِّمِّيَّةِ في الخارج**: إعطاء سبب الحكم في الوجود الخارجي، على ما في «شرح المطالع»، فهو يعطي اللِّمِّيَّةَ على الإطلاق، فيكون كاملاً في إفادتها. [**عطار**].

(٤) أي: في الخارج، وإلا ففيه اللمِّيَّة في الذهن؛ إذ اللمِّيّة الخارجية هي الحقيقية. [**دسوقي**].





كقولنا: "زيدٌ محمومٌ، وكلُّ محمومٍ متعفِّن الأخلاط، فزيدٌ متعفِّنُ الأخلاط"، فإنَّ الأوسط -وهو "محمومٌ"- وإن كان علَّةً لثبوتِ تعفُّنِ الأخلاط في الذهن، إلَّا أنَّه ليس علَّةً في الخارج، بل الأمر بالعكس[1].

٢. [القياسُ الجدليُّ]:

(وَإِمَّا جَدَلِيٌّ) **عطفٌ على قوله "إمَّا برهانيٌّ".**

والجدليُّ (يَتَأَلَّفُ مِنَ المَشْهُورَاتِ وَالمُسَلَّمَاتِ).

أمَّا المشهورات: فهي القضايا التي تشتهر فيما بين الناس؛ كقولنا: "العدلُ حسنٌ"، و"الظلمُ قبيحٌ".

[ل/ ١٧٥] وتختلف المشهورات بحسب اختلاف الأزمان، والأمكنة، والأقران، فلكلِّ قومٍ مشهوراتٌ بحسب عاداتهم؛ كقبح ذبحِ الحيوانات عند أهل الهند دونَ غيرهم.

وأمَّا المسلَّمات: فهي القضايا التي تُسَلَّم من الخصم، فيُبنى عليها الكلامُ لإلزام الخصمِ، سواءٌ كانت مسلَّمةً فيما بينهما خاصَّةً، أو بين عِلْمِهما[2]، كتسليم الفقهاء مسائلَ أصول الفقه.

والغرضُ منه: إقناع القاصرِ عن درك البرهان.

(١) وهو كون تعفن الأخلاط علة للحمى. [دسوقي].

(٢) في (ل): (غيرهما).



٣. [القياسُ الخَطَابيُّ]:

(وَإِمَّا خَطَابِيٌّ) وهو (يَتَأَلَّفُ مِنَ المَقْبُولَاتِ وَالمَظْنُونَاتِ).

أمَّا المقبولات: فهي القضايا المأخوذة ممَّن يُعتقَدُ فيه؛ كعالمٍ أو وَليٍّ.

وأمَّا المظنونات: فهي التي يُعتَقَدُ فيها اعتقاداً راجحاً؛ كقولنا: "كلُّ حائطٍ ينتشر منه الترابُ فهو منهدمٌ".

والغرض منه: ترغيب الناس فيما ينفعهم من تهذيب الأخلاق، وأمرِ الدِّين والدنيا، كما يفعله الوعَّاظ والخطباء.

٤. [القياسُ الشعريُّ]

(وَإِمَّا شِعْرِيٌّ يَتَأَلَّفُ مِنَ المُخَيَّلَاتِ)، وهي القضايا التي تُخَيَّلُ[١]، فتتأثَّر النفسُ منها، إمَّا قَبضاً فتنفِرُ، أو بسطاً فترغَبُ. [م/ ٣٥] [ل/ ١٧٦]

كما إذا قيل: "الخمرُ ياقوتةٌ حمراءُ سيَّالةٌ"؛ انبسطت النفسُ ورغبت في شربها، وإذا قيل: "العسل مِرَّةٌ مُقَيَّأَةٌ[٢]"؛ انقبضت ونفرَت عن أكلها.

---

(١) أي: تُوقَع تلك القضايا في الخيال لتتأثّر النفسُ، وتصير مبدأَ فعلٍ أو تركٍ أو رضًا أو سخطٍ أو نوعٍ من اللذات المطلوبة، ولهذا تفيدُ الأشعارُ في بعض الحروب وعند الاستماحة والاستعطاف ما لا يفيد غيرُها؛ وذلك لأنّ النفسَ أطوعُ إلى التخييل منها إلى التصديق؛ لأنّه أغرب وألذُّ؛ لإلفها به، سواء كانت تلك القضايا مسلمةً أو غير مسلمة، صادقةً أو كاذبةً، وأسباب التخييل كثيرةٌ، يتعلق بعضها باللفظ، وبعضها بغير ذلك. [عطار].

(٢) **مِرَّة**: بكسر الميم، هي الصفراءُ. **مُقَيَّأَة**؛ اسم مفعولٍ؛ أي: هي قيءُ النحل. **وفي بعض النُّسَخ**: **مُقَيِّئَةٌ**: اسم فاعل، والمعنى: أنّه يستحيل إلى الصفراء ويصير مِرّةً ويوجب القيءَ. =

[د/ ٧٢] **والغرض منه**: انفعالُ النفسِ بالترغيب والترهيبِ، ويزيدُ في تأثيره الوزنُ والصوتُ الطيِّبُ.

٥. [القياسُ السَّفْسَطِيُّ]:

(وَإِمَّا سَفْسَطِيٌّ يَتَأَلَّفُ مِنَ الوَهْمِيَّاتِ، وَالمُشَبَّهَاتِ).

أمَّا الوهميَّاتُ: فهي قضايا كاذبةٌ، يحكُمُ بها الوهمُ في غيرِ المحسوساتِ؛ كقولنا: "كلُّ موجودٍ مشارٌ إليه"(١)، و"وراء العالم فضاءٌ لا يتناهى"(٢).

[/ ١٧٧] **وأمَّا المشبَّهات**: فهي القضايا الكاذبة **الشبيهة بالحقِّ؛ إمَّا من حيثُ الصورةُ**؛ كقولنا لصورة الفرس المنقوشة على الجدار: "إنَّها فرسٌ، وكلُّ فرسٍ صهَّالٌ"، ينتج: "إنَّ تلكَ الصورةَ صهَّالةٌ".

وإمَّا من حيثُ المعنى؛ كقولنا: "كلُّ إنسانٍ وفرسٍ فهو إنسانٌ، وكلُّ إنسانٍ وفرسٍ فهو فرسٌ"؛ ينتج: "إنَّ بعض الإنسان فرسٌ".

والغلط فيه: أنَّ موضوعَ المقدِّمتين ليس بموجودٍ؛ إذ ليس شيءٌ يصدُقُ عليه أنَّه إنسانٌ وفرسٌ.

= ينظر: «حاشية ملا صادق على شرح الكاتي على إيساغوجي» (ص: ٢٩٢)، و«حاشية السيالكوتي على التصديقات» (ص: ١٧٥).

(١) أي: بالإشارة الحسية، ولعل الكذبَ في هذه القضية: أنّ الله موجودٌ، ولا يشار إليه إشارة حسّيّة. [دسوقي]

(٢) وسبب الكذب في هذه القضية: أن الفضاء الذي وراء العالم له دخل في الوجود، وما دخل في الوجود متناهٍ. [دسوقي]




(فَصْلٌ)
في أجزاء العلوم

وهي ثلاثةٌ كما قال:

(أَجْزَاءُ الْعُلُومِ ثَلَاثَةٌ):

❁ **الأوَّل**: (المَوْضُوعَاتُ: وَهِيَ الَّتِي يُبْحَثُ فِي الْعِلْمِ عَنْ أَعْرَاضِهَا الذَّاتِيَّةِ).

كالتصوُّرِ والتصديقِ لهذا العلم، فإنَّه يبحثُ في المنطقِ عن أعراضهما الذاتيَّة، على ما عرفتَ في صدر الكتاب.

وكالكلمة والكلامِ لعلم النحو، فإنَّه يبحث في النحو عن أعراضهما؛ من الإعراب، والبناء، وكيفيَّة التركيب، وغيرها. [ل/١٧٨]

❁ (وَ) **الثاني**: (المَبَادِئُ، وَ) هي: إمَّا تصوُّراتٌ، أو تصديقاتٌ.

❖ **أمَّا التصوُّرات فَـ(ـهِيَ)**:

* (حُدُودُ المَوْضُوعَاتِ) أي: تعارِيفُها، كتعريفِ الكلمةِ مثلاً بـ: "اللفظ الموضوع للمعنى المفرد".

* (وَأَجْزَائِهَا) بالجرِّ، عطفٌ على قوله: "الموضوعات"؛ أي: حدودُ أجزاءِ الموضوعاتِ؛ كتعريفِ أجزاءِ الكلمة منَ اللفظِ، والوَضعِ، والمعنى المفردِ مثلاً.




* (وَأَعْرَاضِهَا) بالجرِّ، عطفٌ على قوله: "الموضوعاتِ" أي: حدودُ أعراضِ الموضوعاتِ؛ كتعريفِ ما يعرضُ للكلمة من الإعراب، والبناء، وغيرهما.

❖ (وَ) **أمَّا التصديقاتُ، فهي:**

* **إمَّا** (مُقَدِّمَاتٌ بَيِّنَةٌ) واضحةٌ شديدةُ الوضوحِ بنفسِها.

* (أَوْ) **مقدِّماتٌ** (مَأْخُوذَةٌ) مقبولةٌ ممَّن يُعتَقَدُ فيه، غيرُ بيِّنةٍ بنفسها، أَذْعَنَ المتعلِّم بها بحسنِ الظنِّ. [ل/ ١٧٩]

(يُبْتَنَى) على صيغة المضارعِ المجهول من الابتناءِ، أي: يُبْتَنَى (عَلَيْهَا)، أي: على المقدِّماتِ البيِّنةِ والمأخوذةِ، (قِيَاسَاتُ الْعِلْمِ) مفعولٌ مجهولٌ لقوله: "يُبتَنَى".

۞ (وَ) **الثالث**: (الْمَسَائِلُ: وَهِيَ قَضَايَا تُطْلَبُ فِي الْعِلْمِ) أي: القضايا المطلوبة المبرهَنُ عليها في العِلمِ؛ كالمسائل الواقعة في المنطق والنحوِ وغيرهما من العلوم.

(وَ) **للمسائل موضوعاتٌ ومحمولاتٌ.**

* **أمَّا** (مَوضُوعَاتُهَا) **فهي إمَّا:**

- (مَوضُوعُ الْعِلْمِ)؛ كقولنا في النحو مثلاً: "كلُّ كلامٍ إمَّا أن يذكرَ فيه المسندُ أو لا"، فإنَّ الكلامَ موضوعُ علم النحو.

- (أَوْ نَوعٌ مِنْهُ) أي: نوعٌ من موضوع العلم؛ كقولنا: "كلُّ اسمٍ إمَّا






مُعـرَبٌ أو مبنـيٌّ"، فـإنَّ الاسـمَ نـوعٌ مـن الكلمـة التـي هـي موضـوع الفـنِّ. [ل/ ١٨٠]

- (أَوْ عَـرَضٌ ذَاتِـيٌّ لَـهُ) أي: عـرضٌ ذاتـيٌّ لموضـوع العلـم؛ كقولنـا: [د/ ٧٣] "البنـاء إمَّـا بسـبب المشـابهة لمبنـى الأصـل، أو بسـبب عـدم التركيـب"؛ فـإنَّ البنـاءَ عـرضٌ ذاتـيٌّ للكلمـة.

- (أَوْ مُتَرَكِّـبٌ) بـأن يكـونَ **موضـوعُ المسـائل مركَّبـاً مـن موضـوع العلـم وعرضِـه الذاتـيِّ**؛ كقولنـا: "كلُّ كلمـةٍ مُعرَبـةٍ إمَّـا منصرفـةٌ أو غيـر منصرفـةٍ"، فالكلمـة موضـوعُ العلـم، وقـد أُخِـذت فـي هـذه المسـألة مـع الإعـراب الـذي هـو عـرضٌ ذاتـيٌّ لهـا.

أو مركَّبـاً مـن نـوعِ موضـوعِ العلـم وعرضِـه الذاتـيِّ؛ كقولنـا: "كلُّ اسـمٍ مُعـرَبٍ، إمَّـا مُعـرَبٌ بالحـروف أو بالحـركات"؛ فـإنَّ الاسـمَ نـوعٌ مـن موضـوع العلـم، وقـد أُخِـذ فـي هـذه المسـألة مـع كونـه مُعرَبـاً، والإعـراب عـرضٌ ذاتـيٌّ لـه.

واعلـم أنَّ المقصـودَ مـن إيـراد الأمثلـة إيضـاح القواعـد، سـواءٌ طابقـت [ل/ ١٨١] الواقـعَ أو لا، فـإنَّ التمثيـلَ يحصـل بمجـرَّد الفـرض، فالأمثلـة التـي أوردتُهـا، إن كانـت غيـرَ مطابقـةٍ للواقـع -وكيـف لا-؛ فعليـك أن تسـحبَ ذيـلَ الإغمـاض علـى[1] المقـال، إذ لا مناقشـةَ فـي المثـال.

---

(١) في (د): (عن).



* (وَ) أمَّا (مَحْمُولَاتُهَا) -أي محمولات المسائل- فهي: (أُمُورٌ خَارِجَةٌ عَنْهَا) أي: عن موضوعاتها، إذ لو كانت أجزاءً للموضوعات؛ لم يُحتَج في ثبوتها لها إلى برهانٍ؛ لامتناع أن يكونَ جزءُ الشيء مطلوباً بالبرهان، لكنَّا نحتاجُ في ثبوت محمولات المسائل للموضوعات إلى البرهان، كما ذكرنا من أنَّ المسائلَ هي القضايا المطلوبة التي يُبَرهن عليها في العلم؛ فالمحمولاتُ خارجةٌ عن الموضوعاتِ، وإلَّا لم يبرهن عليها.

[ل/ ١٨٢] (لَاحِقَةٌ) بالرفع؛ صفةٌ بعد صفةٍ لقوله: "أمورٌ"؛ أي: محمولاتُ المسائلِ أمورٌ خارجةٌ عن الموضوعاتِ، عارضةٌ (لَهَا لِذَوَاتِهَا).

والعارض للشيء: ما يكون محمولاً عليه خارجاً عنه، وهو ما يلحق الشيءَ **لذاته**، كالتعجُّبِ اللَّاحق للإنسان بواسطةِ أنَّه إنسانٌ، **أو لجزئه** كالحركة بالإرادة اللاحقةِ للإنسان بواسطة أنَّه حيوانٌ، أو لأمرٍ [م/ ٣٦] خارجٍ عنه مساوٍ له، كالضحك العارضِ للإنسان بواسطة التعجُّب.

فإن قلتَ: العوارض الذاتيَّة ما لا يكون بينها وبين المعروضات واسطةٌ، فتكون المسائلُ غيرَ محتاجةٍ إلى البرهان، وهذا خلاف ما ذكر من أنَّ المسائل هي القضايا المطلوبة التي يبرهن عليها في العلم.

[ل/ ١٨٣] **قلتُ**: العوارض الذاتيَّة لا يكون بينها وبين المعروضاتِ واسطةٌ بحسَبِ نفسِ الأمرِ، وأمَّا العلمُ بثبوتِها لها فربَّما يحتاجُ إلى البرهان. [د/ ٧٤]

(وَقَـدْ تُقَـالُ) أي: كمـا تقـالُ المبـادئُ عـلى مـا ذُكِـرَ، كذلـك تُقـال (المَبَـادِئُ: لِمَـا يُبْـدَأُ بِـهِ قَبْـلَ المَقْصُـودِ).

(وَ) **تُقـالُ** (المُقَدِّمَـاتُ) أيضـاً: (لِمَـا يُتَوَقَّـفُ عَلَيْـهِ الشُّـرُوعُ بِوَجْـهِ الخِبْـرَةِ) أي: البصيـرة (وَفَـرْطِ الرَّغْبَـةِ؛ كَتَعْرِيـفِ العِلْـمِ، وَبَيَـانِ الحَاجَـةِ إِلَيـهِ) أي: بيـان منفعتـه وغرضِـه، (وَمَوْضُوعِـهِ)، وقـد عرفـتَ كلَّ واحـدٍ مـن هـذه الثلاثـة فـي صـدر الكتـاب، فـلا نعيـده.





[خاتمة الشارح]

هـذا آخـر مـا أردنـا إيـراده فـي شـرح الكتـاب، والله أعلـم بالصـواب، وإليـه المرجـع والمـآب.

[ل/ ١٨٤] ولـولا فيَّـاض الدولـة السـلطانيَّة، الـذي بيـده مقاليـد المملكـة السـليمانية[١]؛ لمـا تعرَّضْـتُ لذلـك الأمـرِ العظيـم، ولا تصدَّيـت لهـذا الخطـب الجسـيم، هيهـاتَ مـا للذبـاب وطُعمَـةِ[٢] العَنقَـاء، وأنـا لا أعـرفُ نفسـي فـي عـداد الذيـن اسـتحقُّوا مرتبـة التصنيـف، ولا ممَّـن كان بالحـقِّ ينـالُ منقبـةَ التأليـف، ومـع ذلـك لـو وقـع صنيعـي عنـد الحضـرة الخاقانيَّـة فـي حيِّـز القبـول؛ لاشـتهرَ فـي الأقطـار اشـتهار الصَّبـا والقَبُـول[٣].

ثـمَّ المأمـولُ مـن مـكارم الأقـران ومحاسـنِ الخـلّان؛ أن يتجـاوزوا عمَّـا فيـه مـن السـهو والنسـيان، بالصفـح والغفـران، وإن عثـروا عـلى الخطـأ الصريـح فليشـرِّفوه بالتصحيـح.

جَـزَى الله خَيراً مَـن تَأَمَّل صَنعَتِي	وَقَابَـلَ مَا فِيهَـا مِنَ السَّـهوِ بِالعَفوِ
وَأَصلَـحَ مَـا أَخطَـأتُ فِيـهِ بِفَضْلِهِ	وَفِطنَتِهِ وَاسْـتَغْفَرَ اللهَ مِنْ سَـهوِي

---

(١) لعلهـا نسـبة للنبـيّ سـليمان عليـه السـلام، وفيـه تشـبيهٌ للسـلطان عبـد اللطيـف الـذي أهـدَى الكتـابَ إليـه، بمُلـكِ سـليمان، فـي قوَّتـه واتسـاعه. والله أعلـم.

(٢) **الطُّعمة**: الرزق، والأكل، ويُقال للمأدبة: الطعمة. ينظر: «الفائق في غريب الحديث» (٢/ ٣٦٣).

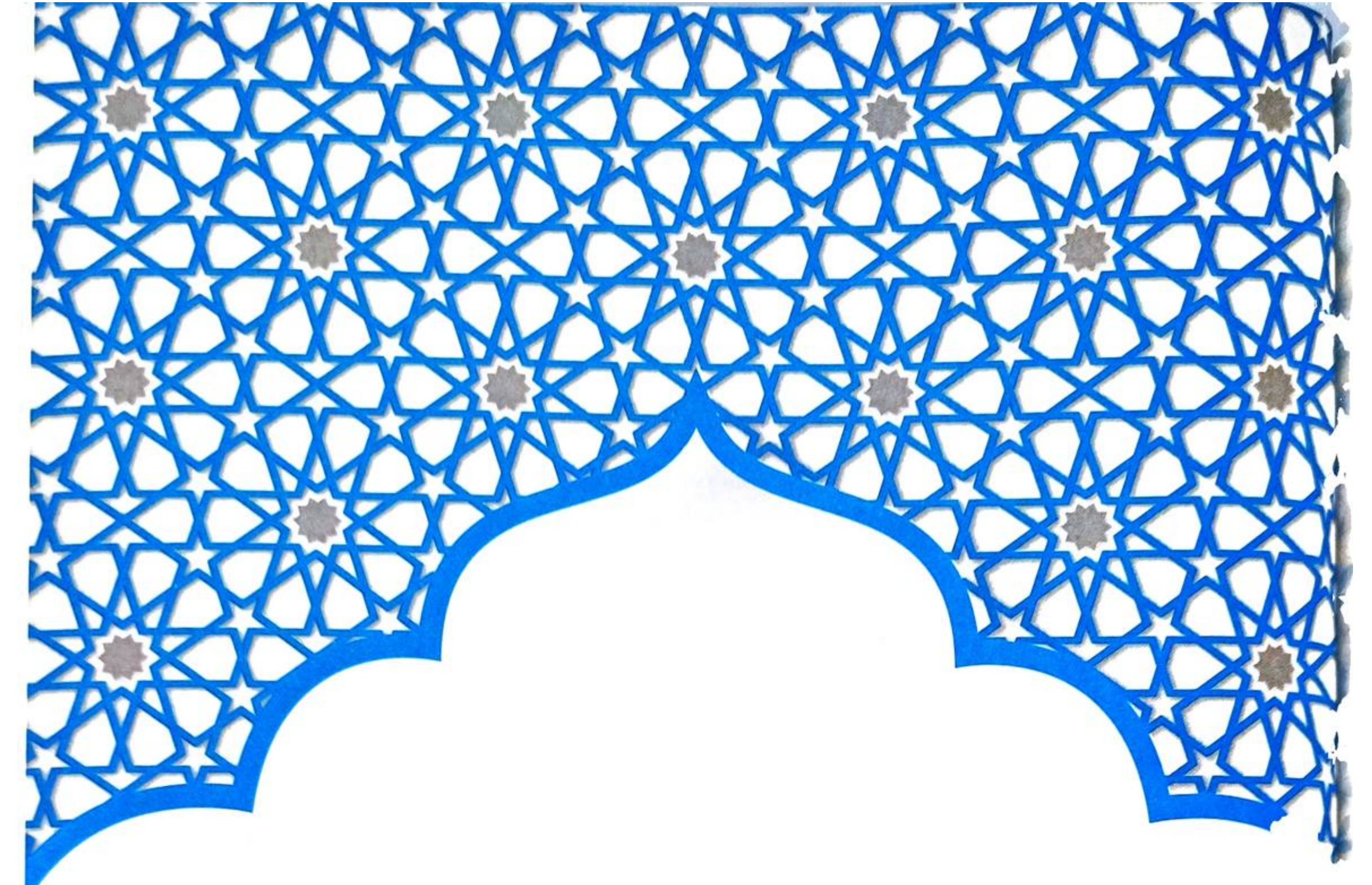
(٣) **الصَّبَا والقبول**: اسمان للريح التي تأتي من جهة الشرق. ينظر: «المصباح المنير» (روح).




فإنـي معتـرفٌ بقلّـة البضاعـة، وترجُّلي فـي مضمار تلـك الصناعـة؛ إذ لم يتيسـر لـي الاطـلاعُ عـلى الكتـب المنطقيـة إلّا على "شـرح الرسـالة الشمسـية"، فاستخرجتُ مـن المسـائل على حسـب ذهنـي ودهائي، واسـتفدت منـه الفوائد على قـدر فهمي وذكائـي، فكتبتها فـي هذا الكتـاب تبصـرةً لمن تبصّـر، وتذكرةً لمـن أراد أن يتذكّـر، والله المسـتعان وعليـه التُّكْلان.







ملحق جداول توضّح أشكال القياس وضروب كل شكل منها وأدلة إنتاجه[1]

(١) أصل هذه الجداول وضعها الشيخ ابن سعيد المغربي في حاشيته على هذا الشرح، ثم أعاد رسمها الشيخ محمد عبد المجيد الشرنوبي وعدّل عليها وأضاف، ونحن نقلناها منه مع بعض التعديل.

الشكل الثاني من أشكال القياس

ضروبه المنتجة		أدلة الإنتاج كي يردَّ إلى الأول		
الضرب الأوَّل	نتيجته	الخُلفُ؛ لينتج ما يناقض الصغرى	عكس الكبرى	عكس الترتيب ثم النتيجة
كل إنسان حيوان، ولا شيء من الحجر بحيوان	لا شيء من الإنسان بحجر	نعم	نعم	لا
		يؤخذ نقيض النتيجة، ثم يجعل صغرى لكبرى الأصل	لأنها بعد عكسها تصلح لكبروية الأول	لأن كبراه سالبة، وهي لا تصلح لصغروية الأول

الضرب الثاني	نتيجته	الخُلف	عكس الكبرى	عكس الترتيب ثم النتيجة
لا شيء من الحجر بحيوان، وكل إنسان حيوان	لا شيء من الحجر بإنسان	نعم	لا	لا
		يؤخذ نقيض النتيجة، ثم يجعل صغرى لكبرى الأصل	لأنها تصير بعد عكسها جزئية، وهي لا تصلح لكبروية الأول	بأن تعكس صغرى الأصل وتجعلها كبرى وكبراه صغرى

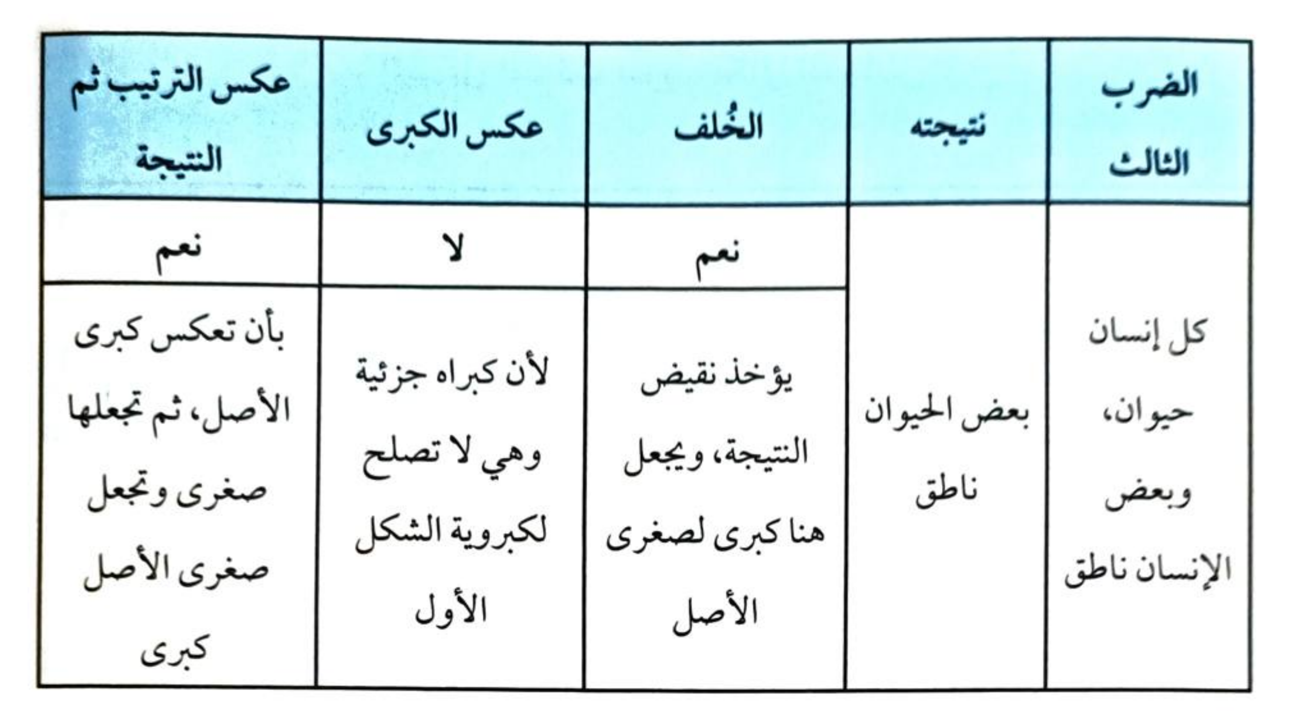
الضرب الثالث	نتيجته	الخُلف	عكس الكبرى	عكس الترتيب ثم النتيجة
بعض الحيوان إنسان، ولا شيء من الحجر بإنسان	بعض الحيوان ليس بحجر	نعم	نعم	لا
		يؤخذ نقيض النتيجة، ثم يجعل صغرى لكبرى الأصل	لأنها بعد عكسها تصلح لكبروية الأول	لأن كبراه سالبة، وهي لا تصلح لصغروية الأول

الضرب الرابع	نتيجته	الخُلف	عكس الكبرى	عكس الترتيب ثم النتيجة
بعض الحيوان ليس بإنسان، وكل ناطق إنسان	بعض الحيوان ليس بناطق	نعم	لا	لا
		يؤخذ نقيض النتيجة، ثم يجعل صغرى لكبرى الأصل	لأنها تصير بعد عكسها جزئية، وهي لا تصلح لكبروية الأول	لأن صغراه لا تنعكس ولا تصلح لكبروية الأول

الشكل الثالث من أشكال القياس

ضروبه المنتجة		أدلة الإنتاج كي يردَّ إلى الأول		
الضرب الأوَّل	نتيجته	الخُلفُ؛ لينتج ما يناقض الصغرى	عكس الكبرى	عكس الترتيب ثم النتيجة
كل إنسان حيوان، وكل إنسان ناطق	بعض الحيوان ناطق	نعم	نعم	نعم
		يؤخذ نقيض النتيجة، ويجعل هنا كبرى لصغرى الأصل	لأنها بعد عكسها تصلح لصغروية الأول	بأن تعكس كبرى الأصل، ثم تجعلها صغرى، وتجعل صغرى الأصل كبرى

الضرب الثاني	نتيجته	الخُلف	عكس الكبرى	عكس الترتيب ثم النتيجة
بعض الإنسان حيوان، وكل إنسان ناطق	بعض الحيوان ناطق	نعم	نعم	لا
		يؤخذ نقيض النتيجة، ويجعل هنا كبرى لصغرى الأصل	لأنها بعد عكسها تصلح لصغروية الأول	لأن صغرى الأصل جزئية لا تصلح لكبروية الأول



الضرب الثالث	نتيجته	الخُلف	عكس الكبرى	عكس الترتيب ثم النتيجة
كل إنسان حيوان، وبعض الإنسان ناطق	بعض الحيوان ناطق	نعم	لا	نعم
		يؤخذ نقيض النتيجة، ويجعل هنا كبرى لصغرى الأصل	لأن كبراه جزئية وهي لا تصلح لكبروية الشكل الأول	بأن تعكس كبرى الأصل، ثم تجعلها صغرى وتجعل صغرى الأصل كبرى

الضرب الرابع	نتيجته	الخُلف	عكس الكبرى	عكس الترتيب ثم النتيجة
كل إنسان حيوان، ولا شيء من الإنسان بحجر	بعض الحيوان ليس بحجر	نعم	نعم	لا
		يؤخذ نقيض النتيجة، ويجعل هنا كبرى لصغرى الأصل	لأنها بعد عكسها تصلح لصغروية الأول	لأن الكبرى سالبة لا تصلح بعد عكسها لصغروية الأول

الضرب الخامس	نتيجته	الخُلف	عكس الكبرى	عكس الترتيب ثم النتيجة
بعض الإنسان حيوان، ولا شيء من الإنسان بحجر	بعض الحيوان ليس بحجر	نعم	نعم	لا
		يؤخذ نقيض النتيجة، ويجعل هنا كبرى لصغرى الأصل	لأنها بعد عكسها تصلح لصغروية الأول	لأن صغراه جزئية لا تصلح لكبروية الأول

الضرب السادس	نتيجته	الخُلف	عكس الكبرى	عكس الترتيب ثم النتيجة
كل إنسان حيوان، وبعض الإنسان ليس بحجر	بعض الحيوان ليس بحجر	نعم	لا	لا
		يؤخذ نقيض النتيجة ويجعل هنا كبرى لصغرى الأصل	لأن كبراه جزئية، وهي لا تصلح لكبروية الشكل الأول	لأن كبراه سالبة وهي لا تصلح لصغروية الأول



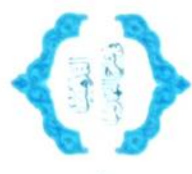


الشكل الرابع من أشكال القياس

ضروبه المنتجة		أدلة الإنتاج				
الضرب الأوَّل	نتيجته	الخلف لينتج ما ينعكس إلى منافي الكبرى	عكس الترتيب ثم النتيجة ليرتد إلى الأول	عكس المقدمتين ليرتد إلى الأول	عكس الصغرى ليرتد إلى الثاني	عكس الكبرى ليرتد إلى الثالث
كل إنسان حيوان، وكل ناطق إنسان	بعض الحيوان ناطق	نعم	نعم	لا	لا	نعم
		بأن تأخذ نقيض النتيجة وتجعله كبرى، وصغرى الأصل صغرى	بأن تجعل الكبرى صغرى، وبالعكس، ثم تعكس النتيجة	لأن الكبرى تنعكس جزئية وهي لا تصلح لكبروية الأول	لعدم اختلافهما في الكيف	لتوفر شروطه




الضرب الثاني	نتيجته	الخلف لينتج ما يناقض الكبرى	عكس الترتيب ثم النتيجة ليرتد إلى الأول	عكس المقدمتين ليرتد إلى الأول	عكس الصغرى ليرتد إلى الثاني	عكس الكبرى ليرتد إلى الثالث
كل إنسان حيوان، وبعض الناطق إنسان	بعض الحيوان ناطق	نعم	نعم	لا	لا	نعم
		بأن تأخذ نقيض النتيجة وتجعله كبرى، وصغرى الأصل صغرى، ثم تعكس النتيجة	بأن تجعل الكبرى صغرى، وبالعكس، ثم تعكس النتيجة	لأن الكبرى تنعكس جزئية وهي لا تصلح لكبروية الأول	لعدم اختلافهما في الكيف، ولعدم كلية الكبرى	لتوفر شروطه





الضرب الثالث	نتيجته	الخلف لينتج ما ينعكس إلى منافي الصغرى	عكس الترتيب ثم النتيجة ليرتد إلى الأول	عكس المقدمتين ليرتد إلى الأول	عكس الصغرى ليرتد إلى الثاني	عكس الكبرى ليرتد إلى الثالث
كل إنسان حيوان، ولا شيء من الحجر بإنسان	بعض الإنسان ليس بحجر	نعم	لا	نعم	نعم	نعم
		بأن تأخذ نقيض النتيجة وتجعله صغرى لكبرى الأصل	لأن الكبرى سالبة لا تصلح لصغروية الشكل الأول	بأن تعكس الصغرى ثم الكبرى	لتوفر شروطه	لتوفر شروطه

الضرب الرابع	نتيجته	الخلف لينتج ما ينعكس إلى منافي الكبرى	عكس الترتيب ثم النتيجة ليرتد إلى الأول	عكس المقدمتين ليرتد إلى الأول	عكس الصغرى ليرتد إلى الثاني	عكس الكبرى ليرتد إلى الثالث
كل إنسان حيوان، وبعض الحجر ليس بإنسان	بعض الحيوان ليس بحجر	نعم	لا	لا	لا	لا
		بأن تأخذ نقيض النتيجة وتجعله كبرى لصغرى الأصل	لأن الكبرى لا تصلح لصغروية الأول	لأن الكبرى سالبة جزئية لا تنعكس ولا تصلح لكبروية الأول	لأن الكبرى جزئية لا تصلح لكبروية الثاني	لأن الكبرى سالبة جزئية لا تنعكس إلى في الخاصتين





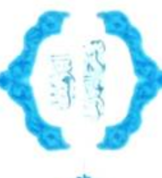
ضروب الشكل الرابع الباقية

ضروبه المنتجة		أدلة الإنتاج				
الضرب الخامس	نتيجته	الخلف لينتج ما ينعكس إلى نقيض الصغرى أو الكبرى	عكس الترتيب ثم النتيجة ليرتد إلى الأول	عكس المقدمتين ليرتد إلى الأول	عكس المقدمتين ليرتد إلى الأول	عكس الكبرى ليرتد إلى الثالث
بعض الإنسان حيوان، ولا شيء من الحجر بإنسان	بعض الحيوان ليس بحجر	نعم	لا	نعم	نعم	نعم
		بأن تأخذ نقيض النتيجة وتجعله صغرى لكبرى الأصل وبالعكس	لأن كبراه سالبة لا تصلح لصغروية الأول ولا صغراه بعد عكسها لكبراه	بأن تعكس الصغرى ثم الكبرى فيرتد للأول	لتوفر شروطه	لتوفر شروطه





الضرب السادس	نتيجته	الخلف لينتج ما ينعكس إلى نقيض الصغرى	عكس الترتيب ثم النتيجة ليرتد الأول	عكس المقدمتين ليرتد إلى الأول	عكس الصغرى ليرتد إلى الثاني	عكس الكبرى ليرتد إلى الثالث
لا شيء من الإنسان بحجر، وكل ناطق إنسان	لا شيء من الحجر بناطق	نعم	نعم	لا	نعم	لا
		بأن تأخذ نقيض النتيجة وتجعله صغرى لكبرى الأصل	بأن تجعل الكبرى صغرى وبالعكس ثم تعكس النتيجة	لأن صغراه سالبة لا تصلح لصغروية الأول	لتوفر شروطه	لأن صغراه سالبة لا تصلح لصغروية الثالث






الضرب السابع	نتيجته	الخلف لينتج ما ينعكس إلى نقيض الصغرى	عكس الترتيب ثم النتيجة ليرتد الأول	عكس المقدمتين ليرتد إلى الأول	عكس الصغرى ليرتد إلى الثاني	عكس الكبرى ليرتد إلى الثالث
بعض الإنسان ليس بحجر، وكل ناطق إنسان	بعض الحجر ليس بناطق	نعم	لا	لا	لا	لا
		بأن تأخذ نقيض النتيجة وتجعله صغرى لكبرى الأصل	لأن الصغرى جزئية لا تصلح لكبروية الأول	لأن الصغرى لا تنعكس والكبرى بعد عكسها لا تصلح لكبرى الأول	لأنها لا تنعكس إلا في الخاصتين	لأن الصغرى سالبة لا تصلح لصغروية الثالث



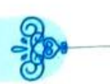
الضرب الثامن	نتيجته	الخلف لينتج ما ينافي أحدهما	عكس الترتيب ثم النتيجة ليرتد للأول	عكس المقدمتين ليرتد إلى الأول	عكس الصغرى ليرتد إلى الثاني	عكس الكبرى ليرتد إلى الثالث
لا شيء من الإنسان بحجر وبعض الناطق إنسان	بعض الحجر ليس بناطق	لا	لا	لا	لا	لا
		لأن نقيض النتيجة لا تصلح مع الكبرى لجزئيتها ولا مع الصغرى لسلبيتها	لأن النتيجة لا تنعكس إلا في الخاصتين	لأن الصغرى سالبة لا تصلح لصغروية الأول ولا الكبرى بعد عكسها لكبراه	لأن الكبرى جزئية لا تصلح لكبروية الثاني	لأن الكبرى سالبة لا تصلح لصغروية الثالث





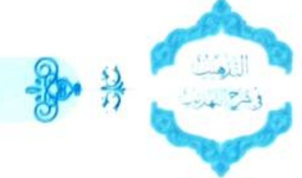
الفهارس العامة

- فهرس الأعلام.
- فهرس المصطلحات.
- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات.


فهرس أعلام شرح الخبيصي

الاسم	رقم الصفحة
السلطان عبد اللطيف	٨٢
الشيخ الرئيس	١٧٣
الفارابي	٢٢٨
السيد	٢٣٥





فهرس الأعلام الواردة في الحواشي

١	أبو الفتح	رقم الصفحة
	هو إسماعيل بن مصطفى بن محمود، **أبو الفتح الكَلَنْبَوِيّ**، نسبةً إلى بلدة (كلنبة) من ولاية (آيدين)، ويعرف بـ"شيخ زاده"، قاض حنفي عثماني، اشتهر بالرياضيات والمنطق، من كتبه: «البرهان» في المنطق، و«حاشية على شرح الدواني للعقائد العضدية»، و«دقائق البيان في قبلة البلدان» في فقه الحنفية، (ت: ١٢٠٥هـ)[١].	١١٧ - ١٢٥
٢	الإمام	رقم الصفحة
	هو **فخر الدين الرازيّ**، محمد بن عمر بن الحسن، أبو عبد الله، الإمام المفسر الفقيه الشافعي، أوحد زمانه في المعقول والمنقول، قرشي النسب، ويقال له: "ابن خطيب الريّ"، رحل إلى خوارزم وما وراء النهر وخراسان، من كتبه: «مفاتيح الغيب» في التفسير، و«محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين»، و«شرح قسم الإلهيات من الإشارات لابن سينا»، توفي في هراة سنة (٦٠٦هـ)[٢].	٩٢ - ٩٢

(١) هو ينظر: «عثمانلي مؤلفلري» (٢/ ٨) «الأعلام» (١/ ٣٢٧).

(٢) ينظر: «وفيات الأعيان» (٤/ ٢٤٨)، و«الأعلام» (٦/ ٣١٣).






٣	الجلال الدوّاني	رقم الصفحة
	هو محمد بن أسعد بن محمد، جلال الدين الدَّوّانِي الكارزوني الشيرازي، الشافعي، الأشعري، الصديقي؛ نسبة إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه، المنطقي المحقق، قاضي إقليم فارس، ولد بـ(دَوّان) من أعمال (كارزون)، من كتبه: «حاشية على تحرير القواعد المنطقية»، و«شرح العقائد العضدية»، و«حاشية على مباحث الأمور العامة»، و«شرح تهذيب المنطق»، (ت: ٩٠٨هـ) على الراجح، وقيل (٩١٨هـ)[(١)].	٨٩
٤	الخلخالي	رقم الصفحة
	هو حسين بن حسن الحسيني الخلخالي، نسبةً إلى خلخال (مدينة بأذربيجان)، من كتبه: «حاشية على شرح الدواني لتهذيب المنطق»، و«حاشية على شرح العضدية»، و«المفاتيح في حل المصابيح»، و«حاشية على تفسير البيضاوي»، (ت: ١٠١٤هـ)[(٢)].	١١٧
٥	رجب أفندي	رقم الصفحة
	لم أصل إلى ترجمة له	٢٥٧

(١) ينظر: «الضوء اللامع» (٧/ ١٣٣)، و«الأعلام» (٦/ ٣٢).

(٢) ينظر: «الأعلام» (٢/ ٢٣٥).



٦	السيِّد	رقم الصفحة
	هو علي بن محمد بن علي، زين الدين، أبو الحسن، السيد الشريف الحسيني **الجُرْجَاني** الحنفي، إماماً في جميع العلوم العقليَّة وغيرها، متفرِّداً بها، مصنِّفاً في جميع أنواعها، متبحِّراً في دقيقها وجليلها، مصنفاته تزيد على خمسين مؤلَّفاً، منها: «التعريفات»، و«شرح المواقف»، و«حاشية على تحرير القواعد المنطقية في شرح الشمسية»، (ت: ٨١٦هـ)[١].	٨٢ - ٨٩ - ٩١ - ٩٣ - ١٠٤ - ١٠٦ - ١١١ - ١١٩ - ١٤٠ - ١٥٥ - ١٧٩ - ١٨٨
٧	شارح «سلم العلوم»	رقم الصفحة
	مؤلف «سلم العلوم» هو محب الله بن عبد الشكور البِهاري الهندي الحنفي (ت: ١١١٩هـ)، وله أيضاً «مسلم الثبوت» في أصول الفقه، وقد شُرِحَ «سلم العلوم» ووضع عليه حواشٍ من قبل عدد من العلماء. والشارح المقصود هنا هو أبو العياش، عبد العلي بن نظام الدين، اللكنوي الهندي الحنفي الملقب بـ«**بحر العلوم**»، (ت: ١٢٢٥هـ)[٢].	٩٤

(١) ينظر: «الضوء اللامع» (٥/ ٣٢٨)، و«البدر الطالع» (١/ ٤٨٨).

(٢) ينظر: «أبجد العلوم» (ص: ٧٠٤)، و«الأعلام» (٥/ ٢٨٣).

٨	شيخ الإسلام	رقم الصفحة
	هـو شـيخ الإسـلام، أحمـد بـن يحيـى بـن محمـد بـن سـعد الديـن التفتازانـي الهـروي، ويعـرف بـ"حفيـد السـعد"، كان قاضـي هـراة مـدة ثلاثيـن عامـاً، مـن كتبـه: «شـرح لتهذيـب المنطـق»، ومجموعـة سـميت «الـدر النضيـد فـي مجموعـة الحفيـد» فـي العلـوم الشـرعية والعربيـة، و«حاشـية علـى شـرح التلخيـص»، (ت: ٩١٦هــ)[1].	٩٦ - ١١٢
٩	الشيرازي	رقم الصفحة
	هـو محمـد بـن إبراهيـم بـن يحيـى، المـلّا **صـدر الديـن الشـيرازي**، كان يعـرف بالآخونـد (الأسـتاذ)، رحـل إلـى أصبهـان وتعلـم فيهـا، وتوفـي البصـرة وهـو متوجـه إلـى مكـة حاجـاً سـنة (١٠٥٩هــ)، مـن كتبـه: «الأسـفار الأربعـة فـي الحكمـة»، و«المشـاعر»، و«شـرح الهدايـة للأبهـري»، و«تفسـير سـورة الواقعـة»[2].	٨٩
١٠	صاحب «الحواشي الفتحية»	رقم الصفحة
	هـو ميـر أبـي الفتـح، السـعيدي، (ت: ٩٥٠هــ)، لـه حاشـية علـى «تهذيـب المنطـق»، كتبهـا مـع تكملـة «شـرح الجـلال»[3].	١٠٣

(١) ينظر: «الأعلام» (١/ ٢٧٠).

(٢) ينظر: «الأعلام» (٥/ ٣٠٣).

(٣) ينظر: «كشف الظنون» (١/ ٥١٦).

١١	عبد الحكيم	رقم الصفحة
	هو عبد الحكيم بن شمس الدين الهندي السيالكوتي البنجابي، من أهل سيالكوت التابعة للاهور بالهند، علامة الهند وإمام العلوم وترجمان المظنون فيها والمعلوم، كان من كبار العلماء وخيارهم، من مؤلفاته: «حاشية على شرح العقائد النسفية»، و«حاشية على شرح القطب على الشمسية» (ت:١٠٦٧هـ)، و«حاشية على شرح تصريف العزي للسعد»[(١)].	١٠٧ - ١٢٥ - ٢١٢ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢٢٨
١٢	العصام	رقم الصفحة
	هو إبراهيم بن محمد بن عرب شاه، عصام الدين الإسفراييني، صاحب «الأطول» شرح تلخيص المفتاح للقزويني، ولد في إسفرايين (من قرى خراسان) وكان أبوه قاضيها، فتعلم واشتهر وألف كتبه فيها. وزار في أواخر عمره سمرقند فتوفي بها. وله تصانيف أخرى منها: «ميزان الأدب»، و«شرح رسالة الوضع للإيجي» (ت: ٩٤٥هـ)[(٢)].	٩٠

(١) ينظر: «خلاصة الأثر» (٢/ ٣١٨)، و«الأعلام» (٣/ ٢٨٣).

(٢) ينظر: «الأعلام» (١/ ٦٦).

١٣	الغنيمي	رقم الصفحة
	هو أحمد بن محمد بن عليّ، شهاب الدين الغنيمي، الأنصاري الخزرجي، نسبته إلى غنيم، وهو أحد جدوده، له شروح وحواشٍ في الأصول والعربية، ورسائل في الأدب والمنطق والتوحيد، منها: «حاشية على شرح العصام في المنطق»، و«نقش تحقيق النسب»، و«بهجة الناظرين في محاسن أم البراهين» (ت: ١٠٤٤هـ)[١].	١٣٧
١٤	القطب الرازي= المحقق الرازي = شارح المطالع	رقم الصفحة
	هو محمود بن محمد الرازي، ويقال: اسمه محمد، وعرف بالقطب التحتاني؛ تمييزاً له عن شخص آخر يكنى قطب الدين أيضاً، أخذ عن العضد وغيره، استقر في دمشق سنة (٧٦٣ هـ) وعلت شهرته، من كتبه: «تحرير القواعد المنطقية في شرح الشمسية»، و«المحاكمات»، و«لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار»، (ت: ٧٦٦هـ)[٢].	٨٩ - ١٣٩

١٥	المصنِّف	رقم الصفحة
	هو مسعود بن عمر بن عبد الله، سعد الدين التفتازاني، صاحب «تهذيب المنطق»، (ت: ٧٩٢هـ).	٨٣-٨٩-٩٤-٩٥-٩٨-١٠٣-١٠٤-١١٢-١١٣-١١٤-١١٩-١٢١-١٢٤-١٣٢-١٤٤-١٥١-١٦٠-٢٣٦-٢٤٢-٢٤٣-٢٥٧

(١) ينظر: «الأعلام» (١/ ٢٣٧).

(٢) ينظر: «الدرر الكامنة» (٦/ ٩٩)، و«الأعلام» (٧/ ٣٨).

فهرس المصطلحات





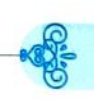


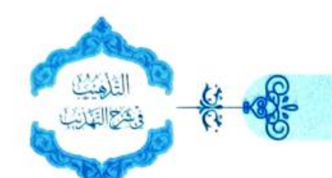
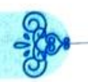






التذهيب
في شرح التهذيب





التهذيب
في شرح التهذيب








فهرس المصادر والمراجع

أبجد العلوم: لأبي الطيب محمد صديق خان القِنَّوجي، دار ابن حزم، الطبعة الأولى: ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.

آثار البلاد وأخبار العباد: لزكريا بن محمد بن محمود القزويني (ت ٦٨٢هـ)، دار صادر- بيروت.

الأعلام: لخير الدين بن محمود الزركلي، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر: ٢٠٠٢م.

إنباء الغمر بأبناء العمر: لابن حجر العسقلاني، تحقيق: حسن حبشي، الناشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي، عام النشر: ١٣٨٩هـ- ١٩٦٩م.

البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: لمحمد بن علي الشوكاني، دار المعرفة - بيروت، تاريخ الإصدار: ٢٠٠٤م.

بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية لبنان.

تحرير القواعد المنطقية شرح الرسالة الشمسية، ومعه حاشية السيد الشريف: لقطب الدين محمود بن محمد الرازي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثانية: ١٣٦٧هـ -١٩٤٨م.

حاشية السيالكوتي على التصديقات: لعبد الحكيم السيالكوتي، دار الطباعة العامرة، أواخر شوال، سنة: ١٢٥٩هـ.







حاشيتا الدسوقي والعطار مع شرح الخبيصي: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٥٥هـ - ١٩٣٦م.

حاشية ملا محمد صادق على شرح حسام الدين الكاتي على متن إيساغوجي للأبهري: اعتنى به: عبد السلام محمد أمين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ٢٠١٧م.

خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر: لمحمد أمين بن فضل الله المحبي الحموي، المطبعة الوهبية، سنة النشر: ١٢٨٤هـ.

الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة: لابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية - حيدر أباد/ الهند، الطبعة الثانية: ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م.

الدولة التيمورية بعد تيمورلنك: لعلاء محمود قداوي، جامعة قطر مجلة كلية العلوم الاجتماعية العدد (٢٢)، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

ديوان الإسلام: لشمس الدين أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن بن الغزي، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.

شذرات الذهب في أخبار من ذهب: لأبي الفلاح، عبد الحي بن أحمد، ابن العماد الحنبلي (ت: ١٠٨٩هـ)، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، الطبعة الأولى: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

شرح الشمسية: لسعد الدين التفتازاني، تحقيق: جاد الله بسام صالح، دار النور المبين، الطبعة الأولى: ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.

شرحا المحقق الدواني والملا عبد الله اليزدي على تهذيب المنطق: تحقيق ودراسة: عبد النصير أحمد المليباري، دار الضياء، الطبعة الأولى: ١٤٣٥هـ- ٢٠١٤م.

الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، منشورات دار مكتبة الحياة- بيروت.

عثمانلي مؤلفلري: لمحمد طاهر بروسه لي، طبعت وزارت المعارف العمومية، المطبعة العامرة-إستانبول: ١٣٣٣هـ.

عيون الأنباء في طبقات الأطباء: لابن أبي أصيبعة، أحمد بن القاسم الخزرجي، تحقيق: نزار رضا، دار مكتبة الحياة - بيروت.

الفوائد البهية في تراجم الحنفية: لأبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الهندي، تحقيق: محمد بدر الدين أبو فراس النعساني، طبع بمطبعة دار السعادة بجوار محافظة مصر، الطبعة الأولى: ١٣٢٤هـ.

كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: لحاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي، مكتبة المثنى - بغداد، ١٩٤١م.

مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع: لصفيّ الدين ابن شمائل القطيعي البغدادي الحنبلي (ت ٧٣٩هـ)، دار الجيل- بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.

معجم البلدان: لأبي عبد الله، ياقوت بن عبد الله الحموي (ت: ٦٢٦هـ)، دار صادر- بيروت، الطبعة الثانية ١٩٩٥م.

معجم التاريخ «التراث الإسلامي في مكتبات العالم (المخطوطات والمطبوعات)»: إعداد: علي الرضا قره بلوط - أحمد طوران قره بلوط، دار العقبة، قيصري - تركيا، الطبعة الأولى: ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

المغـرب فـي ترتيـب المعـرب: لناصـر بـن عبـد السـيد برهـان الديـن المُطَـرِّزِيّ (ت: ٦١٠هـ)، دار الكتـاب العربـي.

مفتـاح السـعادة ومصبـاح السـيادة فـي موضوعـات العلـوم: لطاشْـكُبْري زَادَهْ، أحمـد بـن مصطفـى، دار الكتـب العلميـة- بيـروت، الطبعـة الأولى: ١٤٠٥هـ -١٩٨٥م.

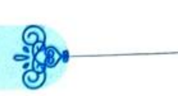
المنهـل الصافـي والمستوفى بعـد الوافـي: لجمـال الديـن، يوسـف بـن تغـري بـردي الحنفـي، (ت: ٨٧٤هـ)، تحقيـق: دكتـور محمـد محمـد أميـن، الناشـر: الهيئـة المصريـة العامـة للكتـاب.

الموسـوعة العربيـة، لمجموعـة باحثيـن، مـن إصـدارات وزارة الثقافـة فـي الجمهوريـة العربيـة السـورية.

هديـة العارفيـن أسـماء المؤلفين وآثـار المصنفين: لإسـماعيل بن محمـد البغدادي (ت: ١٣٩٩هـ)، طبـع وكالـة المعارف الجليلة في إسـتانبول (١٩٥١م)، أعـادت طبعه دار إحيـاء التـراث العربي بيـروت - لبنان.

وفيـات الأعيـان وأنبـاء أبنـاء الزمـان: لابـن خلـكان، أحمـد بـن محمـد البرمكـي، تحقيـق: إحسـان عبـاس، دار صـادر - بيـروت.





فهرس الموضوعات

